

رای بوش

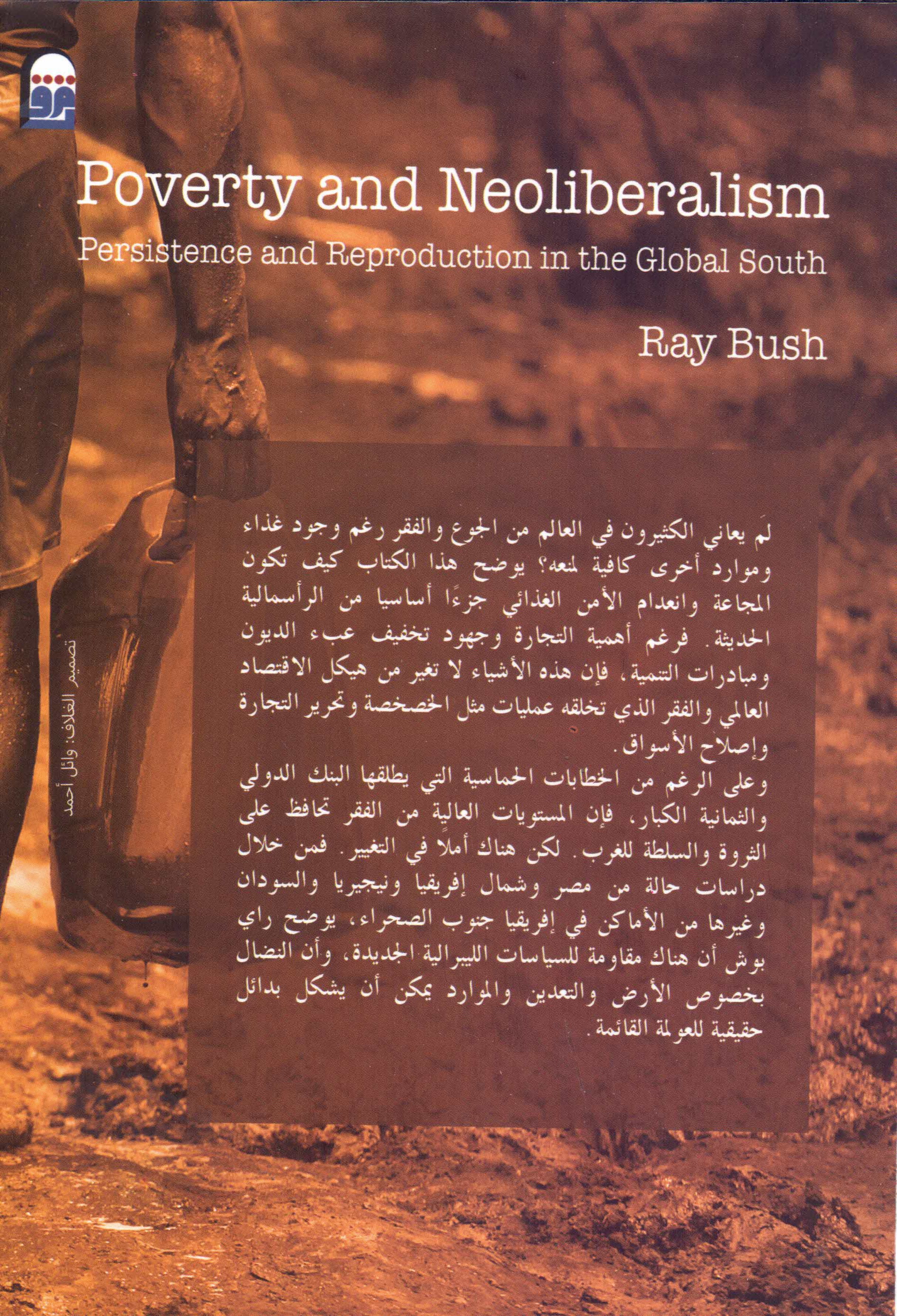
الفقر والليبرالية الجديدة

الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم

ترجمة
إلهام عيداروس
وليد سليم

2333

المركز القومي للترجمة


Poverty and Neoliberalism
Persistence and Reproduction in the Global South
Ray Bush
لَم يعاني الكثيرون في العالم من الجوع والفقر رغم وجود غذاء وموارد أخرى كافية لمنعه؟ يوضح هذا الكتاب كيف تكون المجاعة وانعدام الأمن الغذائي جزءًا أساسيا من الرأسمالية الحديثة. فرغم أهمية التجارة وجهود تخفيف عبء الديون ومبادرات التنمية، فإن هذه الأشياء لا تغير من هيكل الاقتصاد العالمي والفقر الذي تخلقه عمليات مثل الخصخصة وتحرير التجارة وإصلاح الأسواق.
وعلى الرغم من الخطابات الحماسية التي يطلقها البنك الدولي والثمانية الكبار، فإن المستويات العالية من الفقر تحافظ على الثروة والسلطة للغرب. لكن هناك أملا في التغيير. فمن خلال دراسات حالة من مصر وشمال إفريقيا ونيجيريا والسودان وغيرها من الأماكن في إفريقيا جنوب الصحراء، يوضح راي بوش أن هناك مقاومة للسياسات الليبرالية الجديدة، وأن النضال بخصوص الأرض والتعدين والموارد يمكن أن يشكل بدائل حقيقية للعولمة القائمة.
تصميم الغلاف: وائل أحمد

الفقر و الليبرالية الجديدة

الاستمرارية و إعادة الإنتاج فى جنوب العالم

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2333
- الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج فى جنوب العالم
- راى بوش
- إلهام عيداروس، ووليد سليم
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2015

هذه ترجمة كتاب:
POVERTY AND NEOLIBERALISM:
Persistence and Reproduction in the Global South
By: Ray Bush

First published by Pluto Press, London
www.plutobooks.com

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الفقر و الليبرالية الجديد

الاستمرارية و إعادة الإنتاج فى جنوب العالم

تـأليـف: راى بـوش
ترجمة: إلهام عيداروس، ووليد سليم



2015

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
بوش، راى
الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج فى جنوب العالم/ تأليف راى بوش، ترجمة إلهام عيداروس، ووليد سليم.- القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٥
عدد الصفحات : ٣٥٢ صفحة
المقـــــاس: ١٧ × ٢٤ سم
تدمك ٢ ١٦٧ ٠ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الفقر
٢- الليبرالية
٣- الإنتاج
٤- العالم - الأحوال الاقتصادية
أ- عيداروس، إلهام (مترجم)
ب- سليم، وليد (مترجم مشارك)
جـ- العنوان
٣٣٩،٤٣

رقم الإيداع
٢٠١٥ / ٥٣٥٥

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الرسوم التوضيحية والخرائط

الرسوم التوضيحية

الخرائط

الجداول



إلى ميتي وإيميلي وليو

تصدير

يدرس هذا الكتاب الطرق التي يُخلق الفقر بها في جنوب العالم ويُعاد إنتاجه. فأكثر من مليار إنسان- أي واحد من كل خمسة - يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وغالبًا ما يربط صناع السياسة الفقر بعدم قدرة الفقراء على الوصول للموارد والأراضي والمعادن والغذاء في العالم. أما هذا الكتاب فيبحث، على العكس من ذلك، في الصعوبات التي يعاني منها الفقراء لكي يتحكموا في الموارد ويستغلوها بشكل يحقق المزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية. كذلك أوضح كيف يضمن الانتشار المتفاوت للتسليع الذي يميز الاقتصاد العالمي إنتاج الفقر وإعادة إنتاجه. فالتزام الوكالات الدولية بالأيديولوجية والممارسات الليبرالية الجديدة يعزز الهيمنة البادية في أفعال صناع السياسة بدءًا من كبرى المنظمات المالية إلى أصغر منظمة غير حكومية.

من المعتاد أن تتم المساواة بين "الحضارة" و«الرأسمالية الغربية»، وقد اشتد الدافع لتعميم تلك الأيديولوجية مع الحروب على "الإرهاب" وفكرة التقدم المرتبط بالرأسمالية المعاصرة بشكل لا فكاك منه. فيُنظر حاليًا للفقراء في القرن الواحد والعشرين على أنهم مسئولون عن إحداث العنف والاضطراب، حيث رفضوا اعتبار الرأسمالية مخلصهم. لكن لا يوجد دليل كاف على أن الرأسمالية والنظام القائم على التصنيع هما حقا علاج الفقر العالمي. فالرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي غير قادرة على تفسير استمرارية الفقر العالمى، إذ فشلت في معالجة انعدام المساواة في جنوب العالم. إن العمالة وقوة العمل وهجرة العمالة من الموارد التي نادرًا ما تُبحَث مع أن لها علاقة أساسية بالطرق التي يخلق بها الفقر ويبقى.

إن قوة العمل هي ببساطة أكثر العناصر جوهرية في خلق الثروات جميعًا، والسيطرة عليها كانت دائمًا من المكونات الرئيسية للرأسمالية ونظامها الدولي كما سنرى. فالرأسمالية تخلق العوز عن طريق التخلص من الناس حين لا يصبحون مفيدين للبنى

والعمليات الموجودة حولهم. وإخفاق الرأسمالية في تعميم العلاقة الأجرية بين رأس المال والعمالة على الجميع، وفشلها في الاستفادة بشكل فعلي من عدم تحول الجميع إلى عمال مأجورين يبقى سمة أساسية للرأسمالية المعاصرة، وأمرا مركزيا في الكيفية والأسباب التي تجعل الفقر في جنوب العالم يأخذ الشكل الذي عليه. ورغم ذلك، فلا يستطيع صناع السياسة فهم هذا. فهم لا يعترفون بالأنماط التاريخية لخلق الفقر وإعادة إنتاجه، ولتفسيره لا يسعهم إلا التعبير عن الاستياء الأخلاقي أو إعلان حتميته.

يدرس هذا الكتاب استمرار الفقر العالمي عن طريق دراسة الطرق التي تصبح بها السيطرة على موارد العالم واستغلالها والوصول إليها سببًا جوهريا لوجود الكثير من الفقراء في العالم. أبحث عن سبب تركيز معظم سياسات المانحين والوكالات الدولية للتخفيف من حدة الفقر على أهمية النمو المدفوع بالموارد، ولماذا تستمر هذه التعويذة في تدعيم سياسات تخلق الفقر بدلًا من أن تخففه. وأركز على موارد العمالة والأرض والمعادن والغذاء. وسيحدد التحليل كيف ساعدت قدرة الفاعلين الاقتصاديين المهيمنين على الوصول لتلك الموارد والسيطرة عليها في تشكيل السلطة والسياسة في جنوب العالم. ولأن دول الجنوب لم تكن عاجزة قط بشكل كامل أمام نفوذ رأس المال الدولي، حظيت تلك الدول بفرص وبقوة نسبية في معظم الأحوال للتفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية ودول الشمال على مواقع أفضل في السوق. لكن تلك الفرص قليلًا ما أدت إلى تعزيز التنمية المستدامة والعادلة.

لقد صارت فرص استفادة دول الجنوب من استغلال الموارد مقيدة بسبب فقدان السيطرة على القيمة المضافة والتكنولوجيا و"المعرفة" التي احتفظت بها الشركات متعددة الجنسيات لنفسها. وغالبًا ما قُيدت دول الجنوب بسلطة النخبة وعدم الإقدام على طرح سياسات من شأنها أن تتحكم في الشركات الأجنبية، وأن توزع الثروة على المستوى المحلي من أجل تحسين الظروف المعيشية للفقراء، وأن ترتقي برفاهة معظم المواطنين.

لكــن الإيحاء بأن الحكم السيــئ والفساد في دول الجنوب سببا الفقــر أو منعا بذاتهما القضــاء عليــه يعتبر تبسيطًا فادحًا وفي غــير محله كما أوضح. وسأبــين على مدار هذا الكتــاب أن انشغــال المانحين بــإدارة الحكم يعتبر صراحــةً صرفًا للانتبــاه عن القضية الرئيسية.

يعــود فقر النــاس في دول الجنوب إلى الطــرق التي اندمجت بهــا الاقتصادات التي يعيشــون فيها في الاقتصاد العالمي. ومن ثم، لا يتعلق الفقــر بترك الفقراء يتخلفون عن الركــب، وإنما بالاستبعاد الفعلي مــن نظام غير عادل وغير متساوٍ لخلق الثروات. لقد تم إدمــاج فقراءِ العالم في الاقتصاد العالمي بشكل يفتقــر إلى المساواة، وبأسلوب متجزئ يخلق رابحين وخاسرين. وبشــكل عام، يوجد الرابحون في اقتصادات الشمال، حيث يوجد أيضًا العديد من الخاسرين، ويوجد الخاسرون في جنوب العالم، حيث يوجد أيضًا العديد من الفائزين الذين يستفيدون من طرد الفقراء أثناء التراكم البدائي لرأس المال.

أتتبــع كيف شكل مفهــوم الفقر في إطار الأيديولوجية الليبراليــة الجديدة الكيفية التي تم بهــا وضــع مساحة المنــاورة في جنوب العالم خــارج حدود الــدول القومية، لكنني أوضــح أيضًا كيف أن الــدول في إفريقيا والشرق الأوسط وأماكــن أخرى قد أخطأت حــين اقتنعت بالتوجهات التقليدية الليبرالية الجديدة. فحتى لو كانت الحكومات قد فعلت هــذا على مضض خوفًا من فقــدان السيطرة على الغنائم الوطنية، فإنها بذلك قد ضمنت استمرار التفاوت في العالم.

لــن تتحقــق الأهداف التنموية العالميــة للألفية، لكن من بين كل مــا يقال للتعبير عن الأزمــة ولتفسير لمــاذا ستبقى الحقــوق الجوهرية الضرورية لكفالة الظــروف المعيشية الأساسيــة غير متحققــة، يوجد تركيز قليل على المعوقات الهيكليــة المستمرة أمام تحقيق تقدم بشــأن الفقر. فكل السياســات لا تزال تركز على الانشغال غــير المجدي بتحسين التجارة أو تخفيف عبء الديــون بمستويات أكبر أو تقديم كميات أكبر من المساعدات.

لـن تقود أي من تلـك المسكنات، سواء كانت منفردة أو مجتمعـة، إلى تخفيض مستدام للفقر في إفريقيا أو أي مكان آخر.

إن الطريقـة التي تم بها ضم بلاد الجنوب إلى الاقتصاد العالمي نتجت عن صراعات تاريخية لا تزال مستمرة، وأفادت الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة أكثر من الدول التي كانـت مستعمرة. ذلك الإدماج هو الذي خلق أساسا مستويات الفقر في إفريقيا والشرق الأوسـط، ولا يوجـد أي شيء ضمن التوصيـات المعاصرة المتعلقـة بالسياسات سيغير التفـاوت في ذلك الإدماج. كذلـك، لم يتم التوصل إلا لفهم محـدود للطرق التي بُنيت بهـا الحياة السياسية والسلطة في جنوب العالم وكيف يُضعِف نفوذ أصحاب المناصب من النضـالات الساعية لتخفيـف الفقر وإعادة توزيع الموارد والمـال والثروة. أحد أسباب هـذا الخطأ المستمر بين صانعـي السياسة هو الحديث عن "إفريقيـا" و"الشرق الأوسط" و"أمريـكا اللاتينيـة" وما إلى ذلك وكأن كل منطقة منها متجانسـة ودولها متشابهة بكل تأكيد، على الرغـم من تعدد الدول والثقافات واللغات والنظـم الاقتصادية والسياسية القائـم بينهم. فقد أدت رغبـة وكالات المعونة والجهات المانحة التـي تُقدِم الدعم لدول الجنوب في إطار علاقات ثنائيـة في استخلاص النظام من الفوضى المتصورة والسلام مـن الأزمات والحروب إلى تقديم المعونـات بأسلوب موحد ثابت، وهو ما يكون غالبًا غير مفيد ويُفاقم المصاعب المراد حلها بدلا من أن يحسنها.

أتناول بالتفصيل كيف سادت الليبرالية الجديدة النقاشات الدولية عن الفقر. وأوضح هـذا بدراسـة لجنة إفريقيـا for Africa، وأعرض كيف فشلـت في تقديم أي مبادرات راديكاليـة بسياسـات مـن شأنها إصـلاح الأزمات المستمـرة في إفريقيـا. فالعديد من توصياتها يشـير مباشرةً لقضية الموارد وإدارتها والفرص التي تقدمها للتنمية ولتحسين الفقـر. وبرغـم هذا، فإن لجنـة إفريقيـا والمقترحات الأخـرى بشـأن السياسات التي أعرضهـا بالتفصيل هنا أخفقت في كسر القوالب الجامدة المستقرة لليبرالية الجديدة. فهي لا تقـدم سوى استراتيجية للمزيد مـن الإدماج اللامتكافئ للـدول الفقيرة في الاقتصاد

العالمي، وتبعث الأمل الزائف في أن "العولمة يمكن أن تعمل من أجل الفقراء". وتُتلى تلك التعويذة في مواجهة الحقائق المتكررة التي تبين أن الفقراء بالأحرى يعملون لصالح العولمة ويستفيدون القليل منها. تتميز الفترة المعاصرة بنمط تسليعي عنيف. وتعتبر إعادة الإنتاج المستمرة لأنماط التراكم البدائي آلية يستخدمها الفاعلون الاقتصاديون المهيمنون للوصول إلى موارد العالم. وتشكل سياسة السلب هذه أساسا للعنف والاضطراب وتدمير وتبديل وسائل الإنتاج وإعادة الإنتاج الأصيلة.

أعرض بالتفصيل المجزرة التي أصابت جنوب العالم من جراء استمرار الإدماج اللامتكافئ في الاقتصاد العالمي وفشل ساسة الجنوب في حماية مواطنيهم مما جلبته الرأسمالية المعاصرة من أضرار وقذارة. وأوضح هذا عن طريق دراسة بحث الرأسمالية عن الأرباح وفرض النظام في تعاملاتها مع العمالة عبر الحدود، والممارسات والنقاشات العنيفة المتعلقة بالإصلاح الزراعي، وما سمى "لعنة الموارد" المتعلقة بالإفقار المستمر للاقتصادات التي لها تاريخ طويل في استخراج المعادن. وأوضح أيضًا كيف أن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي نتجا عن تسليع الغذاء. إن أكبر اتهام موجه للرأسمالية هو أنها نظام اقتصادي واجتماعي يولد المجاعة بينما يصدر كميات ضخمة من الغذاء للشعوب التي تستطيع شراؤه. وهي بالإضافة إلى ذلك تتلف الغذاء لتبقي أسعار السوق والأرباح أيضًا مرتفعة.

وأخيرًا، أبين كيف يكون لمقاومة الشعوب للرأسمالية أثر في تحجيم بعض أسوأ تجاوزاتها، وأنه بينما ستستمر الرأسمالية في توليد الفقر والمجاعة، يوجد دائما دليل على أنها لن تستمر في البقاء كنمط إنتاج، وإنما هي مجرد حالة انتقالية لاقتصاد سياسي دولي أكثر إنسانية وعدالة.

أشكر دورية Global Dialogue (الحوار العالمي) للسماح بإعادة نشر جزء من مقال صدر في المجلد رقم 6 (3 – 4) في صيف/خريف 2004، ودورية Historical Mate-

rialism (المادية التاريخية) للسماح بإعادة نشر جزء من مقال صدر في المجلد رقم 12 (4) في عام 2004، ودورية Development and Change (التنمية والتغيير) بالنسبة إلى جزء من مقال صدر في المجلد رقم 35 (4) في عام 2004. ويسعدني للغاية أيضًا أن أسجل أنني شخصيا مدين بالشكر للعديد من الأشخاص الذين شاركوني الأفكار التي احتواها هذا الكتاب، ومنهم طلبة الماجستير عبر سنوات عديدة في كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية (School of Politics and International Studies) بجامعة ليدز. أشعر بالامتنان لكلية العلوم السياسية والدراسات الدولية لمنحي إجازة تفرغ للبحث مكنتني من الكتابة، وأشعر بامتنان خاص للزملاء هناك العاملين في دراسات التنمية. أشكر تيس هورنزبي-سميث Tess Hornsby-Smith وسوزان باراجرين Susan Paragreen على الدعم الإداري القيم الذي قدماه لي.

لقد استفدت كثيرًا من المساعدة البحثية التي قدمها لي كل من هنرييتا أباني Henrietta Abane، ومايكل ميدلي Michael Medley الذي ساعدني مساعدة هائلة فيما يتعلق بالخرائط، بالإضافة إلى أحمد جمال الدين. وأشكر بشكل خاص ريتا أبراهامسين Rita Abrahamsen التي قرأت الفصل الثاني وعلقت عليه، وزولكوف أيدن Zülküf Aydin الذي قرأ الفصل السادس وعلق عليه، وبراد إيفانز Brad Evans لتعليقاته على الفصل السابع. كذلك، قرأت ميتي ويجين Mette Wiggen العديد من الفصول وعلقت عليها، وساعدتني على توضيح أطروحاتي. وكما هو حالي دائما، أدين لسارة براكنج Sarah Bracking التي اطلعت على العديد من الفصول وتشاركت معي كثيرا في رؤاها الاستثنائية التي لا تقتصر على قضايا الفقر. وعلي أن أشكر أيضًا تيموثي ميتشيل Tim Mitchell للاستجابة لى عندما كنت أطلب منه المساعدة. إنني أستمتع جدا بقراءة أعماله وأعمال باتريك بوند Patrick Bond أيضًا، وأتعلم منها الكثير. وما زلت أستفيد جدا من النقاش مع موريس شيفتل Morris Szeftel وليونيل كليف Lionel Cliffe. كلاهما تقاعد من جامعة ليدز، ولكنهما نجمان ساطعان تُعتبر تحليلاتهما لهذا

العــالم المجنون قــادرة على خلق البهجة والإثارة خاصة عنــد مشاهدة الكريكيت. إنني مديــن بشكر كبير لمارك دافيلــد Mark Duffield الذي أختبر فيــه الأفكار وأستمتع معه جدا بالكفاح من أجل تفسير استمرار صناع السياسة في إحداث الفوضى التي يسببونها. لكنني المسئول وحدي بالتأكيد عما تحتويه الصفحات التالية.

وأخــيرًا، لقــد استمتعت بإجازة التفــرغ للبحث، وبالوقت الذي قضيتــه (غالبًا) في التفكير بعيــدًا عن الواجبات الأكاديمية، واستمتعت بالكتابــة في المنزل، وبتحية إيميلي Emile وليــو Leo بعــد المدرسة رغم أنهما قــد يعلقان قائلين: "لا يبــدو أنك قد أنجزت الكثير طوال اليوم". أهدي الكتاب إليهما، وبالأخص لميتي. فقد مرت فترة مظلمة كان يُخشى فيها ألا ترى ميتي هذا الكتاب منشورًا، لكن هذا الرأي لم يعبر عنه سوى من لا يدركون سعة حيلتها وشجاعتها.

راي بوش

الفصل الأول

مفهوم الفقر والليبرالية الجديدة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مفهوم الفقر

يدرس هذا الفصل تعريف الفقر، ويضع يده على نقد للانحياز الليبرالي الجديد في الادعاءات القائلة بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتعت تاريخيا بمستويات منخفضة من الفقر ومستويات جيدة نسبيا من توزيع الدخل. وأطرح أن الاتجاه السائد في أدبيات الفقر في جنوب العالم بوجه عام، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص، به انحياز كلاسيكي جديد. يعجز هذا الاتجاه عن إدراك عدة أمور منها أن الفقر لا ينشأ بسبب الإقصاء، وإنما بسبب "الإدماج المتفاوت" للفقراء في العمليات الاقتصادية والسياسية. ويطرح هذا الفصل أيضًا السؤال التالي: إذا كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل تتمتع نسبيا بمستويات منخفضة من الفقر وبتوزيع جيد للدخل، فهل هذا يُعقد من قضية الأوتوقراطية ورغبة الغرب في التخلص من "التخلف" السياسي في المنطقة؟ وبشكل خاص، من المرجح أن يكون للطابع الأوتوقراطي لأنظمة الحكم ومحاولة الغرب تعزيز التحول نحو الليبرالية السياسية آثار سلبية على العقد الاجتماعي الذي وضعه الحكام الأوتوقراطيون فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية.

ازداد الاهتمام مؤخرًا بالفقر وتوزيع الدخل في جنوب العالم بوجه عام ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص. وأدرس هنا العديد من تلك الأدبيات محددًا عددًا من أوجه التشابه فيما بينها. هناك فكرة رئيسية مشتركة تربط بين الكثير من الكتابات لا فيما تقوله فقط وإنما فيما تغفله بالتحديد، ألا وهي أننا ما زلنا لا نعرف سوى القليل عن بعض المجالات الأساسية (لا سيما عمليات وديناميكيات السلطة

السياسيــة والاقتصاديــة التي تولد الفقر وعدم المساواة وتنحــرف بتوزيع الدخل باتجاه الأغنياء) على الرغم من الاهتمام المتزايد بقضايا الفقر وتوزيع الدخل.

نادرًا مــا تقدم الأدبيــات المعنية برسم السياســات فهمًا للفقر وعلاقتــه المكنة بالتعبئة السياسيــة. من الواضح أن هذه الفجوة تعتبر إشكالية في وقت تروج فيه الولايات المتحدة والشــركاء المتحالفون معها لحرب عسكرية ضد "محور الشر" المُتصور في أدمغتهم دون محاولــة لتناول أسبــاب الصراع ومعدل الفقــر المتسارع بشكل لافــت للنظر في الشرق الأوســط وشمال إفريقيا. ورغم تجاهل السياسيين الغربيين والأدبيات المعنية بالسياسات للصلــة بين الفقر والصراع، فإن بعضــ المعلقين الأكاديميين قامــوا بدراسة العلاقة بين الفقر والتعبئة السياسية (لو ســاوو Le Saout ورولاند Rollinde 1999؛ روبرتس Roberts 2002؛ بينين Beinin 2001 ؛ بيات Bayat 2003 ؛ الغنيمي El-Ghonemy 1998).

أريــد أن أتوسع في تعريف الفقر ليتضمــن علاقات القوة. ويطرح هذا الفصل أيضًا تســاؤلات بشأن إحصائيــات الفقر في الشــرق الأوسط وشمال إفريقيــا التي تصدرها المؤسســات المالية الدوليــة، ويطرح مسألة التأثير المحتمل الــذي قد يكون للإصلاحات الاقتصاديــة على تقليصــ مميزات العقد الاجتماعي الذي وضعــه العديد من الدول مع عماله وفلاحيه.

برغــم غزارة البيانات والمــواد التي تتناول الفقــر وتوزيع الدخل، فإنهــا تكاد تكون مدفوعة أو متصورة بشكل كامل تقريبا من داخل إطار كلاسيكي جديد. فحتى في المواضع التي يبدو فيها أن النزعة المحافظة لذلك الإطار الاقتصادي قد تبددت [كما في وجهات النظر التــي تتحدث عند توصيف الفقر عــن "التنمية الإنسانية" (برنامــج الأمم المتحدة الإنمائي) و"المنهــج القائم على الحقوق" (اليونيسيف)، و"منهج سبل المعيشة" (وزارة التنمية الدولية بالمملكــة المتحدة) و"الاستبعــاد الاجتماعي" (الاتحــاد الأوروبي ومنظمــة العمل الدولية) و"الأمــن الإنســاني" (انظر: ماكسويــل Maxwell 2001:143)]، تبقى اللغة المستخدمة

تدور في إطار التناقض بين العالمي والمحلي بشكل طاغ. كما أنها تركز على المنافع التي سيجلبها تحرير الأسواق إلى الفقراء. يوجد رأي يقول بضرورة تقليل "إقصاء" الفقراء (ليبتون Lipton 1997)، لكن بطرح هذه النقطة تضيع القضية الحرجة المتمثلة في كيفية خلق الفقر وإعادة إنتاجه. بعبارة أخرى، هناك فشل حادث في فهم حقيقة أن الفقر لا ينشأ بسبب الإقصاء وإنما كنتيجة "للإدماج المتفاوت" للفقراء في العمليات الاقتصادية والسياسية (براكنج Bracking وهاريسون Harrison 2003).

مع عدوان الولايات المتحدة وحلفائها على العراق والادعاءات المتكررة بأن تحرير الاقتصاد في المنطقة ككل سيؤدي في ذاته إلى المزيد من الديمقراطية، صرنا الآن – وأكثر من أي وقت مضى – في أمس الحاجة إلى دراسة العواقب المحتملة التي ستنعكس على الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إنني أستخدم مصطلح "الفقر" للإشارة إلى "الحرمان من القدرة البشرية على التمتع بالخيارات والفرص الأساسية اللازمة لسعادة الفرد أو الأسرة أو المجتمع". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 2002c : 94).

من الواضح أن الفقر لا يعني مجرد نقصان الدخل بما ينخفض عن خط الفقر الضروري لشراء سلة السلع الدنيا اللازمة للاحتياجات الغذائية الأساسية أو لكي يصبح معادل القوة الشرائية المثبتة عنده العملة المحلية بقيمة الدولار في 1985 كافيا للفرد لشراء الحد الأدنى من السلع اللازمة لاستمرار الحياة (والذي يحدد غالبًا بدولار واحد أو دولارين في اليوم). يسود هذان المعياران أدبيات الفقر في جنوب العالم، وسأعود لاحقًا لأوضح استيائي منهما ومن الانحياز الكمي في البحوث التي تقلل من أهمية جمع البيانات الكيفية، بالإضافة إلى أمور أخرى[1].

أطرح أن الفقر لا يحدث بسبب عدم الاندماج في الاقتصاد الوطني أو المحلي أو الدولي، أو بسبب الضعف الذي قد ينتج عن عدم الإدماج. فالمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة تكرر كثيرا تعويذة أن العولمة هي الترياق الشافي لكل أمراض الدول

النامية (البنك الـدولي World Bank 1995؛ وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة DfiD 2000 و2006)، وأقـدم نقدا لهذا الموقف هنا وفي الفصـل الثاني. فأطرح أن الفقراء فقراء بالتحديد بسبب إدماجهم في واقع الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة.

ينتـج عن ذلك الإدماج المتفاوت الضار نظم عمـل شديدة الاستغلالية (والتي تؤدي في أسـوأ صورها إلى إعادة إحيـاء عمالة الأطفال، أو العـودة إلى ربط العمالة بعقود استعباديـة) كما حدث في أجـزاء من مصر منذ صدور القانون 96 لعام 1992، والذي أزال بشـكل صادم الحماية الممنوحة لمستأجري الأراضـي منذ الثورة الناصرية. أدى الإدمـاج المتفاوت أيضًـا إلى انخفاض التوظيف، لأن الخصخصـة أدت إلى فائض في العمالـة، ولأن فرص العمل عجزت عن الاستجابـة للطلب ونمو قوة العمل في عصر "العولمة".

علـى مستوى الاقتصـاد الكلي، يعجز الإدمـاج المتفاوت للشـرق الأوسط وشمال إفريقيا عن معالجة التناقضات الهيكليـة المتمثلة في الاعتماد الكبير على الريع والبترول وإيرادات قناة السويس في حالة مصر والعقارات وتحويلات العاملين في أماكن أخرى في الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعكـس الاقتصادات الريعية في الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا اعتماد المنطقة على الاقتصاد العالمي. فهـذه الاقتصادات نتاج للإدماج المتفـاوت، بالإضافـة إلى إعراضـ أنظمة الحكم في الشـرق الأوسط وشمـال إفريقيا عـن تحريـر أنفسها من السياسـات الريعية وإخفاقها في هـذا، وكل ذلك يعني "المرض الهولنـدي" والنمو غير الناضـج الذي تقوده المشروعات، وزيـادة القابلية للتأذي من تقلبـات التجارة، والنفقـات العسكرية العالية بشكل دائم ومستمـر، والتي تتضمن بيع النفـط مقابـل أسلحـة الغرب، وتعمق الحسـ الأمني الـذي يغذي بدوره هـذا العملية ويجددها مع الخطاب الأمني الجديد الذي تردده وزارة الدفاع الأمريكية.

لا يدافـع أي نظام سياسي أو منظمـة أو مؤسسة صراحةً عن الفقر، ففي شتى أنحاء العالم يُقـال إن استراتيجيات مكافحة الفقر مسألة ضروريـة ومهمة. وقد تكون بعض

الطـرق في تناول الفقر مختلفة، لكن استراتيجية تحسين الفقر تبدو واحدة حول العالم. فهنالك تشابه حتى فيما بين الكم الهائل من صيغ الاستراتيجيات المتناقضة ظاهريا المصممة لتخفيض الفقر. وكمـا لاحظ ماكسويل – من بين آخرين – مؤخرًا، فإن استراتيجيات تخفيـض الفقر هذه تتضمن في معظـم الأحوال جمع وإنفاق الأمـوال، وتوفير الأطر الاقتصاديـة الوطنية التنظيمية أو التحفيزيـة، وإصلاح القطاع العام (تقليص حجمه). وهـذا الأمر الأخير يقصد به عادةً إبعاد الحكومة عن تقديم الخدمات والدعوة إلى المزيد مـن المشاركة (ماكسويل 2001: 143)، وإن كانـت طبيعة المشاركة وماهية المشاركين وسلطـة اتخـاذ القرار التـي يتمتع بها كل منهم عـادةً ما تبقى غير محـددة. فروشتات تخفيضـ الفقر تلك تتضمن كلها تقريبًا الحاجـة إلى المزيد من التعليم والتشغيل والرعاية الصحيـة وحمايـة البيئة (سعـودي Soudi 2001، وكتابات أخرى). لكـن لا يذكر إلا القليـل عن كيفيـة ترتيب خطوات تلـك الروشتات وتمويلها، ولا يـزال هناك انشغال عـام بجداول الأعمال التي تتخذ من المال محـورًا لها. وينظر للفقر والدخل على أنهما مسألتـان متعلقتان بالضعـف أو القابلية للتـأذي "Vulnerability" وهي الكلمة السحرية الجديدة لدى المؤسسات المالية الدولية.

في قائمـة التسوق المتوفرة من أجل إصلاح سياسـات تحسين توزيع الدخل وتخفيض الفقر يذكر أقل القليل عن الناس الفقراء، وكيف يتم تحديدهم، وكيف يُعبرون عن استيائهم من فقرهم، وكيف يكون المحرك الأساسي لأي استراتيجية لتخفيض الفقر هو الفقراء من النسـاء والرجال بغض النظر عن الظروف التي نعمل علـى تخفيض الفقر فيها. علاوة علـى ذلك، يجب أن يُنظر إلى هـؤلاء النساء والرجال كقوى للتغيير الاجتماعي بدلًا من النظر إليهم بوصفهم مجرد ضحايا للإقصاء (چوردان Jordan 1996).

يبدو ظاهريًا أن هناك تقدمًا فيما يتعلق بالطريقة التي يُنظر بها إلى الفقر في الأدبيات– وبخاصـة بالنسبة للبنك الدولي الذي انتقل من الحاجة للنمو كثيف العمالة (البنك الدولي 1990) إلى أهمية فهم قضايا الفرص والتمكين والأمن (البنك الدولي 2000)، لكن هذه

اللغة الجديدة معنية في المقام الأول بكفاءة الأسواق وتحرير الاقتصاد وأهمية رأس المال الاجتماعي والبشري، حيث يكون الغرض من التعليم والاقتصاد المعرفي توفير المظلة التي ستعمل تحتها قوى العولمة. وكما سنرى، لقد ساعدت الأدبيات فعلا في تدعيم بنية الرأسمالية العالمية التي كانت قائمة مع بداية القرن الواحد والعشرين. وتضمن ذلك وفقًا لما قاله كاماك Cammack:

> العناصر الأساسية لنظام رأسمالي عالمي، وهي سلطة رأس المال على العمالة والسلع والاستثمار، وشدة استجابة الحكومات لاحتياجات رأس المال، ووجود ترتيبات تنظيمية محلية وعالمية قادرة على ترسيخ النظم اللازمة لإعادة الإنتاج الرأسمالي.
> (كاماك 2002: 159)

علاوة على ذلك، انتشر تبرير طبيعة رأسمالية القرن الواحد والعشرين مع أيديولوجية نبذت أي بدائل لها. وينظر للعولمة الآن على أنها الخيار الوحيد المتاح: فالأفضل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من مناطق العالم أن تتعلم قواعد اللعبة وتبدأ في اللعب على أساسها وإلا...

ومن ثم، يوجد الآن تحدٍّ للفكرة الحداثية القديمة التي كانت في صميم دراسات التنمية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ألا وهي أن السياسات المحلية والعالمية العاملة ضد قوى السوق كانت "أساسية لتحقيق التنمية" (كاماك 2002: 159). في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدت السياسات الحكومية منذ سبعينيات القرن العشرين إلى التخلي عن مركزية السياسات التي تقودها الدولة والتصنيع القائم على الإحلال محل الواردات (بينين 2001: 142). بقت القومية الاقتصادية وكأنها مرثية بليغة. وتضاءلت السياسات الاجتماعية الشعبوية، لكن الوعد بالنمو الذي كان من المفترض أن يرافق التحرر الاقتصادي لم يتحقق، والاندماج المطلوب في الاقتصاد العالمي فشل في زيادة الاستثمار. فحتى النظرة الخاطفة على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توضح أن الرأسمالية العالمية تجاهلت هذه المنطقة. فبالنسبة لمؤيدي العولمة، رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر هو السمة الجوهرية التي ينظر إليها بوصفها مسألة أساسية في تخفيض مستويات الفقر العالمي. لكن نصيب العالم العربي من صافي إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عام 1975 إلى عام 2000 كان 1 % بالكاد، وذهب معظمه إلى مصر (حصلت المغرب وتونس على نصيب أكبر في أواخر تسعينيات القرن العشرين، لكن المستويات ظلت منخفضة جدا).

على الرغم من وجود اهتمام كبير حاليًا بقضايا الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن ذلك الاهتمام يدور في كل الأحوال في إطار متسم بالانحياز الكلاسيكي الجديد. هذا الانحياز متمثل في افتراض أن قدرة الناس على الوصول للأسواق والاستفادة منها تساوي قدرة الدولة، وقدرة العاملين تساوي قدرة المستهلكين، وأن الأسواق ساحات محايدة لتسهيل التخصيص الفعال للموارد، وأن أقصى ما يمكن أن تفعله الدولة هو المساعدة على تسهيل سير الأسواق بسلاسة، لكنها يجب ألا تقوم بتنظيمها. إن العولمة سمة مقبولة للمرحلة المعاصرة وإن كانت نادرًا ما تُعَرَّف، ويُنظر لمحاولات "عدم المشاركة" في التجارة العالمية على أنها تقيد جهود تخفيض الفقر والنمو وفرص توزيع الدخل لصالح الفئات الأدنى. يُعامل الفقراء - وهم فئة نادرًا ما وضعت الحدود المميزة لها - غالبًا على أنهم مستهلكون سلبيون للسياسات أو متلقون لمساعدات المانحين، وكما يلاحظ براكنج وهاريسون (2003: 2) فإن "إقصاءهم السابق من الإنتاج "الطبيعي" والأسواق يبقى بدون التعامل معه إشكالية مطروحة للتفكير والحل".

لقد ضمنت سيادة الأطر الليبرالية الجديدة في توصيف الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فشل المعلقين على قضايا الفقر والضعف وتوزيع الدخل في دراسة إخضاع العمال والفلاحين أو إقصائهم مسبقًا من الأسواق والإنتاج ومن العلاقات الاقتصادية الدولية بالتأكيد (أو تجاهلهم المتعمد لهذا). كان "إجماع واشنطن"

هو النمــوذج السائد في دراسة التحــولات السياسية والاقتصادية بعــد سبعينيات القرن العشريــن. وكثيرًا ما أبدت المؤسسات المالية الدولية انزعاجها الشديد من أن السياسات التــي انتهت إلى ضياع عقود من التنمية في شتى أنحاء جنوب العالم في ثمانينيات القرن العشريــن (بالتحديد سياسات التثبيــت الاقتصادي والتكيف الهيكلــي وتخفيض النفقات الحكوميــة) حلــت محلها سياسات تنــادي بأهمية الاقتصــاد المعرفي وتنميــة رأس المال البشــري والاعتراف بأهمية بعض التدخل من الدولــة في الاقتصاد. لكن بغض النظر عن الادعــاءات والادعاءات المضادة التــي طرحها المدافعون عــن التنمية الاقتصادية في المنطقــة ومنتقدوها، يبدو واضحًا أن منطقة الشــرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت في ذروة مرحلــة التنمية التي تقودهــا الدولة بين 1962 و1977 معدلات نمو اقتصادي قريبة بالتأكيد من معدلات الثمانينيات (بينين 2001: 7 – 148).

من النتائــج الأخرى للمدرسة التقليدية الليبرالية الجديــدة اختفاء الفلاحين والعمال من الأدبيات السياسية والاجتماعية عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكما أشار بينين مرة أخرى:

بالإضافة إلى تبنــي تصور جديد عن الاقتصاد، يميل إجماع واشنطن إلى التخلص مــن العمال والفلاحــين كفئة اجتماعيــة تمامًا، وذلــك لأن مجرد وجودهــم يستدعي الاتفــاق الاجتماعــي الخاص بعهد الشعبويــة الاستبدادية الذي لا يمكــن لأنظمة الحكم الحالية الإيفاء به.

(بينين 2001: 148) [2]

يتضــح الانحياز الكلاسيكــي الجديد في نقاشــات الفقر في الشــرق الأوسط وشمال إفريقيــا بشكل جلي تمامــا في الطريقة التي تم بها وضع تقرير التنميــة الإنسانية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002a) الذي تم الترويج له كثيرًا وكان له أثر كبير، وفي الطريقة التي تناول بها انعدام المساواة. فقد تجنب هذا التقرير "قضايا المال والسلطة الخطيرة"، مما أضعف في النهاية من الجودة والدقة التي كان التقرير نفسه يطمح إليهما (لو ڤين LeVine 2002:2).

هنـاك عنصر آخر في النقد الموجـه للنقاشات المعاصرة في الشـرق الأوسط وشمال إفريقيـا (ومناطـق أخرى)، ألا وهـو أن النقاش الدائر حول الفقـر والضعف لا يسبر أغـوار العلاقة بين الفائزين والخاسريـن في عمليات التنمية. ويمكن في هذا المقام التعلم من أدبيات سبل المعيشة. فكما لاحظ كولين موراي Colin Murray:

الفقـر ... يجب فهمه بمعنى هيكلي أو ارتباطي حتـى نستوعب المسارات المتنوعة للفقراء والفقراء إلى حد ما، وذلك من أجل "تحديدموقعهم" في سياق سياسي واقتصادي واجتماعـي ومؤسسي بعينه، وكذلك من أجل تنـاول القضية بالغة الصعوبة المتمثلة في كيفية تحقيق انخفاض في الفقر.

(ورد في فرانسيس Francis وموراي 2002: 486)

سأعود لعناصر هـذا النقد لاحقًا، لكن دعونا أولًا نلخص بإيجاز الأدلة والشروح المتعلقـة بالفقر وتوزيـع الدخل باستخدام حالة بعض الـدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأدلة: (هل) تتحدث عن نفسها؟

حذر فريد هاليداي Fred Halliday في مقال له عن الشرق الأوسط في مطلع الألفية الثالثة قائلا ما يلي:

كان واجبًـا علينا منذ فترة طويلة أن نقـاوم إغراء النظر إلى المنطقة على أنها وحدة سياسية أو اجتماعية اقتصادية متكاملة ومنفردة. وعلينا بكل تأكيد أن نقاوم أي تصور يحـاول تفسير تاريـخ المنطقة والحيـاة السياسية فيها بملامح خالـدة أو "جوهر" شرق أوسطي أو "ذهنية إسلامية".

(هاليداي 1999؛ وارجع إلى بروملي Bromley 1994ولو ڤين 2002)

بالرغـم من أن هاجســ واشنطن الأمني والاعتــداء الحديث على العـراق قد ينتج عنــه توحيد طريقة تعامل المجتمع الــدولي مع المنطقة، يبقى تحذير هاليداي وثيق الصلة بهــذا الموضوع. لكن هناك العديد مــن أوجه التشابه أيضًا، برغـم التنوع الاقتصادي للشرق الأوســط وشمال إفريقيا بسبب الاختلافات في الدخــل الفردي والنمو والهيكل الاقتصاديــين. فهناك اعتماد كبير على الريوع الاقتصادية، سواء من الموارد الطبيعية أو تحويــلات العاملين. والقطاعــات الزراعيــة في اقتصادات المنطقــة الفقيرة، حيث انخفضــ الاستثمار الإجمالي في هذا القطاع في الفــترة من 1980 إلى 1992، ومؤدى هذا أن دلائل وجود الفقر أشد في الريف بشكل عام عن المدن، وأن المنطقة تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء[3]. فقد وفرت الريوع بحبوحة لنخب الأنظمة ودعمت الفساد (استغلال المنافع العامة لتحقيق مكاسب خاصة)، ووضعت عائقًا أمام التحرر السياسي، ودعمت الإسلام الراديكالي في أوقات مختلفة.

لكــن يبدو أن إحــدى ثمرات الأنظمــة الاستبدادية الشعبوية التــي كانت منتشرة في المنطقــة كانت سجلا من مستويــات الفقر المنخفضة. من الصعب تقــديم بيان شامل عن الفقــر وتوزيع الدخل في منطقة الشــرق الأوسط وشمال إفريقيــا، فبينما يزداد مقدار المــواد المكتوبة عن هذا الموضوع فــإن القليل منها فقط هو القابل للمقارنة. وقد نبه البنك الــدولي بالفعل إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أقل منطقة تصدر منها بيانــات مسحية (البنك الدولي 2002)، رغم أن نقصــ البيانات المسحية الكمية لا يعتبر أمــرًا سيئًا في حد ذاته كما سأوضح لاحقــا. فنقص البيانات القابلة للمقارنة يعتبر السبب في أن أغلبيــة الأدبيات تتناول مصر والمغرب وتونســ والأردن، حيث تتوافر أغلبية البيانات ويمكن عمــل بعض المقارنات بسبب وجود مســوح للدخل القومي والنفقات، لكن مدى دقة هذه البيانات قضية أخرى.

كذلــك، توجد مشكلة تحديد الدول التــي يجب إدراجها في مجموعات البيانات. ففي المواد التي يصدرهــا البنك الدولي، لا تتضمن فئة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دول

الخليـج، بينما تندرج السودان والصومال وموريتانيـا ضمن إفريقيا جنوب الصحراء علـى سبيـل المثال. وهناك أيضًـا مسألة إدراج تركيا ـ وهي فاعـل رئيسي من منظور السياسة الاقتصادية والخارجية وحجم السكان والتحكم في تدفقات المياه ـ أو إيران التي تنطبق عليها نفس الشكوك[4].

وفقًـا للبنك الدولي (1995)، فـاق نمو الدخل والمساواة في توزيع الدخل في الشرق الأوسـط وشمـال إفريقيا في الفترة مـن 1960 إلى 1985 ما يناظرهمـا في كل المناطق الأخـرى باستثناء شرق آسيا. ونتيجة لهذا شهـدت المنطقة تطورات كبيرة في معدلات وفيات الأطفال ومتوسـط العمر المتوقع ومؤشرات اجتماعية أخرى. ووفقًا لـعلي Ali والبـدوي (El Badawi 2002: 71) اللذيـن يستخدمـان الحسابات الخاصة بهما لوضع منهج لخط الفقر يقيس معدل حدوث الفقر:

> كان حـوالي 22 % من سـكان الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا يعيشون تحت خط فقـر يساوي 51 دولارًا أمريكيا للفرد في الشهـر في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وعلى النقيض الآخر، كان 52 % من سكان إفريقيا يعيشون تحت خط فقر يساوي 42 دولارًا أمريكيًا للفرد في الشهر.

(على والبدوى 2002: 71)

جدول 1,1 موجز اتجاهات الفقر في خمس دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

الدولة والجماعة السكانية		الفقر			الانكماش الاقتصادي			عدم المساواة			تصنيف السكان (%) وفقا لتعداد 1997			مؤشر تعداد الفقراء* وفقا لتعداد 1997		
		إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف
الجزائر	إجمالي	↑			↑			↑			100			22		
	حضر		⇡			↑			?			56			17	
	ريف			↑			⇡			⇡			44			28
مصر	إجمالي	↑			↑			↑			100			24		
	حضر		⇡			↑			=			44			23	
	ريف			↑↑			⇡			⇡			56			24
الأردن	إجمالي	↑			↑			=			100			12		
	حضر		⇡			↑			=			79			10	
	ريف			↑			•			=			21			18
المغرب	إجمالي	↓			↓			=			100			19		
	حضر		⇣			↓			=			54			12	
	ريف			↓			•			=			46			27
تونس	إجمالي	↓			↓			?			100			7,6		
	حضر		⇣			?			?			61			3,6	
	ريف			↓			?			?			39			14

* مؤشر أعداد الفقراء هو النسبة المئوية للأشخاص المندرجين في المجموعة الواقعة تحت خط فقر محدد. وخط الفقر المستخدم هنا قائم على تكاليف الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية وغير الغذائية في الدولة المشار إليها.

المصادر: مؤشرات أعداد الفقراء من أدامز وبيدج (2001: 29)، وتصنيفات السكان محسوبة بناء على بيانات مؤشر الأعداد. البيانات الخاصة بالجزائر مأخوذة من بلقاسم (2001) وتشير لعام 1995.

أكد أدامز Adams وبيدج Page (2001) أن معدل حدوث الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتبر أدنى معدل بين المناطق النامية، وخط الفقر هنا مُعرف بدولار أمريكي واحد أو دولارين للفرد في اليوم، فيما عدا الاقتصادات الاشتراكية القديمة في أوروبا. وقد كان عملهما هذا من المصادر الرئيسية المستخدمة في تقرير التنمية الإنسانية العربية. وتُبين هذه المقاييس حدوث زيادة في الفقر، ففي عام 1998 كان 29,9% من السكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون على دولارين في اليوم و2,1% يعيشون على دولار واحد للفرد، مقارنة بـ22% و1,8% على الترتيب في عام 1996 (أدامز وبيدج 2001: 24). وتُعتبر المنطقة أيضًا ذات أدنى مستوى من الفقر المطلق في العالم، وإن كان من المرجح أن الفقر المزمن يغطيه وجود أنظمة الرعاية الاجتماعية والإسلامية و/أو آليات التوافق التي تحجب استمرارية الفقر عن الرؤية.

يفسر تقرير التنمية الإنسانية العربية مستويات الفقر المنخفضة نسبيا في المنطقة بأنها نتيجة للقيام بممارسات أعادت توزيع الدخل وعززت المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002a: 90) ولتمكن الفقراء من الاستفادة من فترات الرخاء النسبي من 1970 إلى 1985. ويلاحظ أدامز وبيدج (2001) أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتبر من أفضل مناطق العالم من حيث المساواة في توزيع الدخل، حيث كان معامل چيني فيها في الفترة من 1995 إلى 1999 يساوي 0,364[5]. ويعد هذا نتيجة ذهاب حصص كبيرة من الدخل إلى الخمس الأسفل من توزيع الدخول، وبالتحديد هو 7,2%، وهي نفس النسبة التي تذهب لهذه المجموعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لا يؤدي النمو الاقتصادي في ذاته إلى وجود فقر أقل. فلا يحتاج المرء لكي يرى هذا إلا أن ينظر إلى حالة البرازيل في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد نموا اقتصاديا لا مثيل له، لكن درجة عدم المساواة في الدخول ظلت ثالث أسوأ واحدة في العالم. لقد لاحظ كتاب آخرون

أن تقلــب معدلات النمو في مصر في أواخر وفي الفــترة من 1993 إلى 1995 أدى إلى زيادات حادة في الفقر (قنديل Kandeel ونوچينت Nugent 2000). ويبدو أن السرعة التــي يقلل بهــا النمو الاقتصادي من الفقر في الدخل "دالــة لتوزيع الدخل إلى حد كبير" (أدامز وبيدچ 2001: 4).

سُجل أعلى معدل للفقر في موريتانيا حيث كان 39% من السكان يعيشون تحت خط فقــر يساوي 33 دولارًا للفرد في الشهر ، وسُجل أدنى معدل في مصر حيث كان 14% مــن السكان يعيشون تحت خط فقــر يساوي 42 دولارًا للفرد في الشهر (علي والبدوي 2002).

جدول 2 ـ 1 اتجاهات الفقر في خمس دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

الدولة	اتجاهات الفقر	النمو والإنفاق (في الاقتصاد ككل)	التوزيع وعدم المساواة	حالة الفقر
الجزائر	تضاعف الفقر في كلا من الحضر والريف، 1988-1995	نمو سلبي نتيجة للانهيار في أسعار البترول في 1985. تحسن منذ 1995.		معظم الفقراء يعيشون في مناطق ريفية، لكن نصيب الفقراء الحضريين ازداد.
مصر	ازداد الفقر الإجمالي بشكل حاد في ثمانينيات القرن العشرين، وظل ثابتا بشكل معقول في التسعينيات. كانت الزيادة أبرز بين سكان الريف عن سكان الحضر، حيث كانت الزيادة في الفقر مطردة لكنها أبطأ.	انخفض متوسط الإنفاق مع زيادة الفقر.	كان الفقر في الريف مرتبطا بزيادة عدم المساواة، لكن بالنسبة لسكان الحضر خففت المساواة الأكبر من آثار الفقر المتزايد بدرجة بسيطة.	معدلات الفقر متشابهة إلى حد كبير ما بين سكان الريف والحضر، لكنها كانت تتزايد بوتيرة أسرع في الريف.
الأردن	زيادة إجمالية في الفقر على مدار الفترة المقصودة لكن أكثرها حدة كان في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وخاصة في المناطق الحضرية. وانخفض الفقر قليلا بعد ذلك.	ارتبط الفقر بانخفاض متوسط الإنفاق، وهو ما كان بارزا بشكل خاص في أواخر الثمانينيات وفترة أزمة الخليج.	حدثت توجهات فيما يبدو نحو مزيد من انعدام المساواة في أثناء فترات الانكماش الاقتصادي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لكن الوضع مال نحو مزيد من المساواة في فترات أخرى.	معظم السكان حضريون لكن نسبة الفقراء أكبر نسبيا في المناطق الريفية. وتعد النساء أقل قدرة على الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاستفادة منها عن الرجال.

المغرب	انخفض الفقر بشكل حاد في الثمانينيات لكنه ارتفع بنفس الحدة تقريبا في التسعينيات. وكان الانخفاض الإجمالي في الفقر أكثر بروزا بدرجة بسيطة لدى سكان الحضر عن سكان الريف.	حدث الهبوط في الفقر مع النمو الاقتصادي. وكان النمو يتبط في هذا الاقتصاد الزراعي في أوقات الجفاف.	ظلت مستويات عدم المساواة مستقرة بشكل معقول.	نسبة الفقراء في المناطق الريفية أكبر بكثير منها في المناطق الحضرية. يؤثر الفقر على سكان الريف بشكل أكبر كثيرا من سكان الحضر.
تونس	انخفضت معدلات الفقر في أواخر الثمانينيات لكنها ظلت مستقرة في أوائل التسعينيات.			

المصدر: أدامز وبيدج (2001)؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) IFAD (2001: 8-59)

مـرت منطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيـا بفترة من النمـو السريع من 1970 إلى 1985، وأعقبتهـا فـترة ركـود منذ 1985 وحتـى الآن. ورغم أن فـترة الركود لم تؤثـر على سلامـة توزيع الدخل ومستويـات الفقر المنخفضة حتى عـام 2001 وفقًا لأدامـز وبيدج، من الجدير بالذكر أن مستوى الفقـر المحدد بدولارين أمريكيين للفرد في اليـوم قد ارتفع مـن 24,8% في 1990 إلى 29,9% في 1998، وهي الفترة التي شهـدت إدخال برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي. ورغم أن أدامز وبيدج (2001) قدرا أن الفقر سينخفض في الفترة من 2000 حتى 2010 ليصل إلى 14,7%، فـإن أسباب احتمال حدوث هذا الانخفاض ليست واضحة تماما. والأرقام التي ذكراها أكثر تفاؤلًا بكل تأكيد من التي قدمها فرجاني (2002) وآخرون غيره.

إن إطـار العمـل الـذي يستخدمه تقريـر التنمية الإنسانيـة العربيـة وأدامز وبيدج ومعظـم الكتاب الآخرين لدراسة حجم الفقـر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبارة عن نظام كمـي للقياس (انظر على سبيل المثال: السعيـد El Said ولوفجرين Löfgren 2001؛ غـزواني Ghazouani وجويـد Goaied 2001؛ موريسـون Morrison 1991؛ الـزواري - بوعتـور Zouari-Bouattour وجلـولي Jalloui 2001). وهو نظام لقياس معاملات جيني التـي تستخدم عادةً جداول الإنفاق والدخـل الخاصة بالأسرة المعيشية التـي تتأثر بالحكومات كثيرا (وتتحكـم فيها الحكومات أيضًا)، والتـي تكون منهجيتها ضعيفة والعينات التي تأخذهـا محدودة، أو تلجأ لإعادة فحص بيانات التسلسل الزمني المأخـوذة من داينينجـر Deininger وسكويـرز Squires 1996 باستخـدام أساليب بناء النمـاذج لتحسين حساسية ودقة البيانات ومن ثم النتائج. إن الانشغال ببناء النماذج هو المنطقـة الخاصة بالاقتصاد القياسي بالتحديد، لكنـه أيضًا وبشكل أكثر عمومية نوع من علم اقتصاد التنمية يتجنب على ما يبدو التفكير في دلالة الإدماج الجدي للمادة الكمية من أجل تزويد تحليل توزيع الدخل أو الفقر بالمعلومات.

هنـاك استثناءات من هذا الوضع. فقد قـام بلقاسم Belkacem 2001 بدراسة السياق التاريخـي الذي حـدث في إطاره استمراريـة أو انقطاع في الفقـر في أوقات معينة في

الجزائـر، وسبر الخصاونـة (Khasawneh 2001) أغـوار استراتيجيات تخفيف الفقر في الأردن متنـاولًا بالفحص والدراسة وجهات النظر المتعارضـة عن تعريفات خط الفقـر الخاصة بـ"الفقر المدقع" و"الفقر المطلـق" المتعلقة بالقدرة على التمتع بحد أدنى من الاحتياجات الغذائية. وقد أشار الخصاونة إلى ازدياد حدة الفقر في الأردن خلال الفترة مـن 1987 إلى 1997 والسمـات الرئيسية للفقراء، والتي تظهـر في الأعمال الأخرى التـي تتحدث عن الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا (مثل حداد Haddad وأحمد Ahmed 2003). وتلك السمات هي:

- ارتفـاع معـدلات الأمية بـين الفقراء (حـوالي 42 % من الفقـراء البالغين في الأردن أميون).

- الفقراء في الأغلـب ليسوا بلا عمل وإنما يعملون في القطاع غير الرسمي الذي تكون الأجور فيه متدنية إلى أبعد الحدود بحيث يدل الفقر على انخفاض الأجور وليس البطالة (رغم أن هذه الفئة تجاهلـت العناصر "المحرومة" الذين يكونون معدمين أو شبه معدمين).

- كـون العائلات الفقيرة التي يشتغـل أربابها في القطاع الخاصـ أكثر فقرًا من تلـك التي يعمل أربابها في القطاع العـام، ووجود ما يقرب من ثلثي الفقراء في الحضر بالرغم من أن معدلات الفقر في ريف الأردن أعلى.

وبينما يوصـي الخصاونة بضرورة القيام بمسح شامل للقضايـا المتعلقة بالفقر، فإنه يشـير أيضًا إلى الحاجـة لفهم السياق الأعم الذي ارتفعت في إطـاره مستويات الفقر في الأردن بـين عامي 1987 و1992 وانخفضت من 1992 إلى 1997. ويؤكد الخصاونة أن مستويـات الفقر انخفضت في الجزء الأخير من تسعينيات القرن العشرين (رغم أن آخريـن يشككون في هذا) بسبـب الانخفاض في التفاوت أو عدم المسـاواة. كانت سبل النمـو الاقتصادي صعبة بشكل واضح بالنسبة للاقتصاد الأردني كما كان الحال بالنسبة

لأماكن أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد اعتبرت القيود على النمو في الأردن ناتجة من القيود المؤسسية الوطنية والتوجه الخارجي للاقتصاد الأردني فيما يتعلق بالتعليم والصناعة بما في ذلك الطلب التاريخي على المدرسين والمهندسين الأردنيين (الذي أدى إلى "نزيف العقول") الذي انخفض مع انكماش الاقتصادات الإقليمية.

وفي تحليلات أخرى في المنطقة، أوضحت الخوري (2001 El Khoury) وجود تفاوتات اقتصادية على أساس الاختلافات الدينية في لبنان، بينما حاول كوليشيلي Collicelli وفاليري(2000 Valerii) بناء نموذج يفسر المستويات المختلفة للفقر في السياقات الجغرافية (المكانية) المختلفة، ويربط بين ظواهر معقدة. تقترح وجهة النظر هذه وجود حاجة للنظر في "العوامل المترابطة المسئولة عن الظروف الصعبة في سياق إقليمي واجتماعي معين"، وتحاول الانتقال لما هو أبعد من مجرد البيانات الكمية من أجل تقييم مستويات الفقر.

الأدلة: نقد

أحد التفسيرات التي تطرح عادةً للتصور القائل بأن توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتسم بالتساوي النسبي في السنوات الثلاثين الأخيرة هو الأيديولوجية والممارسات السياسية والاقتصادية التي تروج لها الأنظمة الحاكمة لإعادة توزيع الأصول -وخاصة الأرض- ولدعم التشغيل بوظائف حكومية وتوفير الدعم الغذائي وفرض تعريفات جمركية على السلع الترفية أيضًا، وهي الأمور التي يجب التخلي عنها مع الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محظوظة لأن منافع سنوات الازدهار في سبعينيات القرن العشرين حافظ عليها إلى حد ما من استفادوا منها، وهم بالأساس العمال المهاجرون الذين تمكنوا من الاستفادة من التحويلات المكتسبة من القطاعات البترولية في المنطقة. ويبدو أن تلك التحويلات ذهبت في الأغلب إلى من كانوا في أسفل سلم الدخول أو

"بطريقـة غير مباشرة عبر تأثيرها على سوق العمـل" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 90:2002a). ومـن ثـم، أي محاولة للتدخل في فرص العمـل والهجرة من المرجح أن تعيـق قدرة العاطلين على إيجاد عمل، أو قدرة المهاجرين على القيام بدورهم المزدوج المتمثـل في العمـل في المدينة والريف أو في الوطن والخارج. لكـن علينا أن نلاحظ أن فكـرة الذروة الناصرية (في حالة مصر) التي كان لها آثـار دائمة على توزيع الدخول صارت محـل اعتراض. فقد لاحظ عبد الخالـق Abdel-Khalek وتيكنر Tignor في كتابهمـا (1982) حدوث تحسن هامشي في أحسن الأحوال في توزيع الدخول في الفترة مـن 1958 إلى 1975، بالرغم مـن التغيرات الحقيقية في آليات توليد الثروة، ألا وهي ملكية الأرض والمصانع (راجع الغنيمي 1998).

ورغـم الأدلة التي تم جمعها وتؤكد وجود توزيـع متساو نسبيا للدخول ومستويات منخفضة من الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتوخي بعض الحذر أمر مطلوب. ولنفس السبب، فإن قدرا من الحذر مطلوب فيما يتعلق بالأدلة المقدمة في الجدول رقم (1 – 3). فبشكل عام، يجب حقًا التعامل بحرص مع أسباب الفقر والسياسات الموصى بها والآثار السياسية للأدلة المقدمة في الأدبيات.

يرتبط الحـذر فيما يتعلق بالبيانـات والوصفات الخاصة بطريقـة توصيف الفقر في الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا بأربع قضايا رئيسية سوف أتناولها بمزيد من التفصيل في ختام هذا الفصل.

أولًا، يجب أن نمعن النظر فيما يتعلق بالأداء المحتفى به لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبينما مرت فترة تم اعتبارها فترة تحسن في الأداء الاقتصادي بالرغم من الإصلاح الاقتصادي بدءًا من أواخر الثمانينيات (أو بسببه)، انخفض معادل القوة الشرائيـة الحقيقي لدى المواطن العربي المتوسط بين عامي 1975 و1998 من 21,3% إلى 13,9% ، أو واحد على سبعة من نظيره الخاص بالشخص المتوسط في دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002a: 89).

ثانيًا، يبـدو أن التفاوت في التنمية يزداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهناك عدم مساواة أكبر بين الدول الغنية في المنطقة (دول الخليج) والدول ذات الدخل المنخفضـ الأكثر فقرًا. اقتربت الدول متوسطة الدخل من الدول الأغنى في الثمانينيات والتسعينيـات من القرن العشريـن مع انخفاض الأداء الاقتصـادي لدول مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بالنسبة إلى سوريا والمغرب والأردن والسودان ومصر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002a: 89).

ثالثًـا، يوجـد تبايـن في المنطقة فيما يتعلـق بمستويـات الفقر المطلـق المنخفضة نسبيا والتفـاوت في الدخـول والتناقض بين الحضـر والريف. فقد ازداد عـدم المساواة بين الدخـول في الأردن ومصـر والعراق مـن 1980 إلى 2000، وفي مصـر كانت هذه الزيـادة واضحـة جدا في الريـف والمدن الكـبرى. وبالطبع، حدث أيضًـا انفجار تام لمستويـات الفقـر في فلسطين، وهي حالـة تستحق اهتمام خاص يخـرج عن نطاق هذا الكتـاب (وهي في ذلك كالعراق وإن كانـت الأسباب مختلفة). طرح فرجاني (2002) بشـكل مقنع أن معيار خط الفقـر الأكثر استخدامًا (تكلفة حد أدنى من سلة السلع) يبخس تقديـر حجم الفقر. وباستخدام ذلـك المعيار، نجد أن الفقر في مصر تضاعف بين عامي 1990 و1996 ليصـل إلى 44% أو حـوالي 30 مليـون شخصـ. وباستخدام المعيار البسيـط المتمثل في دولار أمريكي واحد في اليوم، أوضح فرجاني أن الأرقام المأخوذة مـن مسح نفقات ودخـل الأسرة في مصر لعـام 1991 تبين أن 94% مـن السكان في الريـف و80% في المدن يجب اعتبارهم فقـراء. وقد قدر فرجاني في الواقع أن أغلبية السـكان كانوا يعيشون على أقل مـن نصف معيار الدولار الواحـد. وباستخدام مسح نفقـات ودخـل الأسرة في مصر لعام 1995 بأسعار عـام 1990 الثابتة، قُدِر أن 90% مـن المصريين فقـراء، حيث ينتشر الفقر في الريف، لكن مـع ازدياد نسبي أكبر له في الحضـر (فرجـاني 2002: 214-213). وتتناقض هـذه الأرقام مع تلـك التي قدمتها الهيئة الإحصائية الخاصة بالحكومـة المصرية، ألا وهي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن المرجح على ما يبدو أن الحكومة كانت مقتصدة في عرض الحقائق.

جدول 3ـ1 الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	الناتج القومي الإجمالي للفرد (تقدير البنك الدولي) بالدولار الأمريكي	الناتج القومي الإجمالي للفرد حسب معادل القوة الشرائية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معامل جيني + السنة في الخمسينيات والستينيات	معامل جيني في منتصف الثمانينيات	معامل جيني في منتصف التسعينيات	الأطفال تحت سن الخامسة	البالغين القادرين على القراءة والكتابة (%)	العمر المتوقع
الجزائر	1550	4753	2.4	0,516 (1965)	0,401	0,367	48.6 (1992)	65,5	69,2
البحرين			5,3				16,7 (1995)	86,5	73,1
مصر	1400	3303	5,1	0,429 (1950)	0,394	0,350	54,3 (2000)	53,7	66,7
إيران	1760	5163		0,470 (1969)	0,443				
العراق			4,0	0,568 (1956)	0,560			53,7	63,8
الأردن	1500	3542	3,9		0,375	0,378	34,2 (1997)	88,6	70,4
الكويت			3,9				17,2 (1996)	80,9	76,1
لبنان	3700	4129	0,6 •				32,2 (1996)	85,1	70,1
ليبيا			2,6				30,1 (1995)	78,1	70,2

موريتانيا	240	693	5,0					41,2	53,9
المغرب	1200	3190	0,9	0,500 (1965)	0,446	0,395	45,8 (1997)	47,1	67,0
عمان			5,1				20,0 (1995)	68,8	71,1
قطر			7,2				15,2 (1998)	80,4	71,9
المملكة العربية السعودية			4,9				29,0 (1996)	75,2	71,7
السودان			6,9				112,7 (1993)	55,7	55,4
سوريا	970	2761	0,6				41,7 (1993)	72,7	69,2
تونس	2100	5478			0,406	0,400	43,6 (1994)	68,7	69,8
الإمارات العربية المتحدة			6,9				43,6	74,6	75,0
اليمن	350	688	5,1		0,444	0,232	104,8 (1997)	44,1	58,5

المصادر : أدامز وبيدج (2001)، وتقارير الدول الصادرة عن شركة Economist Intelligence Unit لعام 2000 www.economist.com/countries/، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات UNOP (a2002)، والبنك الدولي (1999).

يعد تعريف الفقر بأنه "فشل القدرة الإنسانية" تعريفًا موفقًا لنبدأ به. فهذا أكثر شمولية من مسوح الإنفاق البسيطة السائدة في الأدبيات. لقد طرح فرجاني على سبيل المثال أن المعايير التي تعتمد على النفقات تبخس تقدير الفقر، وأن الدخل الحقيقي – أي مع أخذ التضخم في الحسبان – هبط بنسبة 14 % في المدن و20 % في الريف، في حين أن نفقات ودخول الأسر يبدو أنها ارتفعت بنسبة 40 % (في المناطق الحضرية) وبنسبة 20 % (في المناطق الريفية) من 1990 إلى 1996. لقد حدث الهبوط في معدل الإنفاق بينما ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 37 % منذ 1981 إلى 1996 (أدامز وبيدچ 2001: 13). هناك تحدٍّ رئيسي أمام تخفيف ضعف الفقراء مرتبط بإمكانيات التشغيل، وهو أن مصر تحتاج إلى خلق 900 ألف وظيفة في العام لتشغيل المنضمين الجدد لسوق العمل، وتحتاج أيضًا إلى العمل على امتصاص مخزون العاطلين ومن يعانون البطالة الجزئية. فالحكومة عليها أن تخلق وظائف في وقت ينخفض فيه النمو السكاني الإجمالي لكن هذا الانخفاض تبطل أثره زيادة السكان الذين في سن العمل[6]. لا توفر العولمة إنتاجًا كثيف العمالة، وكذلك لا يدعمه صناع السياسة والمانحون.

باستخدام مؤشر تعداد من يعيشون تحت خط الفقر، نجد أن الفقر ازداد في مصر والأردن منذ 1980، وأن متوسط الإنفاق للفرد قد انخفض (وبشكل كبير في الأردن خاصةً)، وهو ما يقترح سببًا مهما لازدياد الفقر بخلاف الزيادة في التفاوت في الدخل. كذلك ارتفع مؤشر فجوة الفقر في مصر والمغرب، وهذا المؤشر يقيس مدى انخفاض متوسط إنفاق الفقراء عن خط الفقر. ويبدو أن المغرب وتونس صمدا بشكل أفضل أمام الدورة النفطية بما فيها من صعود وهبوط بسبب فرص هجرة سكانها لأوروبا، والتي قلت كثيرًا في السنوات الأخيرة بسبب سياسات الهجرة المتشددة في الاتحاد الأوروبي.

على أية حال، يجب طرح السؤال التالي: إلى أي درجة يُعتبر أسلوب خط الفقر مفيدًا في تقدير الفقر؟ وهل يمكن تعميم خطوط الفقر المختلفة في مختلف المناطق الجغرافية، وإلى أي درجة يُعتبر استخدام البنك الدولي لمصطلح "معادل القوة الشرائية" دقيقًا؟

إن أكثر خطوط الفقر استخدامًا هو 1,08 دولار أمريكي بأسعار 1993، ويقوم معادل القوة الشرائية بتحويل الدولار إلى ما يعادله بالعملة المحلية. وتعتبر الـ1,08 دولار أمريكي هي تعديل حديث قام به البنك الدولي لخط الفقر المساوي لـ 1,02 دولار أمريكي بأسعار 1985، وإن كان البنك الدولي لم يبرر القيام بهذا التغيير. وقد أصبحت هذه الآلية الهادفة لمحاولة تقييم المستويات المختلفة للفقر في دول مختلفة غير مقبولة مؤخرًا على اعتبار أنها اعتباطية وغير دقيقة إلى حد كبير (ريدي Reddy وبوج Pogge 2003: 6). علاوة على ذلك، فإن أرقام البنك الدولي المتعلقة بالفقر (وبالتالي، الكثير من الأرقام المشار إليها في هذا الكتاب) ليست اعتباطية فيما يتعلق باختيار خط الفقر فحسب، وإنما هي مضللة وغير دقيقة أيضًا. يطرح ريدي وبوج أن أرقام البنك الدولي المحسوبة وفقًا لمعادل القوة الشرائية مستنتجة من بيانات محدودة، وهو ما يجعلها تخفي المستويات الحقيقية للفقر في العالم. فمعادل القوة الشرائية يفترض أن الفقراء لديهم القدرة على شراء السلع والخدمات في الاقتصاد الخاص بكل منهم، في حين أن الواقع يبين أن المواد والسلع الغذائية الأساسية أكثر ميلا إلى الغلاء في البلدان الفقيرة، بينما الخدمات تكون أقل تكلفة (بسبب تدني عنصر الأجور). وإيجازًا لهذه الأطروحة، أوضح مونبيو (Monbiot 2003) أن الحساب الأكثر دقة لمستويات الفقر في جنوب العالم هو قياس "تكلفة ما يشترونه [الفقراء] فقط، بدلًا مما يشتريه الأكثر ثراءً في نفس الاقتصاد (Guardian: 6 مايو 2003). بعبارة أخرى، إن طرق حساب الفقر التي تأخذ متوسط جميع السلع والخدمات التي يتم شراؤها في بلد ما يمكن أن تعطي الانطباع بأن المواطنين الذين في "الدرك الأسفل" أكثر ثراءً مما هم عليه في الواقع.

ومما له دلالات كبيرة أن ريدي وبوج لا يطرحان أن كل المحاولات المبذولة لمقارنة "مستويات فقر الدخل عبر الزمان والمكان محكوم عليها بالفشل" (ريدي وبوج 2003: 32)، لكنهم يطرحون عوضًا عن ذلك أن هناك حاجة إلى منهاج يقيس الفقر على مستوى العالم باستخدام ما يعادل "عمليات قياس الفقر التي تجريها الحكومة الوطنية

بانتظـام" (ريدي وبـوج 2003: 33) بافتراضـ أن يتم هذا بـدون الأخطاء والسرية والمقاومـة الشائعة في الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا للإعلان الصريح عن المستويات "الحقيقية" للفقر. وبالتحديد، سيمكننا التخلص من معادل القوة الشرائية من توفير المزيد من الشفافية ووضع تعريفات للفقر من حيث "القدرات الأولية" أو "من حيث خصائص السلع (كالمحتوى الغذائي مثلا)".

ويواصل ريدي وبوج قائلين:

> هذا المفهوم الأساسي يجب أن يستخدم على المستوى القومي في تعريف حدود الدخل الأدنى المستمدة من هذا المفهوم الأساسي المعدل بشكل ملائم ليأخذ في الحسبان التباينات بـين الأقاليم والجماعات المختلفة في القدرة علـى تحويل السلع إلى قدرات. ويجب بعد ذلـك تطبيق هذه الحـدود على بيانات المسـوح المتاحة، وذلك لتحديد مـا إذا كان لدى الأفراد دخول كافية للنجاة من الفقر. مثل هذا الإجراء قادر على إنتاج تقديرات متسقة للفقر قابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان.

(ريدي وبوج 2003: 33)

توجـد نقطة رابعة يمكننا إدخالهـا تتعلق بالطرق التي تتم بهـا حسابات الفقر وعدم المسـاواة. وترتبط هـذه النقطة بالاعتماد على مسوح النفقـات والدخل والاعتماد على معامـل چيني في توضيح توزيع الدخل والفقر. إن معامل چيني لا يعطي صورة كاملة عن عدم المساواة. فمسوح النفقات لا تذكر شيئًا عن المدخرات أو العادات الادخارية، ونحـن في حاجة إلى بيانات كيفية أكثر دقة عن إدارة الفقـر: المؤشرات التوزيعية التي تتضمـن الاعتمـاد على الشبـكات القروية والعلاقـات الأسرية، والخطـط الحضرية لمواجهـة العوز، وما إلى ذلـك. ونحتاج أيضًا أدوات لسبر أغـوار الفقر والتفاوت في الدخل والتعبئة السياسية تساعد على تكوين صورة عن ديناميكيات خلق الثروة والفقر. وهذا المنهاج الديناميكي في فهم الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى نادر الوجود.

هنـاك منهاج يبرز الحاجة إلى المزيد من العمل الكيفـي، حيث لا يطرح فقط مسألة فهم ما يخلق الفقر، وإنما ماذا يسهل خروج الناس منه ودخولهم فيه أيضًا (حداد وأحمد 2003). وأحد أهداف جمع هذه النوعية من البيانات هو الوقوف على ما يحدث للأسر مع مرور الوقت. تشير الأعمال التي تتناول مصر إلى أن الفقراء بشكل مزمن غالبًا ما يوجـدون في أسر حضرية، بينما الفقـر المؤقت يكون أكثر شيوعًا بين من لديهم أراض أو من لديهم أعضاء مسنون في أسرهم. إن الطبيعة المستعصية للفقر المزمن تدفع الكتاب إلى مطالبـة الحكومة المصرية بـ"تحسين عملية تراكم الأصـول لصالح الفقراء" (حداد وأحمد 2003: 80).

مستقبل الفقر: منظور بديل

إلام تشـير الأدلة بالنسبة لمستقبـل الفقر وتوزيع الدخل والقابليـة للتأذي في الشرق الأوسـط وشمال إفريقيـا؟ وما الدروس التي يمكن الاستفادة منهـا بالنسبة إلى خبرات المناطـق الأخرى في جنوب العالم التـي أدرسها في باقي هذا الكتـاب؟ وما الذي يمكن تعلمه مـن بعض المنظورات المعروضة هنا؟ وما هو الأثر المرجح حدوثه لسعي الغرب لاستهداف أنظمة الحكم الاستبدادية والتخلص من التخلف السياسي المتصور، بالإضافة إلى حالـة المغامرة العسكريـة الأمريكية فيما بعد 9/11، علـى فرص الحد من تصاعد الفقر أثناء فترة يتم فيها إصلاح اقتصادي؟

مـن المهم معالجة خمسـ قضايا على الأقل، وهـو ما يوسع نطـاق الانتقادات التي وجهـت بالفعل إلى الطرق التي بقـي بموجبها النقاش حول الفقر وتوزيع الدخل منطقة خاصة بعلم الاقتصاد الليبرالي الجديد.

القضيـة الأولى هي أن هناك انشغـالاً ببناء الأصول باعتباره السبيـل لتقليل الفقر في الأدبيات التي تتنـاول الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن هذا

في غــير محله. فإتاحــة السبيل إلى الأصول قــد يكون مهما، لكن العلاقــات الاجتماعية والإنتاجيــة التــي تولد الدخل من هذه الأصـــول مهمــة أيضــًا. وكمــا أشــار وايتهيــد Whitehead (2002) في السياق الإفريقــي، من المهم ألا نسمح لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد بانتزاع الأصول ورأس المال "من سياق علاقاتها". يبدو أن تحليل سبل المعيشة لم يصبــح ذا تأثير قوي بعد في دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن هناك دروسًا يمكن تعلمها من المناهج متداخلة التخصصات المستخدمة في مناطق جغرافية أخرى، ليس أقلها محاولة دراســة ديناميكيات خلق الفقر في الريف، والطريقة التي تثري بها حيوات الفقــراء الأغنيــاء. وهذا يتطلب أيضًا تحليل الطرق التي يتم بهــا تنظيم سبل المعيشة وبناء وإعادة إنتاج العلاقات بين الجنسين. إن اهتمامي بالتقليل من أهمية بناء الأصول كوسيلة لتقليــل الفقر في الشرق الأوسط وشمــال إفريقيا يطرح أيضًا أن هناك حاجة لتقوية تحليل طبيعــة الحياة السياسية، وكيف تدار ولمصلحــة من تُتخذ القرارات، وأين قد يكمن النفوذ المؤثر على السياسات المشكلة للطبقة والسلطة، ومن ثم إمكانيات المعارضة السياسية.

ثانيًــا، يبدو أن هناك انشغالاً في الأدبيات بالتعليــم وتطوير المهارات كسبيل لتخفيض الفقر. يظهر ذلــك في السياق الإفريقي بشكل أكبر في لجنة إفريقيا التي أناقشها في الفصل الثــاني. إن الافتراض المتعلــق بأهمية تحسين الفرص التعليميــة لا يعتبر مشكلة كبيرة في ذاته (الكوجلي El Kogali والضو El Daw 2001، والليثي El Laithy 2001). وقد طرح قنديــل ونوچنت (2000) أن الفــوارق التعليمية تعد أكثر محددات الفقــر وعدم المساواة أهمية، وأن هذه الفوارق تفسر لماذا يمكن أن ينخفض التفاوت في الدخل مع تزايد الفقر. لكن المسألة لا بد أن تكون أكثر اتساعًا بالتأكيد من ازدياد توفير التعليم في ذاته.

يجب ربط النقاش حول التعليم وتنمية المهارات بالفائدة المستهدفة من هذه التنمية. لو أن تحسين ميزانيات التعليم الغرض منه التعجيل بإدماج الناس بشكل أكبر في الاقتصاد العالمــي (ويبدو أن هذا هو الحال)، فلا بــد من مقاومة هذا. إن أيا من الأدلة الإمبريقية أو توكيــدات وتعليقات البنــك الدولي (وهذا أمر جدير بالذكــر!)، أو الكثير من أعمال

منتـدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا - على سبيل المثال - لا يقدم سـوى القليل من الحجج القوية المتماسكة عن مزايا العولمة التي تستفيد بها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[7].

لا تتضمـن النقاشات حول تحسين التعليم الوقوف على الفوارق بين الجنسين إلا من حين إلى آخر. وحيثما يرافق هذا مجموعة اقتراحات تتعمق بشكل مثير للاهتمام في الفقر ورأس المال البشري والنوع الاجتماعي في اليمن ومصر، يبدو أن هناك أرثوذوكسية جديدة ألا وهي إعلان الحاجة إلى "سياسات تمكين المرأة. . . الضرورية لتخفيض الفقر وتنمية رأس المـال البشري" (الكوجلي والضو 2001). يجـب أن تستهدف السياسات الأسـر التي ترأسها نساء من أجـل تعزيز "قدرتهن على الوصـول إلى الموارد"، لكن كيف يمكن أن تصبح هذه السياسات ممكنة وقابلة للإنجاز؟ وما شكل التغير المطلوب في علاقـات القوة والسياسة لضمان نجـاح أهدافها؟ فهذه الأمور لا تُناقش فيما هو أبعد من الحاجـة إلى "دور نشط للمجتمع [يكون] حاسمًا في تصميم وتنفيذ السياسات التعليمية". (الكوجلي والضو 2001: بدون رقم الصفحة).

لقـد ارتفع الإنفاق على التعليـم في جميع أرجاء المنطقة تقريبًـا، لكن تحسين التعليم و"المعايـير" لا يتعلق فقط بالميزانيات أو حتى برامج بناء المدارس. إنه يتعلق بما يُدرس وكيـف يتم إيصاله وما شكل الأبعاد الإقليمية والنوعيـة للاستراتيجية التعليمية. بعبارة أخـرى، إنه يتعلق بما إذا كان من الممكن تمكين النساء والأطفال بشكل جاد عن طريق تعليـم يتجاوز توفير المهارات والتدريـب بشكل أفضل أمـلا في أن يحدث التشغيل بعد ذلك[8].

ثالثًـا، تنشغـل الأدبيات بتنظيـم الأسواق المحليـة والوطنية من أجل زيـادة إدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. وفقًا للبنك الدولي (1995)، التجارة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ومـن ثم تخفيض الفقر. إن الموقف الجوهـري للمؤسسات المالية الدولية

هو أن تحقيـق إمكانيات النمو لدول الشرق الأوسط وشمـال إفريقيا يعتمد على تشغيل الأســواق بشكل أكثر فاعليـة عمومًا وتصميمها الموجه للخـارج خصوصًا. لكن إضفاء السمة المادية على مفهوم الأسواق المجرد لا يقدم الكثير في سبيل الكشف عن الكيفية التي تصبـح بها الأسواق وسيلة لممارسة السلطة الاقتصاديـة والسياسية. فهي تتطلب هياكل واستراتيجيات للتنظيم، ولا تتسم بالحياد في تصميمها ونتائجها.

رابعًـا، من حين لآخر نجد أصواتًا تنظـر للأيديولوجية المحلية (الإسلام) باعتبارها أداة لتشجيـع أنظمة أخلاقيـة بديلة، وتحاول استيعاب وجهات نظـر أكثر شمولية عن الفقر (سراج الدين Sirageldin 2000). لكن ما يبدو أنه محاولة لاستكشاف ديناميكيات خلـق الفقـر يمكن أن يصبـح بسهولـة منهاجًا لاتاريخيـا ومثاليا يقدم المبـادئ الخاصة بنظام أخلاقـي إسلامي مقترح يقضي بالحرية الفردية والكرامـة الإنسانية، بالإضافة إلى استراتيجيـات تخفيـف الفقر القائمة على "مبدأ تشجيع النمـو الاقتصادي مع العدالة الإنتاجيـة [كذا]" (سراج الديـن 2000). لكن لا يوجد ما يشير إلى فهم أن إنتاج الثروة يقود إلى إنتاج الفقر.

يقودنـا هذا إلى الملاحظـة الخامسة بخصوصـص الطرق التي عادة ما يتـم بها تكوين وتفسـير الفقر والضعف في الأدبيـات. إن النقاش عن الفقر وتوزيـع الدخل كما رأينا يـكاد يسيطر عليه تمامًا اقتصاديون ليبراليون جدد يستخدمون أساليب محدودة (وغالبًا ما تكون كمية فقط) في دراسة القضايا السياسية والاجتماعية (والاقتصادية أيضًا) المعقدة الخاصة بعدم المساواة. وقد سلط ميتشيل Mitchell الضوء على هذه المشكلة:

> دور علـم الاقتصاد هـو المساعدة على جعـل الاقتصاد ممكنًا، وذلك عـن طريق صياغة القواعد والتفاهمات والتكافؤات التي تشكل ما يمكن اعتباره أمورًا اقتصادية.

(ميتشيل 2002: 300)

كثيرًا ما نتحدث عن ثنائيات الثروة والفقر، العالمية والمحلية، الطبيعة والتكنولوجيا. إننا بهذا نخفق في إدراك أن تلك الثنائيات المفترضة عبارة عن "أشكال ملتبسة للاختلاف

يتم تشكيلها – وتقويضها في الوقت نفسه – في العملية السياسية" (ميتشيل 2002: 15).

يبدو أن الحاجة إلى فهم الظروف السياسية الضرورية لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الفقر المزمن يتم تجاهلها في إطار الخطابات المتعلقة بالفقر والضعف. وكما يشير ميتشيل، من المهم إدراك أن المعاملات الاقتصادية لا تتم في السوق فقط، وإنما على سبيل المثال أيضًا عبر الشبكات وعلاقات القرابة والزواج وأواصر المودة، وما إلى ذلك مما لا يعتبر أمورًا "متخلفة" أو معيقة للنمو والتنمية بشكل بديهي.

لقد ذكرت بالفعل بعض الصعوبات المتأصلة في الطريقة التي يحاول بها الاقتصاديون قياس الفقر وعدم المساواة، لكن هناك أيضًا قضايا متعلقة بما يتم قياسه على وجه التحديد: أهي العوائد النقدية وحدها، أم أن علينا بدلًا من هذا أن نضع المكافآت المالية إلى جانب العلاقات الاجتماعية غير المالية عند تقييم ما نعنيه بالفقر منظورًا إليه من زاوية قدرات الناس على إعالة وإعادة إنتاج أنفسهم والآخرين المرتبطين بهم؟

وفيما يتعلق باهتمام المانحين والحكومات الطاغي بإدماج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "اقتصاد عولمي"، فإننا في حاجة إلى دراسة كيف تم إنتاج الإيمان بضرورة إحداث المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي (وهو ما يُنادَى به في استراتيجيات تخفيف الفقر كلها تقريبا)، ومَن أنتجه، وفي مصلحة مَن يصب هذا الإيمان. وعلينا أن نحذر من افتراض أن قوى الاقتصاد والسياسة تتمتع بمنطق واتساق داخلي ولها معقولية داخلية (ميتشيل 2002). فعند مناقشة الفقر والضعف، نحتاج أيضًا إلى أن ننظر إلى الطرق التي يتم بها خلق وإعادة إنتاج القوى الاجتماعية والطبقية المتأثرة بالفقر، والتي ساعدت على تحديد الشكل الذي يمكن أن يأخذه الفقر. اتخذ هذا النقاش مؤخرًا الشكل المبالغ فيه المتمثل في الحديث عن صوت "الشارع العربي" أو الجماهير العربية (بيات 2003). ولا يجب أن يُسرد هذا الموضوع بلغة "الفئران" ضد الأسود (انظر: فيسك Fisk 2003)، وإنما من الضروري تناول الكيفية التي تأخذ بها معارضة الفقر

ومقاومته ومعارضة فشل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعزيز أي مفهوم ذى معنى حقيقي للمواطنة بتعريفها الواسع أشكالًا مختلفة. وهكذا، تؤثر سياسات المعارضة الرسمية منها وغير الرسمية على تكوين ما هو ممكن في الجدل حول تخفيض الفقر والسياسات التي يمكن أن تُصلح من انعدام المساواة. وسأتابع هذا الموضوع في الفصل السابع.

إن الأمثلة الحديثة للمعارضة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمعبر عنها في احتجاجات الشوارع وصناديق الاقتراع، ليست مجرد ردود أفعال على الارتفاع في تكلفة المعيشة، وكذلك لا يمكن التقليل من شأنها باعتبارها تعبر عن المزيد من التأييد للمعارضة الإسلامية. وقد أوضح روبرتس (2002: 3-1) في حالة الجزائر، على سبيل المثال، أنه من الممكن وصف العديد من هذه الاحتجاجات على نحو أكثر دقة بأنها معارضة "للانتهاك المنهجي والمهين" لحقوق الناس "عن طريق إساءة استغلال السلطة والحكم التعسفي بشكل متواصل". وبالتالي يمكن النظر في الحالة الجزائرية إلى تأييد سياسات الإسلاميين بعد عام 1989على أنه "شكل ظرفي للتعبير عن مطلب اجتماعي بالحكم الجيد موجود مسبقًا، وهذا المطلب لم يكن قائمًا على الالتزام بالمذاهب الإسلامية المعاصرة" وتعود جذوره إلى أوائل الثمانينيات (روبرتس 2002: 1).

من الواضح أن إحدى القضايا وأحد الموضوعات التي أطرحها هنا والتي يمكن أن يتم بحثها هي العلاقة الممكنة بين التعبئة السياسية والتقشف الاقتصادي، والظروف التي ينشأ فيها تأييد المعارضة الإسلامية ونوعية التضامن الذي قد تحدثه، ومنها الاتجاه نحو ازدياد اهتمام الأفراد بالتقوى الشخصية، ونمو النشاط الجهادي العنيف المعادي للغرب، وتدجين الإسلام السياسي أو جعله أمرًا اعتياديا في شكل أحزاب قانونية ودستورية على المستوى الوطني مثل حالات الجزائر والمغرب وتركيا (قارن وجهات نظر بيات 1997 و2003، وبرات Pratt 2002، وروبرتس 2002، ووالتون Walton وسيدون Seddon 1994).

الفقر والسياسة

يبدو أن هناك على الأقل روايتين قويتين بارزتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بموقعها في النظام العالمي بعد 11/9. تقع في قلب الرواية الأولى فكرة نهايــة الاقتصاد الوطني ونشوء العولمة وسيادتها باعتبــار أن هناك مجتمعًا عالميا جديدًا في عصــر المعلومات الجديــد، حيث لن تتوفر المنافع الناجمة عــن تخفيض الفقر والنمو الاقتصــادي والتحديث إلا لو قامــت الأنظمة الاقتصادية التي كانــت منغلقة ومتوجهة للداخل بالانفتاح أمام قوى التحرر الاقتصادي وبالتحديد رأس المال الدولي.

أمــا الرواية الثانية فهي أن العولمة المقترحة ليست أكثر من تواصل (وإن كان مؤقتًا) للتطور الرأسمالي (اللامتكافئ والمركب). وهذا التأويل الأخير يمكن أن يساعد في تفسير عمليــة الإدقاع كما سماها فيرجســون Ferguson (1999: 236)، وهي "عملية التنحية جانبــا أو الطرد أو التجاهل". في الشرق الأوســط وشمال إفريقيا، تتقدم عملية التنحية جانبــا نحو إعادة الإدماج وإعادة الإخضاع لمصالح رأس المال بشكل عام ورأس المال الأمريكــي بشكل خاص. ويــوازي إعادة الإدماج (أو بشكل أكــثر تحديدًا كان السبب فيها) هجوم عسكري طابعه الإمبريالي واضح وضوح الشمس. فبالإضافة إلى العراق (بل وأبعد من ذلك، في أفغانستان) والبعثات الدبلوماسية الضخمة في إسرائيل ومصر، لــدى الولايات المتحــدة قوات في 12 دولة في المنطقــة وفي وسط آسيا بما يضمن إتاحة 42 % من احتياطي البترول العالمي أمام الغرب.

وممــا يساعــد على بنــاء وتفسير الوجــود العسكري (بخلاف خطــاب الحرب على الإرهاب) ازدياد الجــزم الأيديولوجي بفضائل الاقتصاد الليبرالي الجديد وتحديد دور الدولــة في تنظيم العمل نيابة عن رأس المال. في ظــل تلك الظروف الجديدة المتمثلة في هيمنــة الليبرالية الجديدة "تتم إعادة وسم الفقر في كل مكان بسمة جديدة وهي أنه إقصاء اجتماعي" وتعليله بانعدام الكفاءة الفردية (راديس Radice 2006). وهذا يوفر التبرير

المنطقي لتجنب الحاجة للوقوف على السياق التاريخي الذي تمكنت فيه الأنظمة الشعبوية السلطويـة في الشرق الأوسـط وشمال إفريقيا من تحقيق انخفاضـ نسبي في مستويات الفقر ومستويات أفضل في توزيع الدخل مقارنةً بالعديد من المناطق الأخرى في العالم.

لا يقـال إلا القليـل جدا عن العواقـب المرجحة للأجنـدة الإقليمية للولايـات المتحدة وحلفائها، وهو ما يهدد استقرار الأنظمة أثناء الحرب على الإرهاب. لكن حتى الرئيس السابـق للبنك الدولي چون ولفنسـون John Wolfensohn أوضـح أنه رغم أن تحطيم رؤوس المنظمـات الأصولية قد يكون أمرًا محمودًا، فإنــه لا يعالج "القضية الجوهرية بالنسبة للاستقرار"، ألا وهي تنامي الفقر وفشل صناع السياسات والسياسيين الدوليين في ربط الفقر بالإرهاب.

يقـترح وصفي المتشائـم للوضع الحالي لمنطقة الشـرق الأوسط وشمـال إفريقيا في الاقتصـاد العالمـي، والأثر الذي ستحدثه الحـرب على الإرهاب علـى فقراء المنطقة، حـدوث تقويض للعقـود الاجتماعيـة التاريخية التي تمـر بعملية استبـدال عن طريق التكيف الاقتصـادي والاتجاه الغربي نحو الانفتاح السياسـي المحدود وليس القاعدي. وهذه الإشارة من جانبي لا تعني أنني أقصد تهميش أهمية النضالات السياسية وإمكانية التغيير الاجتماعي. فقد أشـار لو ڤين (2002) إلى ضرورة انضمام الأصوات العربية إلى "الحـوار العالمي حول بناء بدائل لأنظمة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمـة"، وضرورة سماع الأصـوات العربية في حركات مناهضـة العولمة الدولية، على الرغم من (أو بسبب) دور المنطقة في الحرب ضد "الإرهاب".

مـن المهم أن تفنـد القوى الاجتماعيـة والطبقية المحليـة في منطقة الشـرق الأوسط وشمـال إفريقيا الحكـم الموروثـة والمهيمنة للفاعلـين واللاعبين الدوليـين في العولمة. فعلـى سبيل المثال، يُسعد المؤسسات المالية الدوليـة أن تبقى الموارد الأساسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متاحـة أمامها وأن تحافظ على الاقتصادات الريعية (وإن كان

مع بعض التغيير الطفيف)، وأن توفر مساعدات خارجية، وكذلك أن يزداد الانغماس في النقاش حول التهديدات المزدوجة من الإسلام والضغوط الديموغرافية التي قد ينجم عنهـا استمرار الهجرة إلى أوروبا وتهديد السيطـرة اليهودية على إسرائيل. ومن ثم، من المهم أن تستحضر القوى السياسية المحلية حداثةً بديلة لتلك التي يروج لها رأس المال الدولي عن طريق المحافظين الجدد في واشنطن.

هنـاك مسألتـان قد تأخذان في احتـلال مساحة مهمة من العمل علـى قضية الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أولًا، إن كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا تتمتع بمستويات جيدة من توزيع الدخول ومستويـات منخفضة نسبيا من الفقر (علـى الرغم من نقدي للبراهين التي بنيت عليها هذه النتيجة)، فإن ذلك يُعقد من قضية الأوتوقراطيـة والسعـي الغربي للتخلص مـن "التخلف" السياسـي في المنطقة. وبشكل خاص، سيكون لتوصيـف الأوتوقراطية ومحاولة الغرب تعزيـز التحول (المحدود) نحو الليبرالية السياسية – مهما كان ما يعنيه هذا – أثرًا سلبيا على العقد الاجتماعي الذي قبلـه الحكام الأوتوقراطيون فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية. وكيف سيتم بعد ذلك وضع المكاسب الملتبسة للحريات على الطراز الغربي ليس إلى جانب إصلاحات السوق فقط، وإنما الإصلاحات السياسية أيضًا؟

ثانيًا، لو كان توصيفي للإدماج اللامتكافئ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاقتصـاد العالمي والهيكل العسكري والسياسي فيما بعـد 11/ 9 الذي وضعته واشنطن دقيقًـا، فـإن الأبحاث المستقبلية التـي ستلقي الضوء على آثار ذلـك وعلى الطريقة التي ستستخدمهـا الأنظمة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإعادة إنتاجها، والتـي سوف تواجـه بتحديات من قبـل القوى السياسيـة المحلية، يجـب أن تتبنى هذه الأبحاث أجندة راديكالية. ويمكن أن تدرسـ هذه الأبحاث الاقتصاد السياسي للمعونة والتجارة والتحرر الاقتصادي والسياسي، وكذلك الآليات الداخلية للسلطة والسياسة، وتغير الصيغ الأيديولوجية بين الإسلام والعلاقات بين المواطن والدولة وأمور أخرى غيرها، وطبيعة أنظمة العمل المحلية في المدينة والريف.

إن الوقوف بالتفصيل على بدائل التفسيرات الليبرالية الجديدة للفقر سيوضح خطوط الصدع في المنطقة، ويبين كيف يمكن وضع استراتيجيات هادفة لتعزيز المساواة، ومن سيقـوم بوضعها. يمكننـا الآن أن نحـول انتباهنا إلى توصيف الفقـر في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحليل أحدث استراتيجيات التنمية والتي قدمتها لجنة إفريقيا.

الفصل الثاني
إنشاء لجنة لإفريقيا استعدادا للعولمة:
بلير ومشروع الثمانية الكبار من أجل فقراء العالم

عندما أعلن رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير Tony Blair في فبراير 2004 عن تأسيس لجنة إفريقيا، صرح بأنها ستكون بمثابة "تقييم شامل للموقف في إفريقيا والسياسات الموجهة لإفريقيا" (www.pm.gov.uk/output/page5425.asp). وقد بين التقرير المنشور في مارس 2005 – بالتزامن مع رئاسة بلير لمجموعة الثمانية الكبار – أنه يمثل "حزمة متماسكة لإفريقيا" (لجنة إفريقيا CFA 2005: 13، التوكيد في النص الأصلي).

لأكثر من سبب، وجبت تحية بلير على إبقاء المجتمع الدولي مهتما بأفقر قارات العالم. لكن سرعان ما أصبح من الواضح تمامًا (حتى أثناء مداولات اللجنة نفسها) أن طرح سياسات قادرة على تغيير المعاناة الحالية للفقراء والنمو الاقتصادي الأطول أجلًا أمرًا شديد الصعوبة. فإفريقيا تبتعد أكثر فأكثر عن تحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، وليس من الواضح إن كانت لجنة إفريقيا ستساعد على ضمان تحقيقها[1]. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، كانت 19 دولة من أصل 35 متأخرة كثيرًا عن هدف تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بما في ذلك جنوب إفريقيا التي تراجعت ما يقرب من 20 مرتبة على مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1995 (حركة تنمية العالم World Development Movement 2004).

يدرس هذا الفصل الأسس المضللة التي تعتمد عليها لجنة إفريقيا وأجندة سياساتها. ويدرس أيضًا فشل اجتماع الثمانية الكبار في يوليو 2005 في تحقيق آمال الجماهير في جعل الفقر شيئًا من الماضي. وأوضح أيضًا في هذا الفصل أنه حتى لو كان تفاؤل الناس من أجل العمل كان أقوى، لبقي غير كافٍ لتغيير حظوظ هذه القارة.

فبالرغـم مـن كل الضجيج والجلبة، فإن عام 2005 الـذي تم تخصيصه لإفريقيا لم ينتج عنه سوى القليل بخلاف تعزيز أفكار الغرب المسبقة عن القارة. فالضجة والدعاية التـي أثيرت حول الحاجـة إلى "جعل الفقر شيئًا من الماضـي" استندت إلى حد كبير إلى الأيديولوجيـة الشوفينيـة والعنصرية لقـوى الغرب في سبيل تمديـن وتحرير ورعاية "البدائيـين" صعاب المِراس الذيـن لا يزالون عاجزين عن حكـم أنفسهم بعد أكثر من أربعـين عامًا من الاستقـلال. ففي أكثر اللمحات فجاجة، عبر بلـير ولجنة إفريقيا عن موقـف نمطي تمثـل في سلسلة بوب جيلـدوف Bob Geldof التليفزيونيـة عن إفريقيا، واتضـح بجلاء أيضًا في إنجازه الكبير حين لم يخصصـ سوى فترة محدودة في سلسلة حفـلات Live 8 للموسيقيـين السود في العرض الثانوي في مجمـع Eden Project بعيدًا جدا عن الفعاليات الموسيقية الرئيسية بلندن.

كان المظهـر الأبـوي والديني في أكثر أشكاله شرًا وخبثًا غطـاء للاستعباد المتواصل لإفريقيـا، ولسلطة الغرب في تشكيل أجندات وروشتات التنمية. لقد كشف هذا التركيز المستمر في لجنة إفريقيا عن ضعف قدرات الدولة والافتقار للمساءلة السياسية في إفريقيا (لجنـة إفريقيـا 2005: 14)، وعدم رغبة أعضـاء اللجنة في فهم الشبـكات الإمبريالية التـي تم عن طريقهـا الإدماج التاريخـي الضـار لإفريقيا في عالم رأسـ المال الكوني المعاصر والسعي لإصلاحها. لقد كان قلق بلير وانشغاله بضرورة تغيير سياسة الاتحاد الأوروبـي الزراعية المشتركة وتعزيز التجارة من وإلى إفريقيا بمثابة قناع آخر يغطي إفقار القارة الـذي تسببت فيه العلاقة المتداخلة بين التنمية اللامتكافئة والمركبة في القارة من ناحية واستغلال رأس المال الأجنبي لمواردها من ناحية أخرى.

في نفسـ الوقـت، أصبحت الإشـارات المتواصلة للفسـاد في الحكومـات الإفريقية (بالرغـم من خطاب هيـلاري بـن Hilary Benn المنمق الذي أفـاد العكس في سبتمبر 2006) تشخيصًـا ثابتًا لأمراض الحياة السياسيـة الإفريقية. لكن على العكس من هذه المزاعـم، وقعت شواهـد على تناقص الفساد وبَـدَأ بعض السياسيـين الأفارقة في ترك مناصبهم بما قد يشير إلى تعمق العملية الديمقراطية.

كان مـن الواضح حتى بعد الإعـلان الأول عن مولد لجنة إفريقيـا أن لجنة أخرى عـن إفريقيـا (أو بشـكل أعم عـن التفـاوت المستمر والمتزايـد بين دول الشمـال الغنية ودول الجنـوب الأكـثر فقرًا في العالم) لن تكـون قادرة على إحـراز تقدم بخصوص الاستراتيجيات الهادفة لإصلاح التفاوتات المتزايدة في الدخل والثروة. كان ذلك بسبب نقيصـة جوهرية في الفكر المحرك للجنة إفريقيا، والتي دُعمت لاحقًا في اجتماع الثمانية الكبار في جلين إيجلز عـام 2005. فقد طالب بلير ووزير المالية في حكومته جوردون بـراون Gordon Brown وزملاؤهم في حـزب العمال الجديد أن تصبـح إفريقيا أكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي حتى تستفيد من الفوائد المفترضة للعولمة.

وقد أضاع انشغالهم بفوائد العولمة منذ بداية عمل لجنة إفريقيا فرصة طرح أن الطريقة التـي اندمجت بها إفريقيا في الاقتصاد العالمي (وليس غيابها أو رفضها للمشاركة) كانت بالتحديـد السبب في مأزق القارة. لقد عززت لجنـة إفريقيا والثمانية الكبار والعلاقات الشخصيـة بين السادة جيلـدوف وبونـو Bono والسادة بلير وبوش فكـرة أن الغرب يستطيـع أن ينقذ إفريقيا ويجب عليه القيـام بهذا، وأن تشجيع وجود شراكة تجارية مع إفريقيا هو الاستراتيجية الوحيدة المجزية التي يمكن اتباعها. من ثم، لم تقدم استراتيجية الترحيـب الحار التي اتبعها بونـو وجيلدوف مع المحافظين الجـدد في الولايات المتحدة وحـزب العمال الجديد في المملكة المتحدة شيئًا مفيـدًا في الكشف عن أسباب أزمة إفريقيا سـوى الإتقـال باللوم على ضعف القـدرات والحرب وسوء التعليـم والفساد والحاجة لمزيد من التجارة. لم تكن تلك تفسيرات للأزمة، وإنما مجرد قائمة تسوق بها مسكنات معتمدة على زيادة تدفق المساعدات.

إن استراتيجيـة بونـو وجيلدوف الشخصية القائمة على صنـع صداقات في مناصب رفيعـة لم تفعل أي شـيء للإفصاح عن دور الغرب في حدوث أزمـة ألزم نفسه الآن بحلهـا. وهي بالتأكيد لم تفعل أي شيء لتفنيـد الفكرة الزائفة القائمة بأن العمل التجاري الغربـي والشراكة الجديدة مـع النخبة الإفريقية كانت ضروريـة لتعزيز التنمية. كان

أمرًا مخادعًا الاختباء خلف استراتيجية بوش وبلير المتمثلة في تشجيع العلاقات التجارية مـن أجل تحديد معـالم التنمية الإفريقية. فقـد أخفقت تلك الرؤية في فهـم أن الارتباط التجاري كان جزءًا من المشكلة وليس الحل، وساعدت بشكل أساسي على إخفاء الطريقة التـي اتسمت بها سلطة الشمال في التحكم في معنى وفهـم التنمية وتشكيلهما بطابع جديد وعدائـي. لقد صُنع هذا في الولايات المتحدة عن طريق قانون النمو والفرص الإفريقية African Growth and Opportunity Act لعام 2000 الذي أصدره بوش (www.agoa.gov، تم الدخـول على الموقع في 7 فبرايـر 2006)، الذي روج لضرورة قيام الدول الإفريقية بإصلاحات في السوق وضمان حقوق الملكية.

كُلفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بمهمة تشجيع البيئة المواتية للسوق، وكُلـف مجلس الشركات المعني بإفريقيـا the Corporate Council on Africa بمسئولية تنفيـذ الاستراتيجية، وكان الهـدف الرئيسي لهذه المنظمة التـي تأسست عام 1993 هو تشجيع العلاقـات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيـا (www.africacncl.org، تم الدخول على الموقع في 7 فبراير 2006). وفي المملكة المتحدة، روج بلير لأهمية النشاط التجاري والشـركات متعددة الجنسيات باعتبارها وسيلة الخلاص من الفقر الإفريقي. وافتتح في يوليو 2005 فعاليات قمة "العمل من أجل إفريقيا" برئاسة السير مارك مودي ـ ستوارت Mark Moody–Stuart، رئيس شركة أنجلو–أمريكان Anglo-American. وقـد كانت هناك شركات كبرى أخـرى ممثلة في تلك القمة مثل شـل Shell وبريتش أمريـكان توباكـو British American Tobacco وبنـك ستانـدرد شارتـرد Standard Chartered ودي بـيرز De Beers للمجوهرات. وقد دشـن الاجتماع مشروع المناخ الاستثمـاري في إفريقيـا Investment Climate Facility لإدارة اعتمـاد مقـداره 550 مليـون دولار أمريكي ممول من المملكة المتحدة والبنك الدولي والدول الثمانية الكبار. وكانـت مهمته "إزالة المعوقـات الحقيقية والمتصورة أمام الاستثمـار المحلي والأجنبي" للقطـاع الخاصـ (www.investmentclimatefacility.org؛ وجورج مونبيو George Monbiot؛ Guardian و5 يوليو 2005: 21).

يطـرح هذا الفصـل أن طابـع الرأسمالية في القـرن الواحد والعشرين هـو المشكلة وليس الحل لأزمة إفريقيا، ولـن يظهر أي بصيص أمل أو فكـرة عن الشكل المحتمل لاستراتيجيـة نمو وتنمية القـارة سوى بإدراك ذلك الأمر. ولتسليـط الضوء على هذا الأمـر، أشرح لماذا لم تكن لجنة إفريقيا مهمة بالنسبة للفقراء في إفريقيا، وبحلول أوائل عـام 2006 كان غبار النسيان قد تجمع بالفعل على التقرير. وبالنظر إلى التزام حزب العمـال الجديد بالعولمة، كان من الممكن استغلال الوقت والمال الذي تم إنفاقه على لجنة إفريقيا في إزالة الغبار عن نتائج تقرير لجنة برانت Brandt 1980 أو حتى لجنة بيرسون Pearson 1969 التـي سبقتها، لكن تلك الصيـغ الكينزية المبكرة لإنقاذ الفقراء كانت غير ملائمـة هي الأخرى. وقد استخدم بلير حيلة مؤتمـرات القمة كبديل للتحليلات القاسية للطريقة التي بُنيَت بها ثروة الأغنياء في الشمال على حساب فقر مَن في الجنوب.

الأزمة الإفريقية: ما كانت تعلمه لجنة إفريقيا والثمانية الكبار بالفعل

تؤكـد الأدلة من مصادر عديدة (الوكالات الماليـة الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهـات المانحة الثنائية) مستـوى المعاناة والبؤس الإنسـاني في إفريقيا (البنك الدولي 2000؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003؛ أوكسفام Oxfam 2003). فثلاثون دولة من دول الأمم المتحدة ذات "التنمية البشرية المنخفضة" تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، وأكـثر من ربع فقراء القارة يعانون من سوء التغذية، ونصف عدد السكان البالغ 719 مليونًـا يعيشون على أقل من دولار أمريكي في اليوم. وازداد عدد الذين في فقر مدقع مـن 242 مليونًا إلى أكـثر من 300 مليـون في تسعينيات القـرن العشرين. وانخفض متوسـط دخل الفرد عما كان عليه في نهايـة الستينيات، حيث انخفض بنسبة 2% سنويا منذ عام 1980، والديـن الخارجي تجاوز 200 مليار دولار أمريكي أي ما يقرب من 10% من إجمالي ديون الدول النامية.

إن ســداد ديون إفريقيا أصعب أيضًا مـن غيرها. فنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي

أعلـى بكثير مـن نسبتها في المناطق الفقـيرة الأخرى، وتستخـدم دول عديدة أكثر من نصـف إيراداتها من التصدير لخدمـة الديون فقط. وقد كانت إعادة الإعمار بطيئة جدا في دول عديـدة عانت طـوارئ سياسية معقـدة وحروبًا وحالات انهيـار للدولة. ولم يحـدث هذا فقـط بسبب قيام شركات السـلاح الغربية بتسويق الأسلحـة الخفيفة لتؤجج الصراعـات في القارة؛ فقد ازداد الصراع في الكونغـو اشتعالاً عن طريق ما يزيد عن 800 ألف قطعة من الأسلحة الخفيفة غير الشرعية. ورغم ذلك، لا نستطيع أن نحمل الغـرب مسؤولية كل الكوارث العسكرية والإنسانية. فعلى سبيل المثال، تم اتهام نظام الخرطوم بالإبادة الجماعيـة في دارفور، حيث حاول تعزيز شرعيته وسط الميليشيات العربيـة التي قتلت واغتصبت ونهبت الممتلكات الضئيلة للسكان ذوي الأغلبية الإفريقية في الولاية الغربية بالسودان.

إن إفريقيـا هـي أفقر جزء في العالم، وفقرها في ازدياد. وهـي القارة الوحيدة التي تتعرض لذلك. فمجموع الناتج المحلي الإجمالي لـ48 دولة في القارة لا يزيد سوى قليلا على دخل بلچيـكا. أما متوسط الناتج المحلي الإجمالي لـدول إفريقيا جنوب الصحراء (باستثنـاء جنوب إفريقيا) فيبلغ حـوالي ملياري دولار أمريكي؛ وهذا لا يزيد عن إنتاج مدينة واحدة من 60 ألف نسمة في إحدى دول الشمال الغنية (البنك الدولي 2000: 7).

لقد خلق الفقر في إفريقيا مشاكل صحية واجتماعية ضخمة. ومن أخطر تلك المشاكل المجاعة وفيروس نقصـ المناعة البشـري/الإيدز. يوجـد في إفريقيا جنوب الصحراء 11% من عدد سكان العالم، لكنها تضم 24% من سكان العالم الذين يعانون من سوء التغذيـة. وفي الفـترة مـن 2003 إلى 2006، كان هناك ما يقدر بـ40 مليون شخص في حاجة إلى الإغاثة من المجاعة والمساعدات الغذائية في القرن الإفريقي متضمنًا إثيوبيا وإريتريا بالإضافة إلى السودان، وتفشت المجاعة أيضًا في الجنوب الإفريقي.

كانت الإغاثة الغذائية ضرورية أيضًا في غرب ووسط إفريقيا. توجد أسباب عديدة ومختلفـة وراء الأزمة الغذائية في القارة كما سـنرى في الفصل السادس، ومن ضمنها الجفـاف والتهميش الاقتصادي والسياسات الغذائية الدوليـة والمحلية التي تنهك منتجي

الغذاء وتضعف قدراتهم على الحفاظ على مصادر رزق قادرة على تحمل الصدمات الدورية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والصراعات المسلحة والسياسات الاقتصادية الوطنية المدمرة. هناك أزمة غذائية في القارة؛ لأن الزيادة في الإنتاجية الغذائية لم تتمكن من مواكبة الطلب المحلي على نحو كاف، وقوانين التجارة المؤذية جعلت من المستحيل الحصول على مستويات جيدة من العملات الأجنبية من بيع السلع الزراعية والمواد الخام الأخرى لشراء الغذاء في الأسواق الدولية. وهذا يشير إلى وجود أزمة غذاء متأصلة في النظام كله في إفريقيا.

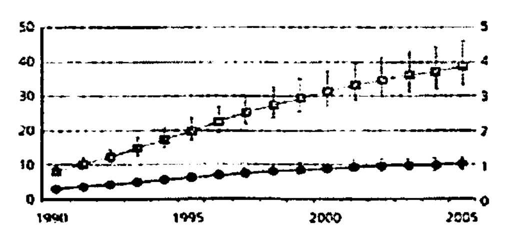
لم يساعد تحالف أصحاب الإرادة بقيادة الولايات المتحدة والملكة المتحدة من أجل الإطاحة بصدام حسين من العراق في التخفيف من تلك الأزمة. ففي بداية الحرب وضع جوردون براون، وزير المالية في المملكة المتحدة، أكثر من 3 مليارات جنيه إسترليني جانبًا، في حين أن برنامج المعونة الثنائي السنوي لإفريقيا كان 528 مليون جنيه إسترليني في 2002/2001 وكان محددًا له أن يصل إلى مليار جنيه إسترليني بحلول 2006/2005. وقد أشار رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي Meles Zenawi إلى النفاق الغربي منتقدًا السياسة التجارية الغربية والحرب على العراق باعتبار أنها تصرف الانتباه عن الأزمة الحقيقية في إفريقيا (Guardian 25 فبراير 2003). ويبدو أنه غيّر موقفه هذا لاحقًا عندما أصبح عضوًا في لجنة إفريقيا التي أسسها بلير وسريعًا ما وافق على حرب الرئيس بوش على الإرهاب وطلب الولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في القرن الإفريقي.

يفاقم فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) من مشاكل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الهشة في إفريقيا، وله أثر هيكلي عميق على الجغرافيا السكانية في القارة وقدرتها على إطعام نفسها. إن المرافق الصحية في جميع أنحاء إفريقيا تعد بدائية لأن تسديد الديون أتى على حساب فرص الإنفاق الاجتماعي، ويُعتبر الحصول على العلاج صعبًا حتى لو توافر المال لشراء الأدوية الأساسية. توجد في إفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسبة إصابة بفيروس نقص المناعة

البشـري في العالم. فأكـثر من 25 مليون إنسـان في إفريقيا مصابـون بفيروس نقص المناعـة البشـري أو الايدز، ومن المرجح أن حوالي 17 مليـون شخص قد توفوا نتيجة للمرضـ في السنوات العشر الأخيرة. إن فيروس نقصـ المناعة البشري أكثر مرض معـد قاتـل في إفريقيا، وله أثر هيكلي علـى تغيير قدرة القارة علـى إعاشة نفسها. فهو يبطل ما تحقق من زيادة في متوسط العمر المتوقع الذي ارتفع في القارة من 44 سنة في أوائـل خمسينيات القرن العشرين إلى 59 سنة في أوائـل التسعينيات. ومن المرجح أن الإيدز سيخفض متوسط العمر المتوقع إلى 44 سنة بين عامي 2005 و2010، ولا يتوقع أن يبلـغ سن الـ60 من الأفارقة الأحياء حاليا سـوى أقل من النصف، مقارنةً بـ70 % بالنسبة للدول النامية كلها و90 % للدول الصناعية (بوكو Poku 2002: 532).

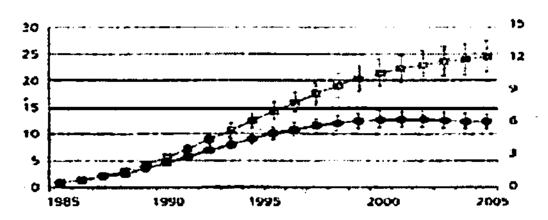
في الـدول السبع التي تبلغ نسبة انتشار فيروس نقصـ المناعة البشري فيها أكثر من 20 %، كان متوسـط العمـر المتوقع لشخص وُلد في الفـترة مابين 1995- 2000 يبلغ 49 عامًـا، أي أقل بـ 13 عامًا عن حالة عدم وجـود الإيدز. (برنامج الأمم المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز UNAIDS 2004). ويزداد الوضع سوءًا عندما تكون الأدوية المضادة للفيروس غير متوفرة، أو عندما يكون دخل المريض أقل ممـا يمكنه من شرائـه. إن أخطر آثار المرض تكون علـى الأشخاص في أكثر سنوات عمرهـم إنتاجيـة أي العشرينيـات والثلاثينيـات، ومن ثـم يضعف قـدرة القارة على سحـب نفسها من مستنقـع الأزمة الاقتصادية والفقر. إنه يؤثـر أيضًا على قدرة القارة علـى إطعام نفسها، ويصيب النسـاء والفتيات أكثر من الرجـال. فوفقًا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقصـ المناعة البشري/الإيدز، إن احتمال حمل النساء في إفريقيـا جنوب الصحراء لفيروس نقص المناعة البشري أكثر من الرجال بـ 30 %. والنسـاء الإفريقيات بـين 15 ـ 24 عامًا أكثر عرضة في المتوسـط للإصابة من الذكور بثلاثة أضعاف، ويرجع هذا في الغالب إلى عنف الذكور الجنسي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنـي بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز 2004: 40). وهذا بالتالي يشير إلى أهمية الوعي باعتبـارات النوع أكثر من مجرد التوعية الجنسية التي تنظمها الدولة أو التزويد بالواقي الذكري كوسيلة لتخفيض معدلات الإصابة عند النساء، ويبين أيضًا أهمية مواجهة عنف الذكور (شويف Schoef 2003).

وباء فيروس نقص المناعة البشري على مستوى العالم 1990 - 2005



- ■ عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري (بالمليون)
- • النسبة المئوية (%) لانتشار فيروس نقص المناعة البشري بين البالغين (15 – 49)

وباء فيروس نقص المناعة البشري في إفريقيا جنوب الصحراء 1985 - 2005



- ■ عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري (بالمليون)
- • النسبة المئوية (%) لانتشار فيروس نقص المناعة البشري بين البالغين (15 – 49)

عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري.

النسبة المئوية (%) لانتشار فيروس نقص المناعة البشري بين البالغين (15 – 49)

يشير الخط المستقيم إلى المدى المحيط بالتقديرات.

ملحوظة: على الرغم من ثبات معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشري في إفريقيا جنوب الصحراء، فإن العدد الفعلي للأشخاص المصابين مستمر في الزيادة بسبب الزيادة السكانية. فبتطبيق نفس معدل الانتشار على سكان آخذين في التزايد، نجد أعداد المتعايشين مع الفيروس في ازدياد.

رسم توضيحي 1-2 تقدير أعداد البشر المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري والنسبة المئوية لانتشار الفيروس بين البالغين في العالم وفي إفريقيا جنوب الصحراء 1985 – 2005. مأخوذ بعد الترخيص بذلك من (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الايدز 2005) (www.unaids.org).

تمثل الدائرة المفرغة التي تقع فيها الدول ذات الانتشار العالي للفيروس في الارتباط بين نقص الغذاء وسوء التغذية والإيدز. ففي زيمبابوي على سبيل المثال، تصل نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشري بين البالغين إلى 25%. وفي عام 2000، قتل المرض ما يصل إلى 10% من قوة العمل الزراعية بالدولة. هناك صلات مباشرة بين قدرة الدول على التعامل مع الجفاف أو الظروف الاقتصادية السيئة أو القضايا الخطيرة الأخرى التي تؤثر على الأمن الغذائي من ناحية، ومستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري من ناحية أخرى.

قد يدخل الإيدز إلى الأسرة مداهمًا أناس في أوج سن العمل؛ وينتج عن هذا ضرورة رعاية أرباب الأسر الذين لم يعودوا قادرين على كسب الدخل مما يدفع من يزالون قادرين على العمل إلى تبني استراتيجيات تكيفية بالتركيز على إنتاج محاصيل غير نقدية لا تحتاج عمالة كثيفة. وهذا بدوره يقلل من إمكانيات تمويل شراء الغذاء أثناء الأزمة. وتتفاقم المأساة لأن الحاجة للعناية بالأقارب المرضى قد تقلل من قدرات الأصحاء على الاضطلاع بالعمل الزراعي أو السعي نحو عمل مأجور خارج المزرعة. كذلك، ينفق أفراد الأسرة أكثر مما هو "معقول" على الأدوية التي قد تفيد المريض أو لا تفيده بما في ذلك تلك الأدوية المأخوذة من مصادر تقليدية، أو ينفقونها على مضادات الفيروسات باهظة الثمن التي تقلل الأمن الغذائي للأسرة.

لجنة بلير: لإنقاذ إفريقيا؟

تم التهليل للجنة إفريقيا باعتبارها فرصة "لإلقاء نظرة جديدة على التحديات التي تواجه إفريقيا". وكانت مهمتها النظر في "الحقائق الخاصة بإفريقيا"، وعمل تقييم للسياسات وما نجح منها وما فشل، وما يمكن القيام به. كان هناك 17 من أعضاء اللجنة والسياسيين و"صناع الرأي" مدعومين بسكرتارية جمعت الأدلة من اجتماعات عامة و"مجموعة واسعة من الخبراء". كان المستهدف أن تساعد النتائج التي ستتوصل

لها لجنة إفريقيا "في تشكيل" أجندة المملكة المتحدة الخاصة بإفريقيا أثناء رئاستها لمجموعة الثمانية الكبار والاتحاد الأوروبي في 2005.

لـو كان لنا أن نصدق بوب جيلدوف، فإنه قد قام بدور كبير في حمل بلير وبراون على الحديث عن الحاجة لخطة كخطة مارشال لإفريقيا. في البداية وتحت تأثير الفكرة، رحب بلير بفكرة أن إنشاء لجنة قد يؤجج بالفعل الاهتمام بالهم الذي طالما عبر عنه بأن إفريقيـا " جرح في ضمير العالم". تحـدث جيلدوف عن ضرورة وجود تمثيل قوي في اللجنـة من إفريقيا، وهدأ من السخط الحاد السابق الذي كان واضحًا في الفترة التي أقيم فيها حفل لايف أيد Live Aid في 1985.

صُـدم جيلـدوف عند معاودة زيـارة إثيوبيا في 2004 من أن حيـاة الناس لا زالت سيئـة، وقد وضع الظـروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهـورة في إفريقيا في السياق التاريخي لأثر الاستعمار وجرائـم الحكام الدكتاتوريين في القارة وعدد لا يحصى من المؤسسـات الماليـة الدولية، فوصـل إلى نتيجة مفادها أن "إفريقيا قـد انتهكت". لم تفعل المساعـدات سوى القليل، والغرب لديه "مفهوم منافـق للاقتصاد، وهناك تشوش فيما يتعلـق بوضع حقوق الإنسـان في إفريقيا وفوائد العولمة" (جيلـدوف 2004). يبدو أن جيلـدوف كان ضمير لجنـة إفريقيا، لكنـه لم يستطع إدراك قوة رأس المـال المالي (أو ببساطة لم يقم بذلك). ولم يصغ بلير بالتأكيد إلى فكرة تكوين لجنة ذات قاعدة عريضة.

تم اختيـار أعضاء لجنة إفريقيا في المقام الأول بناء على ما قدموه في عالم الأعمال، رغـم أن رئيـس تنزانيا ورئيـس وزراء إثيوبيا كانا من بينهم، والـذي لم يصبح فقط مدافعًـا عن مصالـح الولايات المتحدة في إفريقيا وإنما أيضًـا زعيمًا مستبدًا في بلده. من أعضـاء اللجنة الآخريـن السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصاديـة لإفريقيا، ك ي أمواكو K.Y. Amoako، والمديـرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للموئل آنا كاچومولو Anna Kajumulo. بلا شك، إن أكثر المصالح تمثيلا في لجنة إفريقيا كانت من عالم الأعمال:

- وزيرا مالية كندا وجنوب إفريقيا ومحافظ بنك بتسوانا.[2].
- رئيس مؤسسة فيت FATE، وهي مؤسسة خيرية نيجيرية "تعزز من روح إدارة وتنظيم الأعمال بين الشباب في نيجيريا".
- مديـر شئون التنمية والتخطيط الاستراتيجـي لمجموعة أفيفا Aviva (شركة عامـة ذات مسئولية محـدودة)، وهي سابع أكبر مجموعـة للتأمين في العالم والأكبر في المملكة المتحدة.

وكان حاضـرًا أيضًا ميشيل كامديسـو Michel Camdessus، المحافظ الشرفي لبنك فرنسـا والممثل الشخصي للرئيس شيراك في شئـون إفريقيا. كان لكامديسو سمعة سيئة في إفريقيـا وغيرها؛ نظرًا لأنه كان المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 1987 – 2000. فتحت وصايته اضطرت إفريقيا للإذعان لإعادة جدولة قاسية للديـون سحبـت الأموال من ميزانيات الصحـة والتعليم، وهو أيضًـا من أشرف على الأزمات المالية في دول جنوب شـرق آسيا الصاعدة، وساعد على نقل فوضى السوق إلى الاتحاد السوفيتي السابق.

بعد الاجتماع الأول للجنة في مايو 2004 أوضح بلير "أننا قد اجتزنا الأمور التي كنا بحاجة لاجتيازها". لكننا لو أردنا الوصول لصورة أوضح عن ماهية تلك "الأعمال"، وأي نـوع من النتائج توصل إليه بلير وأصدقـاؤه الجدد علينا أن نقوم بدراسة موجزة وأوسـع نطاقا لأجندة المملكة المتحدة والدور الذي حدده حزب العمال الجديد للعولمة في تعزيز التنمية في جنوب العالم.

سقطت مبـادرة جيلدوف الهادفة للخروج بخطة مارشال لإفريقيا بسلاسة بين يدي بلير بعد قـرار رئيس الوزراء المثير للجدل بالسير وراء الولايات المتحدة إلى العراق. إضافـة إلى ذلك، فشـل بلير في إبقاء موضوع استراتيجيـة مواجهة استمرار الاحتلال

الإسرائيلي لفلسطين على الأجندة الدولية، تاركًا سياسته الخارجية محل نقد كبير. هكذا، أصبح تشكيل لجنة إفريقيا إلى حد ما محاولة لإنقاذ بعض من سمعة بلير الدولية وصرفًا للانتباه عن العنف والتمزق المتواصل في العراق. لكن بلير كان أيضًا مدفوعًا بالمطالبات المحمومة وسط جماعات النشطاء والرأي مثل جوبيلي Jubilee 2000 وMake Poverty History (جعل الفقر شيئا من الماضي) لعمل شيء يؤدي لتخفيض عبء الديون الإفريقية بشكل كبير.

يحب بلير الساحة العالمية ويعتقد أنها المكان الذي يؤدي فيه بشكل جيد. فهو يروج فكرة مفادها: إن المملكة المتحدة يمكنها أن تلعب على الساحة الدولية دورًا أكبر من حجمها، مثلما كانت تفعل مارجريت تاتشر (سلفه في داونتج ستريت). إن إيمان بلير بأن العولمة يمكن أن تعمل لصالح الفقراء يشكل جزءًا أساسيا من سياسته العقائدية ورؤيته المتضخمة لدور المملكة المتحدة في العالم. لقد كان هذا بالفعل جزءًا من عنوان الورقة البيضاء الصادرة عن حكومة المملكة المتحدة عام 2000، ويساعد على تفسير امتلاء لجنة إفريقيا برجال الأعمال أكثر من جماعات الدفاع عن قضايا الناس أو من يسعون للوصول إلى القواعد الشعبية في إفريقيا أو النشطاء الواعين بالدمار الناتج عن وضع إفريقيا في الاقتصاد العالمي الرأسمالي (حكومة جلالة الملكة HMG 2000). لقد تجاهل بلير مطالبات نيلسون مانديلا الملحة، التي عبر عنها في المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني عام 2000، بعدم اعتبار العولمة متضمنة لليبرالية الاقتصادية فقط، وإنما التحلي بأفكار عن المساواة والتضامن الدوليين. كرر بلير وحزب العمال الجديد تعويذة أن العولمة كانت الخيار الوحيد المتاح، وأن "الشراكات" مع إفريقيا هي سبيل التقدم أمام أفقر قارات العالم.

يكمن الخطأ هنا في تصور أن مشكلة إفريقيا تتمثل في تهميشها من الاقتصاد العالمي الكوني. مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ألقينا عليها نظرة في الفصل الأول، وتوصف إفريقيا بأنها قارة على أطراف النشاط الاقتصادي العالمي. لكن

المشكلة ليست في أن القارة لم تندمج بشكل كاف في العولمة؛ وإنما أن إفريقيا تم دمجها بطريقة معينة تسببت في تخلف مواردها من البشر والمواد الخام. نتج ذلك التخلف من الصراعات التاريخية التي دخلتها إفريقيا مع الطريقة التي تكون بها الاقتصاد العالمي. وقد تشكل هذا التخلف أيضًا عن طريق التاريخ الخاص بالتكوينات الاجتماعية الإفريقية والطبقات المحلية واقتصادها السياسي في تفاعلها مع الاقتصاد العالمي، وفي بناء الاقتصادات المحلية على المستوى الوطني.

في المرحلة الحالية من التطور الرأسمالي التي يمكن أن يطلق عليها "العولمة" - رغم أن هذا مصطلح غير مرض لأسباب عديدة - ازداد فقر معظم الأفارقة بلا حدود، وبخاصة منذ منتصف عقد السبعينيات. وهنا تكمن مشكلة عجزت لجنة إفريقيا ببساطة عن التعامل معها: السياسات التي تركز على مصالح رأس المال الغربي وأحيانًا رأس المال الإفريقي المحلي، وليس على رفاهة الفقراء في الريف والمدينة، ورفاهة من لديهم عمل ومن ليس لديهم، ورفاهة أصحاب الفرص الضئيلة في العثور على عمل في المستقبل يرفع مستويات المعيشة والرفاهية والصحة ويحافظ عليها. في أحسن الأحوال، يبدو أن المشكلة التي تواجه صانعي السياسات في المؤسسات المالية الدولية ولجنة إفريقيا هي مسألة تشوش. لكن، في أسوأ الأحوال، أصبحت مسألة خداع حيث إننا سنرى فيما يلي أن الاتجاه الغالب في الإصلاحات كان تعزيز إصلاح أنظمة الحكم وتحرير التجارة، رغم إعلان لجنة إفريقيا والثمانية الكبار في 2005 عن سياسات لتخفيف فقر معظم الفقراء عن طريق تشجيع تخفيف عبء الديون واستراتيجيات أطول أجلا لإعادة بناء القارة عن طريق الترويج للمساعدات الخاصة بالبنية التحتية والاستثمار في التعليم.

إن الاستراتيجيات الحقيقية من أجل نمو القارة وإزالة المعوقات أمام التجارة ونشر الصلاحيات والمهارات، والخبرات والمعرفة، والرفاهة والنمو الاقتصادي عبارة عن سياسات ستهاجم ربحية المصالح الغربية والشركات والأفراد التي تستفيد من

بؤس إفريقيا. ويعود ذلك إلى أن الآلية السائدة تماما التي يستخدمها الغرب لانتزاع ثروات إفريقيا هي استمرار استراتيجيات التراكم البدائي، وهو ما يمكن وصفه بأنه آلية للاستغلال المفرط يكون فيها الاستغلال الرأسمالي "العادي" الخاص بتبادل السلع أو انتزاع الفائض من خلال العلاقة الأجرية أقل أهمية من سيطرة النهب من خلال انتزاع المواد الخام والسيطرة على العمل (بوند Bond 2006؛ هارڤي Harvey 2003؛ بيريلمان Perelman 2000 الفصل الرابع).

مصلحتنا المشتركة

أكدت لجنة إفريقيا على أنه "من مصلحتنا المشتركة أن نجعل من العالم مكانًا أكثر ازدهارًا وأمنًا". وأشارت أيضًا إلى أن نقطة البداية بالنسبة للجنة كانت "الاعتراف بأن إفريقيا يجب أن تقود التنمية الخاصة بها" عن طريق خلق "الظروف الصحيحة للتنمية". وإن لم تتحقق تلك الظروف، فإن "أي قدر مهما كان من الدعم الخارجي سيفشل" (لجنة إفريقيا 2005: 1). فالاعتراف بأن إفريقيا يجب أن تقود تنميتها بنفسها يُعتبر حاسمًا في الدفاع عن تقرير المصير والسيادة الوطنية. لكن مع التقدم في قراءة التقرير نجد أن البيزنس الخاص يصبح هو مفتاح علاج علل القارة، وتتقلص قدرات إفريقيا على مواجهة سلطة رأس المال بشكل عام وسلطة الرأسماليين الصناعيين العاملين على استخراج الثروات.

كان للجنة إفريقيا خمس أطروحات رئيسية شكلت "حزمتها المتماسكة من أجل إفريقيا". وتلك الأطروحات كانت تعني الحاجة إلى بناء هياكل لإدارة الحكم والمحاسبة على المستويات الوطنية وكذلك الإقليمية في إفريقيا. وفي هذا الصدد، كان للاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD (سيذكر المزيد عنها لاحقا) دور مركزي في ضمان أن المانحين لا يضعون دائمًا بصمتهم الخاصة على الإصلاحات على اعتبار "أن تطوير المحاسبة وظيفة القادة الأفارقة" (لجنة إفريقيا 2005: 14). الأمر الثاني كان

الحاجة إلى السلام والأمن. فقد وقع على عاتق القادة الأفارقة مهمة أخذ زمام السيطرة ومنع وإدارة النزاعات، واستخدام المساعدات بشكل أفضل، وتيسير الآليات المتطورة للوساطة والحفاظ على السلام. ثالثًا، في سبيل الترويج لأهمية تخفيف الفقر وتوفير حقوق الإنسان الأساسية، روجت لجنة إفريقيا لأهمية "الاستثمار في البشر": توفير التعليم الأساسي و"إعادة بناء الأنظمة لتوفير الخدمات الصحية العامة" وتوفير الأموال اللازمة لتحسين المرافق الصحية وتحسين القدرة على التعامل مع "كارثة فيروس نقص المناعة البشري والايدز" (لجنة إفريقيا 2005: 15). أما موضوع الاهتمام الرابع بالنسبة للجنة إفريقيا فكان الحاجة إلى النمو في إفريقيا من أجل تقليل الفقر. كان تقليل الفقر بحاجة لمعدل نمو اقتصادي مقداره 7%، لكن لا يوجد ما يدل على هذا في أي مكان في القارة بخلاف حالة بتسوانا الاستثنائية. لقد حقق ست عشرة دولة فقط في إفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو محتفى به مقداره 3,8%، لكن هناك طريقًا طويلاً يجب المضي فيه قبل أن يستطيع النمو القضاء على الفقر المنتشر والمنهجي.

طالبت لجنة إفريقيا بتغييرات في إدارة الحكم حتى يعزز النمو من تخفيض الفقر. كان القصد من هذا جعل مناخ الاستثمار أقوى وتحقيق تنمية ضخمة في البنية التحتية: مضاعفة الإنفاق على إنشاء الطرق ومشاريع الري، شبكات للسكك الحديدية والطرق السريعة، تنمية ريفية وتطوير العشوائيات. وتم تحديد التنمية الزراعية بشكل خاص باعتبار أنها ضرورية لتخفيض الفقر ومساعدة المشروعات الصغيرة والنساء والشباب. وتم تحديد الهدف بإنفاق 20 مليار دولار أمريكي في العام على الاستثمار في البنية التحتية. وكان على الدول المتقدمة توفير مبلغ 10 مليارات دولار أمريكي إضافية في العام حتى 2010، وزيادة إضافية تصل إلى 20 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس التالية. كان من الممكن أن ترفع الزيادة في المساعدات حتى 20 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2013 من الناتج الإجمالي المحلي في عام 2015 بنسبة 4,5% عما كان سيحدث في ظل عدم وجودها، وهو ما كان أمرًا جوهريا بالنسبة

للجنة إفريقيا. "كان سينتج عن هذا بحلول عام 2015 معدل فقر يقل بـ2,5 نقطة مئوية تقريبًا عما كان سيكون عليه الوضع بخلاف ذلك، وهو ما يعادل حوالي 20 مليون نسمة" (لجنة إفريقيا 2005: 235). اعتبر أحد المعلقين أن التركيز على تنمية البنية التحتية "قد يكون أكبر قصة تنمية في عام 2005" (ماكسويل Maxwell 2005: 485).

كانت التجارة هي آخر المجالات التي درستها لجنة إفريقيا. وطرحت اللجنة وجود حاجة إلى تحسين "القدرة التجارية" لإفريقيا، مع ضرورة تحسين جودة السلع المنتجة وتنظيم وتحديث الأعمال البيروقراطية لدى شركاء التجارة الأفارقة وفيما بينهم. لكن لجنة إفريقيا طرحت كذلك ضرورة "قيام الأمم الغنية بإزالة الحواجز التي أقاموها أمام السلع الإفريقية، وخاصة في الزراعة"، ومن ثم الحاجة إلى "إزالة الدعم المشوه للتجارة" (لجنة إفريقيا 2005: 16).

كانت زيادة المعونة هي الآلية التي ستدعم تلك الإصلاحات والتجديدات والاستثمارات: مبلغ إضافي مقداره 25 مليار دولار أمريكي سنويا يتم تطبيقه بحلول عام 2010، وزيادة أخرى في ميزانيات المساعدات الدولية مقدارها 25 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول 2015. وكانت هذه الزيادة في المساعدات معتمدة على عاملين، بالإضافة إلى إمكانية أو عدم إمكانية جمعها من المانحين. كان العامل الأول هو أهمية الحكم الصالح في إفريقيا، وضرورته لضمان التحسن في الانفتاح والمحاسبة والتحول الديمقراطي. وكان العامل الثاني هو تحسين نوعية المساعدات. أكدت لجنة إفريقيا على الحاجة إلى المزيد من المنح أكثر من القروض، وتقليل المعونات المقيدة أو ذات التبعات، وأهمية أن تعطي المؤسسات المالية الدولية الأولوية للتنمية الإفريقية، وأن تمنح إفريقيا دورًا أقوى في صنع القرار.

ما يمكن أن نفهمه ضمنًا من لجنة إفريقيا هو الحاجة إلى العمل العاجل، أي العمل بسرعة بدءًا من 2005، والالتزام بالاعتمادات الموجهة لإفريقيا، وتركيز صرف

المعونـات في الفـترة الأولى من خلال مبادرة جـوردون الخاصة بمشـروع التمويل الدولي the International Finance Facility، وإلغاء الديون بنسبة 100 % "في أسرع وقت ممكـن". كان ذلك ضروريـا حتى تتمكـن إفريقيا من تحقيق الأهـداف التنموية للألفية في 2015. علاوة على ذلك، دعت لجنة إفريقيا إلى شراكة من نوع جديد ترتكز على «الاحترام والتكافـل المتبادل ومتأصلة في تحليل سليم لما يمكن في الحقيقة أن يكون مجديا» (لجنة إفريقيا 2005: 17).

المصلحة المشتركة لمن ؟

يبـدو أن كل الأطـراف في إفريقيا عـام 2005، سواء حكوميـة أو غير حكومية، وافقـوا على أن معالجـة أزمة إفريقيا يصب في المصلحة المشتركـة للجميع. لقد صارت هـذه المصلحة المشتركة محفورة في اسم لجنة إفريقيا، وهي لها ضرورة أخلاقية بحسب بلـير ووفرت ستارًا للمصالح الاقتصادية للثمانية الكبار والمخاوف الأمنية من أن الفقر وتزايد غياب القانون في إفريقيا قد يتسبب في مشاكل للأمن الأوروبي.

لقـد تقمصـن صناع السياسة الغربيـون نفس هذا الدور من قبـل بالطبع عند صدور تقريـر برانت عام 1980 الذي تحدث عن أزمة مشتركة، وهو التقرير الذي أكد أهمية الأسـواق الجنوبيـة بالنسبة للتجـارة الشمالية (برانـت 1980). حـاول مستشار ألمانيا السابـق برانت أن يبني على مقترحات السـير/ ليستر بيرسون Lester Pearson الحائز على جائزة نوبل للسلام. ألمح بلير (بشكل يشبه إلى حد كبير روبرت ماكنمارا في البنك الـدولي في السبعينيات) إلى فكرة ذكية جديدة قد تبزغ من لجنة أخرى للتقصي في الفقر بحيـث تتمكن من حل المشاكل الاقتصاديـة والاجتماعية المستعصيـة. إن أوجه التشابه شديدة بـين ماكنمارا (وهو يحلل تقرير بيرسون ويستهـل تقرير برانت) وتأسيس بلير للجنة إفريقيـا. فقد كان كل من بلير وماكنمارا موجزيـن في التفاصيل، ومسهبين فيما يتعلـق بالحاجة إلى تفاهمات عمومية بخصوص حجم المشكلة، وفي التعبير عن الغضب لأسبـاب أخلاقية والثقة في أن الاقتصاد الكـوني (أو الاقتصاد الدولي كما كان ينظر له

في السبعينيات من القرن العشرين) قادر على حل التفاوتات بين الشمال والجنوب، ذلك لأن الشمال والجنوب سيستفيدان معًا عند القيام بذلك، ولأن تأسيس لجنة رفيعة المستوى هو السبيل إلى إنتاج السياسات التي ستخلق عالمًا أكثر عدالة وإنصافًا (ماكنمارا 1973؛ نيويورك تايمز New York Times 29 سبتمبر 1977: القسم D1؛ Economist 15 يناير 1977: 82).

لقد تشابه الاثنان حتى عند التعبير عن الغضب بناء على أسباب أخلاقية. فقد نوه جيلدوف إلى أن الولايات المتحدة كانت تنفق في العام الواحد على طعام الحيوانات الأليفة ما يعادل ثلاثة أضعاف ما تنفقه على علاج فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، في حين ضرب برانت مثالًا شبيهًا وهو أن تكلفة دبابة واحدة تعادل الإنفاق على 1000 فصل للدراسة لـ 30000 طفل فقير.

تضمنت النتائج التي توصلت إليها لجنة إفريقيا ثلاثة تصورات رئيسية خاطئة، ومشكلة منهجية جوهرية عابتها ككل. كانت المشكلة الجوهرية هي افتقارها اللافت لتحليل تاريخي لأسباب وقوع إفريقيا في الحالة المزرية التي كانت اللجنة تسعى لإصلاحها. إن الفشل في فهم تاريخ الفقر جعل تغييره مستحيلًا، فلم تستطع لجنة إفريقيا أن تدرك أن الرأسمالية منعت الرخاء في إفريقيا. فرغم أن لجنة إفريقيا قد ذكرت أن الغرب والمؤسسات المالية الدولية متهمين بالتسبب في مأزق القارة، فإنها لم تقدم استراتيجية لمواجهة ذلك وهو أمر لا يدعو للدهشة.

التزمت لجنة إفريقيا بالاستمرار في رواية ليس لها أساس تاريخي استمرت مع أطر العمل الكلاسيكية الجديدة في تفسير الوضع القائم. وبعد ذلك تم القيام بقفزة إيمانية من أجل طرح أن النظام الاقتصادي الذي أشرف على انعدام المساواة في العالم وأنتجه يمكن استخدامه هو نفسه لتغيير التسلسل الهرمي العالمي لهذا التفاوت أو عدم المساواة. ومن ثم، أصبحت لجنة إفريقيا مهتمة أساسا بقضايا المعونات وتخفيض الديون والتجارة. لقد تشكلت ملامح هذه المجالات الثلاثة من التصورات الخاطئة السابقة على

لجنة إفريقيا بفترة طويلة. ولن يقوم أي من هذه الموضوعات أو كلها مجتمعة بالحيلولة دون استمرار الاندماج المتفاوت لإفريقيا في الاقتصاد العالمي، وقد يؤدي بعض التحسين فيها إلى تقليل جزء من المعاناة، ولهذا يمكن دعمها. لكن الإخفاق في فهم لماذا وكيف اندمجت إفريقيا بشكل سلبي، ولماذا لن تقوم مسكنات لجنة إفريقيا بمواجهة ذلك بشكل هيكلي، يضع التقرير ومكانة بلير في التاريخ في منطقة هامشية. وقد بدأت هذه المكانة الهامشية تتضح في يوليو 2005 في قمة الثمانية الكبار بجلين إيجلز.

المعونة

كان المنتظر من قمة الثمانية الكبار أن تصبح اللحظة التي ستعلن الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى فيها عن خطة مارشال من أجل إفريقيا. لكن الضجة التي أثيرت حول التشدق بقيام الثمانية الكبار بمضاعفة المساعدات إلى 50 مليار دولار أمريكي كانت في غير محلها. فمن المؤكد أن إفريقيا 2005 لم تكن أوروبا 1948، رغم أننا قد نجد تشابهًا فيما يتعلق بمشاكل النظام والأمن (إليوت Elliot، Guardian 6 يوليو 2005). لقد ذكرت أوكسفام أن الـ50 مليار دولار لم تكن كلها أموالًا جديدة وأن تلك الزيادة في المساعدات لن يستحق دفعها حتى 2012 في كل الأحوال. وكانت المماطلة في زيادة المساعدات أمرًا مشتركًا بين المانحين الغربيين. فقادة الثمانية الكبار كانوا سيعرفون حقًا وبشكل أفضل واجبهم الأخلاقي في زيادة المساعدات الأجنبية لو كانوا قد قاموا بإعادة النظر في تقرير برانت بدلًا من لجنة إفريقيا.

هناك خط مستمر متعلق بالتنمية سابق على تقرير برانت وممتد حتى المرحلة المعاصرة: ألا وهو التزام الدول الصناعية بـ 0,7% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى المساعدات التنموية الحكومية ODA. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى هذا الهدف في 1970 ووافق معظم المانحين على محاولة تحقيقه باستثناء الولايات المتحدة. لكن بعد مرور 35 عامًا على الإعلان لم يحقق هذا المستوى سوى الدانمرك (0,95)

والنرويج (0,89) والسويد (0,83) وهولندا (0,81) ولكسمبورج (0,77)[3]. كرر حزب العمال البريطاني التزامه بهدف الـ 0,7 في برنامجه عام 2001 لكنه بقي بعيدًا عن الوفاء بوعده هذا. بلغت المساعدات ذروتها في ظل حكومة كالاهان Callaghan عام 1979 فبلغت 0,51 % من الناتج المحلي الإجمالي، والتي انخفضت إلى 0,24 % في 1999 بعد عامين من فوز بلير الساحق.

لم تكـن المساعـدات الخارجية على أجنـدة بلير حتى حققت مراجعـة الإنفاق في عام 2004 الكثير من التحسن الموعود في المساعدات التنموية الحكومية إلى ما يقرب من 6.5 مليارات جنيه إسترليني بحلول 2007 - 2008، وهو ما يعتبر زيادة حقيقية على مستوى 1997 بـ 140%. أوضح مسئولو الخزانة في المملكة المتحدة أن هذا المستوى من الزيادة سيجعل المملكة المتحدة تصل إلى هدف الـ0,7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2013، أي قبل عامين فقط من موعد تحقق الجدول الزمني الخاص بالأهداف التنموية للألفية (www.hm-treasury.gov، تم الدخول على الموقع في 26 يوليو 2004).

لقـد اقترحت وزيـرة التنمية الدوليـة بالمملكة المتحـدة هيلاري بن أنـه بحلول عام 2008 ستصل المساعدات التنموية الحكومية لإفريقيا من المملكة المتحدة إلى 1,25 مليار جنيـه إسترليني سنويـا. وسيتم إنفاق 1,5 مليـار جنيه إسترلينـي إضافية على جهود مكافحـة فيروس نقصـ المناعة البشري/الإيـدز على مدار ثلاث سنـوات (من 2004 إلى 2007) لكـن ذلك كان مـن أجل العالم النامي بأسره وليس لإفريقيا وحدها. ليس لنـا أن نحتفي كثيرًا بمحاولة بلير أن يمحو الجرح مـن ضمير العالم عن طريق تحسين المساعـدات التنموية الحكومية، حيث لم تصل تلك المساعـدات لمستويات حكومة حزب العمال منذ 25 عامًـا، وأن النضال من أجل الحصول على مليارى جنيه إسترليني من المساعـدات التنموية الحكومية لإفريقيا يبدو هزيلًا جدا إن قورن بالسرعة التي توافرت بهـا الاعتمادات المالية لوزير المالية بـراون من أجل شن الحرب على العراق مع بداية العمليات العسكرية[4].

يجب أن نقارن النشوة الحادثة عند إعلان الثمانية الكبار عن وعدهم بمضاعفة المساعدات إلى 50 مليار دولار أمريكي بمخاوف المنظمات غير الحكومية من أن أقل من نصف ذلك المبلغ كان أموالًا جديدة، وعدم التأكد مما إذا كان هذا المبلغ يتضمن الـ20 مليار دولار أمريكي التي سبق وتم الوعد بها من أجل جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بحلول 2010. أشارت حملة "جعل الفقر شيئًا من الماضي" إلى أن 16 مليار دولار أمريكي فقط كانت اعتمادات جديدة. علاوة على ذلك، تضمنت الـ 50 مليار دولار أمريكي مبلغًا كان عبارة عن مساهمة في جهود تخفيض الديون متعددة الأطراف. وقد تم تشبيه الاستمرار في المماطلة بخصوص الوصول بالمساعدات التنموية الحكومية إلى 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي للثمانية الكبار "بالانتظار خمس سنوات قبل الاستجابة إلى كارثة تسونامي" (www.eurodad.org/articles/de-fault.aspx?id=638، تم الدخول على الموقع في 15 فبراير 2006).

كذلك، يجب وضع وعد جلين إيجلز بزيادة المساعدات التنموية الحكومية في سياق التكلفة التي يتكبدها جنوب العالم بسبب تقصير المملكة المتحدة المتكرر في الوفاء بتعهدها بتحقيق هدف الـ 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات التنموية الحكومية.

بالإضافة إلى تكلفة التدخل العسكري للمملكة المتحدة في العراق "أدى فشل "بريطانيا المزري" في تحقيق الوعود بالمساعدات الدولية إلى تكبد أفقر أمم العالم 9,5 مليارات جنيه إسترليني في ثلاث سنوات"، وفقًا لمنظمة وورلد ڤيچين World Vision. وقد حدث هذا في الوقت الذي كان فيه جوردون براون يدلي بتصريحات متكررة عن ضرورة زيادة المجتمع الدولي للمساعدات التنموية الحكومية من 50 إلى 100 مليار دولار أمريكي (موريس The Independent Morris، 28 يوليو 2004).

ورغم الضجة المثارة حول زيادة المساعدات التنموية الحكومية من الثمانية الكبار من أجل حل مشاكل إفريقيا (في الواقع ومن عدة جوانب، كان بلير صامتًا في تقييمه

الكلي لما حققـه الثمانية الكبار من أجل إفريقيا)، فإن الـدول الغربية الغنية استمرت في الإنفـاق على الدفاع مـا يقدر بأكثر من 25 ضعـف ما أنفقته على المساعـدات التنموية الحكومية. ازدادت المساعدات التنموية الحكومية لأفقر دول العالم الإفريقية منذ 1990 بـ3 دولارات أمريكية فقط للفرد، لكـن متوسط دخل الفرد في الثمانيـة الكبار ارتفع إلى 6000 دولار أمريكـي. فمقابـل كل جنيه إسترليني واحد تنفقـه المملكة المتحدة على التنميـة، يُنفـق ثمانية على الدفاع. وعلـى الرغم من تضاعف ميزانيـة المساعدات في المملكة المتحدة بين عامي 1999 و2003 من 11 دولارًا أمريكيا إلى 22 دولارًا أمريكيا للفرد، فـإن ذلك يمثل واحدًا على أربعين من الإنفاق علـى الدفاع. ويساوي الإنفاق علـى الدفاع لدى السبعة الكبار (الثمانية الكبار بدون روسيا) حوالي 600 مليار دولار أمريكي في العام وهو ما يعادل عشرة أضعاف مستوى الإنفاق على المساعدات ليس في إفريقيا فحسب. بل أيضًا في آسيا وأمريكا اللاتينية والدول الفقيرة في أوروبا الشرقية.

لـو اعتبرنـا أن المساعدات التنمويـة الحكومية هي الترياق الغربـي للفقر في جنوب العالم، يجب على الثمانية الكبار أن يحولوا بعضًا من رخائهم الاقتصادي منذ 1990 إلى مساعدات خارجيـة، لكنهم لم يفعلوا ذلك. فرنسا واليابان وكندا أنفقوا على المساعدات لإفريقيـا في 2005 أقل ممـا أنفقوه في 1999 (برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي 2005). باختصار، جاء الوعد بالـ 50 مليار دولار أمريكي الإضافية أقل بكثير من الـ90 مليار دولار أمريكـي التي اعتـبرت ضرورية لتحقيق الأهـداف التنمويـة للألفية المذكورة في Millennium Development Project Report (تقريـر مشـروع الألفية للتنمية) أو الـ200 مليـار دولار أمريكي التي اعتبرها مراقبون آخـرون ضـرورية (Guardian 19 سبتمبر 2005). من الأمور الأخرى التي تقلق المنظمات غير الحكومية وجماعات النشطـاء أن المساعدات التنموية الحكومية ستكون مشروطة، وأنه برغم التشدق بكلام من قبيل ترك الأفارقة يقـررون لأنفسهم فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المالية، فإن

حكومتــا المملكة المتحدة والولايات المتحدة سترىط المساعدات التنموية الحكومية بالمصالح الاقتصاديــة للمانحين. فالدعم مــن حساب تحديات الألفية الأمريكــي على سبيل المثال مشــروط بفتح الأسواق أمــام الشركات الأمريكية، وقد احتجــت الشركات الأمريكية الكــبرى على تأكيد البنك الــدولي على مجرد السمــاح للشركات المحليــة بالمشاركة في العطاءات على هذه العقود.

تخفيف عبء الديون

فشلــت مجموعة الثمانية الكبار أيضًا في تخفيف عبء الديون. فالإنجاز الشهير بإلغاء 100% من الديون الذي طُرح قبل اجتماع يوليو لم يغط سوى 18 دولة مثقلة بالديون، مــع إمكانية إضافة 20 دولة أخرى. لم تكن هناك أي إشارة إلى تعثر الدول ذات الدخل المتوســط مثلًا في سداد الديون. فرغــم أن الدول المثقلة بالديون المؤهلــة للاستفادة بذلك الإلغاء كانــت ستوفر ما يقرب من مليار دولار أمريكي، هناك أكثر من 60 دولة دفعت عشــرة مليــارات دولار أمريكي على الأقــل سنويا لخدمة الدين وكانــت في حاجة ماسة لتخفيف عبء ديونها حتى يتمكنوا من الاقتراب من تحقيق الأهداف التنموية للألفية. وقيل الكثير مــن الكلام الزائف بخصوص إلغاء الديون كما قيــل بخصوص زيادة المساعدات التنموية الحكومية، وكانت تلك المساعدات الكريمة مصحوبة بالكثير من المشروطية.

تم تطبيــق الإلغاء على الديون المستحقة لصندوق النقــد الدولي والبنك الدولي وبنك التنميــة الإفريقي، لكنه لم يغط الأموال المستحقة لـ19 من الدائنين متعددي الأطراف. وبالتــالي، تُركت خمس دول في أمريكا اللاتينيــة لتدفع 3,3 مليارات دولار أمريكي لبنك التنميــة الأمريكــي Inter-American Development Bank مقابل خدمة الدين في الفــترة مــن 2005 إلى 2015 (The Independent، الأحد 10 يوليــو 2005). ورغم هــذا، تَركَت صفقة الديون هــذه إفريقيا مدينة بـ200 مليار دولار أمريكي، وبقى على العالم النامي بأكمله أن يدفع للعالم الغني 100 مليون دولار أمريكي يوميا.

كانت هناك مشكلة كبيرة تمثلت في تأجيل حزم تخفيض الديون من جانب المؤسسات المالية الدولية وتحديد تاريخ انتهاء قيمة الديون المقرر تخفيفها. بدأ صندوق النقد الدولي في تفعيل إلغاء الديون بعد يناير 2006، لكن البنك الدولي كان من المستبعد أن يحذو حذوه قبل منتصف نفس العام، أي بعد الاتفاق الأول لوزراء مالية الثمانية الكبار في فبراير 2005 بثمانية عشر شهرًا، وهو الاتفاق الذي سبق اجتماع جلين إيجلز. لم تعترف إدارة التنمية الدولية IDA (وهي مؤسسة القروض الميسرة التابعة للبنك الدولي) بجدارة أي من الديون للإلغاء سوى مخزون الديون المستحق حتى ديسمبر 2003. لكن صندوق النقد الدولي حدد تاريخ الانتهاء في نهاية عام 2004.

قد يبلغ الإجمالي الاسمي للديون التي ألغتها إدارة التنمية الدولية 25 مليار دولار أمريكي، لكن هذا لا يمثل 100% من الدول أو 100% من إلغاء الديون (www.eurodad.org/articles/default.aspx?id=673، تم الدخول على الموقع في 10 فبراير 2006). لكن أكبر التحديات جميعًا كان مطالبة المؤسسات المالية الدولية بأن يسدد لهم المانحون الديون التي يحذفونها أولا. وطرحت المؤسسات المالية بوضوح أنها لا تملك السيولة الكافية لتحمل حدوث نقص في تدفقات الائتمان. ويعتبر استمرار سيطرة المشروطية السبب في ضعف تخفيض الديون السخي سواء كان حقيقيا أو لا. فإلغاء الديون يرتبط باستيفاء الشروط المقيدة التي وضعتها المؤسسة المالية الدولية لتنفيذ أوراق استراتيجية تخفيض الفقر (PRSPs) التي تربط تخفيض الديون بالاستثمار في تخفيف الفقر، وبتوفير بنية تحتية من السياسات المؤدية إلى تسارع الاستثمار الرأسمالي الخاص على المستوى المركزي. وهكذا، تستمر الشروط "القديمة" لسنوات التكيف الهيكلي في عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات مع السياسات "الجديدة" التي ترفع شعار تخفيض الفقر. ويُنظر لخصخصة الخدمات وتسهيل فتح الأسواق أمام الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية على أنها مفتاح النمو في إفريقيا وغيرها في جنوب العالم. ومن ثم، قام صندوق النقد الدولي بتأجيل إلغاء الديون لإثيوبيا ومدغشقر ورواندا والسنغال، بالإضافة إلى نيكاراجوا في بداية عام 2006 بسبب المخاوف من عدم تحقق شروط المؤسسة المالية الدولية (انظر على سبيل المثال: بيرثيلمي Berthelemy وآخرين 2004).

التجارة

نقطـة الضعف الأخيرة التي برزت في خطاب لجنـة إفريقيا ومؤتمرات قمة الثمانية الكبـار هـي التجارة. لم يكن هنـاك أي اتفاق تقريبا على تقليص دعـم الصادرات من الدول الغنية، وحدث تأجيل كبير فيما يتعلق بموعد تنفيذ التخفيض: 2010 أم 2012 أم 2015. وتُبين مجموعة بعينها من الأرقام الكذب المتعلق بتحسين فرص المعونة والتنمية بالنسبـة لإفريقيـا مقارنة بحقيقة استمـرار الإخضاع، فقد قامـت دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية بدعـم صادرات المزارع بـ350 مليـار دولار أمريكي في 2003 مقارنـةً بـ22 مليـار دولار أمريكي قدمتها لإفريقيا كمعونة. وقـد قدرت الأمم المتحدة أن "قوانـين التجارة غير العادلـة تحرم الدول الفقيرة من 700 مليـار دولار أمريكي كل عـام"، وهو ما يفـوق بكثير أي مسكنـات للضمير الغربي سـواء في شكل تخفيف أعبـاء الديون أو زيادة المساعدات التنموية الحكومية. وبينما يضغط الاتحاد الأوروبي والولايـات المتحدة مـن أجل عقـد اتفاقيات "شراكـة" مع دول من الجنـوب ستحظى بعلاقـات تجاريـة تفضيلية، فإن هـذه الشـراكات متدرجة ومبنية علـى استراتيجيات الدول الغنية الهادفة إلى تحرير اقتصادات الجنوب أمام الاختراق الرأسمالي الغربي. وبـدلًا من حرية التجارة العالمية (تعويذة منظمة التجارة العالمية والخطاب الذي يروجه وزراء الولايـات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، يبدو أن اتفاقات التجارة الحرة الثنائية تم وضعهـا على قمة الأجندات القطرية للثمانية الكبار. ويروج الاتحاد الأوروبي لمثل هذه الترتيبات مع مجموعة الـ77 في إفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، وتشجع الولايات المتحدة على نفس الترتيبات مع "شركائها" التجاريين.

مواجهة الفقر من خلال لجان: استجابة إفريقية - عودة للمستقبل

قد يكون من السذاجة توقع الابتكار والتجديد من قِبَل لجنة إفريقيا أو اتخاذ فعل ملموس لتقليل الفقر بشكل مؤثر ومستمر للفقر من قبل الثمانية الكبار، لكن من الضروري مقارنة بيانات الوكالات الدولية والحكومات بنتائج السياسات التي طرحوها. لكن يبدو أن أحد العوامل الطاغية قد أفلت من مبالغات بلير. فببساطة، تغيير السياسات باتجاه تعزيز فرص فقراء إفريقيا بشكل حقيقي:

> لم يكن أمرًا مغريًا لمن يحوزون حاليًا ديون إفريقيا أو يشترون صادرات إفريقيا أو يرتبون تدفقات المساعدات الرأسمالية الرسمية. فهذه الأفكار لن تبدو منطقية إلا في عالم يرفض أيديولوجية السوق المهيمنة حاليًا. ورغم أن هذا العالم آت بلا ريب، فهو ليس موجودًا بعد وستستمر المأساة الإفريقية حتى ذلك الحين.

(لايز Leys 1994: 4)

احتاج بلير لعمل شيء استثنائي كي يقنع الثمانية الكبار والاتحاد الأوروبي في 2005 باتباع سياسات من شأنها إضعاف كفاءة اقتصاد كل منهم الوطني: فلم يكن قادرًا على جعل قادة الثمانية الكبار يُخضِعون الإخفاقات/المصالح الرأسمالية الوطنية إلى النداءات الدولية لتلبية احتياجات إفريقيا الواضحة، ولم ينجح في هذا. كذلك، لم يكن قادرًا أو راغبًا في اقتراح مبادرات بسياسات من شأنها تغيير البنية الدولية للاقتصاد العالمي بهدف تحدي هيمنة رأس المال المالي. خابت آمال بلير أيضًا في تنفيذ مرفق التمويل الدولي الذي تباهى به كثيرًا (وليد أفكار وزير ماليته جوردون براون) والذي كان الهدف منه إعطاء إشارة البدء بالإسراع في إيصال المساعدات التنموية الحكومية إلى إفريقيا.

استمرت مبادرات لجنة إفريقيا والثمانية الكبار في الانزلاق نحو الانحياز الليبرالي الجديد المميز للعصر الحالي والذي مجد فرص رأس المال الدولي، وخاصة رأس المال المالي. إنه العصر الذي يعلن أهمية زيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي العالمي، رغم

أن مشاركة إفريقيا في النشاط العالمي هي التي أدت لتدهور القارة. لا يتمثل الوعد إذن في أن مأساة إفريقيا ستتغير وإما في أنها ستستمر في الانزلاق نحو "البربرية الناتجة عن الرأسمالية" (لايز 1994: 1).

لقد تفاقمت المأساة بسبب استسلام النخبة الإفريقية للأجندة الليبرالية الجديدة العالمية. فدائمًا ما وجدت مقاومة في إفريقيا للتوصيف الغربي لإخفاقات التنمية الإفريقية، ولا تزال المقاومة مستمرة من خلال معارضة العمال والمجتمع المدني والتنظيمات الشعبية الأخرى والمعارضة غير الرسمية للتكيف الاقتصادي وفساد الحكام السياسيين ووصفات إعادة التأهيل الخارجية.

فحتى القرن الحادي والعشرين، انتقد القادة الأفارقة في مناسبات عديدة ومختلفة الرؤى الليبرالية الجديدة للأزمة التي تُحمل الأفارقة أنفسهم وبشكل حتمي مسؤولية المشاكل التي يعانون منها. صحيح أن الأفارقة تحملوا فساد البيروقراطيين الاستبداديين ومشاريع تنموية مقامة بدون تفكير ودراسة جيدة والعديد من الإخفاقات الأخرى. لكن التكرار المستمر لمسألة أن سياسات السوق الليبرالية الجديدة ستؤدي من تلقاء نفسها إلى النمو والعدالة والتنمية والإدماج وتخفيض الفقر وغيرها عمل أحمق. المسألة ليست كون الأسواق جيدة أو سيئة، وإنما أن" بعض الدول أو المناطق لديها القدرة على جعل السوق العالمي يعمل لصالحهم، بينما الآخرون لا يملكون هذه القدرة وعليهم أن يتحملوا التكلفة". يمكن النظر لهذه القدرة على أنها تكمن في الحظ السعيد أو التعس ذى "الجذور العميقة في إرث تاريخي معين يحدد موضع دولة أو منطقة بشكل سلبي أو إيجابي فيما يتعلق بالعمليات الهيكلية والظرفية في النظام العالمي". ويمكن ربط المأساة الإفريقية بشكل عام بـ"ميراث استعماري وما قبل استعماري أعاق المنطقة بشكل خطير في البيئة العالمية شديدة التنافسية التي نشأت نتيجة رد فعل الولايات المتحدة لأزمة السبعينيات" (أريجي Arrighi 2002: 16).

إن وضــع أزمة إفريقيا في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية لا يعفي النخب الإفريقية مــن أخطاء الماضي، لكنه يساعــد في تفسير أسباب وكيفية حــدوث بعض تلك الأخطاء وماهيــة الدور الذي يلعبه التراتب العالمي للدول في إبقــاء إفريقيا في وضع تابع. انتقل القادة الأفارقة علــى مدار الـ35 عاما الماضية إلى قبول الأجندة الليبرالية الجديدة (وإن كان ذلك حدث بشكل تدريجي)، تلك الأجندة التي وضعتها لهم المؤسسات المالية الدولية وجهــات المنح الثنائية الكبرى. وقــام الثلاثي أوباسانجو، رئيــس نيجيريا، ومبيكي، رئيــس جنــوب إفريقيا، وبوتفليقة، رئيــس الجزائر، بترسيخ تبنــي الأجندة الليبرالية الجديــدة. وحين طلبت منهم منظمة الوحدة الإفريقية دراســة كيفية التخلص من عبء الديــون الإفريقية، دشن هؤلاء الرؤساء الثلاثة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد). وقامــت منظمــة الوحدة الإفريقيــة (أعيد تسميتهــا بالاتحاد الإفريقــي في 2001) بتبني النيبــاد التي شجعت "الشراكات المطورة" بين المانحــين والدول الإفريقية والتي تحاول بواسطتها الــدول الإفريقية تحديد مشاريع التنمية المهمــة، وتقوم الجهات المانحة بجمع الأمــوال اللازمة لضمان السيولة والرقابة علــى إدارة الحكم وإدارة المشاريع (www. dfa.gov.za/events/nepad.pdf).

مثلت النيبــاد أوج فترة حراك قام بها القادة الأفارقــة للالتقاء مع توصيف المؤسسة الماليــة الدولية لأزمة القارة الاقتصادية والإقرار به. لقد استقبل القادة الغربيون النيباد بحماســ، وصادقت عليها بشدة لجنة إفريقيا والبنك الــدولي. لقد تم تشجيع الحكومات الإفريقيــة لسنوات عديدة على أن تمتلك بأيديها الإصلاح الاقتصادي، وهو ما رسخته أوراق استراتيجيــة تخفيضــ الفقر لمدى أبعــد. وينظر البنك الــدولي إلى هذا باعتباره تعبــيرا عن قيام الــدول الإفريقية بـ"امتــلاك التنمية الخاصة بهم بشــكل أكثر فعالية"، ويُنظــر إلى التأكيــد علــى الشراكات الــذي يشكل أساســ النيبــاد وأوراق استراتيجية تخفيضــ الفقر باعتباره جــزءًا أصيلاً من الاستراتيجيــات الإفريقية لإحداث المزيد من الشفافية والمحاسبة (www . web.Worldbank.org، تم الدخول على الموقع في 7 فبراير

2006). وتُعتبر فكرة الملكية والشراكة هنا فكرة أحادية الجانب إلى حد بعيد. فالمؤسسات المالية الدولية تتخلى شكليا عن ملكية برامج الإصلاح، لكنها تفرض شروطا على كيفية إدارة الحكومات لـ"مبادرات السياسة المحلية" والتعامل مع السكان الساخطين. أعطت اتفاقيات الشراكة الأولوية لتحرير الاقتصادات الإفريقية وهو ما حدث بمعدل أسرع بثلاثة أضعاف من تخفيض التعريفات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتقدر الخسائر من التجارة في تلك الاقتصادات بـ 270 مليار دولار أمريكي منذ 1975، ويمحو التأكيد على جذب الاستثمار الأجنبي فرص الشراء من المصادر المحلية، والاحتفاظ بالقيمة المضافة المحلية. وهكذا، تسهل تلك الملكية على المانحين إلقاء اللوم على البقية الباقية من تدخل الدولة باعتباره سبب استمرار الأزمة في إفريقيا.

وهكذا نستطيع أن نرفض توصيف أزمة إفريقيا بأنها تعود إلى "طريقة الحكم" و"صعوبة الجغرافيا" (لجنة إفريقيا 2005: 105-106)، وأن نعترف بدلا من هذا بالسياق التاريخي للاندماج المؤذي للقارة في الاقتصاد العالمي. لم تظهر الأزمة الاقتصادية حتى منتصف عقد السبعينيات، برغم أن عناصر الفشل كانت قد غُرِسَت في تسويات ما بعد الاستعمار التي رسخت الاقتصادات الجديدة في التبعية التجارية والسلعية القديمة التي أفادت أوروبا والدول الصناعية.

لقد ظهرت أزمة منتصف السبعينيات بعد فترات جيدة من النمو الاقتصادي والتحسن في الإنتاجية. تفاقمت الأزمة وأدت إلى عدة أمور منها زيادة أسعار البترول بأربعة أضعاف، والانهيار الخطير في أسعار المواد الخام، والزيادات في تكلفة السلع المصنعة المستوردة والتعريفات المفروضة من الدول الصناعية على صادرات القارة لحماية المصالح الزراعية عديمة الكفاءة بأوروبا والولايات المتحدة.

وقد تفاقمت حدة هذه الأسباب المدفوعة من الخارج مع وصول تاتشر وكول وريجان إلي السلطة في الثمانينيات وقيامهم بزيادة تكلفة الاقتراض في وقت اتسم بأزمة سيولة في إفريقيا، ليكتمل شرك الديون إذا جاز التعبير.

رد القـادة الأفارقـة بخطة عمل لاجوس المقترحة من منظمة الوحـدة الإفريقية في عـام 1980. وقد أكـدت خطة العمل هذه على الأسبـاب الخارجية للأزمة دون تبرئة الناس في إفريقيا بشكل كامل. لكن رد فعل المؤسسات المالية الدولية على خطة لاجوس تمثـل إلى درجة كبيرة في التركيز علـى أوجه القصور الداخليـة الإفريقية وليس على شـروط السوق الخارجية. وألقى مـا أصبح يعرف بتقرير بـيرج Berg الصادر عن البنـك الدولي اللوم على القادة الأفارقـة بخصوص مأزق القارة وفشل سياسات ضبط الأسعـار، فالدولـة الإفريقية كانت أضخم وأقـل كفاءة مما ينبغي وكانـت فاسدة أيضًا (البنك الدولي 1981).

وبحلول منتصف الثمانينيات كانـت استجابة النخبة الإفريقية هي الإذعان لموضوع السعـي لإصـلاح الأسواق. وصدرت وثيقـة جديدة عن منظمة الوحـدة الإفريقية في 1985، وكانـت أكثر وضوحـا بخصوص المزج بين العوامـل الداخلية والخارجية، ونالت دعم الأمم المتحدة بخصوص ضرورة تخفيض الغرب للحماية التجارية وعبء الديـون ورفع أسعار المـواد الخام الإفريقية بما فيها الإنتـاج الزراعي (منظمة الوحدة الإفريقية 1985).

لكن استمرارية الديون، وسيادة التكيف الهيكلي أدى إلى اعتبار عقد الثمانينيات عقد التنمية الضائع ليس في إفريقيا وحدها وإنما في أماكن أخرى في جنوب العالم. ورغم أن تدمـير قدرات الدولة الإفريقية وخفض الإنفـاق العام وقهر مقاومة العمال والفلاحين لسياسـات المؤسسة المالية الدولية كان سهلا نسبيـا، كان من الأصعب بكثير توليد النمو الاقتصـادي. فقـد قبلت أكثر من 30 دولـة في إفريقيا التكيف الهيكلـي، وأدى هذا إلى انخفاض متوسط الدخول بنسبـة 20% في الثمانينيـات، وازدادت البطالة الصريحة أربعـة أضعاف لتصل إلى 100 مليون نسمة. كذلك، هبطـت مستويات الاستثمار إلى مستويـات أدنى من مستويات عـام 1970 وهبطت حصة المنطقـة في الأسواق العالمية بنسبة النصف لتصل إلى 2%.

استجابـت النخبة الإفريقية إلى التكيف الاقتصـادي في الثمانينيات بتقديم إطار عمل بديل للإصلاح (اللجنة الاقتصادية لإفريقيـا ECA 1989). وسخرت المؤسسات المالية من الوثيقة، وحاولت حجب اهتمام وسائل الإعلام الذي صاحب إطلاقها، وفشلت في فهمهمـا كوثيقة تحـاول الإمساك بحقيقة تجاوزات بعض القـادة الأفارقة، وتدافع عن إعـادة تقييم وضع إفريقيا في الاقتصاد العالمي في نفسـ الوقت أيضًا (اللجنة الاقتصادية لإفريقيـا 1989). وبالرغم من أن استجابة البنك الدولي لإطار العمل البديل في إفريقيا والنقد الواسع للتكيف الهيكلي كان يعني أن تدهور القارة مسئولية مشتركة، فإن برامج التكيف الهيكلي استمرت وخضع القادة الأفارقة للمؤسسات المالية الدولية بسبب الديون والفقـر وتكرار المجاعـات. لقد شهدت تصريحات النخبة والقـادة الأفارقة بخصوص السياسـات في أواخـر الثمانينيـات وطوال التسعينيـات تغيرا تدريجيـا ومستمرا تجاه الصيغة الليبرالية الجديدة للتنمية في إفريقيا.

كانـت النيبـاد بمثابة تتويج لتحـرك القادة الأفارقـة تجاه قبول التوجهـات التقليدية لليبراليـة الجديدة (دي وال 2002 de Waal؛ أووسـو 2003 Owusu؛ شابال Chabal 2002؛ لوكسلـي 2003 Loxley). فالنيباد متوافقة مع العديد من القضايا المطروحة في وثيقة للبنك الدولي صادرة عام 1999 تبعت تعيين جون ولفنسون John Wolfensohn كرئيسـ للبنك الـدولي في عام 1995 حين أصبح تخفيض الفقـر جزءًا من الهموم التي تدعي المؤسسات المالية الدولية القلق بشأنها (البنك الدولي1999؛ وقارن مع بوند Bond ودور 2003 Dor). وقـد أكـد Comprehensive Development Framework (إطار عمـل التنمية الشاملة) الصادر عن البنك الدولي في 1999 أهمية الشراكات بين المانحين والـدول، وشدد علـى أن أوراق استراتيجيـة تخفيض الفقر (التـي صاغتها حكومات تريـد مساعدات جديدة من المانحين والمؤسسـات المالية الدولية) سوف تصبح جزءا من كل أجنـدات التنمية. وقد كان منوطا بالمؤسسات المالية الدولية أن تشرف على إصلاح إدارة الحكـم في إفريقيا أيضًا. ويشترك الآن كل مـن المؤسسات المالية الدولية والدعاة الأفارقـة للنيباد فى نفس الروشتات من أجل تنمية إفريقيا. يتحدث المتفائلون عن نهضة إفريقيـة (كليـف 2002 Cliffe؛ شيرو 2002 Cheru) وعن شـراكات جديدة للاحتفال بإمكانيـات التنمية الاقتصادية الإفريقية، لكنهم نادرا مـا يتعجلون لإعلان الأمل. هل

هنـاك أي إدراك لأن أمراض الاقتصاد الأفريقــي أكبر من مشاكل السيولة؟ المعلن هو أن كل ذلك ممكن حله عن طريق تحسين المساعدات التنموية الحكومية.

إن "العجـز عن الوفاء بالديون" في إفريقيا الناتج عن سـوء إدارة الأفارقة للموارد الوافرة بدوره يمكن حله بسهولة عن طريق تحسين قدرات الدولة الإفريقية. وسط كل الهـراء المطروح من قبل لجنة إفريقيا والمؤسسات المالية الدولية ودول الثمانية الكبار لا يُذكـر أبدا وضع إفريقيا السياسـي الضعيف مقابل الغرب، ولا يُذكر أبدا كيف أصبحت الحكومات الإفريقية الخاضعة تعتبر الإصلاح المدفوع من الخارج أمرا أصيلا وداخليا لدرجـة أن إمكانية الاعتراف المغالي بالظروف الوطنية قد نسيت للأبد. ومع الإخفاق في فهم ومحاولة علاج انعدام المساواة في السلطة لتشكيل الإصلاح الاقتصادي، يتخلى القـادة الأفارقة عـن الهوية ويخضعون للتراكم البدائي في القـارة المدفوع من الخارج والمدعـوم من الداخل. لقد تحدث البنـك الدولي عن رؤية "الواقعيـة المفعمة بالأمل"، مشـيرًا إلى عودة النمو الاقتصادي الإيجابـي (4,1% بالنسبة للقارة في 2005)، لكن الأمـل في نمو سريع ومشاركة الفقراء في صنع القرار مجرد بلاغة فارغة توفر مهربا من الواقعية التي ينظر إليها على أنها في غاية الأهمية.

لقد فشل صناع السياسة الدوليون بشكل جوهري في فهم أن إفريقيا في الثمانينيات لا يمكنها ببساطة أن تلبي ما يتطلبه ولو مستوى محدودًا جدا من النمو الاقتصادي. وفشلوا كذلـك في تفسير ذلك الحـال، فقد كان هناك تغير خطير في حظوظ إفريقيا في الاقتصاد العالمـي بعـد 1970، بالإضافـة إلى برامج التكيـف الهيكلي التي محـت إستراتيجيات التصنيـع الهادف إلى الإحلال محل الواردات في إفريقيا التي كانت لا تزال في مراحل تطـور أولية للغاية. لقد أخفقت المؤسسات المالية الدولية بشكل استثنائي في إدراك أهمية أسبـاب فشل الاقتصـادات الإفريقية في النمو وأسباب فشل روشتـات المؤسسات المالية الدولية. تمثلت الأسباب فيما يلي:

لقـد دمر التركيـز الاستثنائي على "فتح" الاقتصـاد الجهود المبذولة بعـد الاستقلال (رغم أنهـا كانـت عرجاء إلى حد ما) مـن أجل خلق اقتصـادات متماسكة داخليـا ومترابطة وهيكل

صناعي يكون أساس التنوع الجوهري للقاعدة التصديرية في إفريقيا. وأدى التركيز المفرط على خدمة القطاع الخارجي إلى صرف الموارد النادرة والقدرات السياسية عن إدارة الأساس الجوهري للتنمية الاقتصادية... لقد وضعت برامج التكيف الهيكلي، بسبب آثارها الانكماشية، الاقتصادات الإفريقية في مسار طويل من انخفاض النمو والذي فرض شروطا بدوره على مستويات وأنماط مشاركة إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

(ماكانداواير Mkandawire 2005: 174)

من المريح بالنسبة لمنظري المؤسسات المالية الدولية المتشددين تناسي سنوات برامج التكيف الهيكلي، والدفاع عن الحاجة إلى النظر إلى الأمام بدلًا من الخلف، والاستمرار في تبرئة أنفسهم من المسؤولية حيال أزمة إفريقيا. لكن عواقب برامج التكيف الهيكلي هائلة جدا، والمشروطية السياسية التي استبدلت الإصلاح الاقتصادي بأوراق استراتيجية تخفيض الفقر تشبه إلى حد بعيد إصلاحات الثمانينيات من القرن العشرين حتى إن هناك حاجة لمعالجة المسائل المتواصلة في أجندة القرن الحادي والعشرين التي تقودها المؤسسة المالية الدولية. لا يزال الثمانية الكبار يحددون ما ستكون عليه التنمية الإفريقية. لقد كفل عبء الديون في إفريقيا أن تبقى دول إفريقيا تتوسل من المؤسسات المالية الدولية، وهذا بالرغم من فشل برامج التكيف الهيكلي في تعزيز النمو في إفريقيا. علاوة على ذلك، سعت المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة التوكيد على الإصلاح الاقتصادي في ذاته. ذلك الإصلاح الذي فشل في تحقيق أي شيء سوى تثبيت الاقتصادات ودفعها إلى هاوية النمو السلبي والانهيار مع مطالبات بالإصلاح السياسي. وهكذا، أصبح تطبيق إدارة الحكم من قبل الدولة مفتاح الجيل الثاني من الإصلاحات التي تطرحها المؤسسات المالية الدولية في إفريقيا (هاريسون 2005).

إن الانشغال الغربي بإصلاح إدارة الحكم في إفريقيا ليس بالأمر الجديد (البنك الدولي 1992). ويمكن إرجاع فكرة فشل إفريقيا في النمو بسبب مواطن ضعفها السياسية إلى أيديولوجية نظرية التحديث التي سادت فيما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الفرق بين القرن الحادي والعشرين وخمسينيات القرن العشرين يكمن في أن الدليل على الانهيار الاقتصادي والاضطراب السياسي في إفريقيا واضح جدا. وكذلك

الأمر بالنسبة لتورط المؤسسات المالية الدولية المباشر في تلك الإخفاقات. ومن ثم، فإن المؤسسات المالية الدولية تتناول في الفترة المعاصرة الفشل السياسي المتصور في قدرات الإدارة العامة وإصلاح الخدمة المدنية والشفافية في السلطة القضائية وتقنيات إدارة الموارد الأكثر عمومية. المنطق وراء هذا كان افتراض أن استمرار فشل الإصلاح الاقتصادي لا يعني أن السياسة هي المعيبة وإنما أن تطبيقها معيب بسبب ضعف قدرات الدولة الإفريقية.

إن أهمية الحاجة لإصلاح القدرات تطرحها أيضًا المملكة المتحدة والحكومات الأخرى المعنية بفكرة الدول الهشة (توريس Torres وأندرسون Anderson 2004؛ ڤالينجز Vallings ومورينو - توريس Moreno–Torres 2005). هناك بشكل واضح 46 دولة هشة بها 870 مليون نسمة يمثلون 14% من سكان العالم. وتعتبر هذه الدول هشة بسبب ضعف القدرات والافتقار إلى الإرادة السياسية. في مثل هذه الدول، تكون فرصة ذهاب الأطفال إلى المدرسة أقل، ويوجد بها أمراض مزمنة ونمو ضعيف. هذه الدول، مثل ليبيريا والسودان وسيراليون تثير اهتمام المانحين الغربيين لأنها قادرة على إشاعة حالة الاضطراب وعدم الأمن، لكن القائمة تطول لتشمل دولًا خالية من الصراعات يواجه فيها الفقراء صعوبات في إعالة أنفسهم مثل أنجولا وبوروندي والكاميرون وجمهورية وسط إفريقيا وكينيا وإريتريا وسيراليون والسودان وجامبيا.

إن ترهل مصطلح "هشة" يزداد سوءا بسبب تعريف وزارة التنمية الدولية للدول التي يتضح فيها "إدارة الحكم الجيدة بدرجة معقولة" (جريندل Grindle 2002). هذه الدول هي التي لا تزال جديرة بالمساعدات التنموية الحكومية السخية لأنها قادرة على حماية الناس من الضرر لكن لا يزال فيها فساد وقدرات لا تجد التمويل الكافي. وهنا، يبدو اعتبار المساعدات مسألة أمنية أمرا شديد الأهمية (أبراهامسين 2004؛ بورتيوس 2005). منذ عشر سنوات فقط، لم تكن للمساعدات الإنسانية مثل هذه الأجندة الأمنية الصريحة، لكن بسبب أحداث 11 /9 بشكل خاص (رغم أنها ليست السبب الوحيد)،

أصبحت أجندة المملكة المتحدة ودول الثمانية الكبار الأخرى بخصوص المساعدات التنموية الحكومية تعطي الأولوية للأمن الوطني والدولي وتعمل على تحسينه. وفي أكثر أشكالها فجاجة، يقوم جيش المملكة المتحدة بتدريب أفراد الأمن في الدول "الهشة" مثل موزمبيق وسيراليون وليبيريا (دافيلد 2005).

لكن بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالحالة الأمنية، تتمثل سياسة المملكة المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المتعلقة بتعزيز أجندات إدارة الحكم في الخلط بين أسباب ونتائج فشل السياسة العامة. وتتمثل أيضًا في الإخفاء الماكر للدلائل على أن الجهات المانحة الغربية تتحكم بدرجة كبيرة جدا في الخيارات السياسية والتوصيفات الفعلية للخيار السياسي المتاح لإفريقيا (وهو ما سمي "الدليل الذاتي الزائف" الخاص بخطاب التنمية الذي عززته الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية) حتى إن هذه الجهات المانحة حددت أي الأجندات توضع على الطاولة فيما يتعلق بخيارات التنمية وتطبيقاتها. وقد تأكد هذا بالطريقة التي ارتفعت بها قضية الفساد وسياسات مواجهته إلى قمة المانحين بالنسبة لقضايا إدارة الحكم (بولزر Polzer 2001)، حيث اعتاد المانحون التأكيد على وجود مشاكل وعلاقات دون دليل، وهذا ينطبق على كل شيء بدءًا من الربط بين التنمية واقتصادات السوق إلى الدول الهشة والعنف. ويضمن الإيمان الذي يطرح به المانحون بعد ذلك العقائد التنموية الجديدة أن تحدد الحكومات والمؤسسات المالية الدولية (سواء البنك الدولي أو وزارة التنمية الدولية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) الحالات بحيث تضمن أنها قادرة على التدخل لحل المشاكل المحددة وهي المشاكل التى لم تتضح في الواقع.

فيما يخص قضية الفساد على سبيل المثال، لو كان الغرب والبنك الدولي معنيين حقا بهذه السمة الضارة (وأنهم لا يهتمون بها سوى بالنسبة للمجتمع الإفريقي فقط)، لماذا لم تستأصل عن طريق الارتباطات الخاصة بإدارة الحكم في السبعينيات والثمانينيات؟ ولماذا لم يتم الدفع لأكثر الأنظمة فسادًا ووحشية في إفريقيا - جمهورية إفريقيا الوسطى

وزائير في عهد موبوتو - لكي تُشفى قبل القرن الحادي والعشرين؟ لم يكن هذا لأن تلك التكوينـات الاجتماعية كانت أقل فسـادًا في ذلك الحين، وإنما لأنها كانت تخدم المصالح الجيوستراتيجية للغرب في حربها ضد الشيوعية.

لم يُصـب الغرب فجأة بصحوة ضمير بمـا يتعلق بالفساد وإعاقته للتنمية، وإنما أدت الإخفاقات التاريخية للتكيف الاقتصادي الذي روجه المانحون ودنو الاستيعاب الأسهل مـن قبل القادة الأفارقة بعد عقود مـن الخضوع لتمويل الجهات المانحة إلى سهولة أكبر في تعزيز المشروطية السياسية والنفوذ السياسي على إفريقيا. وتكمن المفارقة بالطبع في أن استيعاب الإصلاح الاقتصادي من جانب القادة الأفارقة لم ولن يؤدي إلى تغييرات هيكليـة جديـدة أو إلى نمو اقتصادي قوي ومنتشـر. لقد أدى هذا بالفعـل إلى الإخفاق في إزالـة الظروف التي أدت إلى المطالبة بالإصـلاح، وبالتحديد سعي النخبة السياسية مؤكـد للحصـول على الريوع. لقـد أدت خصخصة الأصول العامة علـى سبيل المثال إلى تعزيـز المصالـح الاقتصادية للنخـب السياسية في أغلب الأحـوال، ونادرا ما أدت إلى تعزيز الملكية الاجتماعيـة الأوسع. (بيرثيلمي Berthelemy وآخرون 2004). فقد ضمنـت إتاحة موارد الدولة للنخب بشكل يفضلهم عن غيرهم استمرار الفشل في تعزيز الاستراتيجيـات الوطنية للتنمية واستمرارية الأجنـدات الإقليمية والأثنية (هيبو Hibou 2004 و2006).

يمكننـا الآن أن ننظـر فيما وراء الطرق التي تم تعريف الفقـر بها والإستراتيجيات التي وضعهـا الثمانية الكبار للتخفيف منه. وفيما يلـي، سنتناول بعض الطرق التي تم بهـا توليد الفقر في جنوب العالم وخاصـة في إفريقيا. وسأركز على العلاقات بين الفقر والمـوارد مثل العمالة والأرض والمعادن والغذاء، وكيف يؤدي تسليع تلك الأشياء إلى الحفاظ على عدم المساواة واستمراره. يتناول الفصل الثالث الأهمية الجوهرية للعمالة.

الفصل الثالث
العمال عبر الحدود؟
صراع الرأسمالية من أجل الأرباح والنظام

يدرس هذا الفصل مركزية هجرة العمالة بالنسبة لنمو الرأسمالية، والمنافع المستمرة التي تذهب لرأس المال بشكل عام. وأدرس أيضًا الصراعات التي تنشأ بين الرأسماليين حول الكيفية التي يجب إدماج العمالة المهاجرة بها في علاقات العمل المأجور. وأثناء القيام بهذا، من الممكن أن نرى بوضوح لماذا قام المعلقون والسياسيون الأوروبيون والأمريكيون بتوصيف أزمة أوائل القرن الحادي والعشرين زيفًا وخطأً على أنها أزمة طالبي لجوء ولاجئين ومهاجرين لأسباب اقتصادية.

إنني أسلط الضوء هنا على أن الحافز على نشوء واستمرارية هجرة العمالة كان محاولة من الرأسماليين للهرب من الفكرة التي طرحها ماركس Marx والقائلة بأن مستويات الأجور لا تقل عن تكلفة إعادة إنتاج وإعاشة الطبقة العاملة. وسنرى أن من مآسي هجرة العمالة أن الرأسماليين تبنوا مرارًا استراتيجية هدفها هدم هذه المقولة. وقد قاموا بهذا عن طريق العمل على أن تدفع المجتمعات غير الرأسمالية تكلفة إعادة إنتاج العمالة، وأدى هذا في بعض الأحوال إلى أن يدفع أصحاب الأعمال للمهاجرين ما هو أقل من تكلفة الإعاشة: والافتراض هنا أن عائلة العامل هي التي تتكفل بسبل إعاشة نفسها.

هناك أمثلة كجنوب إفريقيا اعتادت فيها سلطات الدولة على تطبيق مثل هذا النظام أثناء حقبة الفصل العنصري من أجل هدف استراتيجي وهو تعزيز التراكم السريع لرأس المال. في أماكن أخرى كالولايات المتحدة على سبيل المثال، تتدخل الدولة على نحو دوري حيث مصير المهاجرين غامض وملتبس، وخاصة في قطاع الزراعة في كاليفورنيا، حيث غالبًا ما تكون الأجور مروعة وأقل بكثير من تكاليف الإعاشة وإعادة الإنتاج. وهذا التدخل لا يستهدف مدى أخلاقية الأجور التي تقل عن تكاليف المعيشة،

وإنمــا الوضع غير القانوني للمهاجرين. ويكــون هناك أحيانًا بعض التساهل مع هؤلاء المهاجريــن كما سنرى فيما يلي، لكن ليس من المستبعد تمامًا الإقرار بأن دفع أجور أقل من تكاليف المعيشة للمهاجرين غير الشرعيين عادةً ما يكون أسهل بكثير من القيام بذلك مع المواطنين "الشرعيين".

في سياق دراســة استراتيجيات الرأسماليين من أجل تقليــل أجور العمالة المهاجرة، سألقــي الضوء أيضًا على التناقضات التي تواجه الــدول في الغرب. فرغم أن قطاعات من رأس المال تعتبر الاستغلال المفرط للعمالة بالنسبة لها أمرًا مهما في مختلف الأحيان، تتعرض حكومات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لضغوط من أجل تخفيف الميول المتعصبة الشعبوية الكارهة للأجانب التي تدعو إلى إحكام السيطرة على الهجرة واللجوء.

أزمة هجرة عالمية؟

ازداد العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين بأكثر من الضعف منذ عام 1960، حيث ارتفــع مــن 76 مليونًا إلى حــوالي 175 مليونًــا[1]. لكن رغم أن ســكان العالم ازدادوا بمقــدار الضعف من 3 مليــارات في عام 1960 إلى 6 مليــارات في عام 2000، مثلت الهجــرة الدوليــة نسبة 2,9% فقط من ســكان العالم مقارنة بـــ2,5% في عام 1960 (المنظمــة الدولية للهجــرة IOM 2005: 379). وبرغم صغر نسبتهم من سكان العالم، فــإن وسائل الإعلام والسياسيين في الدول المتقدمة يصــورون المشكلات التي يسببونها بالنسبة لهذه الدول وكأنها تكافح من أجل الحفاظ على الاستقرار، حيث يصارع الفقراء اقتصاديا واليائسون اجتماعيا من الدول الأشد فقرًا من أجل التمكن من دخول المجتمعات "الحديثة" في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. تصاعدت صفارات الإنذار هذه التي تدعــو لإبقاء الفقراء بعيدًا عن بوابات الدخــول إلى أوروبا في أعقاب تفاقم الاعتبارات الأمنيــة بعــد هجمات 11/9. لكن الدلائل تشــير إلى أن أكبر زيادة في الهجرة منذ عام 2000 حدثــت في شرق وجنوب شــرق آسيا. كذلك، تُعتبر الهجرة ضرورية للحفاظ على اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا التي تنخفض فيها نسبة المواليد.

لقد رحب عهد العولمة الذي يتم التفاخر به كثيرًا بتدفق رؤوس الأموال الدولية عن طيب خاطر، لكنه لم يرحب بتدفق البشر. ورغم أن الخوف من الأجانب تفاقم بسبب ربط صفات الإجرام بفئة معينة من المهاجرين (طالبي اللجوء والذين دون وثائق بوجه خاص)، تُطرح افتراضات مفادها أن "أزمة" الهجرة المعاصرة أزمة جديدة ولها عواقب سلبية على الدول الرأسمالية المتقدمة. لكن الهجرة كان لها دور مركزي في تطور الرأسمالية، وكانت مؤشرًا على الطريقة التي تم بها تنظيم الدول بشكل هرمي.

من المهم فهم السياق الدولي للهجرة باعتباره من ديناميكيات الفقر العالمي والسلطة العالمية للدول الرأسمالية الكبرى وأصحاب العمل الرأسماليين على العمالة. ومن الضروري في سبيل تحقيق هذا الفهم أن نعرف أن معظم الهجرات تقع في الدول الجنوبية وفيما بين دول متجاورة في جنوب العالم. فوسائل الإعلام الغربية المهيمنة تسرد مرارًا وتكرارًا قصصًا عن مصائر المهاجرين الذين يلقون حتفهم أثناء الانتقال إلى أوروبا أو الولايات المتحدة. وينصب معظم التركيز السياسي على عدم قدرة أوروبا على التغلب على المشاكل المرتبطة بهجرة العمالة خاصة بعد عام 1990 وانهيار الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا و"انهيار الدولة" في إفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا يُنظر لأزمة الهجرة على أنها أزمة لدول الشمال المتقدمة التي تعاني من "الإغراق" بالأجانب وعدم الالتزام بالقانون والطلب الزائد على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[2].

وعلى النقيض من ذلك، تُعتبر الهجرة بالنسبة للملايين في إفريقيا ومناطق أخرى استراتيجية للبقاء وتغيير سبل المعيشة (ماكدويل McDowell ودي هان de Haan 1997). إن حركة الفقراء بأعداد غفيرة إلى شمال العالم ليست مسألة أوتوماتيكية. لو كان هذا هو الحال، لكان الإغراق قد حدث منذ عدة عقود. فالمهاجرون من الدول الفقيرة لا يشكلون الكتلة الأكبر من أعداد المهاجرين في العالم، حيث إن معظم المهاجرين الدوليين أصولهم من دول متوسطة الدخل مثل الفلبين ودول شمال إفريقيا

(دي هاس 2005 de Haas) علينا أن نبحث عن أسباب أخرى لتفسير استخدام صناع السياسة الغربيين للغة التعرض "للإغراق" القادم من "المتسولين" الدوليين والأكاذيب التي تُقال عن طوفان طالبي اللجوء الزائفين من أجل دعم الخرافة السياسية القائلة بأن متاعب الغرب سببها تدفق فقراء العالم عليه.

في 2002، دفعت مخاوف دول الشمال من طالبي اللجوء وقضايا الهجرة بشكل أعم كندا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى أن تنفق في عام 2002 مبلغ 17 مليار دولار أمريكي في محاولة لوقف الهجرة، وهذا المبلغ مثل حوالي ثلثي ما قدمته هذه الدول من المساعدات التنموية الحكومية (مارتن 2003 Martin: 5). وتعتبر ميزانيات المعونة في هذا السياق جانبًا آخر من خدمة المصالح الغربية. فهذه المرة تكمن مصلحة الدول الإمبريالية في تقييد حركة شعوب الدول الفقيرة إلى اقتصادات الشمال الأكثر إنتاجية. وتتمثل حماقة صناع السياسة الغربيين هنا في أنهم لم يقدروا أن هجرة العمالة وحركة الناس طالبي اللجوء دائمًا ما كانت جزءا أساسيا من التنمية الرأسمالية. فأكبر تحرك قسري للبشر على سبيل المثال من إفريقيا إلى الكاريبي كان حجر الزاوية الذي بنيت عليه التنمية الرأسمالية في أوروبا وتسليع الأرض والعمل في غرب إفريقيا ومناطق أخرى.

يبحث هذا الفصل كيف كان للهجرة وشراء قوة العمل أو العلاقة بين الأجر والعمل دورًا في تشكيل ملامح الرأسمالية. فوضع العمال الأجانب يتشكل وفقًا لمتطلبات "رأس المال بشكل عام" من أجل زيادة القيمة ومتطلبات الصراع مع أقسام بعينها من رأس المال على سوق العمل المجزأ الذي يقسمه إلى حد كبير العمال الذين لا "ينتمون" إلى الدولة المضيفة سواء كانوا مؤقتين أو عمالاً مهاجرين لمدد طويلة أو طالبي لجوء.

يحتاج رأس المال إلى التزود بالعمالة، وخاصة من العمال الذين يتوفر فيهم مزيج من المهارات الضرورية للقيام بالعمل المطلوب من الرأسماليين. لكن الرأسماليين

ليسوا موحدين فيما يحتاجونه من العمالة. فقد يحتاج العديد منهم عرض فائض من العمالة الرخيصة غير الماهرة التي تحتاج لتدريب أقل أو تدريب يتلقونه أثناء العمل إن كانوا دائمين بما يكفي للتأكد من أنهم لن يرحلوا قبل تمكن أصحاب الأعمال من تعويض تكاليف تدريبهم. وهناك أصحاب أعمال آخرين يحتاجون عمال أكثر مهارة وأكثر استقرارًا بحيث لا يكونون مؤقتين أو موسميين. سأسبر أغوار هذا التوتر بين الرأسماليين على المستوى العام موضحًا ذلك بعرض أمثلة على الصراعات بين أصحاب الأعمال والدولة في الولايات المتحدة وغيرها.

الدولة هي الضامن لقدرة رأس المال على إعادة إنتاج ونشر القيمة والحفاظ على تدفقات العمالة من أجل ضمان تثبيت الأسعار. لكن الدولة أيضًا تستجيب إلى رهاب الأجانب لدى مواطنيها. ولأن الدول القومية نشأت إلى حد ما بناء على علاقة المواطنة بمكان المولد، غالبًا ما يُطرح على السياسيين الصراع المتصور بين تحقيق مصالح رأس المال بوجه عام ومصالح رأسماليين بعينهم أو وجهات النظر ذات الأساس العرقي عن المواطنة والحق في العمل.

باختصار، إن هجرة العمالة والهجرة القسرية مثل طلب اللجوء تطرح تناقضًا أمام الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين. وتحتل الهجرة موقعًا مركزيا بين الطرق التي يتشكل بها فقر الكثيرين ويعاد إنتاجه في العالم المعاصر. إن الهجرة في الواقع عبارة عن توتر في لب وتكوين الرأسمالية نفسها. وهذا يعتبر تناقضًا بين ضمان إعادة إنتاج القيمة على نطاق واسع للرأسمالية، والحفاظ على النظام والسلطة محليا حتى تتمكن الدول القومية من الاستجابة إلى النداءات المطالبة بالحد من "الأجانب" في الدول المضيفة.

لقد كان تحسين وسائل الاتصالات والنقل جانبًا من جوانب التدويل الاقتصادي لرأس المال، وزاد من إمكانية تحقيق أرباح أعظم لرأس المال. لكن هذه التحسينات ساعدت أيضًا في خلق مجتمعات عابرة للقومية تعزز من التعدد في الهوية والمواطنة.

وكما يلاحظ كاسيلز Castles فإن "كل هذا مقلق جدا لكل من يمارسون السلطة في سياقات قوميـة وللسكان الذين يشعرون بالتهديد من العولمة" (كاسيلز 1999: 7). وقد تمثل رد فعـل الدول الغربية لهذا التحدي الملحـوظ في خلق حماية حصينة لحدودهم. والأسباب المقدمة لتقييد حركة العمالة اكتسبت قوة أكبر بعد 11/9 وتفجيرات لندن في يوليو 2005 والضجة التـي أثيرت حول عدم ترحيل الأجانب المطلق سراحهم من المملكة المتحدة في مايو 2006. فعلـى سبيل المثال، تحولت إدارة خدمات الهجـرة بالولايات المتحدة بعد 11/9 إلى "مكتـب الأمن الوطنـي"، وساعد الهجوم على شرعنة القيود التي فرضتها الولايـات المتحدة على حركة العمالة. وقد أدى هذا بالفعل إلى الحفاظ على سوق العمل العالمـي المتمايز المنظم بشكل تراتبي. إن هذا لتقسيـم دولي للعمل منظم بشكل عنصري يساعد على تعزيـز أهمية حماية "حضارتهم" من الناس الذين يعيشون في جنوب العالم وأهمية إبقاء الناس هناك في حالة فقر.

إن رهـاب الأجانب يتغذى على التحول الحادث في دراسـة أسباب ونتائج الهجرة من تنـاول آثارها التنموية المكنـة إلى كونها مسألة أمنية، ويقـوم بدوره في تأجيجه. وبهـذا، يوفر رهاب الأجانب الغطاء لانشغـال الشمال الكامل بخلق ما يسمى الملاذات الآمنـة أو المناطـق الآمنة للاجئـين (هيرمـل Hermele 1997). فأثناء فـترات النمو الاقتصـادي الطويلة، يصبح مـن الصعب على العنصريين استغـلال رهاب الأجانب وتعتبر المجتمعـات متنوعة الأعراق مأمونة من سياسـات الكراهية بدرجة أكبر. لكن خلال الأزمـات الاقتصادية، عندما يكون الصراع حـول التشغيل واستغلال الموارد المنخفضـة أكثر حدة، تتزايد الهجمات العنصرية على العمال "الأجانب". فمنذ 11/9، أدت الحـرب على الإرهاب ورهاب الإسـلام والمخاوف المتأججة مـن "الغرباء" إلى وصم المهاجرين.

لقد كان لهجـرة العمالة أهمية مركزية بالنسبة للطريقة التـي نشأت بها الرأسمالية. كذلـك طرحت هجرة العمالة قضايـا متعلقة بالنظام والسلطة علـى الرأسمالية. لقد نشأ

هـذا التحدي في شكله المعاصر من تصاعد طلبات اللجوء والاتجار في البشر إلى أوروبا والولايـات المتحدة منـذ 1990. وقد اتخذ هذا التحدي شكلًا غـير مسبوق في الولايات المتحـدة تمثل في مسـيرات ومظاهرات حاشـدة في مايو 2005 من جانـب العمال غير الأمريكيين ضد بشاعة الظروف التي يعمل فيها العمال غير الشرعيين الذين لا ينعمون بـأي حقوق أو ضمانات. ورغم أن الرئيس جـورج دبليو بوش طرح في أوائل العقد الأول مـن عام 2000 إمكانية العفو عن "غير الشرعيـين"، فإن هذه الإمكانية تلاشت مع سيطرة الاعتبارات الأمنية على سياسات الولايات المتحدة والعالم بعد 11 /9.

تُعتـبر هجـرة العمالــة بمختلـف أشكالها سببـا ونتيجـة للتنميـة الرأسماليـة المركبة واللامتكافئـة. لكن يجب ألا يُـترك هذا التفاوت ليغطي علـى الصراعات والنضالات المعقدة التي تحدث داخل الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة. فهناك نضالات وصراعات في الـدول المصـدرة تتعلـق بمن يهاجر ومتـى وكيف ومـا طبيعة النتائـج الاجتماعية والاقتصاديـة التي ستحدث بالنسبة لمن لم ينخرطـوا في عملية الهجرة. باختصار، لماذا بقـي الكثـيرون في جنوب العـالم بدلًا من أن يهاجـروا، خاصة بالنظـر للتفسير الذي يسوقـه المهاجرون غالبًا للذهاب للعالم المتقـدم والمتمثل في أن مستويات المعيشة الأفضل في أوروبا والولايات المتحدة تجذبهم (فيست Faist 2000: 6)؟ وهناك صراعات أيضًا في الدول المستقبلة للعمال المهاجرين بـين الدولة ورأس المال بخصوص طبيعة القواعد والضوابـط الواجب تطبيقها على المهاجرين، وبـين الحكومات والمواطنين بخصوص الحقوق التي يمكن إقرارها لأولئك الساعين للتشغيل والأمان.

إن فكـرة الصراع هـذه مهمة، ويمكننا أن نـرى كيف تطور بعضهـا بالإحالة إلى الطريقة التـي يوظف بها أصحاب الأعمال العمال "غـير الشرعيين" أو غير الموثقين. وهـذه الفكرة تكمل المناقشات الأكثر ابتـكارًا حول هجرة العمالة والهجرة القسرية التي كانـت تستخدم مصطلحات من قبيل "الاضطراب" أو "أنظمة" العمل (باباستيرجياديس Papastergiadis 2000؛ فان هير Van Hear 1998).

إن المنهج الكلاسيكي الجديد السائد بخصوص معرفة السبب في استمرار هجرة العمالة هو دراسة دوافع من يهاجرون. وعادة ما يُدرس هذا الموضوع في إطار عوامل الدفع من الفقر والحرب والصراعات المنزلية وغيرها وعوامل الجذب من نمو اقتصادي ومعلومات أفضل عن الدول المضيفة المحتملة بالإضافة إلى زيادة وجود المهربين الذين ينظمون حركة المهاجرين. إن هذه العوامل مهمة في التوثيق لكن تركيزي منصب على أمر آخر. فاللغة التي تتناول الموضوع في صيغة عوامل الطرد والجذب والهجرة الطوعية والقسرية مفرطة في بساطتها. فكل الهجرات تعتبر قسرية إلى حد كبير: فالضرورات التي تدفع الناس للتنقل تقلل من إمكانية الاختيار. إن لغة الطرد والجذب تخفي دلالة علاقة رأس المال، فتحقيق الرابطة بين العمال والأجر ورأس المال التي ينجز فيها العمال القيمة هو الأمر الأساسي في الرأسمالية. وتعتبر الهجرة ذات أهمية مركزية في هذا سواء كانت من الريف للمدينة أو بين الدول. ومن المهم أيضًا أن نلاحظ أن ارتفاع الدخول في جنوب العالم يزيد من احتمالية الهجرة من أجل العمل وليس التقليل منها. وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر بوضوح على السياسات التي يتم وضعها، فالاتحاد الأوروبي يطرح أن زيادة المساعدات لإفريقيا جنوب الصحراء ستقلل من الهجرة إلى أوروبا.

الهجرة وتدويل رأس المال

الهجرة والسوق الدولي للعمالة

هناك بشكل عام ثلاث فترات تاريخية كبرى من هجرة العمالة (فيست 2000):

- عصر الاستكشاف من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر.
- هجرات المستوطنين البيض وعمال السخرة القادمين من آسيا من منتصف القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين.
- فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي انتشرت فيها بالأساس الهجرة من الجنوب إلى الشمال الرأسمالي.

أنشأت هذه العملية التاريخية سوقًا عالمية للعمالة. فما يسمى بعصر الاستكشاف يمكن إرجاعه إلى وقت مبكر كالقرن الرابع عشر مع التوسع الرأسمالي التجاري الأوروبي نحو غرب إفريقيا وجزر الهند الشرقية الذي قوض وغيّر شكل العلاقات الأصلية للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي. وقد بلغ الاستعمار الأوروبي واستخدام العمال بالسخرة ذروته في إفريقيا والكاريبي مع انتقال العبيد إلى المستعمرات في الفترة ما بين القرنين السابع والتاسع عشر. لقد شملت تلك الحركة ما لا يقل عن مليوني مهاجر أوروبي و12 مليون عبد إفريقي، وكانت واحدة من أكبر حركات البشر في التاريخ. وكانت نسبة الوفيات ضخمة جدا بين ملايين العبيد الذين مروا عبر الأطلنطي. وفي هذا يكمن بالطبع الاختلاف الكبير بين تجارة العبيد وحركة المستعمرين البيض حتى وإن كانوا مضطهدين وفقراء إلى حد ما.

أطلق على أنشطة أغلب التجار البريطانيين الذين كانوا يبيعون سلعًا تم إنتاجها في المستعمرات البريطانية إلى غرب إفريقيا اسم "التجارة المثلثة". كانت تلك السلع آنذاك تُقايض بالعبيد على سواحل الذهب والعبيد بغرب إفريقيا والعبيد المنقولين للعمل في المستعمرات في الكاريبي والبرازيل ودول أمريكا الجنوبية، والتي كان يملكها التجار البرتغاليون والإسبان والإنجليز والفرنسيون والدانمركيون. ومع ازدياد فدادين الأرض المزروعة بالسكر ازداد أيضًا الطلب على العمالة من العبيد (بين Bean 1975). وشجعت التجارة المثلثة النمو الرأسمالي في بريطانيا. "فبحلول عام 1750 كانت كل المدن الصناعية والتجارية في إنجلترا تقريبًا مرتبطة بشكل ما بالتجارة المثلثة أو الاستعمارية الصريحة" (ويليامز Williams 1981)[3].

تضمنت ثاني فترات الهجرة واسعة النطاق، والتي امتدت من منتصف القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين عنصرين رئيسيين. العنصر الأول هو العمالة المربوطة بعقود أو العمالة الأسيوية غير الماهرة. وهو ما شكل فعلا حلقة وصل بين العبودية وهجرة العمالة في أيامنا هذه. على الأرجح، تم تشغيل أكثر من 30 مليون

عامل هندي وصيني، وخاصة على يد البريطانيين، من أجل العمل في مختلف أنحاء الإمبراطورية. كانت قوة عمل العمال المربوطين بعقود مضمونة بتلك العقود شديدة القمع لمدد تصل غالبًا إلى ثماني سنوات. وأثناء هذه المدة كان العمال مقيدين بالعمل لصالح أرباب عملهم، وكانوا يوظفون في مشاريع البناء وبمعدلات أجور بالغة التدني وفي ظروف خدمة متناهية القسوة. كانت أجورهم أدنى من العمالة المحلية والتي غالبًا ما اشتملت على العبيد المحررين دون الفوز بالحق في العمل مقابل الأجور التي تحددها قيمة قوة عملهم.

أما ثاني عناصر الهجرة الرئيسية أثناء ذروة التصنيع في أوروبا فتضمنت انتقال المستعمرين البيض إلى الأمريكتين وأستراليا وجنوب إفريقيا. وقد كان هؤلاء المستعمرون مزيجًا من الحرفيين والصناع المهرة وآخرين مثل الفلاحين والمنشقين السياسيين والأقليات الدينية ممن تركوا أوروبا من أجل ما أصبح يعرف بالمستعمرات الاستيطانية الأنجلوساكسونية. هاجر 50 مليون أوروبي في الفترة ما بين 1850 و1914، وذهب 70% منهم إلى أمريكا الشمالية و12% إلى أمريكا الجنوبية و9% إلى جنوب إفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا (كينج King 1995: 5).

أثبتت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية "تغير طبيعة العولمة من التعبيرات الاستعمارية والإمبريالية لمفهوم العولمة إلى انتشار الإمبراطوريات الاقتصادية المرتكزة على هيمنة رأس المال" (كينج 1995: 18). بعض الأمور استمرت من الماضي فيما يتعلق بهجرة العمالة من المستعمرات السابقة إلى المملكة المتحدة، فقد كانت الغلبة على سبيل المثال في خمسينيات القرن العشرين لتدفقات العمالة القادمة من الهند وباكستان وجزر الهند الغربية والجارة أيرلندا، لكن اقتصادات رأسمالية كبرى أخرى في أوروبا، وخاصة ألمانيا وكذلك فرنسا والولايات المتحدة أصبحت مراكز جذب للمهاجرين أيضًا.

اجتذبت ضرورات إعادة البناء بعد الحرب في 1945 العمالة المهاجرة إلى المملكة المتحدة، فالعمالة الرخيصة في قطاعات البناء والنقل والصحة كانت ضرورية لتعزيز

دورات جديدة من التراكم الرأسمالي. تضمنت تدفقات الهجرة الكبرى الأخرى في فترة ما بعد الحرب تشييد اقتصاد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا على أساس الهجرة المنتظمة إلي مناجم الفحم والذهب والماس من معازل السود داخل جنوب إفريقيا (البانتوستان) والدول المجاورة في جنوب القارة الإفريقية. واتجهت الهجرة في أوائل سبعينيات القرن العشرين نحو الأنظمة الاقتصادية الخليجية والشرق أوسطية القائمة على البترول، والتي استخدمت البترو-دولار في تمويل مشروعات بناء واسعة النطاق. وقد تم بناؤها على يد العمالة المهاجرة؛ لأن قوة العمل من السكان الأصليين كانت إما صغيرة جدا أو ببساطة رفضت تلك الأعمال الوضيعة.

لقد تداخلت المراحل المختلفة من هجرة العمالة. ويتضح هذا من الدلائل المعاصرة في البرازيل والسودان ووسط إفريقيا ومصر أيضًا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط على وجود العمالة المربوطة بعقود والعبيد. إن المراحل الأولى من الهجرة توضح مركزيتها بالنسبة للتنمية الرأسمالية، والاعتماد على الأشكال القهرية وغير المنضبطة من الأسواق في استخدام العمالة، وعلاقات العمل القسرية التي دعمت التراكم البدائي والتنمية الرأ سمالية والتي لم تختف قط بشكل كامل.

لقد كانت العبودية وربط العمال بعقود إلزامية مجحفة وعلاقات العمل المأجور جميعا جزءا من التنمية الرأسمالية اللامتكافئة والمركبة. فقد كانوا سببًا ونتيجة في الوقت نفسه لعملية تسليع العمل، ولعبوا دورًا مركزيا في نمو وطبيعة الرأسمالية وتطورها التاريخي المميز. لكن النقاش حول هجرة العمالة ركز أكثر من اللازم على زيادة قدرة العمال على الحركة، وعلى زيادة وسائل النقل التي قد تكون عززت قدرة العمال على الحركة. لقد قلل ذلك النقاش من أهمية دراسة الدور الجوهري الذي يلعبه كل العمال في علاقات الإنتاج المصممة من أجل رفع القيمة بالنسبة لرأس المال وتعزيز التفاوت العالمي. وعلى الرغم من أن مراحل معينة من النمو الرأسمالي لا يمكن "قراءتها" من أنماط توظيف العمالة، فإن قوة العمالة عنصر أساسي في زيادة قيمة رأس المال. وكما أوضح كارل ماركس:

من خلال التبادل مـع العامل، استولى رأس المال على العمل نفسه، فأصبح العمل إحدى لحظاته التي تقوم الآن بإضفاء حيوية مثمرة على موضوعيته القائمة بلا سند من أي شيء آخر ومن ثم ميتة.

(ماركس 1977: 298)

شبـه ماركس العمال بالخميرة التي تُلقى في عملية الإنتاج الرأسمالي فتختمر وتخلق القيمـة. ومـن ثَم، لا تكون الغائيـة أو الوظيفية هـي التي تعرفنا بالعلاقـة بين العمال المهاجريـن والانتشار التاريخي للرأسماليـة وفقر المهاجرين الدائـم باعتبارهم فئة من العمال. فمن الضروري أن نـدرك أنه بدون العمال ما كانت الرأسمالية وخلق القيمة ليستمـرا. لقد اعتمدت مراحل مختلفة من الرأسماليـة على أنواع مختلفة من العمالة في خلق القيمة كنتيجـة للصراعات بين رأس المال والعمالـة، وكنتيجة لقدرة الرأسماليين علـى تغيير علاقات الإنتـاج في جنوب العالم، وعلى الاعتمـاد بدرجات متفاوتة على هجـرة العمالة من أجل النمو الاقتصادي في شمال العالم الصناعي. وليس هناك علاقة ضروريـة بين نوعيـة استغلال العمالـة والشكل المحـدد للرأسمالية. كمـا أشار مايلز Miles:

إن عمليات الهجرة [إذن] هي تحركات مكانية للبشر إلى مواقع مختلفة من العلاقات الطبقية، والاختـلاف مفهوم باعتباره إما موقعًا مختلفًا في علاقات الإنتاج أو منظومة متميزة تاريخيا من نفس علاقـات الإنتاج. إن المهاجرين دائمًا ما يكونـوا وكلاء للطبقة، وتشير الهجرة إلى تحرك الناس من موقع طبقي واحد إلى موقع طبقي آخر داخل التشكيلات الاجتماعية وفيما بينها. ومن ثم، قد يحدث التحرك من نمط من الإنتاج إلى نمط آخر (وإن لم يكن ذلك ضروريا).

(مايلز 1987: 6-7)

النقطة المهمة هي أن المصالح الرأسمالية ستسعى كلما أمكنها ذلك إلى أن تدفع أجورًا لقوة العمل التي تعمل لديها أقل مما تتكلفه من أجل إعادة الإنتاج والبقاء. وتحتد الأزمة عندمـا تكون أنظمة الإنتـاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي الأصليـة في جنوب العالم غير

قادرة على استيفاء تكاليف إعادة الإنتاج لتلك العمالة المهاجرة. عادةً ما تنشأ تلك الأزمة في المناطـق الريفية من جنوب العالم. فمِن هناك يأتي معظم المهاجرين، وتعيش النساء في تلك المجتمعات معاناة خاصة، حيث يكُن تحت ضغط حاد لتلبية الاحتياجات التناسلية للمهاجرين الشبـاب من الذكور بشكل خاص، ويُترك العمال المهاجرون الواقعون في قبضة أصحاب الأعمـال الساعين لاستغلالهم بإفراط في المراكـز الرأسمالية الأساسية للدفـاع عن أنفسهم في مجتمعات يتعامى فيهـا السياسيون عن احتياجات المهاجرين. في ظـل هذه الظروف التي تتشكل من أزمة المجتمع الريفـي في جنوب العالم وفقر العمال المهاجرين، يصبح الكذب في نظرية العولمة واضحًا. ومن الضروري مقارنة نظريات الرأسمالية والأسواق المجردة بالتجارب المفزعة للعمالة المهاجرة وفقر ودمار المجتمعات المحلية في جنوب العالم.

حركة العمالة المعاصرة

بـدأ القرن الحـادي والعشرون ونسبة المهاجرين الدوليين واحـد إلى 35 شخصًا في العالم (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 4).

كانت أعداد المهاجرين الدوليين في عام 2000 مقدرة بـ17,5 مليون شخص بما في ذلـك العمال غير الحاصلين علـى أي وثائق، وكان حوالي نصف أعداد المهاجرين من النساء. ثـم كانت الكثيرات من النساء موظفات بأجـور منخفضة وفي أعمال منخفضة المهارة في أماكن عمل ظروفهـا سيئة جدا وبدون تمثيل نقابي يُذكر. وتضمن هذا نساء مـن آسيا عملن في الشـرق الأوسط (غالبًـا كخادمات أو عاملات منزليـات)، ونساء مـن المغـرب العربي عملن في جنوبـي أوروبا، ولاتينيات عملـن في الولايات المتحدة في القطاعـات المنزليـة والزراعية. وكما أشرنا من قبل فقـد تنوعت أصول واتجاهات المهاجرين.

جدول 1-3 سكان العالم والمهاجرون الدوليون 1965 – 2050

العام	إجمالي سكان العالم (بالمليون)	المهاجرون الدوليون (بالمليون)	المهاجرون كنسبة من إجمالي سكان العالم
1965	3,333	75	2,3
1975	4,066	84	2,1
1985	4,825	105	2,2
2000	6,057	175	2,9
2050	9,000	230	2,6

المصدر: هذه البيانات مستندة إلى (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 5) مع المعالجة، والأرقام المتعلقة بعام 2050 عبارة عن تقديرات استقرائية.

تتم أكبر تحركات للعمالة داخل الدول والمناطق في جنوب العالم وفيما بينها. ففي عام 2000 على سبيل المثال، كان هناك 16,3 مهاجرًا دوليا في إفريقيا يمثلون حوالي 9% من أعداد البشر المقيمين في غير بلدانهم الأصلية (المنظمة الدولية للهجرة 2005: 33). لا تستطيع السجلات الرسمية تسجيل حركة الهجرة الضخمة التي تتم داخل بلاد الجنوب، رغم أن الأرقام يتم تضخيمها في بعض الأحيان أملًا في أن تؤدي المخاوف من إغراق المغرب العربي بالقادمين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى قيام الاتحاد الأوربي بتقديم المزيد من المساعدات إلى دول مثل تونس والجزائر والمغرب (كينان Keenan 2006). ومعظم الهجرات لها طبيعة إقليمية. ومن السمات الأساسية التي ميزت نظام الفصل العنصري وجود نظام من أكبر أنظمة الهجرة الحديثة: فالمهاجرون من الدول المجاورة لجنوب إفريقيا (ومن المعازل داخل جنوب إفريقيا) كانوا ينتقلون

للعمل في المناجم والزراعة في جنوب إفريقيا نفسها (باندي Bundy 1979؛ بوراووي Burawoy 1976 ؛ فيرست First 1982) [4].

إن الدول الصناعية مسئولة عن حوالي 40% من تدفقات العمالة، وهذه النسبة ارتفعت من 36,5% في 1965. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، يقع الجزء الأكبر من الهجرة في إطار أمريكا الوسطى، فالنيكاراجويون يذهبون إلى كوستاريكا، والسلفادوريون إلى جواتيمالا والجواتيماليون إلى المكسيك. وفي منطقة الإنديز، يهاجر الكولومبيون إلى فنزويلا والإيكوادوريون والبيروفيون إلى الأرجنتين. وفي منطقة المخروط الجنوبي، يوجد في البرازيل مليون مهاجر على الأقل من الأرجنتين وأوروجواي وشيلي وباراجواي. كذلك توجد تدفقات ضخمة من المهاجرين داخل البرازيل. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حدث تحول في هجرة الأوروبيين والآسيويين إلى فنزويلا ودول المخروط الجنوبي، وحدثت زيادة في حركة المهاجرين فيما بين المناطق بحثا عن عمل في كوستاريكا وباراجواي والمكسيك. ترك الكثيرون من أبناء الأرجنتين الديون والأزمة الاقتصادية للبحث عن عمل في الدول المجاورة، وغادر كثير ممن ذهبوا للأرجنتين بحثًا عن عمل في التسعينيات. وقد ساعد انعدام الثقة في الاقتصاد بالبرازيل في التسعينيات على تشجيع أكثر من 300 ألف شخص على البحث عن عمل في باراجواي. يعيش حوالي مليوني كولومبي في فنزويلا، بعد أن فروا من النزاع الداخلي، ويحيا حوالي 2,2 مليون بيروفي في الخارج.

جدول 2-3 سكان العالم وأعداد المقيمين في غير بلد الميلاد حسب القارة - سنة 2000

	إجمال السكان (بالمليون)	أعداد المقيمين خارج بلدانهم (بالمليون)	النسبة من السكان
آسيا	3672,3	7,49	1,4
إفريقيا	793,6	16,2	2,1
أوروبا	727,3	56,1	7,7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	518,8	5,9	1,1
أمريكا الشمالية	313,1	40,8	13,0
أوقيانوسيا	30,5	5,8	19,1
العالم	6056,7	174,7	2,9

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (2003: 29).

ويعتبر الشرق الأوسط من المناطق الأخرى التي جذبت المهاجرين من أجل العمل. فقد اعتمدت قطاعات البترول والبناء والعمل المنزلي بدرجات متفاوتة على العمالة الأجنبية منذ أوائل السبعينيات. وشكلت العمالة الأجنبية 25% من العمالة في المملكة العربية السعودية، و65% في الكويت، و67% في قطر، و70% في دولة الإمارات العربية المتحدة. يأتي المهاجرون في الشرق الأوسط من بنجلاديش وسريلانكا والفلبين وتايلاند، وكذلك من الشرق الأدنى ومصر والسودان (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 34). وبرغم ما يبدو أنه مشروع لإعادة التوطين في العديد من دول الشرق الأوسط حيث تُمنح الأفضلية في الأعمال الماهرة لمواطني هذه الدول، فإن أرباب العمل من غير أجهزة الدولة يفضلون العمالة المهاجرة للمرونة الأكبر التي تعرضها والنفوذ الأكبر الذي يستطيع أرباب العمل ممارسته على الأجانب.

في آسيا، استمرت زيادة أعداد الصينيين في الشتات لتصل إلى حوالي 50 مليونًا. كذلك، صار العمال الهنود أكثر جاذبية بالنسبة للبلاد الآسيوية الأخرى بسبب تحسن مهاراتهم. ويأتي معظم المهاجرين في آسيا من الفلبين وبنجلاديش وأندونيسيا. فسبعة ملايين فلبيني من أصل 85 مليون نسمة هم تعداد سكان الفلبين يعملون خارج بلدهم الأصلي، وحصلوا على الكثير من التشجيع من الدولة للقيام بهذا. وتجتذب دول عديدة في آسيا العمال من الدول المجاورة لأسباب تتعلق بحالة ديموغرافية انتقالية، ألا وهي الانتقال من فائض العمالة إلى العجز، ومن بين هذه الدولة تايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان. وتتمثل التدفقات الأساسية في الهجرة من أندونيسيا والفلبين إلى ماليزيا وسنغافورة والخليج، والهجرة من كمبوديا ولاوس وفيتنام وميانمار إلى تايلاند (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 35).

ورغم أن المتصور هو أن الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هم «الهدف» الأول للمهاجرين لأسباب اقتصادية، فإن الإيحاء بأن تلك هي الوجهات الوحيدة للعمال المهاجرين أمر يصور حركات العمالة المهاجرة بشكل زائف. فقد أصبحت آسيا ودول المحيط الهادئ منذ 1985 مراكز لأنشطة تجارية مهاجرة تتسم بالازدهار والصعود. وقد شجع الإصلاح الاقتصادي وكثرة الحروب المحلية في إفريقيا على الهجرة فيما بين الدول الإفريقية، وأدى أيضًا إلى زيادة أعداد المهاجرين في دول المغرب العربي كمحطة انتقالية نحو أوروبا (بولدوين-إدواردز Baldwin-Edwards 2006).

جدول 3-3 هجرة العمال في إفريقيا

بلد/منطقة المنشأ	الوجهة	أنواع العمل
إفريقيا جنوب الصحراء	أوروبا وليبيا	متنوعة: البناء والزراعة والخدمة المنزلية
الجزائر والمغرب وتونس ومصر ونيجيريا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية	أوروبا	متنوعة: ماهرة وغير ماهرة ولاجئون.
بوركينا فاسو والنيجر ومالي	ساحل العاج وغانا ونيجيريا والسنغال	البناء والزراعة والخدمة المنزلية
ليبيريا وسيراليون وتشاد وتوجولاند وموريتانيا وغينيا بيساو	غينيا وساحل العاج	لاجئون وقطاع غير رسمي
جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا والمهاجرون العائدون	غينيا الاستوائية والجابون والكاميرون وتنزانيا وجنوب إفريقيا وأوروبا	عمال مهرة وأطباء ومعلمون ولاجئون
حتى عام 1999: ملوي وليسوتو وسوازيلاند وموزمبيق	جنوب إفريقيا وزيمبابوي وزامبيا وبوتسوانا	التعدين والزراعة والخدمة المنزلية
بعد عام 1999: زيمبابوي	جنوب إفريقيا وتنزانيا وبوتسوانا	لاجئون وقطاع غير رسمي

لقد أدت الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط إلى حركة العمالة. فمن الأمور ذات الدلالة بالنسبة لأنواع تدفقات المهاجرين

التـي وسمت عقـد التسعينيات انخفاضـ أهمية العلاقات الاستعماريـة التي كانت تحدد البلاد التي يقصدها المهاجرون. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد المهاجرين من الجزائر إلى فرنسـا، ومن تركيا إلى ألمانيا، ومن دول الكومنولث إلى المملكة المتحدة. لكن ربما استثمـر المعلقون أكـثر من اللازم في هذه الرؤيـة المجردة إلى حد مـا للنمط التاريخي لهجـرة العمالة. فالنظرة التقليدية في المملكة المتحدة على سبيل المثال تركزت على أهمية المهاجريـن من الكومنولث الجديد أو مـن غير البيض بعد الحرب العالمية الثانية. وكان المهاجـرون من الكاريبي ثم من بنجلاديش مُرحبًا بهم لملء الفجوات في سوق العمل في تقـديم الخدمات الصحية والنقل والبناء، لكن مع حلول التدهور الاقتصادي محل النمو أدى النـزاع العرقي إلى وضع قيود على الهجـرة. وبحلول عام 1971، حدث تباطؤ كبير في تدفق المهاجرين من دول الكومنولث الجديد، و"استقرت" سياسات الهجرة إلى المملكـة المتحدة بالنسبة لقضايا عدم استقبـال المزيد من المهاجرين غير البيض، وبالنسبة للأهمية المعلنة للإ دماج العرقي (جلوفر Glover وآخرون 2001: 7).

لكن هذا قـد يكون مجرد تفسير جزئي للأسباب الكامنة خلـف الهجرة. فمن ناحية، لم تكن قوى السوق هي المحرك الوحيد لسياسة الهجرة. والحاجة للعمالة وهجرة العمالة أيضًا لم تكـن أحادية الاتجاه نحو المملكة المتحدة. فقد كان المهاجرون يعودون، وكان المواطنون البريطانيـون يهاجرون من المملكة المتحدة في الثمانينيـات والتسعينيات. لم تتوقف الهجرة إلى المملكة المتحدة بعد عام 1971. باختصار، كان معدل الهجرة من المملكة المتحدة الصافي كبيرا خـلال عقود الخمسينيات والستينيـات والسبعينيات. لكن صنـاع السياسة في المملكة المتحـدة بعد الحرب العالمية الثانية كانـوا رغم ذلك واعين للحاجة للتغلب على نقص العمالة الذي كانوا يقدرونه بـ3,1 مليون في عام 1946 (كوهين Cohen 1987).

لم يكـن الاعتماد على العمال المهاجريـن أمرًا حتميا، ولم يكن السوق المحرك له هو السـوق فقط. فقد كان من الممكن أن تستمر المملكة المتحـدة في الاعتماد على قوة العمل النسائيـة التي كانت آخذة في الاندماج بشكل أكثر تساويًـا وثباتًا، والتي أصبحت مهمة

جـدا أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان من الممكـن أن تعتمد المملكة المتحدة بدلًا من هذا علـى تكثيف معدل الاستغلال، وجعل الطبقة العاملة البريطانية تعمل بكامل طاقتها عن طريـق مد يوم العمل أو الإسراع بميكنة إنتاج المصانع. ما اعتمدت المملكة المتحدة عليه كان مزيجًـا من تكثيف استغلال الطبقة العاملة البريطانيـة من ناحية والعمالة المهاجرة من ناحية أخرى.

كان للاعتمـاد على قوة عمل أجنبية مزايا عديدة. ففي الفترة الأولى من إدماج قوة العمل تلك علـى الأخص كانت أقل تكلفة، وفي بعض الأحيان أقل وعيًا بحقوقها. كان ينظـر إليهـا إلى حد كبير باعتبارهـا مؤقتة، ولهذا كان يتم التوفـير في تكاليف تجديدها وإعادة إنتاجها. ولم يكن من الضروري أن يحصل العامل على أجر يكفي العائلة بأكملها لو كان من يعيلهم العامل غير مقيمين في المملكة المتحدة. كان من الأرخص أيضًا أن يتم تجديـد الطاقات الجسمانية للرجال غير المتزوجين عن أن يتم توفير تكاليف إعاشتهم هم وأسرهـم. كان من المحتمل أيضًا مع ظهور التمييـز العنصري بشكل أكثر وضوحًا أن انقسام سوق العمل وفقًا للخطوط العرقية قد يقلل من تضامن الطبقة العاملة والخطوات الجماعية التي يتخذونها في مواجهة مصالح رأس المال. وكما لاحظ كوهين: "كلما يميل تـوازن المنافع، ينتقل الرأسماليون من السعـي إلى إخضاع العمل إلى السعي لإخضاع العمال" (1987: 252).

تغـيرت توجهات الهجرة نحـو المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبـي في التسعينيات. فقـد ازداد صافي الهجرة إلى المملكة المتحدة، وتم تفسير ذلك بآثار العولمة، ومنها سوق العمـل القوي في المملكة المتحدة، وشبـكات النقل المتقدمة التي قللـت تكاليف التعاملات وساعـدت على تحسـين تدفق المعلومـات بين المهاجريـن الباحثين عـن فرص عمل. أصبحت كل الدول في الاتحـاد الأوروبي في التسعينيات دولا للهجرة الصافية، فدول جنـوب أوروبـا الأفقر التي كانـت مصدرة للعمالـة تاريخيا أصبحـت مستقبلة للعمالة بالمعنـى الصافي[5]. فعلى سبيل المثال، استقبلت البرتغال مهاجرين من الرأس الأخضر

والبرازيل، واليونان من البلقان والشرق الأدنى. وبينما جذبت فرنسا العدد الأكبر من المهاجرين من المغرب العربي ومستعمراتها السابقة، مع انفجار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأثر معظم دول الاتحاد الأوروبي بعمليتين على الأقل: الصراع في البوسنة وكوسوفو، وتزايد طالبي اللجوء. ازداد عدد السكان في الاتحاد الأوروبي في عام 2002 بأكثر من مليون نسمة، منهم 680 ألف مهاجر دولي وهو ما يقل قليلا عن العدد عام 1999. كان صافي الهجرة في المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا هو الأعلى. وسجلت تلك الدول الثلاث أكثر من 60% من صافي إجمالي الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي (مكتب إحصاء الاتحاد الأوروبي Eurostat 2002: 1).

تعتبر الولايات المتحدة بالأرقام المطلقة أكثر دولة يتوجه إليها المهاجرون لأسباب اقتصادية. ففي عام 2000، كان يعيش في الولايات المتحدة 28,4 مليون شخص مولودون في الخارج باستثناء العمال الذين لا يحوزون أي أوراق، وهو ما يمثل حوالي 10% من تعداد السكان (المنظمة الدولية للهجرة 2005: 84). وفي الولايات المتحدة حوالي 850 ألف شخص يدخلون البلاد بشكل قانوني ودائم كل عام، و1,5 مليون شخص يدخلون بتأشيرات دخول مؤقتة (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 31؛ مارتن 2003: 18). لقد زاد إصلاح نظام الهجرة إلى الولايات المتحدة في عام 1965 من مستويات الهجرة إلى الولايات المتحدة بعد أن تمت إزالة الحصص المخصصة للدول وإحلال اعتبارات مثل لم شمل الأسر والمهارات المطلوبة لتعزيز الاقتصاد محلها. وقد ركزت الإصلاحات التي تم إدخالها عام 1990 على زيادة التنوع بين المهاجرين وتقليل التأكيد على لم شمل الأسر، فـ70% من المهاجرين عبارة عن أشخاص لهم عائلات موجودة بالفعل في الولايات المتحدة. ولم تتجاوز نسبة اللاجئين أو طالبي اللجوء ما بين 7% و9%. وفي عام 2000، كان هناك حوالي 30 مليون زائر في الولايات المتحدة ليسوا من المهاجرين وإنما من السياح أو العمال أو الطلبة (مارتن 2003: 20).

طلب اللجوء والهجرة القسرية

بالنسبة لحكومات الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، تمثل أكبر تهديد طرحه العمال بخلاف الاعتبارات الأمنية في المخاوف المتعلقة بالسيادة الوطنية والانسجام العرقي. ويُنظر للتزايد الكبير في طلبات اللجوء على أنه منبع المخاطر التي تهدد هذين الأمرين. ففيما بين عامي 1980 و1989، سجلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين 2,2 مليون طلب لجوء سياسي، أما في الفترة من 1990 إلى 1999 فكان هناك أكثر من ستة ملايين طلب. لكن في الفترة من 1992 إلى 2001 لم تُقبل طلبات اللجوء سوى من 12% من المتقدمين إلى الدول الـ16 الأعضاء في منتدى التشاور الحكومي بخصوص سياسات الهجرة واللجوء في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وبرغم ذلك فإن معظم من رُفضت طلباتهم لم يعودوا إلى ديارهم.

أدى الفشل في إعادة طالبي اللجوء إلى إحكام السيطرة على دخول الأشخاص الساعين للحصول على وضع لاجئ. وزعمت الحكومات والوكالات أن الطلبات المقدمة هي من قِبل أشخاص ليس لهم دوافع مشروعة للهرب من الاضطهاد، فهم مجرد مهاجرين لأسباب اقتصادية يفتقرون للمهارات التي تجعلهم جذابين لأرباب العمل.

فقد وزير الداخلية تشارلز كلارك Charles Clarke وظيفته بسبب فكرة طالبي اللجوء "الكاذبين" والتهديد الذي يمثلونه، والتهديد الذي يمثله المهاجرون الذين أدينوا بارتكاب جرائم ولم يتم ترحيلهم من المملكة المتحدة. فقد تمت إقالة كلارك في مايو 2006 لفشله في إحكام الرقابة على المجرمين الذين هم أصلًا مهاجرون قدموا إلى البلاد. ولكن في قلب تلك الأزمة، كانت الحكومة خائفة من أن يؤدي الخطاب الحماسي المعادي للهجرة

الذي تطرحـــه الصحافة والأحـزاب الفاشية مثل الحزب القومـــي البريطاني إلى نتائج سلبية على المدى الطويل بالنسبة لإعادة انتخاب حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة. وبــدلًا من طرح أهمية الهجرة لاقتصاد المملكة المتحدة، اعتبرت حكومة بلير أن الأكثر ملاءمة ونفعًا من الناحية السياسية هو أ ن تتماهى مع الدعاية العنصرية المتعصبة.

لقد أدى التزايد في طلبات اللجوء وأحداث 11 سبتمبر و"الحرب على الإرهاب" إلى تصعيد التناول الأمنى لقضايا هجرة العمالة. وإنها لمفارقة أن الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حاولـت استرضاء المعارضة الداخلية الموجهة ضد طالبي اللجــوء عن طريق إحكام السيطرة علــى الحدود. لكن الولايات المتحدة على ما يبدو لم تستوعب الدروس التي يقدمها ماضيهــا القريب. فقد ازدادت ميزانية خدمات الهجرة بالولايــات المتحدة بالفعل ثلاثة أضعاف في الفترة مــن 1980 إلى 2000، والتي حدث خلالهــا أن ازدادت أعداد من يدخلون الولايات المتحدة بطرق غير شرعية للبحث عن عمل ثلاث مرات أيضًا من ثلاثة ملايين إلى تسعة ملايين شخص (سوتكليف Sutcliffe 2003: 267). وفي الواقــع يتضح أنه كلما حاولت الــدول إظهار صرامتها في التعامل مع الهجرة القادمة إليها مدافعةً عما يقول السياسيون بأنه أمن ورفاهة المواطنين، يكثف مهربو البضائع والبشر جهودهم لتجنب الإيقاع بهم.

نسبة ضئيلة فقط من مهاجري العالم البالغ عددهم175 مليون شخص هي التي تسبب الخــوف من إغراق الدول المتقدمة بطالبي اللجــوء والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق دخــول سليمة. لكن دلالة هذه النسبة الضئيلة والجدل المثار حولها من الممكن أن يوصفا بأفضــل ما يمكن عن طريق حالتي أوروبا والولايات المتحدة. فهاتان الحالتان تسلطان الضوء على مسألة التناول الأمني لقضايا العمالة، وكذلك على الطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع تدفق العمالة، وبخاصة فيما يتعلق باحتياجات العمالة الماهرة، في الوقت الذي تجرم فيه احتياجات العمالة غير الماهرة، كما سنرى لاحقًا.

الولايات المتحدة والمهاجرون غير الشرعيين

يأتي معظم المهاجرين إلى الولايات المتحدة من المكسيك وآسيا. وقد بذلت محاولات أحيانًا لتنظيم تلك التحركات وتسويتها قانونيا، بما في ذلك الكلام الخطابي المرسل الذي طرحه جورج دبليو بوش في عام 2006 حول إصدار عفو عن المهاجرين غير الشرعيين المقيمين بالفعل في الولايات المتحدة. لكن هذا الكلام تم وضعه جانبًا بسبب إعطاء الأولوية للمبالغات المتعلقة بالأمن الداخلي ومشاكل السياسة الخارجية المتعلقة بالعراق وإيران. لكن ما أبقاه على الأجندة السياسية في الولايات المتحدة هم العمال المهاجرون أنفسهم الذين شلوا أجزاء كبيرة من الولايات المتحدة بإضرابات ومظاهرات واسعة النطاق في بدايات عام 2006.

يوجد في الولايات المتحدة حوالي 12 مليون أجنبي ممن ليس لديهم أي أوراق هجرة أو عمل. نصف هؤلاء مكسيكيون ومعظمهم نجح في الدخول بطريقة غير شرعية عبر الحدود المكسيكية البالغ طولها 3200 كم مع الولايات المتحدة. ومنذ 11 سبتمبر، سيطرت المخاوف الأمنية على أمور الهجرة بالولايات المتحدة، مما عرقل أي فرصة لتعزيز حرية العمال في الحركة بين البلدين بناءً على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA. ورغم غرابة ذلك الاقتراح، أدى استمرار السيطرة المتشددة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى تقليل تدفق اللاجئين إلى الولايات المتحدة بشكل أكثر عمومية بعد عام 2001. فقد انخفض عدد اللاجئين الذين سمح بدخولهم للولايات المتحدة من 68426 عام 2001 إلى 28455 عام 2003، وهو أقل مستوى من اللاجئين الداخلين للبلاد طوال خمسة أعوام. ففي 2000/ 2001 على سبيل المثال سُمح لـ47 ألف لاجئ بدخول البلاد.

قضت هجمات 11 سبتمبر على ظهور اتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك خاصة بالمهاجرين المكسيكيين لأسباب اقتصادية. فقد اتفق زعيما الدولتين في أوائل عام 2001

علـى إدراج قضيـة الهجرة ضمـن القضايا الثنائيـة الرئيسية من أجـل تحسين الوضع القانـوني للمكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة غير المتمتعين بتصريح إقامة. وأصبح صانعـو السياسة في الولايات المتحدة مهتمين أساسا "بالتهديد" الذي يمثله المهاجرون في الولايـات المتحدة حتى إنهم فكروا في إنهاء حق المواطنـة بالمولد بالنسبة "للأجانب غير الشرعيين" (كايل Kyle وديل Dale 2001: 51).

منـذ 11 /9، تركز تأمين حدود الولايات المتحدة بوضـوح على التحكم في تدفق البشر دون تقييد حركة السلع. ولهذا، أكد **The US-Canada Smart Border Declaration of 2001** (إعـلان الحدود الأمريكية الكندية الذكية لعام 2001) أهمية تعزيز الأمن الإقليمي وكفـل حركـة البشـر والسلع. وسعـت اتفاقيـة الشراكة بـين الولايات المتحـدة والمكسيك بخصوصـ الحـدود لعـام 2002 إلى إقامة حـدود أكـثر ذكاء، من حيث تحسـين متابعة المهاجرين الشرعيـين لكن قبل كل شيء المرور الآمن للسلع والخدمات. وقد أدى التحسن في تبادل المعلومـات الخاصة ببيانات المهاجرين بين كندا والولايـات المتحدة وبين المكسيك والولايات المتحدة إلى تشويه العمالة الباحثة عن عمل وقدرتها وحريتها في الحركة.

زادت الولايـات المتحـدة من مراقبتها علـى الأشخاص الساعين لزيـارة الولايات المتحـدة عن طريق إلزام المتقدمـين للحصول على تأشيرة بإجـراء مقابلة مع المسئولين القنصليين. وكان التركيز على المتقدمين من الدول العربية والإسلامية. وبدأت قاعدة البيانـات الإليكترونية في تعقب الطـلاب الزائرين عـام 2003. تم إدخال تكنولوجيا جديـدة في الموانى الأمريكية لمراقبة وتسجيل صور وأخـذ بصمات الزائرين، وفرض نظام الأمن القومي الجديد الخاصـ بتسجيل الدخول والخروج على الأجانب القادمين مـن مناطق بعينها (غالبًـا أيضًا من الدول العربية والإسلاميـة) الخضوع إلى "تسجيل خاصـ". شدد القلق الأمني المتصاعد في الولايات المتحـدة من الرقابة على الأشخاص بالتزامن مع **The US Patriot Act** (القانون الوطني للولايات المتحدة الأمريكية) لعام 2001، والـذي منح الدولـة سلطات واسعة في مراقبة واعتقـال وترحيل الأشخاص المشتبه في كونهم إرهابيين.

لقد كان هناك دائمًا جدل حاد، بل علاقة عدائية في الأغلب ، في الولايات المتحدة بين أرباب عمل العمال "غير الشرعيين" (خاصة المزارعين الرأسماليين ومستخدمي العمالة غير الماهـرة) والدولة الأمريكية. إن هـذه العلاقة ليست علاقة بسيطـة. فالسياسيون الأمريكيـون الذين يمثلـون المناطق الزراعيـة الشاسعة غالبًا ما تواطئـوا مع استخدام المهاجرين غـير الشرعيين بسبب المنافع التي يدرونها على ناخبيهم. فعلى سبيل المثال، كان لدى السياسيين في الغرب الأوسط مخاوف لبضع سنوات من إحكام السيطرة على مصنعي اللحوم الذين يستخدمون عمالة غير شرعية؛ لأن ذلك من شأنه إلحاق الضرر بمربي الخنازير والماشيـة. وأدت إعاقة تصنيعاللحوم إلى زيادة العرض من المواشي التي لا يمكن ذبحها مما خفض من أسعار اللحوم.

لكـن الولايات المتحدة صـارت تعتـبر أن الأولوية هي للقضايـا الأمنية وضرورة تخفيض أعداد العمال الذين لا يحملون وثائق مع السعي لتأمين تدفق العمالة في المجالات التي تندر فيها المهارات. وتمثل التحدي الذي واجهته الولايات المتحدة في تنفيذ أجندتها الأمنيـة وعدم إغضاب الناخبين الذين يعتمدون على العمالة التي لا تحمل وثائق سليمة في الوقت نفسه.

لقد قامت الوكالات الحكومية التابعة للولايات المختلفة في أمريكا في الواقع بمضاعفة أعـداد حراس الحدود مع المكسيـك ثلاثة أضعاف قبل 11 سبتمبر، ممـا أدى إلى وفاة مهاجـر كل يوم في المتوسـط بسبب سعي الحراسـ لجعل العبـور إلى داخل الولايات المتحـدة أكثر قسوة وخطرًا. ويبدو أن واشنطن قد نجحـت في التخلص من معظم النقد الموجـه لها من الرأسماليين بخصوص سياسة الحكومة تجاه المهاجرين غير الشرعيين، لأن الوكالات الحكومية ركزت على تجريم تهريب البضائع والبشر. وقد قامت الدولة في سعيها لهذا بالتمييز بين "صنعة" المهاجر و"خطر" العصابات التي تقوم بنقل أو تسهيل انتقال العمال غير الحاملين لوثائق.

في الولايـات المتحدة، يعد قطاع الأغذية أكثر الصناعـات اعتمادًا على العمالة التي لا تتمتـع بأي وثائـق رسمية. وهناك أمثلـة عديدة خلال السنـوات الأخيرة على تلك الاعتماديـة. وتضمن هـذا في عام 2001 مقاضـاة أكبر شركة لتصنيـع الأغذية بتهمة التآمـر لتهريب عمال غير شرعيين للعمل في مصانعها (New York Times 21 ديسمبر 2001). وقد حدثت حالة من الذعر في الولايات المتحدة بسبب مقاضاة شركة تايسون فودز Tyson Foods حتى إن المعلقين أشاروا إلى أن صناعة الأغذية في الولايات المتحدة ستتعطـل بشـدة لو تم تشديد القيود علـى أعداد المهاجرين في هـذه القطاعات وارتفعت معدلات الأجور[6]. لقد كانت المكاسب الاقتصادية التي يجنيها صانعو اللحوم من تشغيل العمال غـير الشرعيين القادمين مـن المكسيك وجواتيمالا واضحة جـدا. ففي منتصف الثمانينيـات كان عمال التعبئة يتقاضـون 18 دولارًا أمريكيا في الساعة، بينما يتقاضى العامـل غير الشرعي ستة دولارات أمريكية فقـط في الساعة في عام 2001. وبحسب وزارة الزراعة الأمريكية فإن ما يقرب من 25% من عمال التعبئة في الغرب الأوسط من العمالة غير الشرعية.

لقد أوضحت نيويورك تايمز في العديد من المقالات في أوائل الألفية الثالثة أن صناعة تعبئة اللحـوم، وأصحاب المزارع أيضًا، جنوا أرباحا كبـيرة عن طريق دفع رواتب متدنيـة وتكثيف وتيرة العمل واستخدام أشخاصـص مستعدين للعمل في ظروف خطرة. لقـد استغلت الشركات العمال غير الشرعيين نظرا للتهديد بالإعادة لديارهم المحدق بهم دائمًا. وقد ضمن المعدل العالي لتغيير العمال أن تبقى التكاليف التي يتكبدها أرباب العمل عند الحد الأدنـى لأن هؤلاء العمال غير مستحقين للإجازات أو التأمينات. وقد عملت العمالـة الأجنبية بشكل خاص في مجالي الفواكه والخضروات. وفي كاليفورنيا، يشكل العشرة ملايين مهاجر 30% من عدد سكان الولاية وثلث قوة العمل بها. تقوم العمالة الأجنبيـة بحلب الأبقـار في ويسكونسن وأوريجـون، وبتصنيع وتعبئـة البطاطس في أيداهو. وكما أوضح رئيس رابطة مزارعي البطاطس بأيداهو في ديسمبر 2001: "إن

العمالـة المهاجرة بالغة الأهمية، سواء كانت شرعية أو غير شرعية. فمعظم المكسيكيين هنـا [أي في الولايات المتحدة] سيحصلون علـى وثائق لكن المزارعين لن يحصلوا على أي وثائـق. فهناك الكثير من الأشياء المـزورة هناك" (New York Times 21 ديسمبر 2001).

قدرت وزارة الزراعة الأمريكية في بداية عام 2000 أن 40% من المليون شخص الذيـن يعملـون في الزراعة في الولايـات المتحدة كانـوا من العمال غـير الشرعيين. وحتـى مع محاولات الحكومة الأمريكية التحكم في تدفق العمال المكسيكيين وترحيل ما يقرب مـن 150 ألف شخص في العام، فإن من المهم الإشارة إلى أن المكسيكيين خارج بلادهم لم يكونوا يرسلون سوى 15% فقط من دخلهم إلى بلادهم منفقين 85% في البلد الموجوديـن فيه. وتساهم الجالية المكسيكية بـ 1,82 مليـار دولار أمريكي في العام في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 148).

أوروبا والمهاجرون غير الشرعيين

في عـام 1950 كان في أوروبـا الغربية 3,8 ملايين مواطـن أجنبي، وفي 1971 كان هناك 11 مليونًا، ثم 20,5 مليونًا بحلول عام 2000، ذلك بخلاف ثمانية ملايين نسمة أخـرى من المولودين في الخارج. أما الدول الأساسيـة المستقبلة للعمالة بالأرقام المطلقـة فكانتا ألمانيا وفرنسا. ويوضح جدول 4 – 3 بالتفصيل أعداد المهاجرين القادمين إلى أوروبا الغربية.

ومع نهاية التسعينيـات، كان الساسة في الاتحاد الأوروبي ينظرون لطالبي اللجوء والعمـال الذين لا يحملـون وثائق سليمة على أنهم تحدٍ أساسـي أمام سياسات الهجرة. وانطلقـت الدعوات لخلـق سياسة مشتركة لدول الاتحـاد الأوروبي في اجتماع خاص عُقـد في تامبيري بفنلنـدا في أكتوبـر 1999 لتطوير الشراكة مع الـدول التي يأتي منها

المهاجـرون للمساعدة في إدارة قضية الهجرة وتطوير نظـام أوروبي مشترك لطالبي اللجـوء. وكان مـن المفترض أن يقوم هـذا النظام على أساس اتفاقية جنيف واحترام حقـوق اللاجئين. لكن هذه السياسة المعلنة، والتي تم ربطها باتفاق تم عقده في كوتونو (بنـين) في يونيو 2000 لتدعيـم الشراكة بين الاتحاد الأوروبـي ودول إفريقيا والبحر الكاريبـي والمحيـط الهادئ للمساعدة علـى تخفيض الهجرة عن طريـق معالجة قضية التنمية المحلية المستدامة والقضاء على الفقر في دول الجنوب الفقيرة، قد واجهت تحديات عديدة ومتكررة.

أشارت المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2000 إلى ضرورة اتباع كل دولة لسياستها الخاصـة التي تشكلها أولوياتهـا الوطنية، بالرغم من ضرورة وجـود سياسة مشتركة للاتحـاد الأوروبي بخصوص قضايـا الهجرة. هذه الاعتبـارات الوطنية انعكست في صـورة خلاف دبلوماسي بين بريطانيا وفرنسا في 2002/2001، فقد أصرت حكومة المملكـة المتحدة على أن تغلق فرنسا مركز الصليـب الأحمر للاجئين في سانجات. كان المركز الواقع بالقرب من نفق القناة الإنجليزية يوفر فرصة سانحة لنزلاء المركز المكتظ بـ2000 نزيـل باستقلال القطـارات المتجهة إلى المملكـة المتحدة، وفقـا لشكوى المملكة المتحدة. وقد وصل للمملكة المتحـدة 22370 طلب لجوء في عام 1993، و71365 طلبًا في العام 2001 وهو ما يبين انخفاضًا عن عام 2000، حيث كان عدد الطلبات 80315. وقـد جاءت معظم الطلبات من أفغانستـان والعراق وسريلانكا. وحصل حوالي 28% من المتقدمـين على وضع اللاجئ أو على تصريح استثنائـي بالبقاء. لكن المملكة المتحدة لا توفـر السكن والمساعدات الأخرى إلا بشكل محـدود جدا، وخاصة بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء.

جدول 4 – 3 صافي تدفق الهجرة في أوروبا الغربية 1960 – 2000

	متوسط ميزان الهجرة السنوي الصافي			التدفق الصافي التراكمي				1960	
	1990-1960	2000-1990	2000-1960	2000-1960		2000-1990		2000-1960	
				بالآلاف	كنسبة مئوية من السكان	بالآلاف	كنسبة مئوية من السكان	بالآلاف	كنسبة مئوية من السكان
النمسا	1,3	3,6	1,9	308	4.0	294	3,6	602	7,5
بلجيكا	0,9	1,5	1,0	247	2,5	153	1,5	400	3,9
الدانمرك	0.6	2.5	1.1	97	1.9	129	2.4	226	4.2
فنلندا	1,0-	1,3	0,5-	140-	2,8-	64	1,2	76-	1,5-
فرنسا	2.1	1.0	1.8	3270	5.8	585	1.0	3855	6.5
ألمانيا	2.1	4,4	2,6	4857	6,1	3638	4,4	8495	10,4
اليونان	0,1-	4,2	1,0	27	0,3	442	4,2	469	4,4
ايسلندا	1,4-	0,4-	1,1-	9-	3,5-	1-	0,4-	10-	3,5-
ايرلندا	3,0-	2,4	1,6-	285-	8,1-	91	2,4	194-	5,1-
ايطاليا	0,6-	2,0	0,0	904-	1.6-	1177	2	273	0.5
لوكسمبورج	5,4	10,0	6,5	58	15,2	42	9,7	100	22.8
هولندا	1,5	2,3	1,7	644	4,3	360	2,3	1004	6,3
النرويج	0,8	2,0	1,1	98	2,3	88	2	186	4,2
البرتغال	4,6-	0,3	3,4-	1197-	12,1-	35	0,4	1162-	11,6-
أسبانيا	0,3-	0,9	0.0	286-	0,7-	358	0,9	72	0.2
السويد	1,9	2,2	2,0	476	5,6	194	2,2	670	7,6
سويسرا	3,0	3,3	3,1	569	8,3	235	3,3	804	11,2
المملكة المتحدة	0,1	1,5	0,4	114	0,2	827	1,4	941	1,6

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (2003: 240).

يبدو أن سياسة حكومة المملكة المتحدة قائمة على افتراض أن معظم طلبات اللجوء "كاذبة"، فتحسين المساعدات الإنسانية قد يشجع المزيد من الناس على تقديم الطلبات. وقد أدت هذه الفكرة المضللة إلى الفشل في توفير الاحتياجات الإنسانية الإساسية لطالبي اللجوء بشكل مناسب، وازدياد عوز الأفراد والعائلات الذين نجحوا في الهروب إلى المملكة المتحدة حتى يلاقوا معاملة غير إنسانية هناك.

كان الهدف من إصدار قانون الهجرة واللجوء لعام 1999، والذي صاحبه إنشاء قسم الخدمات الوطنية لدعم اللاجئين، التعجيل بالبت في طلبات اللجوء وتشجيع تشتيت مقدمي الطلبات خارج لندن. أنفقت حكومة المملكة المتحدة 747 مليون جنيه إسترليني في 2000/2001 لدعم اللاجئين لم ينفق منها سوى ستة ملايين فقط على المساعدات القانونية لطالبي اللجوء. وأبعد مسئولو الهجرة 8925 من مقدمي الطلبات الذين خسروا محاولة الحصول على وضع لاجئ (مارتن 2003: 66). وفي سبتمبر 2006، أعاد وزير داخلية المملكة المتحدة قسرًا طالبي اللجوء العراقيين الذين كانت قضاياهم لا تزال معلقة في المحكمة العليا في واحدة من إجراءات عدة لحكومة المملكة المتحدة مناقضة لاتفاقية جنيف.

في عام 2000، كان 36% من الأجانب المقيمين في الاتحاد الأوروبي موجودين في ألمانيا (أكثر من ثمانية ملايين شخص) بما يساوي 10% من تعداد سكانها. وفيما يتعلق بسوء سمعتها بخصوص سياساتها تجاه العمال الوافدين، خاصة من تركيا، ظلت ألمانيا رافضة حتى عام 2000 لمنح الجنسية للأطفال المولودين لآباء أجانب على أراضيها. لكن مثل المملكة المتحدة ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي، بدأت ألمانيا عام 2000 التعامل بجدية مع التناقضات الحقيقية في سياساتها المتعلقة بالهجرة. فبينما كانت ألمانيا تنفق 3,5 مليارات دولار أمريكي على تنفيذ السياسات الخاصة بالهجرة ووضع حد للـ250 ألف أجنبي الذين ينتقلون إليها كل عام (دون حساب الـ100 ألف طالب لجوء آخر في العام وعدد مساو من ذوي الأصول العرقية الألمانية)، طرحت لجنة من البرلمانيين المهمين وجود حاجة إلى دخول 50 ألف مهاجر إضافي إلى ألمانيا من المهنيين.

وقد أدى هذا الطلب إلى استحداث نوع أقل تشددًا من تصاريح الإقامة الدائمة في البلاد تمنح للعمال ذوي المهارات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد الوطني المتوعك (Economist 2 نوفمبر 2002).

لقد واجه السياسيون الغربيون مشكلة محيرة ناضلوا لحلها دون نجاح، ألا وهي كيفية تأمين حدود الاتحاد الأوروبي لمنع الهجرة إليه، وكيفية السماح بهجرة العمال من ذوي المهارات التي لا يستطيع السكان المسنون في دول الاتحاد الأوروبي تقديمها. وبالرغم من التقدم الذي يبدو أنه تم إحرازه بخصوص الأمن من خلال اتفاقيات شنجن Schengen، لا تزال الاستراتيجية الفعالة لتشجيع الهجرة من أجل تجديد قدرات العمالة في أوروبا ضعيفة. فالسياسيون لن يدركوا المسألة الجوهرية لحل مشاكل الهجرة ويطرحوا ضرورة تحقيق حق الإنسان في العمل والأمن وانتقال العمالة. وبدلًا من هذا يستجيبون للاعتراضات العنصرية على الهجرة والحاجة للحفاظ على السيادة الوطنية.

النظام والقيمة: مطالب العمال واستجابات الدولة

يوجد توتر كبير في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بخصوص طريقة التعامل مع الضغوطات المتزايدة التي تمثلها العمالة المهاجرة، بأشكالها المتعددة، على العالم الرأسمالي المتقدم. فهناك توتر بين الحفاظ على النظام السياسي والاجتماعي الداخلي (وفقًا للافتراض الخاطئ المنتشر بأن الهجرة مصدر فوضى) والحفاظ أيضًا على السيادة على الحدود الدولية من ناحية، وضمان توفر عرض العمل اللازم محليا بما يلبي احتياجات رأس المال المحلي والدولي من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى خلق الظروف اللازمة للتراكم الرأسمالي وإعادة إنتاج المعروض من العمالة والحفاظ على النظام، لدى الدول في المجتمع الرأسمالي ثلاث مهام أكثر شمولًا (هاي Hay 1996). وتقيم الدولة باعتبارها تجسيدًا للأمة الحدود التي يُقرر بناء عليها ما ومن يتم استبعاده أو احتواؤه، وتحدد على وجه الخصوص ما يقصد بمصطلح

المواطنــة في أي لحظة بعينهــا. فالدولة كـ"إقليم" تحدد المساحــة الجغرافية السياسية التي تقــوم في إطارها السيــادة الإدارية، وتعين حرســ الحدود وتحدد من هــو الأجنبي. وتجســد الدولة كمؤسسة الأجهزة والممارسات التي تعتمـد عليها البيروقراطية وأنواع التدخلات التي يمكن للدولة القيام بها.

غالبًا ما ينظر أصحاب المناصب في الدولة الرأسمالية المعاصرة لهذه الدولة على أنها في أزمة، ويعود هذا إلى حد ما إلى الخوف المستمر مما تمثله الهجرة من تحدٍ لسيادتها. ويمكــن اعتبــار العديد من الإصلاحات التــي وضعت أو نوقشت منــذ الألفية الجديدة، وأيضًــا قبل بدايتها، رد فعل للتصورات الزائفة عن التحدي الذي تمثله هجرة العمالة. فتدويــل العمالــة قد يكون متأخرًا عن تدويل رأس المــال، لكن الصراعات التي هي في الواقع صراعات طبقية دولية (يخوضها العمال المهاجرون من أجل الحصول على عمل وضمانــات أخرى في الاقتصــادات الرأسمالية مع أمور أخــرى) لا يمكن فهمها بشكل سليم إلا كسمة أساسيــة في الرأسمالية. لن تنتهي الهجرة. لكن الاكتفاء بالاعتراف بأن القرن العشرين هو "عصر الهجرة" غير كافٍ (كاسل Castles ومايلر Miller 2003). فقد كانت الهجــرة دائمًا كما أشرت جزءًا من نمو الرأسمالية. ومن الضروري تجاوز أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء من أجل فهم موقع المرحلة المعاصرة من الهجرة كجزء من طبيعة الرأسمالية المعاصرة.

تعتبر الهجرة مجرد بعد من أبعاد صراع دولي مع رأس المال. وكما أشارت براكنج (2003) فــإن هجرة العمالة قد تشــير إلى وجود حركة، لكنها تؤكد أيضًا وجود تراتبية فيمــا بين الدول. وتعتبر الصيغ الليبرالية الجديدة السائدة مخطئة في التوكيد أن الهجرة ستتقلصــ لو انخفض الفقر في الجنوب أيضًا. فلا يوجد ببساطة "ارتباط وثيق بين الفقر والهجرة الناجحة" (سوتكليف 2003: 273).

هل تسيطر الدولة على العمالة؟

يوجد صراع بين رغبة الحكومات في تلبية الاحتياجات المتصورة للناخبين (أو على الأقل العناصر الأكثر قوة من بينهم) والقيمة الأخلاقية العالمية التي تعلي من أهمية ضمان الأمن والرفاهية لكل الناس (واينر Weiner 1995 :x). ويقوم التصور الحالي عن أزمة الهجرة الدولية على خمسة أبعاد، على الرغم من أن مفهوم "الأزمة" نادرًا ما تتم مناقشته (واينر 1995). هذه الأبعاد هي:

- المشاكل المتعلقة بالتحكم في الدخول إلى البلاد.
- استيعاب الوافدين.
- العلاقات الدولية بين الدول الضرورية لتخفيض خطر نشوب نزاع ناجم عن تدفق اللاجئين.
- الأزمات التي تحدث داخل الأنظمة والمؤسسات الدولية عند التعامل مع ازدياد تدفق العمالة.
- الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بقدرة الدولة على تحديد من يُسمح له ومن لا يسمح له.

أحد أبعاد الأزمة بالنسبة للدول الشمالية إذن يتعلق بكيفية حل الصراع بين تعزيز حقوق الإنسان العالمية التي تعتبر أولوية (وإن كان من غير الواضح مَن بالتحديد يعتبر هذا الأمر أولوية) مقابل المصالح الوطنية ومصالح المواطنين في البلدان المستقبلة (واينر 1995: 18). هذه الأزمة المتصورة تم التشويش عليها إلى حد ما بسبب النقاش الدائر في أوروبا حول توسيع الاتحاد الأوروبي والخوف من هجوم فقراء شرق أوروبا على الغرب. وهناك أيضًا قلق متعلق بالحالة الجغرافية السكانية بأوروبا واليابان والولايات المتحدة، حيث يعيش الكثيرون بمعدل خصوبة أقل من الكافي لتجديد السكان، وهو ما يتطلب في الواقع زيادة تدفقات العمالة الداخلة إلى البلاد.

انكشفت إحدى الخرافات المتعلقة بالهجرة عقب انضمام عشر دول جديدة للاتحاد الأوروبي في 2004. تلك الخرافة كانت تتحدث عن طوفان متوقع من أبناء أوروبا الشرقية نحو الغرب. فبرغم تأخر تنفيذ مسألة حرية حركة العمال القادمين من بلدان مثل بولندا والمجر وجمهور التشيك، فإن المسئولين في الاتحاد الأوروبي وصحافة الإثارة الأوروبية كانوا متخوفين من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية المنتظرة من موجة عارمة من العمال تجتاح الدول الأكثر قدمًا في الاتحاد الأوروبي. لكن حتى ألمانيا والتي يوجد بها أكبر عدد مطلق من الأجانب (يقارب 10% من التعداد الكلي للسكان) لم يأت إليها سوى 1% فقط من الدول الجديدة المرشحة للاتحاد الأوروبي. وفي المملكة المتحدة التي يبلغ عدد الأجانب المقيمين فيها 4,3% فقط من سكانها، لا يمثل أبناء الدول المرشحة من الأجانب المقيمين فيها سوى 1,0% فقط (Guardian 10 ديسمبر 2002؛ باباناجوس Papapanagos وفيكرمان Vickerman 2003؛ وانظر داستمان Dustmann وآخرين 2003). إن نوعية العمال المرجح أن يهاجروا إلى دول الاتحاد الأوروبي الأقدم (عادةً ما تكون هجرتهم مؤقتة وليست دائمة) هي التي تضيف بوضوح منفعة صافية للدول المستقبلة. فهؤلاء العمال غالبًا ما يكونون من الذكور الأصغر سنًا وحصلوا على تعليمهم خارج المؤسسات الثابتة، ويساعدون في تحقيق الهدف المعلن عنه وهو زيادة مرونة أسواق العمل عن طريق العمل في الأماكن التي لا يرضى العمال من سكان البلاد الأصليين العمل فيها، وفي المهن التي يرونها أحقر وأقل أجرًا من اللازم. ويبدو أيضًا أن التحويلات من المهاجرين الأوروبيين في أوروبا تمثل نسبة كبيرة من العوائد الصافية (80% بالنسبة للعمال البولنديين في ألمانيا)، وتنفق بعد ذلك على الاستثمار، وليس على السلع الاستهلاكية فقط في بلدان المهاجرين الأصلية.

التخوف الآخر الذي يغذي المعضلة بالنسبة للدول المتقدمة فيما يتعلق بسياسة الهجرة ينبع من فكرة أن تعداد السكان في أوروبا قد يكون قد بلغ ذروته في عام 1997، والأمر شبيه بذلك في اليابان والولايات المتحدة، وإن كانت الأخيرة لن تبلغ الذروة

قبل عـام 2050. ومن ثم هناك حاجة حقيقية لضمان تدفـق العمال ممن في سن العمل ليقومـوا بالـدور الذي لا يقوم بـه العمال المحليـون. وكما أوضحت إحـدى الصحف الكـبرى في نهاية عام 2002، فإن الخيار بالنسبة لكبـار السن في أوروبا قد يكون بين "أن تتـم رعايتهم على أيدي مهاجرين شرعيين أو مهاجرين غير شرعيين" (Economist 2002: 13).

هنـاك مخاوف مؤكدة من تناقص أعداد السكان في عدة قرى إسبانية، وهو ما أدى إلى وضـع استراتيجيات لاجتـذاب المهاجرين للعمل في الزراعـة والبناء والخدمات. وبحثت جمعية المدن الإسبانية المناهضة لتناقص السكان، والتي تشكلت عام 2000، عن الأزواج دون الـ40 من العمر غير الحاصلين على تعليم جامعي ولديهم تصريح عمل وطفلـين على الأقل دون الـ12 من العمر للتوقيع علـى عقود عمل لمدة خمس سنوات. وفي المقابل، عُرض عليهم العمل مقابل 690–965 دولارًا أمريكيا في الشهر وخدمات صحية وتعليمية مجانية (International Herald Tribune 29 يوليو 2003).

تقـدر الأمم المتحدة أن الهجرة الإحلالية مـن الجنوب إلى الدول المتقدمة مرتفعة جدا (الأمم المتحـدة 2000). وقـد استخـدم أحد التقاريـر ثلاثة سيناريوهـات إحلال مختلفة للفـترة من 2000 إلى 2050. جاء السيناريـو الأول مرتبطًا بالحجم الإجمالي للسكان، والسيناريو الثاني مرتبطًا بحجم السكان الذين في عمر العمل (15–64)، والثالث بمعدل الإعالة المحتمل، أي مَن في المدى العمري من 15 إلى 64 مقابل من هم فوق الـ64 عامًا. ويقـوم هذا السيناريو على سياسة إعادة التعمـير بالسكان وليس نظام استضافة العمال. تحتاج 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي إلى 47 مليون مهاجر وفقًا للسيناريو الأول، و79 مليـون مهاجر وفقًا للسيناريو الثاني، و674 مليون مهاجر وفقًا للسيناريو الثالث. وسوف يُترجم هذا السيناريو الأخير إلى هجرة صافية تقدر بـ14 مليونًا حتى تتم معادلة أثـر ارتفاع متوسط عمر السكان، أي حدوث تـوازن بين سن العمل والتقاعد، أي أن يبقى التعادل بين سن العمل والتقاعد ثابتًا من 2000 إلى 2050.

يحتوي هذا التقرير على العديد من نقاط الضعف. فهو قائم، على سبيل المثال، على تصور شديد الجمود للهجرة. ومن الثغرات الأخرى فيه، إنه لا يعترف بأن زيادة أعمار البشر حادثة في العالم كله (فارجس Fargues 2003: 3). فالمهاجرون الذاهبون للعمل في دول الاتحاد الأوروبي سيتقدمون هم أيضًا في العمر، وسيتوجب إحلال آخرين محلهم ورعايتهم عند تقدم السن. وكما سبقت الإشارة في أماكن أخرى، فإن الجغرافيا السكانية للدول المصدرة للعمالة تتغير هي الأخرى. بعبارة أخرى، بحلول عام 2030 ستكون معدلات الخصوبة في الدول المصدرة للعمالة التقليدية مثل البرازيل والمكسيك ومصر والفلبين قد انخفضت إلى ما دون مستويات الإحلال (Economist 2 نوفمبر 2002: 13).

علاوة على ذلك، يُشيّئ الجدل حول الهجرة في الدول المتقدمة دول الجنوب الفقيرة. فالحوار محدود جدا مع الدول "المرسلة للعمالة"، وتظهر الهجرة في المقام الأول كـ"مشكلة". وكما تساءل أحد المعلقين (ساسين Sassen 1999): لماذا لا تُعامل الدول المستقبلة للعمال المهاجرين كشركاء؟ فقد اتضح في لحظات تاريخية مختلفة أن الدول الغربية تعتبر المهاجرين ضروريين ومهمين لاقتصاد الدول المستقبلة، لكنها لم تعتبرهم قط شركاء كاملين وأندادًا. تمثلت استجابة الغرب لزيادة أعداد طالبي اللجوء والمهاجرين وزيادة أعداد دول المصدر في أغلب الأحوال في زيادة دوريات حرس الحدود. ولم يؤد تشديد القبضة على الحدود إلا لزيادة قسوة مهربي البشر.

ربما كان أكثر نفعًا بالنسبة للدول الشمالية أن تُعرف لاجئي ومهاجري هذه الأيام بأنهم "المستوطنون الجدد" (ساسين 1999)، لكن هذا يطرح على الحكومات الغربية تحديًا صعبًا متعلقًا بإعادة التفكير في مفاهيم الهوية والمفاهيم التاريخية للانتماء: وهو شيء لا يقدرون أو يرغبون في القيام به. لا يرغبون في هذا بسبب الخوف من رد فعل انتخابي عنيف مضاد للزيادة المتصورة في أعداد الأجانب (وهو الاسم الذي يطلق على جميع المهاجرين وطالبي اللجوء). وهم غير قادرين على هذا ؛ لأنهم جميعا لديهم

وجهة نظر مفادها أن الهجرة مسألة قانون ونظام. وحيثما نُظر إليها كمسألة ضرورية اقتصاديا من أجل تقليل الضغوط على أسواق العمل المحلي، يتم تبني وجهة نظر أكثر براجماتية فيما يتعلق بالسياسات المتبعة. وقد تضمن هذا الإكثار من إصدار تصاريح العمل المؤقتة التي يمكن إطالة مدتها لو قدم أرباب العمل ما يدعم هذا الطلب.

لقد أشرت إلى أن الحديث المعاصر حول الهجرة لا يمكن فهمه بشكل سليم إلا في سياقه التاريخي. فقد ازدادت الهجرة مع بداية الرأسمالية الصناعية، وخاصة مع تطور التصنيع والتكنولوجيا التي حسنت قدرة العمال على الحركة في القرن التاسع عشر. كذلك، أدى ارتفاع المستويات الإنتاجية، المدفوع بالغزو الاستعماري والتحولات في أوروبا، إلى تفكيك ارتباط الناس بالريف (ساسين 1999: 35). لكن التحولات الرأسمالية كان معناها أيضًا أن الأيدي المضافة إلى العمل، سواء كلاجئين أو عمال مهاجرين، لم تكن مرحبًا بها على الدوام. وهناك لحظتان تعبران بدقة عن نشوء علاقة عدائية بين الدول والأجانب. اتضحت الأولى خلال غزو الغرب للإمبراطورية العثمانية والثانية مع حلول الحرب العالمية الأولى.

عززت الحرب العظمى من نظام التعامل بين الدول، وأصبح "الأجنبي" يُعرف بأنه لا ينتمي إلى المجتمع القومي وغير متمتع بحقوق المواطنة. "إن ارتباط سيادة الدولة والقومية بالسيطرة على الحدود جعل من "الأجنبي" شخصًا غريبا" (ساسين 1999: 78). وقد ألقت حنا أرندت (Hannah Arendt 1958) الضوء منذ وقت طويل على الصلة التي نشأت مع تطور الدولة القومية بالمواطنة المرتبطة بالمولد. وتحدى الازدياد السريع في أعداد اللاجئين والعمال المهاجرين الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى تلك الصلة، وهدد أيضًا الصراع بين الدول القومية. وبهذا المعنى "كان النظام الناشئ فيما بين الدول هو مفتاح خلق الشخص الذي بدون دولة، وتعريف اللاجئين، وطرق تنظيمهم أو السيطرة عليهم (ساسين 1999: 84؛ هايتر Hayter 2004).

تتضح المعضلة المعاصرة المتعلقة بكيفية التعامل مع المهاجرين في الدول المستقبلة في تغير اتجاهات السياسات الذي قامت به حكومات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فمن ناحية، تريد الدول تدفقات كافية من العمالة الماهرة وغير الماهرة أيضًا. لكنها من ناحية أخرى، تريد أن تراقب وتتحكم في هذه التدفقات.

إن السيطرة على العمالة هي كل شيء، وتنشأ عندما تبرز في العقلية الوطنية عوامل أخرى غير القانون والنظام مثل التحيز العرقي أو تعطل العمالة المحلية. وقد أشار تقدير حديث لأربعٍ من دول المهجر الرئيسية هي الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا وكندا إلى التركيز على الهجرة العائلية والهجرة الإنسانية بينما الهجرة الاقتصادية هي التي تزداد باستمرار (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 154). وقد أكدت الهجرة الاقتصادية إلى دول المهجر التقليدية تلك، بالإضافة إلى المملكة المتحدة وألمانيا، على البحث عن أجانب متعلمين تعليمًا جيدًا بصفة خاصة. وقد اشتدت المنافسة على هذه الفئة بسبب تنامي النقص في المهارات وخاصة في مجالات التكنولوجيا المتطورة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أوضح نقص المهارات في الدول الغربية أهمية الحصول على قدرات أبناء الجنوب المفيدة للتنمية الرأسمالية في الشمال. وفيما يتعلق بالسياسات، أدى هذا بالعديد من الدول الغربية إلى إصلاح أنظمة الهجرة من أجل التوسع في منح التأشيرات طويلة المدى والمؤقتة.

وافقت الولايات المتحدة في العام المالي 2000 على دخول 543950 عاملاً أجنبيا يمثلون 25 % من صافي نمو التشغيل في الولايات المتحدة. ثلثا هؤلاء العمال كانوا مهنيين حاصلين على تأشيرات تسمح لهم بالبقاء لمدة ست سنوات، ويمكنهم أن يصبحوا مؤهلين لتأشيرة الهجرة والتوظيف لو رعاهم صاحب عمل قادر على إثبات عدم وجود شخص آخر مقيم في الولايات المتحدة قادر على شغل الوظيفة الشاغرة (مارتن 2003: 20). كان هؤلاء العمال الأجانب حاصلين على تأشيرات H-1B، ووضعهم بين إمكانية حدوث صراع بين الدولة الأمريكية وأرباب العمل الأمريكيين. فأرباب

العمل، وبخاصة الرأسماليين العاملين في مجال التمويل أو التكنولوجيا المتطورة، يريدون أن يكونوا أحرارًا في البحث عن أفضل العمال لشغل الوظائف في الولايات المتحدة من أي مكان في العالم.

خلال ازدهار التجارة عبر الإنترنت في التسعينيات، نشأ ما عُرف بشركات توظيف العاملين في تكنولوجيا المعلومات لمساعدة أصحاب الأعمال الأمريكيين في الوصول للعمالة الأجنبية. وقد نتج عن هذا انتقادات بسبب استغلال العمالة الأكثر استعدادا للعمل لساعات أطول، وفي ظروف سيئة. كان من نتائج الصراع بين أصحاب الأعمال والحكومة وجماعات الضغط الراغبة في الحفاظ على المعايير الأمريكية في التشغيل تقييد العدد الذي يمكن لأي مؤسسة توظيفه تحت فئة (H - 1B %15 كحد أقصى)، والاتفاق على حظر تسريح العمال الأمريكيين من أجل إفساح المكان للأجانب (مارتن 2003: 22)[7].

رفعت المملكة المتحدة أيضًا من سيطرتها الأمنية على اللجوء والهجرة، ووفرت فرصًا جديدة ببرامج العمال المؤقتين في الوقت نفسه. وقد استهدفت هذه الأنظمة المؤقتة احتياجات أرباب العمل الباحثين عن أفراد ذوي مهارات مهنية في المجالات التي يكون النقص في سوق العمل فيها أشد ما يكون. تتلقى الوكالة الحكومية المعنية بتصاريح العمل في المملكة المتحدة Work Permits UK طلبات التأشيرات من أصحاب الأعمال في المملكة المتحدة الراغبين في توظيف أجانب من غير دول الاتحاد الأوروبي. يُقدم كل عام ما يقرب من 150 ألف طلب من مهنيين أجانب، وتتم الموافقة على ما يقرب من 90% منها. ويتضمن هذا وظائف كالأطباء والمرضين بالإضافة إلى المهندسين. ووفقًا للبرنامج الخاص بالمهاجرين أصحاب المهارات العالية، يسمح للمهنيين الأجانب بدخول البلاد بدون حد أقصى للعدد لمدة 12 شهرًا ما داموا حققوا 75 نقطة على مقياس مكون من مائة نقطة. وتُمنح النقاط مقابل المؤهلات التعليمية والخبرة.

أمـا الأعداد التي تُقبل من العمال غير المهرة فأقل بكثير، ولا تتجاوز 40 ألف شاب مـن دول الكومنولـث يأتون في إجازات للعمل لعامين كحـد أقصى، ويأتي هؤلاء من إستراليـا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا. وقد أعلنـت حكومة المملكة المتحدة عن رغبتها في توظيـف المزيد من دول الكومنولـث السوداء ومن أوروبـا الشرقية. واضطر حزب العمـال الجديد مرارًا تحت ضغط التوتر العرقي المتزايد في نهاية التسعينيات إلى الدفاع عن أهمية الطابع البريطاني، أيا كان ما يعنيه هذا، وطرح ضرورة إيجاد نظام هجرة أكـثر فاعليـة من شأنـه أن يشجـع الأجانب في المهـن الاحترافية ويبعـد طالبي اللجوء "الكاذبين" والمهاجرين لأسباب اقتصادية عن المملكة المتحدة في الوقت نفسه. وتم الدفاع عن السماح للمهاجرين من ذوي الكفاءات المهنية بناء على الحاجة إلى مجاراة المنافسين الأوروبيين في العلوم والتكنولوجيا. وقد اتضح أيضًا أن سكان المملكة المتحدة المولودين في الخـارج يساهمون في العوائد الحكومية بـ2,6 مليار جنيه إسترليني في العام أكثر مما يتلقون كمنافع حكومية، رغم أن صحافة الإثارة التقليدية نادرا ما تذكر هذا (جوت Gott وچونستون Johnston 2002).

أدى تكثيـف سياسة السماح للمهاجرين ذوي المهارات فقـط بسبب أهميتهم في دعم مصالـح رأسمالية بالمملكة المتحدة إلى التوسع في البحـث عن المهاجرين غير الشرعيين عنـد موانى الدخـول وإجبار مـن يقومون بنقـل المهاجرين غير الشرعيـين على دفع غرامـة[8]. وأدى أيضًا إلى محاولات لتخفيضـ أعداد طالبي اللجوء عن طريق تكليف موظفي الهجرة التابعين للمملكة المتحدة في الخارج بمراجعة أوراق المسافرين إلى المملكة المتحـدة. في عـام 2000، تم رفض دخـول 46600 أجنبي في مـواني المملكة المتحدة، وتوجيه إنذارات بالترحيل لأكثر من 50 ألف أجنبي. وقد كان ذلك تقريبًا ضعف العدد المقابل في عام 1999، و81 % منهم كانوا من طالبي اللجوء (مارتن 2003: 70).

منـذ ينايـر 2003، تم اتخـاذ تدابير أكـثر قسوة لتحديـد "طالبي اللجـوء الكاذبين" الموجوديـن في كل مكان. وشـددت التشريعات على أن يقـوم المهاجرون بتقديم طلب

اللجوء فور الدخول إلى المملكة المتحدة، ومن لم يفعل هذا يُترك دون أي مساعدات من أي نـوع، وهو ما خلق حالة من التشـرد المنتشر والبؤس المدقع بين هؤلاء البشر الذين حاولوا الهروب من الاضطهاد في أماكن أخرى أثناء عملية التقديم.

وبالإضـافة إلى محاولات منع العمال غير حاملي الوثائق من دخول البلاد، قامت المملكـة المتحـدة مثل الولايات المتحـدة بتغليظ العقوبـات على أصـحاب الأعمال الذين يوظفـون مهاجرين غير شرعيين. فالغرامات يمكن أن تصـل إلى خمسـة آلاف جنيه إسـترليني علـى كل عامل غير شرعي، لكـن برغم كثرة الكلام وشـدته حول فرض وسائل السيطرة، يبدو أن الملاحقات القضائية كانت محدودة جدا، حيث لم تُوجه التهم إلا لـ23 صاحب عمل فقط في عام 1999.

إن الحكومات الغربية مصـممة على محاولة تقنين وضـع العمـال الذين تحتاج لهم من أجل التنمية الاقتصـادية وتحقيق الميزة التنافسـية، وتنظيم تدفق العمال غير المهرة وطالبي اللجوء كما أوضحت جريدة Economist، فـ"التحكم في الهجرة الشرعية أسهل مـن الهجرة غـير الشرعية، والفائدة المرجـوة منها على المدى الطويـل أكثر ترجيحًا" (2 نوفمـبر 2002: 15)، لكـن الاسـتراتيجية التي تطرحها، والتي يـزداد تطبيقها في المملكة المتحدة وأماكن أخرى، تصـبح آلية لانتقاء المهاجرين الأكثر مهارة. وتوفر هذه الاستراتيجية أيضًا أرضية عنصرية لجلب عمال من دول شبيهة في التطور. فعلى سبيل المثال، طرحت Economist سؤالا حول السبب الذي قد يدفع الكنديين لتقييد الهجرة من إسـتراليا أو نيوزيلندا. ويؤكد أصـحاب هذه الفكرة أن هجرة الأفراد من دول شـبيهة في التطور من شـأنه تقليـل التوتر العرقي. لكن في هذه الحالة، كيـف يمكن إثناء أبناء الجنوب الذين يريدون الهجرة عن القيام بهذا؟ ولماذا يجب أصلًا ثنيهم عن هذا إن كان وعد العولمة هو تسهيل وجود سوق حر للعمال كما لرأس المال أيضًا؟

حركة العمال والتفاوت العالمي

لقد أكدت من قبل على أن الدول الرأسمالية عجزت عن حل التناقض بين ضمان استقرار العرض من العمالة والمعارضة الأيديولوجية (والتي غالبًا ما تكون عنصرية) لتدفق العمالة. وتظهر هذه المعارضة في أوقات الأزمات الاقتصادية عندما تصبح جماعات المهاجرين المستقرة لمدة طويلة، والتي عملت لعقود جنبًا إلى جنب مع الجماعات الأصلية مهددة. تكمن احتمالية أن يصبح المهاجرون وجماعاتهم محل تهديد في ظهور فئة اللاجئين وإعادة تعريف العمالة المهاجرة على أنهم "أجانب"، ومن ثم عدم التساوي في الاستفادة من الخدمات والحماية التي تقدمها الدولة.

مع نشوء الرأسمالية الحديثة وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، أسرعت الدول الغربية بجعل الأجانب الذين تمت دعوتهم يعملون. ومن التحديات الأساسية في الفترة المعاصرة قدرة الدول الغربية على صد تدفق العمالة التي تُعتبر معيقة لقدرة أرباب العمل على تثبيت قيمة رأس المال. وقد دفع هذا التحدي بصناع السياسة في المملكة المتحدة وأماكن أخرى إلى قراءة أسئلة مهمة بخصوص الهجرة بطريقة معينة. ألا وهي البحث في موضوع السيادة والنظام في الدول الغربية وكيفية مساعدة الدول المصدرة للعمالة لتحقيق التنمية من أجل تقليل الدوافع التي تجعل المهاجرين يرغبون في الانتقال إلى أوروبا. وهذه صيغة أخرى للأسئلة المتعلقة بأسباب ونتائج الهجرة:

- إلى أي مدى تعتبر مفيدة بالنسبة للدولة المُرسلة والمستقبلة؟
- ماذا يحدث للدول التي تفقد مهارات من يهاجرون؟
- ما هو مقدار الدخل الذي يتم تحويله لتعويض التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تتكبدها الدول المُرسلة؟
- كم يتبقى في الدول المُستقبِلة لتقليل التكاليف التي تتحملها الدولة لاستضافة المهاجرين؟

لكن هذه الأسئلة سيطرت عليها اهتمامات النيوليبرالية بدوافع الأفراد للهجرة والتركيز على "عناصر" الإنتاج (لويس Lewis 1955؛ تودارو Todaro 1969). ويتم تصوير الأرض ورأس المال والعمل والموارد الطبيعية على نحو مسبق كمعطيات ثابتة ليس لها سياق أو مسار تاريخي أو وسطاء طبقيين يتصارعون حول كيفية توزيعها والتصرف فيها. باختصار، تفشل الكثير من نظريات الهجرة في أخذ استراتيجيات التنمية في الدول التي قد تبدأ منها الهجرة في الحسبان. ففردية الاختيار هي المبدأ التنظيمي المفضل للأنظمة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، والذي يختزل النقاش في التكاليف والأرباح دون اعتبار للطريقة التي تكون بها الهجرة جزءًا من تدويل أوسع لرأس المال (أمين Amin 1995: 31؛ وانظر أيضًا، هيرميل Hermele 1997).

على الرغم من أهمية تقييم من هم المهاجرون وأسباب هجرتهم، فإن تحليل هذه الحسابات يجب ألا يكون خاليًا من تقييم (أولًا وقبل كل شيء) من لا يهاجرون وأسباب عدم حدوث هروب جماعي من الفقر في جنوب العالم إلى الشمال الذي يقترح علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أنه أمر أصيل في اتخاذ الفقراء للقرار. فمن المهم سبر أغوار الهجرة باعتبارها واحدة من الاستراتيجيات العديدة التي يتبناها الفقراء، والفقراء إلى حد ما، والأغنياء أيضًا من أجل تحسين سبل المعيشة. وكما يشير كوثاري Kothari:

> إن أفضل طريقة لفهم الهجرة هي اعتبارها سببًا ونتيجة للفقر المزمن الذي يعاني منه من يرحلون ومن يبقون وراءهم أيضًا، ومن ثم تكون العلاقة بين "القدرة على الحركة" و"عدم الحركة" وبشكل أكثر عمومية الترابط بين الناس والأماكن هي مفتاح فهم دور الهجرة في الفقر المزمن.
>
> (كوثاري 2002: 4)

بينما يقود هذا كوثاري لفهم دور الهجرة في خلق الظروف المناسبة للصمود أو توفير فرصة للفرار من الفقر المزمن عن طريق استكشاف عمليات "الإقصاء"، اقترحت هنا (وفي مواضع أخرى من هذا الكتاب) أن ذلك الإقصاء لم ينشأ تاريخيا في الجنوب

بسبب القرارات التي يتخذها الفقراء، أو قدرتهم على اتخاذ خيارات عقلانية أو لا، أو الأسس التي قرروا بناء عليها فعليا فحسب، وإنما بسبب التقويض الفعال للجنوب من قبل الشمال أيضًا (والذي كان له دور حاسم ومؤثر). علينا أن نحرص على ألا نسمح لسمة "الإقصاء" بمنعنا من فهم الكيفية التي يُخلق من خلالها الفقر ويعاد إنتاجه.

هذه النظرة لعالم أجزاؤه مندمجة بدرجات متفاوتة أدت فيه التنمية الرأسمالية في الشمال إلى إفقار الجنوب، ولا زالت تفعل هذا، تعرضت لانتقادات من داخل النقاش المتعلق بالهجرة. وفي معرض التناول النظري للشتات، طُرحت تساؤلات حول الرؤى الغائية للعالم والجنسية والحدود الجغرافية و"المساحات"، وكيف تساعد حركات الناس بالفعل في تشكيل علاقات قوة جديدة تتسم بالهيمنة (برازيال Braziel ومانور Mannur 2003). في إطار هذا الجدل، يبدو أن المساحة السانحة لتحليل "المركز والأطراف" في العالم محدودة، حيث تقع التدفقات العالمية للناس والنقود عند نقطة الانفصال بين المناظر المختلفة، وهناك حدود وتخوم جديدة تحتاج لغة جديدة من أجل تفسير التوتر بين التجانس والتنافر في العمليات الاجتماعية والاقتصادية الدولية (أبادوراي Appa-durai 2003: 29).

إن الاهتمام بالتقدم في تحليل الشتات أمر جدير بالملاحظة (زاك-ويليامز Zack-Williams وموهان Mohan 2002)، لكن التركيز الإضافي الواضح على المحددات الثقافية للحدود التي قد تتجاوز الدول القومية تتجاهل أهمية بناء تفسير العالم الحديث على أساس الصراعات المتكررة بين رأس المال والعمل. وكما أشار ماسي Massey، لا توجد أي عمليات يكون البعد المكاني هو البعد الوحيد فيها، وكذلك لا توجد أي عمليات اجتماعية لا يوجد بها بعد مكاني على الإطلاق. ومن الواضح أن تطورات الرأسمالية تضمنت تغيرات في أنواع عمليات العمل والبحث عن أشكال جديدة من عرض العمل. لكن عملية العمل ليست هي التي تحدد المكان، وإنما البحث عن الربح والصراع المتقلب بين رأس المال والعمال (ماسي 1984). لقد تشكل ذلك الصراع بفعل ثلاثة عمليات،

ألا وهــي دور التحويلات وارتفاع دور تهريب البشر وكفاحات أهل الجنوب من أجل كسب الرزق.

مقابل صراع الرأسـمالية من أجل العمال كان هناك ارتفاع في مستوى التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون لديارهم. وتُعد التحويلات حاليًا مصدرًا للعملة الأجنبية بالنسـبة للدول النامية أكبر من كل أشـكال المساعدات الأجنبية مجتمعة. يُدرِج الجدول 3,5 أعلى 20 دولة تستقبل تحويلات. بحسب صندوق النقد الدولي بلغت التحويلات الرسـمية لكل الدول في عـام 1999 مبلغ 63 مليار دولار أمريكــي، لكن لو أخذنا في الاعتبار القنوات غير الرســمية، فالرقم سـيكون قريبًا مــن 100 مليار دولار أمريكي (المنظمة الدولية للهجرة 2003: 310). وبينما كانت التحويلات تُرسل أساسا من أوروبا حتى الثمانينيات، بحلول عام 1991 أصبحت آسيا أكبر مصدر لدخول التحويلات.

مــن الناحيــة الظاهرية، يُوفر هــذا الدخل دعما هائلا لدول الجنــوب، لكن ذلك لن يحدث إلا لــو أديرت ووجهت للإنتاج المفيد اجتماعيا. وكما أشــارت براكنج (2003) يمكن للتحويلات أن تعزز دخول الأسر التي تســتطيع الوصول إليها، لكن الطابع غير الرسمي يُساعد النخب على إخراج الأموال من الحساب متجاوزين نظام الدولة.

تُعتــبر التحويلات ســيفًا ذا حدين. فهي تمثل اســتراتيجية للمقاومة مــن جانب أهل الجنوب. وقد أظهرت براكنج كيف يــؤدي الدخل الآتي من التحويلات في زيمبابوي إلى تعزيــز القطاع غير الرســمي القــادر على تحدي الدولة الســلطوية. لكنها طرحت أيضًــا أن الدخــل الآتي من التحويلات قــد لا يدخل القنوات الرســمية، ومن ثم تُحرم وســائل الرفاه الاجتماعية من تعزيزات إضــافية. وقد تكون في أغلب الأحوال مُتاحة للنخب السياسـية الحاكمــة التي تقوض أي عقد اجتماعي قد يكــون قائمًا بين الحكومات والمواطنين، حتى لو كان ضعيفًا (براكنج 2003).

تعتمد مساهمة التحويلات بشكل إيجابي في الدخول الوطنية والمحلية على عدة عوامل، ويجب ألا نفترض إن كانت التحويلات تفعل هذا أم لا بمجرد النظر إلى الإحصائيات الخاصة بالتحويلات في الإحصائيات الوطنية (تايلور Taylor 1999). وتتضمن القضايا المهمة الآليات والسيطرة على الدخول الناشئة من التحويلات، واستخدامات التحويلات، والتحكم في التحويلات. تتم تلك القرارات على مستوى السياسات الاقتصادية الوطنية وفي أسرة العامل المهاجر، وكذلك في عدد من النقاط الوسيطة المختلفة بين هذا وذلك.

جدول 5-3 أعلى 20 دولة تتلقى تحويلات من المهاجرين - سنة 2000

الدولة	التحويلات (بالألف دولار أمريكي)	الدولة	التحويلات (بالألف دولار أمريكي)
الهند	11585699	جمهورية الدومينيكان	1688999
المكسيك	6572599	اليونان	1613100
تركيا	4560000	كولومبيا	1553900
مصر	3747000	الإكوادور	1316700
إسبانيا	3414414	اليمن	1255206
البرتغال	3131162	إندونسيا	1190000
المغرب	2160999	سريلانكا	1142329
بنجلاديش	1948999	البرازيل	1112999
الأردن	1845133	باكستان	982899
السلفادور	1750770	جامايكا	789299

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (2003: 311).

يمكن أن تصبح التحويلات جزءًا من استراتيجية أساسية للبقاء والتراكم معًا. وكما رأينا سابقًا، لا تقتصر استراتيجية التراكم على المهاجر وعائلته فقط. فالنقد الأجنبي يوفر فرصًا للبقاء، ولشراء معدات المزارع وللاحتياجات من تعليم وملابس، بالإضافة إلى بناء المنازل. لكن من الضروري ألا نغفل أن التكلفة البدنية والاجتماعية التي يتكبدها المهاجر حتى يتوفر ذلك الدخل القادم من التحويلات شديدة القسوة.

فالمهاجرون في مصر، على سبيل المثال، لا يقتصرون على عمال التراحيل أو المهاجرين الموسميين من مكان لآخر داخل مصر، وإنما من ينتقلون هربًا من الفقر في الريف إلى القاهرة أو الجيزة أيضًا. وهؤلاء يعيشون على هامش الحياة تمامًا. عادةً ما يستبدل العمال غير المهرة وغير المتعلمين بوجه عام بؤس الحضر بالفقر الريفي، فهم ينتقلون من أماكنهم ساعين للعمل كحراس ليليين أو عمال باليومية في مواقع البناء دون توفير أي مقومات للصحة أو السلامة ولا مكان للنوم إلا في موقع البناء أو ردهة المباني التي يعملون فيها كبوابين مثلا. أما من يتمكنون من الفرار إلى المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يقعون تحت سيطرة الكفيل. هؤلاء يمكن اعتبارهم "مديرين" وهم يحددون ما يفعله المهاجر والمكان الذي يمكنه فعله فيه، ولا يمكن للمهاجر الانتقال بين المدن دون إذن كتابي من الكفيل الذي يتحكم فعليا بالعمال، وكأنهم في عقد سخرة أو إذعان.

أحد هؤلاء المهاجرين كان يزرع نصف فدان بالقرب من الجيزة وعمل لمدة ثماني سنوات في السعودية عاملاً زراعيًا. وقد ساعده سمسار من قريته على السفر برًا عبر نويبع بسيناء إلى السعودية، لكن حياته في السعودية قامت على وعود تبين لاحقًا أنها زائفة ورئيس عمال جديد يتحكم فيه. لقد دفع 2500 جنيه مصري حتى يصل للسعودية، ولم يتمكن خلال ثمان سنوات إلا من ادخار ما يكفي فقط لشراء جاموستين واستئجار فدان آخر من الأراضي الجديدة (لكن بدون أي عقد مكتوب يضمن هذا). وسددت التحويلات التي كان يرسلها تكلفة وضع أرضية خرسانية لمنزل والده، لكنه

استخدم كل مكاسبه الأخرى في تكاليف معيشته في السعودية والمساعدة في شراء الملابس لأطفاله وتعليمهم في مصر. أما الاتفاقات الخاصة بأجره فلم تُحترم في السعودية على الإطلاق، فكان يحصل دائمًا على أقل مما وعدوه به، وكان الكفيل يأخذ 25 % مما يكسبه (مقابلات، القاهرة: أغسطس 2003).

لقد سلط هذا الفصل الضوء على العلاقات المتناقضة العديدة بين العمالة المهاجرة والرأسمالية. الأمر الأكثر بروزًا فيما بينهم هو كيفية تجاهل العولمة الاقتصادية لتحرير أسواق العمالة. وبرغم أن حركة البشر بحثا عن العمل (وباعتبارها المكون الأساسي في تثبيت قيمة رأس المال) كانت عنصرًا جوهريا في نمو الرأسمالية، أعلنت الدول والأنظمة الرأسمالية مرارًا وتكرارًا من مخاوفها بشأن السيادة الوطنية على الإدماج الكامل للعمالة الأجنبية.

وعلى الرغم من جاذبية تشغيل عمال يُدفع لهم أقل بكثير من العمال المحليين بالنسبة لأرباب الأعمال، وعلى الرغم من رخص تكلفة إعادة إنتاج تلك القوة العاملة بالنسبة للدول التي تستثمر في الرفاه والتعليم، يُحرم الأجانب من الحقوق الوطنية والسياسية الكاملة في البلاد التي يعملون بها. لقد أشرنا إلى أن ذلك لا يخلو من صراع بين الرأسماليين أصحاب الاحتياجات المختلفة من العمال. لكننا أشرنا أيضًا إلى أن التعامل الأمني مع الاقتصاد السياسي الدولي خدم مصالح الدول في تبني استراتيجية أكثر عدائية ضد العمال الذين أتوا من خارج حدودها الوطنية. لكن لو كان اقتصاد تدويل رأس المال قد كشف عن ملمح واحد مهم فيما يتعلق بهجرة العمالة، فهذا الملمح سيتمثل في أن محاولات حكومات الشمال لتحقيق المزيد من السيادة الوطنية عن طريق تنظيم العمال واستبعادهم محاولات مضللة.

يتم الآن تحدي الافتراضات القائمة بخصوص هجرة العمال، وإحدى النقاط التي يدور حولها الجدل هي ما إذا كان من الممكن أو المرغوب فيه التمييز بين مكان استقرار

المهاجر ومكان عودته (كاسل 1999: 12). من المهم أيضًا دراسة الطرق التي ظهرت بها معارضة حرية تنقل العمالة ليس من قِبل الرأسماليين الساعين إلى الاستمرار في استغلال العمالة الرخيصة قليلة القيمة فحسب، وإنما بسبب الاستراتيجيات التي تبناها العمال أنفسهم للعثور على عمل وتحدي القيود المفروضة على حركتهم أيضًا.

في وقت تُطرح فيه قضايا الحكم العالمي (حتى وإن كان يتم إخراسها)، يجب أن يصبح جنوب العالم جزءًا من نقاش أوسع حول متطلبات الشمال الرأسمالي من العمالة. جزءٌ من هذا النقاش قد يتضمن الدور الذي لعبه العمال الجنوبيون (ولا زالوا يلعبونه) في خلق الثروة الرأسمالية في الشمال. وسيتوجب أيضًا تناول إمكانيات تقليل موانع الدخول إلى أوروبا والولايات المتحدة أمام المهاجرين، لكن في ظل المناخ الأمني الحالي يبدو أن مثل هذا التغيير أمر حالم ومثالي. لكن من الواضح أنه برغم كارثية نتائج بحث المهاجرين عن عمل خارج ديارهم في أغلب الأحوال (حتى عندما يحصلون على عمل) سيستمر الناس في السعي للارتحال من أماكنهم. فهذا يعتبر استراتيجية أصيلة ومشروعة من أجل تقليل التفاوت بين الناس في الشمال والجنوب.

الفصل الرابع
الأرض والفقر والسياسة

فقدان حيازة الأرض والتراكم

يدرس هذا الفصل النقاشات المتعلقة بالفقر في الريف والإصلاح الزراعي والتنمية في جنوب العالم. وقد تركزت الصراعات في جنوب العالم في أغلب الأحيان على النزاعات المتعلقة بالتفاوت في حيازات الأراضي والإصلاح الزراعي. يركز النقاش المعاصر حول الفقر في الريف على استمرار التفاوت في حيازات الأراضي بحيث يبقى من لا يملكون أي أراضٍ أو يملكون النذر اليسير منها فقراء (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) 2001؛ جيمير 2001 Ghimire؛ باراكلاو 1999 Barraclough). هذا النقاش يركز على فاعلية صغار المزارعين، وله مزايا كثيرة منها أنه يركز على الأسر والبيوت الأكثر قابلية للتأذي من التقلبات في الأسواق والمناخ، ومنه نشأ العديد من المهاجرين الذين ألقينا عليهم نظرة في الفصل الثالث.

من الأمور المثيرة للجدل تحديد ما إن كان ضعف الناس في الريف وقابليتهم العالية للتأذي يجب أن توجه السياسات نحو الإصلاح الزراعي القائم على إعادة توزيع الأراضي. فهناك ضغوط كثيرة على المزارعين والفلاحين الذين لا يملكون أي أراضٍ تتجاوز مسألة إتاحة الأرض، ومن غير المؤكد إن كان التحسن في حيازة الأراضي وحده قادر على حل هذه الضغوط (برايسيسون 2002 Bryceson). سأعود في الفصل السادس للنقاش المتعلق بما إذا كان الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع لم يعد له دلالة مهمة بالنسبة لتقليل الفقر في الريف، خاصة في سياق الضغوط النابعة من العولمة (بيرنشتاين 2003 Bernstein).

عند هذه النقطة، سأحول المناقشة المتعلقة بسياسات الإصلاح الزراعي كآلية لتخفيض

الفقر نحو أهمية الكيفية التي تُبقى بها هذه السياسات الأمر موضوعًا سياسيا ومسيسا، وكيف تُستخدَم أيضًا كآلية هادفة للتراكم. وفي معرض القيام بهذا، أطرح قضية التراكم عبر فقدان الملكية، أو الكيفية التي تستخدم بها الطبقات المسيطرة الصراع على الأرض من أجل تعزيز التراكم البدائي (بيريلمان Perelman 2000؛ هارفي Harvey 2003).

يوجد بعدان للتراكم الرأسمالي. أحدهما مرتبط بالعلاقات بين الرأسمالي والعامل الأجير وهياكل حقوق الملكية؛ بالإضافة إلى تبادل السلع والأيديولوجية التي تزيف الاستغلال والسيطرة الطبقية، وتقدمها على أنها حالة عادية يسود فيها تكافؤ الفرص. أما البعد الثاني فهو العلاقة بين المراكز الرأسمالية والاقتصادات غير الرأسمالية، وهذا يعني باختصار الإمبريالية (لوكسمبورج Luxemburg 1968؛ بوند Bond وديساي Desai 2006). بالنسبة لماركس:

> [كان] التراكم البدائي هو العملية التاريخية لانفصال المُنتِج عن وسائل الإنتاج. إنه يبدو بدائيا، لأنه شكل المرحلة ما قبل التاريخية لرأس المال ونمط الإنتاج المقابل لها.

(ماركس 1974: 668)

بينما ألمحت أعمال ماركس إلى أن التراكم البدائي (الذي يجب أن يسبق التنمية الرأسمالية) له طبيعة قصيرة المدى، أوضحت روزا لوكسمبورج وغيرها من النشطاء الأحدث أن الكثير من العلاقات المعاصرة بين الدول الإمبريالية والمستعمرات السابقة، وداخل الدول النامية أيضًا تشكلت عن طريق استمرار أنماط التراكم البدائي (بوند 2006). وكما أشار هارفي، فإن التراكم الرأسمالي البدائي أو الأصلي احتوى على مجموعة واسعة من العمليات:

> تسليع وخصخصة الأرض والطرد القهري للسكان من الفلاحين، وتغيير العديد من أشكال حقوق الملكية... إلى حقوق ملكية خاصة حصرية، وكبت حقوق العامة وتسليع القوة العاملة وكبت أشكال الإنتاج والاستهلاك البديلة والأصلية.

(هارفي 2003: 74)

تتضــمن هذه العمليات أيضًــا، كما أوضــحت في مواضــع أخرى من هذا الكتاب، استراتيجيات الســلب وانتزاع الموارد، ونظم العمالة القسرية، وأشكال التحكم المالي. واســتمرت كل عمليات وأنماط التنمية الرأســمالية هذه إلى ما بعد المراحل المكونة للنمو الرأســمالي. فقد استمرت حتى الحقبة المعاصرة، وتقوم حاليًا بتشكيل طبيعة الرأسمالية في جنوب العالم.

إن كانت الرأسمالية قد ولدت من السرقة والنهب، ومن القتل والتدمير الذي أحدثته من أجل الاســتيلاء على أصول الجنوب، فإنها قد استمرت في الفترة المعاصرة بواسطة الحرمان من الملكية. فعلى سبيل المثال، استمر نهب موارد إفريقيا مع التعدين واستخراج الثروة المعدنية كما سنرى في الفصل الخامس. كانت الأرض كذلك أمرًا محوريًا بالنسبة للطرق التي تم بها التعامل مع الفقراء والمزارعين الذين لا يمتلكون أي أراضٍ تقريبًا. سنرى في حالة مصر مثلا أن تسارع الفقر الذي نتج أدى بشكل مباشر إلى زيادة ثروة أصــحاب الأراضي، ومن ثم زيادة التمايز الاجتماعي في الريف المصري. كذلك أفاد فقدان ملكية الأراضــي في تاريخ زيمبابوي النخبة الاســتيطانية البيضاء، لكن عمليات انتقال ملكية الأراضــي المتســارعة مؤخرًا (وخاصة منذ عام 2000) أغنت أيضًا الطبقة السياســية المنتمية لنخبة حزب الاتحــاد الوطني الأفريقي الزيمبابــوي - الجبهة الوطنية ZANU PF، رغم أنها نفعت كذلك العديد من المزارعين الذين لا يملكون أي أراضٍ أو القليل جدا منها في المناطق المشاعية الاستعمارية والمزدحمة.

من الأمور المركزية في دراسات الحالة التي أقدمها التسييس المستمر للأرض ودور العنف المصــاحب له، والذي غالبًــا ما تديره الدولة. ففي حالــة زيمبابوي مثلا الدولة نفســها هي التي تتحدى الوضع القائم. وقد جلب تســييس الأرض قضيتين أخريين إلى دائرة الاهتمام، أولهما هي طبيعة حقوق الملكية في القرن الحادي والعشرين.

فكما قامت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على حد سواء بحذف الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع من جدول الأعمال، واستبدلوا به الاهتمام بترسيخ الحقوق القانونية في الأرض وخصخصتها، ومن ثم تعزيز أوضاع حائزي الأراضي الذين يتمتعون بصكوك قانونية والإجحاف بمن لا يملكونها. ولم يتم هذا بحجة تعزيز حقوق الملكية الرأسمالية فقط، وإنما الحقوق العرفية التقليدية أيضًا، وقد أطلق على هذا أحيانًا تعبير جميل لا يعبر عن الحقيقة هو "الموجة الجديدة من الإصلاح الزراعي". ويؤدي ذلك إلى النتيجة الثانية المهمة لتسييس الأرض، وهي استمرار الفقر في الريف (بل وتسارعه في أغلب الأحيان) وتقليل أعداد الفلاحين. ومن المهم هنا أن ننظر للفقر في ارتباطه بأمور أخرى حتى ندرك أن الفقر والثروة وجهان لعملة واحدة، فالصراع على الأرض ينتج عنه فائزون وخاسرون.

إن خلق الثروة في الريف معتمد على إفقار الفلاحين الأقل ثروة. ويبدو التمايز الاجتماعي هو الحل لمشكلة زراعية جوهرية، ألا وهي كيفية تحديث الريف، لكن آلية ذلك التحديث (الشكل الذي تأخذه والعمليات التي تصاحب نزع ملكية أصحاب الحيازات الصغيرة وازدياد القوة الاقتصادية والنفوذ الاقتصادي لأصحاب الأراضي الكبار) موضع تنافس هائل وليست مسألة محتومة. لكن هذا التنافس له نتيجة مهمة بالنسبة للمدافعين عن مصالح صغار الفلاحين، وهو ما قد يبدو كتناقض. فلو كان الريف مسودًا بالمصالح المتصارعة التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه (كنتيجة لوجود فائزين وخاسرين في الصراع على الموارد المحلية)، ما الفائدة من ابتكار استراتيجيات تخفيض الفقر التي تعيد توزيع الأراضي، رغم أننا نعلم أن العمليات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل ستؤدي دومًا إلى إضعاف وضع الفقراء وإلى استمرار الفقر في الريف وتزايد حدته؟ فلو كانت الصراعات على الأراضي تعتبر مواقع مهمة للصراع الطبقي، يجب على إستراتيجيات التنمية الريفية أن تدرك ذلك، وأن توفر هيكلاً يعزز من إمكانية حل هذه الصراعات بشكل ديمقراطي.

أوافـق على ما يمكن تسميتــه بوجهة نظر معدلة في منهج المــزارع الصغير. ووجهة النظــر هذه تعترف بالطبيعة "غير المستقـرة جوهريا" لعمل المزارعين الصغار والأشكال الفلاحيــة مــن الإنتــاج (وودهاوســ 2002 Woodhouse: 5؛ بايرســ 1996 Byres)، بالإضافــة إلى تعقد المجتمع الريفي وطبيعته الصراعية. ومــن المهم التأكيد على أن ثروة الأغنيــاء وكبار مــلاك الأراضي قد تقوم على فقــر الفقراء، لكن هــذا لا يعني -بطبيعة الحــال- أنه يجب التخلي عــن دعم أصحاب الحيازات الصغـيرة بأسلوب حتمي ومحدد سلفــا، أو أن الفقــراء لن ينتقلوا أبدا من الفقر نحو ظــروف أفضل في الريف (قارن داير 1997 Dyer مع ميتشيل 2002 Mitchell وبوش 2002b Bush). عوضًا عن ذلك، من الضــروري أن توفــر الإستراتيجيات الداعمة لتخفيض الفقر شبــكات أمان وإطار عمل لسياســات دعم فقراء الريف، لكنها يجبَ ألا تكون شبــكات رعاية المسنين المحدودة التي تُفرضــ بصعوبة على الدول التي تجهل الحياة التــي يعيشها فلاحوها ولا تهتم بها أصلا. وعنــد تقديم أي وسائل جديــدة للدعم، يجب الاعتراف بالصراعــات الطبقية في الريف والتباينات التي تولدها. ويجب أيضًا أن يمسك هذا الدعم بجوهر آليات التحول الاجتماعي التي لا تعاقب الفقراء على فقرهم عن طريق السماح للأغنياء بافتراس الفقراء.

مــن الضــروري أن يحــدث المزيد مــن التضافر بــين التحديث الزراعــي والتنمية الاقتصاديــة. ويجب أن تكون فرص تشغيل فقراء الريــف (سواء في المدن أو الريف) حقيقيــة، وليست مجــرد إسقاطات لمــا يدور في خيال صنــاع السياســات. ويعني هذا بالضــرورة أن يكون للدولــة دور حاسم في تحقيق الإصــلاح الزراعي. في معرض تعليقه على عرض لتجربة الإصلاح الزراعي في الدول النامية، أوضح باراكلاو "أن دور الدولة في الإصلاح الزراعي في كل الحالات كان جوهريا. فقد دفعت بالإصلاح وعززتــه أحيانًا، ومنعته أحيانًا، وعكست مساره أحيانًا، بل وحولته في أحيان أخرى لتفيد بــه جماعات أخرى غير فقراء الريف" (بــاراكلاو 1999: 33). ومن ثم، يمكن للدولــة أن تتصرف بطــرق متناقضة، لكن القيــود التي تفرضها عليهــا الاحتجاجات الشعبيــة لها دور حاسم في الدفاع عن حقــوق الفقراء والمزارعين الذين لا يمتلكون أي

أراضٍ. فالفقـراء يحتاجون لحلفاء أقوياء، محليًا ودوليًا، لضـمان تحقيق السياسـات الهادفة إلى تحقيق مساواة أكبر في الريف.

من الموضوعات الأخرى في الجدل الدائر حول الإصلاح الزراعي موقعه في سياق التنمية بشـكل أكثر عمومية. فمنذ عام 1945، كان تحديث الأرض والحيازة أمر يقع في صـميم مـا يفهم على أنه " تنمية" أو "حداثة". وبتعبير بسـيط، كانت إسـتراتيجيات تحسـين خلق الثروة الريفية وكل ما كان يعنيه ذلك بالنسـبة للتنمية الحضرية (لاسـيما إنتاج الأغذية الرخيصة للعمال وسكان المدن) حجر الأساس في خلق الثروة الوطنية.

كان الرأي السـائد الصـادر من الجنوب ومن دول الشمال الصناعية بعد 1945 أن خلـق الثروة الريفيـة والتنمية الاقتصـادية الوطنية يتطلبان إصـلاحًا زراعيًا. وكانت السياسة المفضلة هي السياسة المقترحة المفضلة هي توزيع حيازات الأراضي المتفاوتة من أجل تقليل التفاوت في الريف وتعزيز الإنتاجية والكفاءة. لكن منذ أواخر السـبعينيات، قل التركيز على الإصـلاح الزراعي القائم على إعادة توزيع الأراضي، وتم استبدال سياسة تحرير الأسواق الريفية وتمكين كبار ملاك الأراضي به في كل مكان تقريبًا.

سأقوم بدراسـة بعض الأسباب الكامنة وراء تغير السياسـة وبعض النتائج المترتبة عليها. وسـأقترح الحاجة إلى تحدي مؤسسـة حقـوق الملكية والتفكير فيمـا قد تعنيه في المرحلة المعاصرة. هذه الموضـوعات تطرح سـؤالا أكثر عموميـة: هل القرن الحادي والعشرون ما زال ممكنا فيه عمل إصلاح زراعي بالطريقة التي تم بها في عهود سابقة؟

ويؤكـد أكثر المدافعين المقنعين عن النظرية القائلة بأن ظهور العولمة في السـبعينيات وضـع الفلاحين المزارعين تحت "الضـغط القاسـي للقوى الاقتصـادية" أهمية تشرذم العمالة الناتج عن هذا وإمكانيات النضـال ضـد سياسـات الدولة مـن جانب المزارعين الفقـراء والعمـال الذين لا يملكون أراضـي والقوى الاجتماعية الأخرى (بيرنشـتاين 2003).

الإصلاح الزراعي: من تقليل الفقر إلى تحديثه

هناك 1,2 مليار شخص يعانون من الفقر المطلق في العالم، أي يستهلكون ما يقل عن دولار في اليوم. ثلاثة أرباع هؤلاء يعيشون في المناطق الريفية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد 2001). ورغم أن الاعتماد على الزراعة كمورد للرزق قد واجه تحديات من جانب عمليات زيادة وقلة الزراعة (التغيرات في حجم سكان الريف المترتبة على التغير في حجم القطاع) وزيادة ونقصان التريف (التغيرات في عدد المنتجين الريفيين المنخرطين في العمل الفلاحي) (برايسيسون 2000: 3؛ 2003)، غالبًا ما كان فقراء الريف مهمشين في النقاشات المتعلقة بالفقر والإسهام القيم الذي يمكن أن يقدموه للنمو الاقتصادي والتنمية.

ورغم وجود دلائل دامغة على وجود الفقر في الريف، انخفضت المساعدات التنموية الرسمية من 20% تقريبا في أواخر الثمانينيات إلى 12% تقريبا في بداية القرن الحادي والعشرين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد 2001: iv). وانخفضت حصيلة الأغذية والناتج منها في التسعينيات مقارنةً بالزيادات التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات، ونتيجةً لهذا الانخفاض حدث ازدياد في مستويات الفقر في الريف بدلا من أن تتناقص.

هناك أسباب عدة وراء تغير أحوال الفلاحين والمعرفين هنا بما يتضمن:

- من يكسبون رزقهم من الزراعة بشكل يجمع بين توفير الغذاء للذات والإنتاج من أجل التبادل مع الآخرين.
- أهمية العمل العائلي في الإنتاج.
- الخضوع لقوى طبقية تمتص ما لديهم سواء كانت محلية أو قومية أو دولية.
- الإقامة في مجتمعات قروية غالبًا ما تكون معزولة عن المراكز الحضرية ووسائل النقل الفعالة وشبكات الاتصالات (برايسيسون 2002: 2؛ وانظر أيضًا شانين Shanin 1976، وقارنه ببيرنشتاين 1994 و2001).

يجابـه الفلاحون العديد مـن العمليـات الديناميكية التي تتحدى أوضـاعهم وسـبل معيشـتهم. ويضـاعف هذا من غموض تعريف فئة "الفلاح"؛ لأنهم في كل أنحاء العالم تقريبًـا يقومون بأدوار مهنية متعددة، حيث يمكن تعريفهم بشـكل أكثر دقة كفلاحين– عمـال، ففي وقت معين يعمل الكثيرون منهم بأجـر في قراهم أو في المدينة وفي أوقات أخـرى يعملـون في أرضـهم أو أرضـ جيرانهم مقابـل المـال وأحيانًا مقابل اقتسـام المحصـول. لكن اثنين مـن أكبر التحديات التي تواجه سـكان الريـف كانا التفاوت في حيازات الأراضي والنتائج المترتبة على ما أصبح بالفعل انحيازًا مستمرًا في التنمية تجاه الحضر.

أصبح الإعلان عن أهمية تحسين سبل وصول الفلاحين للموارد، وخاصة الأرض، موضـوعًا متكـررًا في المنتديات الدولية منذ أواخر السـبعينات. وقد أكد the Peasants Charter (ميثاق الفلاحين) (أو ما يُعرف رسميًا بـ-the World Conference on Agrarian Reform and Rural Reform أو المؤتمر العالمي حول الإصـلاح الزراعي والتنمية الريفية) في عام 1979 على حاجة فقراء الريف لتحسين قدرتهم على الوصول للأراضي والمياه والاسـتفادة منها. وكان من الضروري التوفيق بين إتاحة الموارد بشكل أفضل وتحسـين الخدمات المقدمة والمشاركة في تصـميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية، وهو ما يعني بعبارة أخرى: مقرطة المجتمع الريفي.

وقد تم تعزيـز هذه الإعلانات باجتماعـات متابعة عقدها الصـندوق الدولي للتنمية الزراعيـة (أيفـاد) حول الجوع في عـام 1995 وقمـة الغذاء العالميـة في عامي 1996 و2000. وكمـا أشـار أحد المعلقين فإن "تمكـين الفقراء من خلال إتاحة الموارد بسـبل آمنة يعتبر أسـاس تخفيف الفقر في الريف" (مـورو Moore 2001: 3). ففقراء الريف يملكون القليل من الأصـول، وتؤدي قاعدة الأصـول الضـعيفة هذه إلى ما أطلق عليه مؤخـرًا "مأزقًا متشـابكًا" مـا يجعل من الصـعب عليهم الإفلات من الفقر (الصـندوق الدولي للتنمية الزراعية 2001: 24).

يتضح أثر هذا المأزق بسبب اختلاف أبعاد الفقر في الريف، والتي برغم اختلافها مترابطة وتعزز بعضها. فالأمية (وخصوصًا أمية النساء) تجعل الإفلات من الفقر أمرًا صعبًا. فانخفاض مستويات الإنتاجية بسبب صعوبة الحصول على العمل والأرض والتقنيات المحسنة اللازمة للإنتاج، وانعدام أو غموض فرص التشغيل في الريف، عاملان يجعلان إتاحة الأرض أهم حصن ضد الإفقار والعوز. فمحدودية القدرة على الاستفادة من الأرض من أهم العوامل التي تخلق المأزق وتعزز الفقر في الريف، ومعظم فقراء الريف من الفلاحين الذين لا يملكون أراضي أو من أصحاب الحيازات بالغة الصغر الذين يزداد ضعفهم وهشاشة حالهم بسبب الأزمات البيئية والاقتصادية، وغالبًا ما يكون العبء الواقع على كاهل النساء أكثر قسوة من الرجال. وبالتحديد، تتعرض الأسر التي أربابها من النساء للتمييز فيما يتعلق بالسبل المتاحة أمامها للاستفادة من المدخلات المهمة في عملية الزراعة بما فيها الأرض والائتمان.

لقد طغى على الحاجة لزيادة المتاح من الأرض كآلية لتخفيض الفقر في الريف إلى حد كبير عامل آخر أساسي من العوامل المسببة لاستمرار الفقر في الريف، وهو ما سمي بـ"الانحياز للحضر" (ليبتون 1977). ويشير هذا إلى الطرق التي يبدو أن الريف يُظلم بها مرارًا وتكرارًا في توزيع الدخل القومي وخلق الثروة. باختصار، يبدو أن استفادة المناطق الحضرية لم تكن متكافئة مع استفادة المناطق الريفية من استراتيجيات النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد وتأثير استراتيجيات تخفيض الفقر. فرغم أن مفهوم الانحياز للحضر تم توجيه الانتقادات إليه، فإنه يوضح السياسات التي تضعها الحكومات بناء على علاقتها بالريف. لكن تحديد إلى أي درجة يُعتبر هذا نتيجة مقصودة أم أمرًا ناتجًا عن مجموعة الضغوط المتنافسة المحلية والدولية غالبًا ما يكون أمرا غامضا. فعلى سبيل المثال، يمكن للضغوط الدولية أن تقوض الأسعار التي يتم دفعها مقابل المنتجات الزراعية أو عوائد التنمية في البنية التحتية الريفية. لكن كما سنرى، حتى حينما توجد مصالح ضخمة مرتبطة بملكية الأرض كما في مصر، يكون هناك تواطؤ مع المخاوف

الاقتصادية ذات القواعد الحضرية، وغالبًا ما يكون ملاك الأراضي هم نفس الأفراد الذين يتمتعون بمصالح اقتصادية في الحضر ومصالح سياسية قوية ويتحكمون بها.

في زيمبابوي ومنذ عام 2000 (ومع تدخل العسكر باهظ التكلفة في الكونغو)، تمت مكافأة لواءات موجابي وأعضاء الحزب الآخرين بالمزارع والأراضي. فالانحياز للحضر هنا أكثر من مجرد مفهوم مكاني يميز المدينة عن القرية، ويتجاوز ما يُقال عن توزيع الميزانيات بين المدينة والريف لتعبر عن المصالح الطبقية لصناع السياسات ومسانديهم: استراتيجية لتعزيز التراكم عن طريق نزع الملكيات.

لقد قوض نفوذ المصالح الحضرية في أغلب الأحيان استراتيجيات تحسين الميزانيات الزراعية. وهذا يبين أهمية النمو الزراعي من أجل تخفيض الفقر، والحاجة إلى تعزيز الإصلاحات المؤسسية التي تمكن سكان الريف من التحكم في حياتهم بشكل أكبر ورفع مظالمهم للنخب المحلية والوطنية. وتختلف مصالح الطبقات التجارية الحضرية عن مصالح فقراء الريف. ويتبين هذا بالنسبة لقضايا مثل تسعير الأغذية والمدخلات الزراعية، فعندما يكون من مصلحة الطبقات الحضرية الحصول على غذاء رخيص الثمن لضمان عدم الضغط على أجورهم وتوفر مدخلات الصناعات الزراعية بأسعار أرخص وأمور أخرى (ماكسويل Maxwell وسلاتر Slater 2003: 15؛ إرز Irz وآخرون 2001).

إن الشكل الذي قد يتخذه النمو الزراعي والمصالح المرتبطة بالاستراتيجية التي يتم تبنيها لتعزيزه عبارة عن ساحات فسيحة للصراع السياسي والاقتصادي. وعادةً ما تفوز الطبقات الحضرية في الصراع حول أسعار الغذاء، لكنها لم تنجح هكذا فيما يتعلق بظهور أسواق موازية للقنوات الرسمية لحركة السلع أو فيما يتعلق بتحديد ما ينتجه الفلاحون الصغار[1]. فتهميش فقراء الريف يضمن أن تستفيد مصالح الرأسماليين المالية والصناعية والزراعية من السياسة التي يتم وضعها في المراكز الحضرية لصالح الطبقات

المسيطرة، والتي قد لا تكون جميعها متركزة في الحضر. لكن بسبب هجرة العمالة التي هي سمة أساسية في معظم المجتمعات الريفية (حيث يعمل عضو واحد على الأقل من كل أسرة في المدينة)، غالبًا ما يصبح الانقسام الفعلي بين البروليتاريا الحضرية والمهاجرين غير واضح. في هذه الظروف، يجب على سياسات التنمية الزراعية والصناعية أن تقف على تآكل أي شكل من الانفصال بين العمال والفلاحين.

وأهم شيء على الإطلاق هو أن فشل الحكومات في تعزيز استراتيجية فعالة للتنمية الريفية يستلزم رفض الاعتراف بالآثار التنموية المحتملة على تخفيف الفقر الريفي. يواصل المخططون تجاهل الرأي القائل بأن "دولارًا واحدًا من الدخل الريفي له ثلاثة أو أربعة أضعاف الأثر على تخفيف الفقر مقارنةً بدولار من الدخل الحضري" (تايمر Timmer 1995: 461).

بإيجاز، فقراء الريف لا يستطيعون الإفلات من فقرهم ليس بسبب أنهم أقل إنتاجًا أو تنقصهم المهارة (داينينجر 1999: 652)، وإنما بسبب عدد من العمليات السياسية والاقتصادية التي تستمر في تهميش مشاركتهم الفعالة في الاستراتيجيات الهادفة لتخفيض فقرهم. ومن هذه العمليات التوزيع غير المتساوي للأصول، وخاصة الأرض. من الممكن أن يؤدي التهميش المستمر لفقراء الريف إلى عدد من السياسات التي غالبًا ما تكون متناقضة. فعلى سبيل المثال، هل من الممكن أن تؤدي استراتيجيات تخفيض الفقر في الريف (حينما يقصد به انعدام ملكية الأراضي أو امتلاك أقل القليل منها) إلى المطالبة بإعادة توزيع الأراضي؟ أو بدلًا عن هذا: إن كان هذا التوصيف للفقر سليمًا، فهل يجب أن تتم مواجهته عن طريق التركيز على التصنيع وخلق الوظائف في الحضر (والذي قد يكون كثيف العمالة في المراحل الأولى) مما يوفر تشغيلًا وفرصًا لفقراء الريف بشكل أكثر فعالية من استمرار ارتباطهم بالأرض لكن في ظل تفاوت هائل؟

ويبين الاستعراض الموجز للتجربة التاريخية للإصلاح الزراعي كوسيلة لتخفيض الفقر في الريف مجالات النجاح. ويكشف أيضًا هذا الاستعراض عن الضغوط التي

تطغى في النهاية على أي اســتراتيجية أساسية لإعادة توزيع الموارد الوطنية، والطرق التي تحل بها أجندات خصخصة وتحرير أسواق الأراضي محل الإصلاح الزراعي.

الإصلاح الزراعي

يشير الإصلاح الزراعي إلى:

تغــير كبير في هيكل الأراضــي ينتــج عنه زيادة المتــاح من الأراضــي أمام فقراء الريف، بالإضــافة إلى تأمين حيازة من يفلحون الأرض فعليا. ويتضــمن أيضًا إتاحة الســبل للأســواق والخدمات والمدخلات الزراعيــة وغيرها من المســاعدات اللازمة كوسيلة لتعزيز تحديث الزراعة.

(جيمير 2001: 7)

كان الإصــلاح الزراعي مهما بالنسبة لاســتراتيجيات التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب. فمن الصــين وشــيلي إلى الفلبين وفيتنام، كان الإصــلاح الزراعي القائم على التوزيع مركزيا بالنســبة للحاجة لإنتاج أغذية رخيصة من أجل السكان المتزايدين والحصول على العملة الأجنبية من عائدات التصدير (باراكلاو 1999؛ دورنر Dorner 1972؛ جيمير 2001). كان الإصــلاح الزراعي مهما من الناحية السياســية بالنســبة للأنظمة الثورية لكبح النفوذ الاقتصــادي لطبقات ملاك الأراضــي الكبار، وكان من الضروري بناؤه على أسس العدالة والكفاءة معا، رغم أنه لم يحقق دائمًا هذه الأهداف المنشــودة (داينينجر 1999: 651؛ ليبتون 1993: 643؛ باراكلاو 2001؛ ثيزينهوزن 1995 Thiesenhusen؛ سوبهان 1993 Sobhan).

جدول 1-4 موجز لأسباب الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع

أسباب اقتصادية	• زيادة كفاءة المزارع الصغيرة مقارنة بالمزارع الكبيرة. • تحسين هيكل الحوافز عن طريق توفير قواعد أكثر أمانًا للحيازة. • تحسين عرض رأس المال والعمل من الريف إلى المدينة فقط عندما توجد وظائف حقيقية في المدينة للمهاجرين من الريف.
أسباب سياسية	• تقليل احتمالات القلاقل السياسية من جانب الفلاحين الذين لا يملكون أراضي أو يملكون أقل القليل منها. • إضعاف نفوذ ملاك الأراضي.
أسباب اجتماعية	• دعم المجتمعات الريفية عن طريق تقليل الميل للهجرة من الريف إلى الحضر.

تضمن الإصلاح الزراعي التوزيعي (من الخمسينيات حتى السبعينيات) قيام الدولة بأخذ الأرض إجباريا من كبار ملاك الأراضي بدرجات متفاوتة وعادةً ما كان يتم تعويضهم عما فقدوه.

كان الدافع وراء إصلاح نظام حيازة الأراضي مدفوعًا بعزم الحكومات المستقلة حديثًا تقليل الفقر والظلم وتعزيز التنمية الريفية، ومن ثم ربما كان هذا الإصلاح أهم ضربة تضمنتها استراتيجيات معظم الدول الجديدة، سواء كان السوق هو محرك الإصلاح أو الأوامر الحكومية. وقد اعتمدت برامج الإصلاح الزراعي بشكل ملحوظ على قدرة الفلاحين والدولة على تحقيق وعود الإصلاح عن طريق تقليل النفوذ الاقتصادي والسياسي لطبقات ملاك الأراضي المسيطرة.

كان الإصلاح الزراعي مثيرًا للنزاعات والخلافات. وكان هذا يحدث حتى عند إقرار تعويضات مقابل الأرض التي تُفقَد، وذلك بسبب التبعات السياسية لتغير علاقات الملكية. في كل حالات الإصلاح الزراعي تقريبًا بعد الحرب العالمية الثانية، أدى الإصلاح إلى معارك سياسية شديدة الضراوة بين ملاك الأراضي وحائزي الأرض الذين تم تمكينهم حديثًا. كان هذا هو الحال سواء بدأ الإصلاح بداية قاعدية شعبية (أي من حركات الفلاحين والمزارعين)، أو بدأ على يد أحد النظم العسكرية. لكن الاختبار الحقيقي للنجاح يتضمن ما هو أكثر من مجرد التحول في ميزان الملكية والسيطرة رغم أهميته الأكيدة. فنجاح الإصلاح الزراعي يعني أيضًا تحسن رفاهة الفلاح عما كانت عليه في الفترة السابقة على الإصلاح. ومما له علاقة بذلك، ضرورة جعل الأراضي المنتزعة حديثًا منتجة بنفس القدر على الأقل الذي كانت عليه قبل الإصلاح، وإقرار نظام تسعير جديد يشجع روح المبادرة ويزيد فرص الفلاحين في رفع مستويات الفائض الممكن تسويقه، فكثير من أراضي الإصلاح كانت غير مستغلة جيدًا في أيدي ملاكها السابقين.

كان النجاح في زيادة الإنتاجية متوقفًا على مجموعة كبيرة ومتنوعة من السياسات الاقتصادية الكلية، حيث كان يُنظر للتنمية الزراعية باعتبارها مرتبطة تمامًا بعمليات التنمية الأوسع نطاقا، والتي كانت تعترف بالروابط المهمة بين المدينة والريف. باختصار، كان على الإصلاح الزراعي أن يُحدث نتيجتين مزدوجتين لكي ينجح. فقد كان من اللازم أن يقلل الفقر، وأن يحسن الإنتاجية في الوقت نفسه. وكان من اللازم أيضًا أن يسهم الإصلاح في التنمية بشكل أكثر عمومية، وأن يشجع المزيد من مساهمة رأس المال والعمال في القطاعات غير الزراعية. وكان الوضع القائم في كل أنحاء العالم النامي بعد 1945 تقريبا هو فشل القطاع الزراعي في الاحتفاظ بالعمالة حتى تم امتصاصها من قِبل القطاعات الأخرى (دورنر 1972: 17). كان للإصلاح الزراعي دور مركزي في مشاريع التنمية في العديد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت المؤسسات الدولية السياسية والمالية تدعمهم في هذا (في معظم الأحوال وليس دائمًا) على الأقل حتى أوائل السبعينيات. فعلى سبيل المثال، اعترف

تقريـر للأمم المتحدة عن الأرض بأن العديد من أنظمة حيازة الأراضـي أعاقت التنمية الاقتصـادية. وكانت الولايات المتحدة أيضًا تشجع الإصـلاح الزراعي المحدود، ولو لمجرد تنفيس السخط السياسي للفلاحين.

كانـت الولايات المتحدة تنظـر إلى أمريـكا الجنوبية على وجه الخصـوص في أواخر الخمسـينيات وأوائل السـتينيات باعتبارها مرتعًا للقلاقل. في عـام 1961، أي في أعقاب الثورة الكوبية شـجعت إدارة كيندي التحالف من أجل التقدم. أسست هذا التحالف منظمة الـدول الأمريكية، وقد شـجع الإصـلاح الزراعي المعتدل وأزال أسـوأ تجاوزات نظام الملكيات الزراعية الشاسعة Latifundia. في الواقع، شجعت واشنطن في أوائل الأربعينيات الإصـلاح الزراعي في بورتو ريكو، لكن الولايات المتحدة ساعدت في الإطاحة بحكومة أربينز Arbenz في جواتيمالا في عام 1954 بعد أن تم بموجب إصلاح زراعي راديكالي توزيع أكثر من مليوني أكر من الأراضي التي كانت تخص شركة الفواكه المتحدة الأمريكية US United Fruit Company على 100 ألف أسرة من الفلاحين.

وعلى الرغم من تباطؤ دعم الولايات المتحدة، وخاصـةً تردد العسكر في البرازيل بعد الاسـتيلاء على السـلطة عام 1964 في السعي نحو الإصلاح الزراعي حتى لو كان محدودًا، فإن الحركات الراديكالية والحكومات في الأماكن الأخرى حققت الإصـلاح الزراعي. كان الإصـلاح الزراعي أمـرًا مركزيا في ثورة الفلاحين الأولى في القرن العشرين في المكسـيك بين عامي 1910 و1914، وفي الثورة البلشـفية بعد عام 1917، والصـين بعد عـام 1948، ولاحقًا في شـيلي تحت حكم فـراي Frei (1967 - 1973) ونيكاراجوا (1979) والسـلفادور (1980) وإثيوبيا (1973). كان الإصلاح الزراعي مركزيا أيضًـا في مرحلة إعادة البناء بعد الاسـتعمار في الجزائر وتونس، وفي محاولة قصـم ظهر طبقة الباشـاوات من ملاك الأراضـي في مصر في منتصف الخمسينيات. وفي جنـوب قارة إفريقيا، في موزمبيق وزيمبابوي وجنوب إفريقيا وناميبيا، انتظمت حركات التحرر الوطني حول النضال ضد التوزيع العنصري غير المتكافئ للأراضي.

ليس أمرًا مفاجئًا أن أكثر برامج الإصلاح الزراعي شمولًا أطلقتها أنظمة حكم ثورية. كان المستفيدون من الإصلاح الزراعي أكثر عددًا في كوبا وبوليڤيا والمكسيك عنهم في بنما وكولومبيا والإكوادور وهندوراس وكوستاريكا. وبغض النظر عن الدليل على حدوث الإصلاح، تفاوتت النتائج الفعلية لتوزيع الأرض. فقد تباينت أعداد الأسر المستفيدة بشكل مباشر من إعادة توزيع الأراضي، ففي الصين كانت نسبتها 90% وفي كوريا الجنوبية 75%، أما في الفلبين فكانت 8% وفي المغرب كانت 2% فقط.

كان كل إصلاح متفردا في الطريقة التي سُن بها وفي نتائجه. ومن الآثار الأكيدة التي ثبتت في حالات مختلفة في شمال إفريقيا والشرق الأدنى، وفي أماكن أخرى أيضًا، التأثير القوي على التقليل من الفقر. فبعد برامج الإصلاح في مصر (1952 و1961) وإيران (1962 و1967) والعراق (1958 و1971) والمغرب (1956 و1963 و1973) وتونس (1956 و1958 و1964)، انخفض معدل وفيات الأطفال بحوالي 33% في المتوسط، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بـ 10% (الغنيمي 1999: 11). وقد حدثت هذه التطورات المهمة في رفاهة المواطنين بفضل مجموعة من العوامل التي تضمنت تحسين الري والتحويلات المالية، لكن الإصلاح الزراعي كان محركًا رئيسيا لتغيير ميزان القوى تجاه الفقراء وخصوصًا فقراء الريف.

لكن فوائد الإصلاح الزراعي، والمستفيدين منه، كانوا أقل مما يجب. فقد ظل مقدار توزيع الأراضي محدودًا؛ فقد كان الحد الأعلى الموضوع لملكية الأراضي مرتفعا جدا في أغلب الأحوال، ومن ثم انخفض مقدار الأراضي المتاح لإعادة التوزيع وتعزز نفوذ كبار ملاك الأراضي. ولم يُستغل ارتفاع عائدات البترول بسبب زيادة أسعاره أربعة أضعاف في عامي 1973 و1979 في التنمية الزراعية، وهذا من سمات التنمية القائمة على البترول المعروفة باسم "المرض الهولندي"[2].

باختصار، انخفض استثمار الحكومات في الزراعة في الشرق الأدنى منذ أواخر

السبعينيات، مما جعل العديد من الدول معتمدة بدرجة كبيرة على استيراد الغذاء (الغنيمي 1999: 12؛ كينج 1977؛ ريحان Rihan ونصر Nasr 2001).

في أماكن أخرى، كبوليفيا، عندما فاز المستأجرون بالملكيات الكبيرة تحسنت قدرة أكثر من نصف فقراء الريف على الوصول للأرض والاستفادة منها. ازداد إنتاج الغذاء، لكن الكثير منه لم يتم تسويقه؛ لأن الاستهلاك المنزلي لأسر الفلاحين ارتفع. وكان من الممكن أن يرتفع الناتج لو قدمت الدولة دعما حكوميا للزراعة بشكل أكثر عمومية (باراكلاو 1999: 15).

العودة إلى السوق

كان انخفاض دعم الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع مدفوعًا بسيادة إجماع واشنطن في الثمانينيات، ومعه تحديث الفقر. كان عقد التنمية الضائع في الثمانينيات نتيجة ما قامت به الحكومات المحافظة والرجعية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، والتي قادت سياسة انكماش محلية وسياسات تكيف عدوانية في العالم الثالث. وقد ساعدهم في هذا انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية، حيث لم يعد للجنوب دعم أو استراتيجية اقتصادية بديلة للمنافسة.

ركزت أجندة المؤسسات المالية الدولية على ربط تخيف عبء الديون في العالم الثالث بشروط قاسية للإصلاح الاقتصادي الداخلي في الجنوب. وكان الإصلاح يعني تحرير الأسواق والتجارة الحرة. وتضمن ضرورة تحرير الأسواق فيما يتعلق بالأرض والإنتاج الزراعي وتوفير المدخلات والتسويق.

تفاوتت مقاومة التحرير، فكانت أقوى في الشرق الأدنى على سبيل المثال مما كانت عليه في أمريكا الجنوبية. فقد صمدت مصر والجزائر والمغرب وتونس أمام البنك وصندوق النقد الدوليين لمدة أطول من معظم الدول في أمريكا الجنوبية، لكنهم أجبروا

على الخضوع بشكل متزايد؛ لأن الديون الخارجية غير المستدامة والزراعة، بالإضافة إلى البنية التحتية الرديئة وأنظمة الحكم الفاسدة، جعلتهم يدركون أنهم غير قادرين على الصمود بمعزل عن الضغوط العالمية للإصلاح.

ورغم أن مقاومة الإصلاح كانت واضحة جدا في مصر والسودان والجزائر وتونس من جانب كل من أنظمة الحكم الفاسدة والحركات العمالية التي حاولت الدفاع عن مستويات معيشتها؛ لأن التكيف الهيكلي تطلب وقف الدعم، وأجبر الحكومات على مواجهة أمور تحرير برامج الإصلاح الزراعي السابقة في فترة الخمسينيات والستينيات. فجرت خصخصة الزراعة التابعة للدولة والزراعية الجماعية في المغرب، وتفككت مزارع الدولة في الجزائر، وتم تغيير نظام الحيازة بما يعزز المزارع العائلية (طالب Taleb 1998).

في نيكاراجوا خلال فترة حكم جبهة الساندينستا وحتى التسعينيات، تم توزيع 40 % من مجمل الأراضي المزروعة على المزارعين الفقراء. لقد رفعت العوائق من أمام المشتاقين للأرض، لكن هذه المكتسبات التي خففت الفقر تم عكس اتجاهها في العقد التالي. فقد تمت إعادة ما يقرب من 2000 من أصل 5362 من الحيازات الكبيرة إلى الملاك السابقين، وتلقى ملاك آخرون ممن أخذ نظام الحكم الثوري منهم حيازاتهم تعويضات عن خسارتهم. وتم إيقاف الدعم الحكومي للمزارعين بما في ذلك شبكات التعاونيات الزراعية (ثيزينهوزن 1995: 136-131).

في بوليفيا، تراجعت المكتسبات المتحققة من الإصلاح الزراعي الذي تم في الخمسينيات مفسحة المجال للتجميع والسيطرة في مناطق الأراضي المنخفضة، حيث أصبح ما يقرب من 85% من الأراضي المنتجة تحت سيطرة 3200 من عائلات كبار الملاك في أوائل التسعينيات (جيمير 2001: 47). وخلق تشريع صادر في 1996 الظروف المناسبة لخصخصة الملكية بشكل كامل وبيع أراضي الإصلاح الزراعي، لكن

الخصخصة تمت مقاومتها على كل المستويات منذ منتصف 2006 مع انتخاب الرئيس إيفو موراليس Evo Morales وقوة توجهه نحو الاشتراكية.

في بيرو، تعرضت الآثار الإيجابية للإصلاح الزراعي الذي تم في الفترة من 1969 إلى 1975 (والذي حسن من قدرة فقراء الريف على الوصول للأراضي والاستفادة منها) للتهديد في الثمانينيات عن طريق تخفيض الدعم الحكومي للزراعة وتفكيك التعاونيات الريفية وتهديد حقوق السكان الأصليين في الأرض بسبب تحويل الزراعة إلى تجارة ومنح امتيازات التعدين وقطع الأشجار (جيمير 2001؛ باراكلاو وإيجورين Eguren 2001).

كان الضغط للتحول عن الإصلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع باتجاه الصيغ التي يكون للسوق فيها القيادة مدفوعًا من كل من قوى العولمة وانهيار الأيديولوجية الإنمائية التي برزت في فترة ما بعد الحرب (بيرنشتاين 2003). وقد جسدت فكرة التنمية تكثيف إنتاج السلع (بما في ذلك الأنماط الزراعية للإنتاج) في تحديث الزراعة بطرق عديدة. وبالنسبة لبيرنشتاين، تم حل المسألة الزراعية المتعلقة بالجنوب (قضية طرق تحديث الزراعة، والفوارق الاجتماعية التي تخلقها) لصالح رأس المال الدولي بعد السبعينيات. ويعود هذا إلى زيادة إنتاجية الزراعة في الشمال، وأمور أخرى. ببساطة، المسألة الزراعية المتعلقة بالحاجة إلى غذاء رخيص في الجنوب في فترة التحول نحو الرأسمالية تم حلها مع توافر الغذاء الرخيص في الشمال، ومن ثم "تم حل المسألة الزراعية بالنسبة لرأس المال على نطاق عالمي" (بيرنشتاين 2003: 20).

الصراع على الأرض

مصر: من إعادة التوزيع إلى الخصخصة

تراجعت الحكومة المصرية عن منظومة الإصلاحات الزراعية القائمة على إعادة التوزيع التي تبنتها في الخمسينيات والستينيات. وتوضح الحالة المصرية قدرة برلمان

معبر عن ملاك الأراضي ونظام حكم استبدادي على فرض تغيير في قوانين الإيجار بشكل مباشر لصالح ملاك الأراضي الكبار[3]. وهي مثال على وضع يبدو وكأن العنف الريفي وانتهاك حقوق الإنسان أصبحا فيه جزءًا أساسيا من نسيج الحياة السياسية. وهي أيضًا بلد يدور الحديث فيها غالبًا عن محدودية القدر المتاح من الأرض الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 5 % من مساحتها، وضغط السكان على هذا الشريط الضيق من الأرض الموازي لنهر النيل مما يوحي بأن ندرة الموارد الطبيعية هي سبب الأزمات الاقتصادية (كابلان Kaplan 1997 ؛ وقارن مع ميتشيل 2002).

ولمصر أيضًا دور جيوستراتيجي مهم وأوسع مجالًا باعتبارها أكبر دولة في الشرق الأوسط. وهي حليف قوي للولايات المتحدة. وفي عام 2007، كانت قد أكملت 17 عامًا في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد سبق ذلك البرنامج تحرير الزراعة في 1987. تميز التحول في المناطق الريفية الذي روج له الرئيس مبارك بالعنف وتسييس الأرض والسمات الليبرالية الجديدة الفجة المتعلقة بعيوب المزارع صغيرة الحجم والفلاحين الصغار.

أدى الإصلاح الزراعي الذي قام به عبد الناصر في 1952 و 1961 إلى توزيع ما يقرب من سُبع أراضي مصر الصالحة للزراعة من كبار ملاك الأراضي إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والمستأجرين والفلاحين الذين لا يحوزون أي أراض. فقبل استيلاء الضباط الأحرار على السلطة في عام 1952، كان 0,1% من إجمالي ملاك الأراضي يمتلكون 20% من الأراضي المزروعة، وثلاثة ملايين فلاح (الفلاحين المزارعين) كانوا يملكون أقل من فدان واحد (0,42 هكتار أو ما يزيد قليلا عن أكر). هؤلاء المزارعون الذين لا يملكون سوى القليل جدا من الأرض وشكلوا حوالي 75% امتلكوا 13% فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. واستهدفت الإصلاحات التي قام بها عبد الناصر توزيع الأراضي على من لا يملكون أراضي على الإطلاق أو يملكون أقل القليل منها، وكانت استراتيجية هادفة لزيادة الدخول في الريف وتحسين الإنتاجية الزراعية. كذلك، أراد عبد الناصر أن ينهي أي معارضة سياسية للضباط

الأحرار من طبقة الباشاوات المكونة من كبار ملاك الأراضي الذين كانوا بمثابة العمود الفقري لنظام الحكم القديم. وبعد عمل الإصلاحات، ازداد عدد من يملكونها أقل من 20 فدانًا بنسبة 13% وزادت الأراضي التي يتملكونها بنسبة 74%، واختفت الملكيات التي تزيد عن 200 فدان. ورغم أن التمايزات بين ملاك الأراضي استمرت، فإن الدخول في الريف ارتفعت، وكذلك تحسنت التغذية وتطورت البنية التحتية في الريف. وللمرة الأولى، حصل الفلاحون المستأجرون على حقوق دائمة في الأرض ووضع حد أقصى للإيجارات. وضع أيضًا حدا أقصى للحيازة هو 100 فدان، إلا أن الأسر ظل من حقها أن تحتفظ بما يصل إلى 300 فدان، وتم تحديد المساحة التي يمكن لصاحب الأرض تأجيرها بـ50 فدانًا (كينج 1977: 383-382). واستفاد من برامج الإصلاح تلك حوالي مليوني شخص.

شملت الإصلاحات التي وضعها عبد الناصر أيضًا تعاونيات الائتمان الزراعي، والتي كان يسيطر عليها في السابق ملاك الأراضي. أدارت الحكومة التعاونيات الجديدة، والتي أصبحت مجالاً يتم فيه السيطرة على المنتجين الريفيين وتحديد التركيب المحصولي وتوريد كل المدخلات وتوفير الائتمان وأنظمة التسويق. وقد حسن عبد الناصر أيضًا من الخدمات الصحية المقدمة في الريف والدعم. لكن الحد الأقصى لما يمكن تملكه من أراض بقى مرتفعا، ولم يقلل بشكل فعال من نفوذ ملاك الأراضي. وتم تجريد الفلاحين من القدرة على الحشد والتعبئة الذاتية كجزء من عقد اجتماعي قامت الدولة بموجبه بتوفير قدر معين من الحماية للفلاحين من تقلبات السوق، ومن ملاك الأراضي الكبار، في حين وافق الفلاحون على عدم التعبئة باستقلالية ضد الدولة التسلطية غير المُمثِلة.

وبخلاف الإصلاحات في أمريكا اللاتينية، كان من الممكن أن تحصل التنمية الريفية على دفعة كبيرة من الزيادة في عائدات البترول التي ذهبت للدولة في السبعينيات. لكن بدلًا من استخدام عائدات البترول في تمويل مشاريع تنموية وبرامج لإعادة التوزيع أكثر جذرية، أدت عائدات البترول إلى تراجع الاستثمارات في مصر وفي العالم العربي

بشكل أكثر عمومية. فقد هبط الاستثمار في الزراعة في السبعينيات والثمانينيات؛ لأن الأنظمة الحاكمة استوردت الأغذية والسلع الاستهلاكية بدلًا من إنتاجها محليا.

انخفض الاستثمار الكلي في الزراعة في مصر من 31% إلى 23% بين عامي 1980 و1992، وفي الجزائر من 37% إلى 28%، وفي المغرب من 23% إلى 22%، وفي السودان من 12% إلى 10%، وفي تونس من 28% إلى 26% (الغنيمي 1999: 12). وقد كانت سنوات الازدهار التي قاد فيها البترول التنمية، وتم فيها تبني سياسة الباب المفتوح (الانفتاح) الاقتصادية، هي أيضًا سنوات إهمال الدولة للزراعة.

لعبت سنوات السبعينيات في مصر دورًا مهما في تراجع الإرث الناصري. وحاول الرئيس السادات قلب المكتسبات التي حققها أصحاب الحيازات الصغيرة والمستأجرون، ودعَّم النفوذ الاقتصادي والسياسي لكبار ملاك الأراضي، ممهدًا الطريق للقانون 96 لعام 1992.

الإصلاح الاقتصادي في الزراعة

تسهم الزراعة في مصر بما يقرب من 19% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما يصل إلى 39% لو احتسبنا النشاط الصناعي المرتبط بالزراعة ضمن إسهام الزراعة. وتساهم أيضًا بـ36% من التشغيل وما يُقدر بـ22% من الصادرات السلعية على الأقل. ويعيش نصف سكان مصر البالغ عددهم 65 مليونًا في المناطق الريفية (www.usaid.gov/eg/proj-agr.htm). وباستخدام دورة تناوب للقطن مدتها ثلاث سنوات، تُقسم الأراضي الزراعية في الدلتا والوجه البحري إلى ثلاثة أجزاء: يُزرع البرسيم القصير في الشتاء كعلف للماشية، ويُزرع القطن كمحصول صيفي بعد حصد بطنين من العلف. أما الجزء الثاني من الأرض فيُستخدم في زراعة البرسيم الطويل، والجزء الثالث يُستخدم في زراعة القمح. وفي الصيف، يمكن زراعة هذه الأراضي

بالذرة الشامية أو الأرز أو الذرة الرفيعة. وبدلًا عن هذا، يمكن استخدام دورة تناوب للمحصول مدتها سنتان تُقسم فيها الأرض إلى قسمين. يمكن زراعة القسم الأول بالبرسيم القصير في الشتاء والقطن في شهور الصيف، بينما يُقسم الجزء الآخر من الأرض إلى قسمين فيُزرع في الشتاء نبات بقولي في أحدهما وقمح في الثاني، ثم تُتبع هذه المحاصيل عادة في الصيف بالذرة الشامية أو الأرز أو الذرة الرفيعة.

هناك تنوعات إقليمية في هذا النمط من تعاقب المحاصيل، ومنها زراعة الأرز في الصيف في الجزء الشمالي من الدلتا، ثم الحبوب الشتوية والبقوليات، أما في الجزء الجنوبي من الدلتا ومصر الوسطى فتُزرع الذرة الشامية في الصيف والقمح والبقول في الشتاء. في جنوب مصر، عادة ما تكون الذرة الرفيعة هي المحصول الصيفي الرئيسي. وفي مصر العليا يسود قصب السكر كل المواسم باعتباره المحصول النقدي البديل عن القطن. لعب إصلاح السياسة التسعيرية دورا في تشكيل الإصلاح الزراعي بشكل أكثر عمومية، وتجاهل أهمية النظر إلى المحددات التي يتخذ الفلاح قراراته بناء عليها بخلاف تلك المتعلقة بسياسة الأسعار مثل الأمور الخاصة بالأسرة والقدرة على الوصول للموارد والاستفادة منها والأسواق وإتاحة السبل للعمل والائتمان وأمور أخرى (هوبكنز Hopkins 1993). ومع الاهتمام بـ"تصحيح الأسعار"، استغلت المؤسسات المالية الدولية الإصلاح الاقتصادي في مصر لتعزيز تحرير السوق، والذي كان متركزًا بشكل متزايد على قضايا الحيازة والعلاقة بين المالك والمستأجر.

بدأ الإصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي المصري في منتصف الثمانينيات. واستهدفت الإصلاحات تحرير السوق وتوفير المدخلات وتعزيز تصدير المنتجات البستانية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID 1998a و1998b؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية؛ http://www.usaid.gov/eg/proj-agr.htm؛ 1995 وانظر بوش 1999 من أجل الوقوف على نقد مفصل له).

كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي القائد والمحرك لبرنامج الإصلاح الزراعي المصري. كان للوكالة برنامجان كبيران عملا بين عامي 1986 و1996: مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان، الذي تم بين عامي 1986 و1996 بتكلفة 289 مليون دولار أمريكي؛ وبرنامج الإصلاح والسياسات الزراعية APRP، الذي هو جزء من المساعدات الأمريكية لمصر التي يفترض أن تنخفض من 775 مليون دولار أمريكي في 1999 إلى 410 ملايين دولار أمريكي بحلول عام 2009.

ركزت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جهودها على تغيير سياسة التسعير عند بوابة المزرعة وتشجيع الزراعة كثيفة رأس المال الضخمة، والتي تعتبر فعلًا نموذجًا أمريكيًا في المزارع. كان انسحاب الحكومة المصرية من النشاط الاقتصادي أمرًا أساسيا في سياسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومن أجل إنهاء إرث الفترة الناصرية. أشارت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى أن: "النمو في القطاع الزراعي كان ضعيفًا جدا أثناء الفترة من أوائل حتى منتصف الثمانينيات ويبلغ أقل من 1% في العام بسبب تدخل الدولة" (www.usaid.gov/eg/proj–agr.htm).

أعلن دعاة الإصلاح أن الإصلاح الزراعي قد نجح بسبب الزيادات التي حدثت في القيمة الحقيقية لإنتاج المحاصيل في الثمانينيات وفي دخل المزارع وإنتاج القمح وتوسيع المساحة المزروعة (فارس Faris وخان Khan 1993؛ فلتشر Fletcher 1996؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) 2000: 3). لكن يبقى عدد من الإخفاقات الجوهرية (بوش 1999؛ ميتشيل 1998 و1999). فبعيدا عن الطبيعة الملتبسة للأساس الإحصائي للنجاح الذي أعلنته المؤسسات المالية الدولية، ما زالت الوكالات والحكومة المصرية تعتمد على بيانات مأخوذة من فترة مبكرة من الإصلاح (أي بعد 1987 وحتى أوائل التسعينيات) وليس الفترة التالية عليها. لم يتم الحفاظ على التحسنات التي حدثت في الفترة المبكرة، ولا يوجد دليل أصلا على أن تلك التحسنات تعود للتحرر الاقتصادي (ميتشيل 1998). ما زالت الصادرات الزراعية في حالة ركود، والبنية التحتية المصرية غير قادرة على إيصال منتجات بستانية عالية الجودة إلى الموانئ لتشحن سريعًا إلى أسواق التصدير.

لقد فشـل الإصلاح الزراعي، والإصلاح الاقتصادي بشكل عام، في خلق التشغيل أو تخفيض الفقر. فبين عامـي 1990 و1995، فقدت الزراعة ما يقرب من 700 ألف وظيفة (فرجاني 2002؛ الأهرام ويكلي Al Ahram Weekly 19-25 ديسـمبر 1996). وكما رأينا في الفصـل الأول، فإن الهيئة المسئولة عن الإحصاءات بالحكومة المصرية باسـتخدام معيار خط الفقر المعرف بتكلفة حد أدنى من سلة الغذاء أشارت إلى أن أعداد الفقـراء تضـاعفت في مصر بين عامـي 1990 و1996 مـن 21% إلى 44% من عدد السكان. لكن لو استخدمنا معيار دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم، وافترضنا بشكل اقتصادي جدا أن 500 جنيه مصري هي ما يلزم عائلة مكونة من خمسة أفراد في الشهر، فإن أكثر من 80% من المصريين يكونون فقراء. حتى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أشـارت إلى أن "مصر لم تنجح في تخفيض الفقر"، لكن اسـتراتيجيتها لتحقيق ذلك هي إدماج البلاد بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي والتشجيع على خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص (www.usaid.gov/country/ane/eg).

العنف المميز لإصلاح نظام الحيازة

ألغـى القانـون رقم 96 لعـام 1992 القانون الذي وضـعه عبد الناصر للإصـلاح الزراعي، وألغى الحقوق الدائمة التي اكتسبها المستأجرون في الأرض وطبق المعدلات السوقية على القيم الإيجارية. كان هناك حوالي مليون مستأجر يعولون تسعة ملايين هم أفراد أسرهم، وحوالي 90% من هؤلاء يؤجرون خمسة فدادين أو أقل. وخلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، ظل من الممكن توريث عقود الأراضي، لكن الإيجار زاد من سبعة أضعاف ضريبة الأرض إلى ما لا يقل عن 22 ضعفًا[4] وفرت الفترة الانتقالية لملاك الأراضي إمكانية بيع أراضيهم وطرد المستأجرين، لكن كان من المسموح أن يتم دفع تعويض مقداره أربعون ضعف ضريبة الأرض للمستأجرين عن كل سنة متبقية في العقد حتى عام 1997. ومن ثم أصـبح في استطاعة ملاك الأراضي استعادة أراضيهم بعـد الأول مـن أكتوبـر 1997 أو فرض إيجار على أسـاس سـعر السـوق. ارتفعت

الإيجارات في بعض الأحيان بنسبة تصل إلى 400% ، ورغم أن الأسعار بدت وكأنها استقرت بحلول عام 2001 فإن ارتفاع الإيجارات كان له عواقب كارثية على الفقر في الريف. فبعد أكتوبر 1997 ، كان باستطاعة ملاك الأراضي نزع ملكية بعض الأسر بشكل مستعجل لأراض كانوا يزرعونها في بعض الأحيان منذ الخمسينيات. كان من المفترض أن يحرر ملاك الأراضي عقود إيجار سنوية، لكن نادرًا ما كانوا يفعلون هذا، ومن ثم ازدادت قدرتهم على طرد المزارعين بسهولة حينما شاؤوا.

كان هناك ملمحان مزعجان على وجه التحديد لعواقب القانون 96. الأثر الأول متعلق بمستويات الفقر بين المستأجرين ، وخاصة الأسر التي تعولها نساء وأطفال ، والثاني تمثل في ارتفاع التوتر بين الملاك والمستأجرين مما أحدث مستويات عالية من العنف في الريف وساهم في تسييس الأرض. صُدم المزارعون من قسوة عواقب القانون 96، فببساطة لم يصدق الكثيرون منهم أن ذلك القانون سيتم إصداره. قامت الحكومة المصرية بجهود محدودة للإعلان عن عواقب هذا القانون ، وجندت الإمام الأكبر شيخ الأزهر لإصدار فتوى بأن القانون متسق مع المبادئ الإسلامية، وبالتحديد حرمة الملكية الخاصة. تم اعتبار المناوئين للقانون مثيري شغب، ومن بين هؤلاء الجماعة الإسلامية وهي جماعة إسلامية راديكالية كانت نشطة في أوائل التسعينيات ، وخاصة في الصعيد حيث كان تنفيذ القانون قاسيًا بشكل خاص. رأت الجماعة أن أي قانون يؤثر بالسلب على الفقراء ليس قانونًا إسلاميا وبالتالي عارضته.

بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، كان القانون رقم 96 جزءًا من التحرير المستمر للاقتصاد المصري. وبالنسبة للحكومة المصرية فقد ساعد هذا القانون على تحقيق أمرين: الأول هو تحقيق أحد أشكال التحرير الاقتصادي أمام المؤسسات المالية الدولية، وهو شكل اتسم بالسهولة وعدم معاقبة أصحاب النفوذ. والأمر الثاني هو إعادة ترسيخ نفوذ الجماعات صاحبة الأراضي ، ومن ثم ترسيخ شرعية النظام الحاكم بطبقة كانت منخرطة أيضًا في الأنشطة التجارية والصناعية في الحضر (ميتشيل 1999؛ سفاكياناكيس Sfakianakis 2002).

من أهداف القانون رقم 96 التي كان الكلام عنها أقل مما يجب خلق سوق للأراضي. واعتقد صناع السياسة أن تأمين حيازة ملاك الأراضي، وليس المستأجرين، أمر ضروري لزيادة الاستثمارات الريفية وضمان حدوث انتقال أكثر سلاسة للأراضي بين الملاك.

قبل عام 1992، كانت مبيعات الأراضي تتوقف على الاتفاق مع المستأجرين فقد كان من الضروري تعويضهم عن بيع الأرض التي يستأجرونها مقابل عقود. أما بعد 1997، أصبح بإمكان ملاك الأراضي أن يفعلوا ما يحلوا لهم بالنسبة لتبادل الأراضي لكن ذلك لم يوسع سوق الأراضي. بل على العكس، بقي الكثير من الأراضي التي تم تداولها لدى العائلات مالكة الأراضي.

تعتبَر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الصعوبة في توسيع سوق الأراضي تعود لصعوبة إثبات الملكية. ومن ثم، كان من المنطقي أن تبدأ في إظهار الاهتمام بتطوير حقوق الملكية. وطرحت أن إثبات الملكية بالإضافة إلى إضعاف قوانين الميراث الإسلامية (التي تُنتقد بسبب تفتيتها للأرض داخل الأسرة) أمور ضرورية لتعزيز المحفزات على تأمين الحيازة. وتُعتبر حقوق الملكية المثبتة ضرورية أيضًا لتعزيز قدرة المزارع على الاستفادة من الائتمان (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- القاهرة، مقابلة في أبريل 2000). وبتركيزها على سوق الأراضي، فشل صناع السياسة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في القيام بواجبهم. فقد فشلوا في دراسة الآليات المحلية لانتقال الأراضي بالإضافة إلى التفكير الجديد داخل المؤسسات المالية الدولية نفسها المتعلق بأهمية المعرفة المحلية (أدامز 2000؛ داينينجر وبنسڤانجر Binswanger 1999: انظر أيضًا تولمين Toulmin وكوان Quan 2000). لكن كان لديهم قصور أكثر خطورة في فهم أهمية القضايا المتصلة بضمان إتاحة السبل إلى الأراضي وفقر من لا يملكون أي أراضٍ أو يملكون القليل جدا منها. ومن الواضح أيضًا أن القانون رقم 96 والطريقة التي تم تنفيذه بها أدت لتسييس قضية الأرض في مصر أكثر من أي شيء سابق.

لقد أسـميت هذا في مكان آخر الثورة المضـادة في الريف المصري (بوش 2002a).
فقد خسر المستأجرون حقوق الميراث والحيازة الآمنة، وكانت الإيجارات ترتفع بشكل لا يمكـن تحمله عند تجديدها. وقد أدى فقدان حيازة الأرض والمنازل التي أقيمت على الأراضـي المؤجرة إلى معاناة اقتصـادية ضـخمة. وفي إحدى هذه الحالات، تم إبعاد مـزارع في إحدى قرى الجيـزة يبلغ من العمـر 49 عامًا وزوجته التـي تبلغ 35 عامًا وأطفاله السـتة من قطعة أرض كان يزرعها وبَني عليها دارًا صغيرة. بعد تنفيذ قانون الأرض، طُرد من الأرض والمنزل معًا. ورفض المالك أن يقدم تعويضًـا كما يشترط القانـون، وإنما فقط سـمح للعائلة بالعودة إلى المنزل بإيجـار مرتفع جدا يبلغ 50 جنيهًا مصريًا في الشـهر. وقـد جاء هذا بعد تعبئـة الأسرة لأهالي القرية ليسـاندوهم في حث مالك الأرض على تغيير موقفه. وكانت نتيجة زيادة الإيجار أن أصبح المزارع عاملاً موسميًّ ا يعمل مقابل 6 جنيهات مصرية في اليوم.

غيّر قانون الأرض الجديد سـبل معيشـة الفقراء بين عشية وضحاها. وكانت الأسر التي تعولها نسـاء على وجه الخصـوص شـديدة التأثر بزيادة الإيجار التي لم يستطعن تحملها، حتى لو كن في السـابق قادرات على دفع الإيجار والزراعة بفاعلية. وتكشف الدراسـات التي تتناول الأسر التي ترأسـها النساء بشـكل خاص عن سقوط كبير نحو الفقر والتمايز الاجتماعي المتسارع (بوش 2002b). وبدلًا من أن يؤدي إصلاح نظام الإيجارات إلى تعزيز الاسـتقرار في الريف وتأمين الحيازة وتماسـك الأسـواق وقيم الأراضـي، ومن ثم إلى المزيد من الرفاهية المتوقعة، حدث العكس. فقد حدث ارتفاع للفقر والحرمان من الأرض في الريف، ويمكن وصف علاقات العمل بدقة بأنها عودة لحالة السـخرة والعمل القسري. أخرجت النسـاء أطفالهن من المدارس؛ لأن التكاليف أصبحت عالية جدا، واضطروا للجوء للعمل المأجور بدلا عن العمل لدى الأسرة الذي أصـبح معدومًـا، ولأن الحاجـة إلى المال قد ازدادت. تضـخمت الديـون في كل بيت وازداد الاعتماد على دعم الأسرة إلى الحد الأقصى.

قابـل العنف المميـز للفقر المتصـاعد في الريـف المصري صراعـات في الريف بين ملاك الأراضـي والمستأجرين، وبين المستأجرين والبوليس وقوات الأمن. ورغم أن مسـتوى الصـراع الصريح كان أقل مما يُخشـى منه أولا، فقـوات الأمن انتشرت في المناطق الريفية عام 1997 مما حسن الوضع قليلا، انتشر العنف في أماكن عدة. ورغم أن البيانـات عـادة ما تكون محل شـك عندما ترفضـ الحكومة إتاحتها بسلاسـة، فإن مركز الأرض لحقوق الإنسـان بالقاهرة سـجل في الفترة من يناير 1998 إلى ديسمبر 2000 عدد 119 حالة وفاة و846 إصـابة واعتقال 1409 فيما يتعلق بالقانون رقم 96 والنزاعات على الأرض. وقد أشـار كتاب آخرون إلى أن الغضـب المحلي من ملاك الأراضـي تم التعبـير عنه بنقد مقنع وذكي لكنه فعال بالنسـبة للأغنيـاء في القرى التي يتعرض التماسك والاستدامة المحليين فيها للتهديد (تنجاي Tingay 2004).

لقد ساعد الإصـلاح الاقتصادي في تحقيق مصالح أصـحاب الحيازات الكبيرة ذوي العلاقة الوطيدة بالحكومة (سـعد Saad 2002)، وقد تم هذا عند الضرورة بقوة السـلاح وعن طريق تهديد وتعذيب الفلاحين الذين تحلوا بالشجاعة الكافية لتحدي القانون. كانت الإصـلاحات مدفوعة بفكرة فجة جدا عن الحاجة لتحديث الريف المصري، وضمان أن يُدرك المزارعون المصريون مزايا اقتصاد السوق الجديد المعلن عنه ويستطيعوا الاستفادة منهـا. فقد كان مرتكزا على افتراض أن المزارعين الصـغار لا يتمتعون بالكفاءة، وهو الأمر الذي لا يصـمد أمام البحوث التي تناولت الفلاحـين المصريين، والتي تتجاهلها أو ترفضها المؤ سسات المالية الدولية العاملة في مصر (داير 1997).

تشـير الدلائل المبكـرة إلى أن اسـتراتيجية مكافأة ملاك الأراضـي الكبار اتسـمت بالفعالية، ونتج عنها معاقبة صـغار الملاك الذيـن لديهم علاقات عديدة في آن واحد مع الأرض كملاك وكمسـتأجرين وكعمال وكشـركاء بالمزارعة، وما إلى ذلك. ارتفعت فئة الحيازات المملوكة بالكامل بنسبة 20% كاملة مقارنة بعام 1990 لتصل إلى 18% من المسـاحة الكلية لحيازات الأراضي، وارتفعت نسـبة المناطق التي تكون الحيازات فيها من خمسة إلى خمسين فداناً من 23% إلى 39% (الحكومة المصرية 1990 و2000).

لقد أدارت الحكومة المصرية ظهرها لمزارعي مصر الصغار. وجاء التغيير مصحوبا بخطاب يدعي معالجة الخلل القائم بين ملاك الأراضي والمستأجرين. وقد أشار رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي في ختام المناقشة البرلمانية لإقرار القانون إلى أنه "من غير المعقول أن يطرد مالك مستأجرًا لمجرد صدور قانون" (سعد 2002: 103 نقلا عن الأهرام في 25 يونيو 1992). لكن هذا بالضبط ما فعله العديد من الملاك مستندين إلى دعم الحكومة وقوات الأمن التي تواطأت مع الملاك. وقد قامت الحكومة المصرية في الواقع بتهيئة الأجواء لنزع الملكيات في المناقشات البرلمانية، ودُمرت حياة المزارعين المستأجرين وصغار الملاك بشكل أكثر عمومية وتكرارًا (سعد 2002).

زيمبابوي: الأرض والتحرير

كانت السيطرة على الأراضي، وبالتحديد انتزاع أجود أراضي البلاد الصالحة للزراعة من مستوطني روديسيا البيض، منطلقا في حرب التحرير التي توجت بتوقيع اتفاقية لانكستر هاوس في عام 1979 ثم انتخابات الاستقلال في أبريل 1980. بدأت حرب الشيمورينجا (النضال الثوري) الثانية في 1966، وكان لها آثار مهمة منذ بداية السبعينيات عندما أحدثت تحولات في الحياة الريفية وهددت روديسيا تحت حكم إيان سميث Ian Smith الذي أعلن الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيا (رانجر Ranger 1985)[5]. ورغم عدم تحقيق انتصار عسكري حاسم، صار توزيع الأراضي المستعمرة في مقدمة النضال من أجل التحرير على أيدي اتحاد الشعب الإفريقي بزيمبابوي ZAPU الذي أسسه جوشوا نكومو Joshua Nkomo والاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي ZANU الذي أسسه روبرت موجابي Robert Mugabe، والذان شنا حرب عصابات باستخدام جناحيهما المسلحين جيش الشعب الثوري بزيمبابوي ZIPRA وجيش التحرير الوطني الإفريقي بزيمبابوي ZANLA على التوالي. وكان الصراع على الأرض حاسمًا في خلق الوعد بالاستقلال والحافز على تقوية النضال من أجل الحرية بين الأغلبية السوداء من السكان. وقد تمكنا من الوجود في الأراضي المتروكة آمنة للقبائل التي على الهوامش، والتي سميت بعد الاستقلال بالمناطق المشاعية.

ظاهريـا، تبين هذه الحالة وجود تناقض ضـخم مع العودة إلى صـيغة السـوق في توزيع الأراضي التي حدثت في تاريخ مصر الحديث. فقد اهتمت وسائل الإعلام بشكل كبير جدا بنظام موجابي، وركزت الأضـواء على انتهاك حكم القانون والقضـاء على حرمة الحق في الملكية للمزارعين التجاريين الكبار لصـالح المحاربين القدماء والبلطجية المأجورين والفلاحـين معدومي الحيازة الذين دعمتهم الحكومـة وحمتهم الشرطة عند احتلال مزارع البيضـ. ويعتبر القوميون أن هذه الاسـتراتيجية مشروعة باعتبارها مكونًـا ضروريا وشرعيا في عملية إعادة الحق لأصـحابه. لكـن عند الفحص الدقيق، نجد تشـابهات في الطريقة التي تم بها تسييس الأرض، وبالتحديد كيفية استخدام العنف لتغيير حقوق الملكية دفاعًا عن القوى الاقتصادية والسياسية القوية التي تهمش المواطنين شـديدي الفقر سواء عن قصد أو دون قصـد، والذين كانوا من عمال المزارع في حالة زيمبابوي. لقد اسـتخدمت النخبة السياسـية في زيمبابوي خطاب الإصـلاح الزراعي القائم على إعادة التوزيع كآلية هادفة لتخفيف الفقر والنمو والعدالة. لكن الدلائل تشـير إلى أن هذا الخطاب تم اسـتخدامه لزيادة الدعم السياسـي الآخذ في الانهيار لنظام حكم فشل في إيقاف مد الانهيار الاقتصادي. كذلك، تم استخدام الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من المزارعين التجاريين الكبار في مكافأة السياسـيين وكوادر الحزب وجنرالات الجيش وغيرهم من الموالين للحكومة الذين وفروا الدعم العسـكري الضروري لنظام حكم محتضر. أشـارت أصـابع الاتهام واللوم فيما يتعلق بسرقة المزارع والمعدات إلى مجموعة من الوزراء الكبار. على سـبيل المثال، تم اتهام كل من جوزيف ميد Joseph Made وكريستوفر ماشـوي Christopher Mushowe وديديموس موتاسا Didymus Mutasa على سـبيل المثال "بنهب" مزرعة خضروات كانت مزدهرة فيما سـبق تسمى كونـدوزي Kondozi في مقاطعة مانيكالاند (Guardian 25 أبريل 2006). وسـأعود لاحقًـا لتناول نمـوذج التراكم هذا الـذي اتبعه المسـئولون في حزب الاتحـاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي-الجبهة الوطنية.

وكما في مصر، تم تصوير قضايا الأرض بشكل يضفي الشرعية على سلطة الدولة ويوفر مكاسب مالية للرابحين من التحول الاقتصادي. لكن رغم أن غنائم معركة تغيير حقوق الملكية ذهبت للمسئولين في الدولة، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين بقوا خاسرين. أما في حالة زيمبابوي فتم توزيع بعض الأراضي على الكثيرين منهم أو استولوا على بعضها بأنفسهم. لكن هذا لم يكن حال 250 ألف عامل أو أكثر من عمال المزارع في زيمبابوي الذين تم التخلي عنهم واعتبارهم زائدين عن الحاجة بالمقارنة بالقوى "التقدمية" من المحاربين القدماء في البلاد (راثرفورد Rutherford 2001b).

سلسلة أخرى من الأسئلة تربط هاتين الحالتين اللتين تبدوان متعارضتين ظاهريا: ما الذي يجب عمله مع أصحاب الحيازات الصغيرة، وكيف يعزز إصلاح الأراضي من جهود تخفيف الفقر؟ هل ستصبح المناطق الشاعية المكتظة أكثر تفتتًا بما أن التمايز الاجتماعي يؤدي للحرمان من الأرض ويوفر الفرص للمزارعين الكبار للاستفادة من إفقار الآخرين؟ هل ستساعد إعادة التوطين "السريعة والمباشرة" الحديثة على تقليل الضغط على الأراضي في المناطق المشاعية وتساعد (في نهاية المطاف) على إنتاج فوائض زراعية من أجل إمدادات الغذاء المحلية وعائدات التصدير التي انخفضت منذ عام 2000؟

أعلن موجابي الشيمورينجا الثالثة لحل المسألة الزراعية بزيمبابوي نهائيا عن طريق تغيير وضع التوزيع دائم الاختلال على أسس عنصرية للأرض. وسعيًا لهذا، قام موجابي بحشد الدعم السياسي وإنقاذ الشرعية التي ضعفت بعد فشله في الفوز في استفتاء دستوري. وفي عام 2006، أعلن عن أن المزارعين البيض يمكنهم أن يتقدموا بطلبات للعودة إلى بعض الأراضي، ولكن كمستأجرين فقط. هل كان هذا استسلامًا نهائيا للاعتراف بأن الإصلاحات المتسرعة أسهمت في المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في زيمبابوي، أم كان هذا ذروة سيطرة القوميين على موارد البلاد التي كان لها عواقب صعبة لا يمكن تجنبها، تلك العواقب التي كان الكثير منها مدفوعًا من قوى خارجية معارضة لموجابي ونضال زيمبابوي من أجل السيادة الوطنية؟ من الواضح تماما أن

موجابي استخدم مسألة الأرض كآلية لكسب ود جمهور ناخبي الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي ـ الجبهة الوطنية في المناطق الريفية أثناء الحملة الانتخابية العنيفة في مارس 2002. لكن ذلك الخطاب الشعبوي أبطل أثره توزيع أكثر الأراضي خصوبة على مسئولي الحزب.

تسببت مصادرة الأراضي بلا شك في تفاقم انهيار الاقتصاد الوطني بزيمبابوي على المدى الطويل، فلا توجد إلا دلائل قليلة جدا على أن الإصلاحات ستخفف مستويات الفقر على المدى القصير أو المتوسط. وقد ازداد انتشار مستويات الفقر بحدة في التسعينيات وفي بداية القرن الحادي والعشرين. ووفقًا لمكتب الإحصاء المركزي بزيمبابوي (مذكور في ساشيكوني Sachikonye 2003b)، كان 61% من الأسر يُعدون من الفقراء في 1995 مقارنة بـ40% في 1990. لكن حدة الفقر تصاعدت بسرعة منذ ذلك الحين، فقد أوضح تقرير التنمية الإنسانية الخاص بزيمبابوي والصادر عام 1999 أن نسبة الفقر ارتفعت إلى 74% (وتحدد نسبة الفقر بأن يكون دخل الأسرة أقل من خط الفقر المحدد بـ1180 دولارًا زيمبابويا لسكان الريف و1511 دولارًا زيمبابويا لسكان الحضر) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1999).

يُصنَّف الزيمبابويون على أنهم "فقراء جدا" في مسح تقييم الفقر لعام 1995 لو أن دخلهم كان أقل من خط الفقر الاستهلاكي الكلي والمُحدد عند 1924 دولارًا زيمبابويا بالنسبة للريف و2554 دولارًا زيمبابويا بالنسبة للحضر. قدر المسح أن 61% من الزيمبابويين من أسر متوسط دخل الفرد فيها غير كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية. وعاش 45% تحت خط الفقر الغذائي أي إنهم لا يحصلون على الاحتياجات الغذائية الأساسية. علاوة على ذلك، كان الفقر أكثر انتشارا في الريف من المناطق الحضرية. فثلاثة أرباع الأسر في المناطق الريفية كانوا مصنفين كفقراء مقارنة بـ39% من الأسر الحضرية. وهبطت زيمبابوي في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من رقم 121 في عام 1990 إلى رقم 128 في عام 2000 (انخفض المعدل من 0,572 في

1980 إلى 0,551 في عام 2000) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993، 2002c).
في أوائـل عام 2006، كان 4,3 ملايـين زيمبابوي يتلقون معونـات غذائية، وكان متوسـط العمر المتوقع للمرأة 34 عامًا هو الأقل في العالم (37 عامًا بالنسـبة للرجال)، وغادر البلاد بشـكل رسـمي ما يقرب من أربعة ملايين زيمبابوي إلى الدول المجاورة في أغلـب الأحوال في محاولـة للبقاء على قيد الحياة والبحث عن مال يمكن أن يسـاعد أفراد الأسرة في الوطن. وبينما كان موجابي يجمع المؤيدين (بمناسـبة مرور 26 عامًا على الاسـتقلال عن بريطانيا) قائلًا إن حكومته تركز علـى الأمن الغذائي وتوليد النقد الأجنبي، كان يحكم في ظل نسـبة تضـخم وصـلت إلى 1000%، ومنع لعام إضـافي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من إجراء تقييم للمحاصيل كان الهدف منه تقييم مدى الكارثة الإنسانية في البلاد.

كانت السـيطرة على الأرض مرتبطة دومًا بالطريقة التي تدار بها السياسـة العامة في زيمبابـوي. كانت السياسـة في زيمبابوي منذ الاسـتقلال قائمة علـى الإحباط من عـدم القدرة على تغيـير الميراث الاسـتعماري المتمثل في توزيع الأرض دائمًا بشـكل منحاز عنصريا. وبدأ يتضـح في التسعينيات التسليم بالمعوقات التي تقف أمام الإصلاح الزراعي، ليس أقلها أن السياسيين بدأوا في الاستفادة المتزايدة من المصادرة التدريجية للمـزارع في قطـاع المزارع التجارية كبيرة الحجم. لكن منذ عام 2000 أصـبح هناك بنية سياسية. فمع مصادرة الأراضـي وإعادة التوطين بهذه الطريقة المتسرعة، كانت الثورة القومية على الأرجح تدخل مرحلتها الأخيرة، لكن النتائج بالنسبة للاقتصاد (أو ربما الطريقة التي تعثر بها الاقتصـاد من أزمة إلى أزمة في التسعينيات) هددت النجاح الذي طرحته الدوافع الجديدة للإصلاح.

حتى عام 2000، احتلت المزارع التجارية كبيرة الحجم أكثر الأراضـي خصوبة. وكان هـذا القطاع يمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي و40% من عوائد التصـدير وواحدة من كل أربع وظائف. واعتمد ما يقرب من مليوني شـخص من السكان البالغ عددهـم 14 مليونًا علـى المزارع التجارية سـبيلاً للعيش، وعدد أكـبر اعتمد على قوة

الصناعات الزراعية المرتبطة بها. وفي المقابل، وفرت المزارع الأصغر حجمًا في المناطق المشاعية مصدر رزق لما يقرب من مليون أسرة. لكن رغم أن المناطق المشاعية تساوي 46% من الأراضي المزروعة أي حوالي 16,4 مليون هكتار، فإن الأرض فيها غير جيدة وقليلة الموارد من حيث إتاحة توافر الأسواق ومستويات المدخلات وسهولة استخدام المزارعين للثيران لحرث الأرض. يسلط الجدول 2-4 الضوء على توزيع الأراضي وفقًا للمناطق الطبيعية وقت الاستقلال في عام 1980.

ركز العديد من الروايات التي تناولت الماضي التاريخي على التقسيم العنصري للأراضي الذي دمر أي فرصة ليتنافس المزارعون السود بشكل متكافئ مع النخب البيضاء (بالمر Palmer 1977؛ أريجي 1967؛ واينريتش Weinrich 1975؛ فيمستر Phimister 1988). وأدت قائمة طويلة من القوانين أثناء الاستعمار الأبيض ومن بعده الحكومات التي أعلنت الاستقلال من جانب واحد إلى عزلة السكان السود دون غيرهم في أفقر الأراضي وأكثرها هامشية، وقامت بالتمييز ضدهم من حيث توفر المدخلات والتسويق والتسعير عند بوابات المزارع. وقد أنشأ قانون توزيع الأراضي لعام 1930 مناطق مقصورة على الأوروبيين مثلت أكثر من نصف إجمالي مساحة الأراضي، بينما تم إجبار الأفارقة على البقاء في مناطق خاصة بالسكان الأفارقة على مساحة تبلغ 21% فقط. ورغم أن التقسيم تم تعديله لاحقًا لمساواة المناطق الإفريقية والأوروبية، فإن القيود الموضوعة على توطين الأفارقة غيرت الزراعة التي يقومون بها من زراعة متنقلة إلى مستقرة. وقد أدى هذا إلى التعجيل بتآكل التربة لأن الحكومة الاستعمارية حددت أماكن منفصلة للرعي والزراعة. وكان السبب الرئيسي للفصل هو ضمان وجود عرض مستمر من العمالة لمزارع البيض ومناجمهم وصناعتهم عن طريق الإزاحة الجزئية للأفارقة من الريف. علاوة على ذلك، لم يكن مسموحًا للأفارقة أن ينافسوا المزارعين البيض بشكل متكافئ في أسواق المنتجات، فمثلًا منح قانون الرقابة على الذرة الشامية لعام 1931 الأوروبيين الأفضلية مقارنة بالأفارقة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير (أريجي 1967؛ ستونمان Stoneman 1981؛ بوش وكليف 1984).

جدول 2-4 النسبة المئوية لتوزيع الأراضي وفقا للمناطق الطبيعية وقت استقلال زيمبابوي

المنطقة الطبيعية	الأراضي التجارية كبيرة الحجم	المناطق المشاعية	الأراضي التجارية صغيرة الحجم	أراض أخرى	إجمالي
I	63	18	1	18	100
II	74	21	4	1	100
III	44	39	7	10	100
IV	27	49	4	20	100
V	35	46	1	18	100
إجمالي	40	42	4	15	100

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2000: 31).

وضع قانون زراعة أراضي السكان الأصليين لعام 1951 تقسيم الأراضي في المناطق المخصصة للأفارقة في أيدي المسئولين الفنيين بالحكومة، وشجع على ظهور ما يعرف بـ"المزارعين الأساتذة". غالبًا ما كان هؤلاء من وجهاء القرية الذين تم منحهم حقوقا في الأرض، ومدد القانون تراكم الأراضي في المناطق المخصصة لشراء الأفارقة عن طريق البرجوازية الإفريقية المنتظر تشكلها. وإن كان استمر مع وجهات النظر التي تتبنى ضرورة تعزيز النخبة الزراعية السوداء المحافظة (وإن بقيت مظلومة مقارنةً بالفلاحين البيض) أعاد قانون الأراضي القبلية الآمنة لعام 1967 توزيع الأراضي على الزعماء ورؤساء القرى.

في عام 1969، كفل قانون حيازة الأراضي أن تكون 50% من مساحة البلاد مخصصة للمزارعين البيض وحدهم، وتضمن هذه المساحة أكثر الأراضي إنتاجية في

الشمال والشرق أي المناطق الطبيعية I وII. وفي المقابل، مساحات الأراضي المنخفضة الأكثر جفافًا وحرارة والأقل خصـوبة في الجنوب والغرب، والتي لا تصلح إلا للرعي تم تخصيصها للأغلبية السوداء من السكان. مع أوائل السبعينيات، 6000 من المزارعين التجاريين أصحاب المزارع الضخمة كان لديهم مزارع مساحة الواحدة منها في المتوسط 3000 هكتار، وإن كانت المسـاحة تصبح من 100 إلى 300 هكتار فقط في حالة وجود ري. أما مزارع تربية الماشـية في المناطق ذات الطبيعة البيئية الأكثر جفافًا فكانت تصل إلى مليـون هكتـار. أنتج هذا القطـاع 90% من القطن والذرة الشـامية المطروحين في السوق ومعظم محاصيل التصدير من التبغ والبن والشاي والسكر، لكن أهميته وحجمه تناقصـا خلال سـنوات الحرب. وغالبًا ما كان هذا القطاع مُرسمل بقيمة عالية، وتشير إحدى التقديرات إلى أن 3% من مساحة الأرض الإجمالية لم تُزرع قط أو ما بين 20 و40% من المساحة الصالحة للزراعة (ستونمان وكليف 1989: 130).

اتخذ الإصـلاح الزراعـي بالنسـبة للحكومة المسـتقلة حديثًا في 1980 شـكل إعادة التوطين. وكان هذا في البداية اسـتراتيجية حذرة، لكن (وهو الأمر الداعي للسـخرية إلى حد ما) إيقاعها وأهميتها في المرحلة الأولى (حتى عام 1984) كانا أكبر من أي وقت آخر إلى أن جاء عام 2000. وكان حزب روبرت موجابي (الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية) حذرا فيما يتعلق بإيقاع إعادة التوطين لسـببين رئيسيين. السـبب الأول كان الإحسـاس بالحاجة للتعلـم من تجربة موزمبيـق في 1974/1975 وعدم تشجيع هجرة البيض التي من شأنها أن تقوض القاعدة الإنتاجية للقطاع الزراعي الأبيضـ (كيبـل Kibble وفانليربـيرج Vanlerberghe: 19:2000). والسـبب الثاني للحذر كان نتائج اتفاق لانكستر هاوس، والذي نص على أنه لمدة عشر سنوات لا يمكن مصـادرة الأراضـي إلا لو كانت غير مسـتغلة، على أن يتم شراؤها بالعملة الأجنبية. أما عمليات نقل ملكية الأراضي الأخرى، فكان من اللازم أن تتم على أساس الإرادة الحرة للبائع والمشتري.

كان دفاع حكومة المملكة المتحدة عن مصالح المستوطنين ضمانة لأن يبقى قطاع المزارع التجارية كبير الحجم بدون تهديد. أما اتحاد المزارعين التجاريين، ممثل مصالح المستوطنين، فقد شجع بدلاً من ذلك وجهة النظر القائلة بأن التفاوت في حيازة الأراضي يجب أن تتم مواجهته من داخل المناطق المشاعية. فقد كان المستهدف من تعزيز الرأسمالية الزراعية الإفريقية أن تصبح صمام أمان لحماية مصالح قطاع الزراعة الأبيض. لكن بالرغم من هذه الاعتبارات، أدى فشل حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة في تقديم تمويل ذي شأن لشراء الأراضي إلى جعل الفترة المبكرة (من 1981 إلى 1983) هي الأكثر نجاحًا من حيث إعادة التوطين حتى 2001.

وفي عام 1980، وضعت حكومة زيمبابوي هدف توطين 18 ألف أسرة على 1,1 مليون هكتار من الأرض. وبحلول عام 1983، تجاوزت هذا الهدف ونالت 3،3 مليون هكتار. وكما أكد كليف (2000: 38) فإن "معظم مساحة الـ3,8 ملايين هكتار التي تم الاستحواذ عليها في التسعينيات تم الحصول عليها في تلك السنوات المبكرة". ففي الفترة من 1981 إلى 1983، تم توطين 25 ألف أسرة. رفعت خطة التنمية الانتقالية لحكومة زيمبابوي للفترة من 1983 إلى 1985 هدف إعادة التوطين إلى 162 ألف أسرة. لكن" رغم أن ما يقرب من 40 ألف أسرة كان قد تم توطينها بحلول عام 1985، فإن الإجمالي الذي تم بلوغه كان 48 ألفًا فقط في عام 1990 و71 ألفًا في عام 1997" (كليف 2000: 38).

كثيرًا ما يُعتبر نقص التمويل من حكومة المملكة المتحدة والمانحين السبب الرئيسي في حدوث نقص في أعداد البشر الذين تمت إعادة توطينهم بسبب نقص الموارد اللازمة لشراء الأراضي[6]. كان المقصود بشرط حرية إرادة البائع والمشتري أيضًا أنه كان من الصعوبة ضمان تجاور المستوطنات الجديدة، وأن الباعة والمشترين سيكافحون من أجل الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2000b). كذلك، أعاق ارتباك الموارد المالية توفير المدخلات والخدمات الاجتماعية مثل بناء المدارس والرعاية الصحية، لكن لم يكن هناك كبت للإنتاجية في الخطط الجديدة.

وقد علـق العديد من الكتاب على الأثر الإيجابي الإجمالي لإعادة التوطين على الإنتاج الزراعي وتخفيف الفقر. وتبين أيضًــا أن الأسر المعاد توطينها تمتعت بقدرة أكبر على التكيف مع الجفاف وتعزيــز الأمن الغذائي (كنزي Kinsey وآخرون 1998؛ هوخفين Hoogeveen وكنــزي 2001؛ هارتس-بروكهايــس Harts–Broekhuis وهويزمــان Huisman 2001 ؛كنزي 1999).

جدول 3-4 توزيع الأرض في زيمبابوي – 2002

	1980		1997		2002	
	%	مليون هكتار	%	مليون هكتار	%	مليون هكتار
المزارع التجارية ضخمة الحجم	39	15,5	28	12,1	–	1
المناطق المشاعية	42	16,4	43	16,4	–	–
المزارع التجارية صغيرة الحجم	4	1,4	3	1,4	–	–
الحدائق الوطنية/ الحضر	15	6,0	15	6,0	–	–
مناطق إعادة التوطين	–	–	9	3,6	–	–
مزارع الدولة	–	0,3	1	0,1	–	–

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002b) وحسابات الكاتب.

سارت إعادة التوطين أبطأ مما كان مخططًا لعدة أسباب. من أكثر تلك الأسباب ذِكرًا القيود الدســتورية والمالية التي ســبق الإشــارة إليها وانعدام الأراضي المتاحة للشراء. لكن كما أشــار كليف (2000: 39-40) كانت الأراضــي متوفرة في الســنوات الأولى؛ لأن المســتوطنين كانوا قد هجروها أثناء الحرب، ورغم وجود قيود مالية لا شــك فيها على شراء الأراضــي، مقترنة بضــغوط مالية على الحكومة زادها ســوءًا الجفاف في أوائل الثمانينيات، فإن الأمر المرجح أن الضغوط السياسية داخل الحكومة ذاتها أعاقت

عملية إعادة التوطين المهمة. من عدة جوانب، هيمن الفشل السياسي في إدراك إمكانية إعادة التأسيس الاشتراكي والإصلاح الزراعي في إطاره على آفاق إعادة التوزيع منذ تلك السنوات الأولى للاستقلال، وذلك لأسباب منها أن قدرة الفلاحين على التعبير عن رأيهم السياسي أو التمتع ببعض النفوذ كانت تضيع بشكل متزايد بعد حرب الاستقلال[7]. تصاعدت المعارضةَ لإعادة التوطين من جانب أعضاء برلمان روديسيا واتحاد المزارعين التجاريين والبرجوازية السوداء الطموحة الذين سعوا للاستفادة من توكيدات النظام الاستيطاني السابقة والسياسة التي انحازت لسادة المزارع السود مقابل صغار المزارعين السود المتعطشين للأرض. كانت البرجوازية المحلية تعتبر إعادة التوطين آلية لتعزيز التراكم البدائي. وقد سار صراع المصالح بين البرجوازية الوطنية الطموحة والمعدومين بالتوازي مع مخاوف المجتمع الدولي ومصالح المستوطنين داخل زيمبابوي من ضرورة عدم التضحية بالاستقرار الاقتصادي وعوائد التصدير على مذبح الإصلاح الزراعي. وتم التأكيد على أن هدف إعادة توطين 162 ألف شخص سيؤدي إلى التدهور البيئي. ورغم جماعات المصالح القوية هذه، تشير الدلائل إلى أن إعادة التوطين قد نجحت. فقد وفرت الأراضي (في معظم الأحوال) إلى من لا يملكون أراضٍ، وتحسنت الدخول وصارت الموارد أكثر توفرا. لكن، الأمر الذي يزداد وضوحا هو أن رفاهة الأسرة تحسنت حيثما كان أصحاب الحيازات الصغيرة لديهم فرد أو أكثر من أفراد العائلة يعمل في وظيفة بأجر في مكان آخر (هارتس-بروكهايس وهويزمان 2001؛ كنزي وآخرون 1998).

شهدت معظم سنوات التسعينيات فترة استراحة في الإصلاح الزراعي. فقد بدا أن الحاجة الملحة لإعادة التوطين قد خمدت، على الأقل من حيث الحصول على أراضي الفقراء المعدمين. ومن الموضوعات الرئيسية في أواخر الثمانينيات أنه برغم أن ما يقرب من 22% من الأراضي المأخوذة من قطاع المزارع التجارية كبيرة الحجم كان جزءًا من الـ3-4 ملايين هكتار الخاصة بإعادة التوطين، ومن بين الـ71 ألفًا المعاد توطينهم 500 كانوا من المزارعين التجاريين الأصليين، فإن 80% منهم اشتروا الأرض من أموالهم الخاصة (ساشيكوني 2003b).

لم تشـعر حكومـة زيمبابوي بالضـغوط المحلية من أجـل القيام بإصـلاح زراعي في التسـعينيات، أو كانت محصـنة ضـدها. وقد فاز حزب الاتحـاد الوطني الإفريقي الزيمبابـوي ـ الجبهـة الوطنيـة بقيـادة موجابي بسـهولة في الانتخابات أعـوام 1990 و1995 و1996. لكن وجدت مجموعتان من الضـغوط السياسـية والاقتصـادية التي بـدا أن موجابـي غير قـادر أو غير عازم علـى مواجهتها. تمثلـت الأولى في برنامج للإصـلاح الاقتصادي والهيكلي بدأ في عام 1990 على يد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهذا البرنامج الذي يتبنى المشروطية التقليدية قلل مسـاحة المناورة التي تتمتع بها حكومـة زيمبابوي في القطاع الزراعـي عن طريق الإصرار على تقليل أرصـدة المخزون من الحبوب وتقليل الاعتمادات التي توفرها الحكومة للصحة ولخدمات القطاع العام الأخرى، وهو ما أسـهم في زيادة مسـتويات الفقر والمجاعة في أوائل التسعينيات (بيچلميكرز Bijlmakers وآخرون 1998).

أما الميل الثاني والذي ظهر في التسعينيات فكان عنصرًا لدى النخبة الحاكمة التي أرادت أن تشـتري الأراضـي. فعلى ما يبدو "كانت البيئة السياسـية والاقتصادية للتحرر تشجع هذه التطلعات، التي انعكست في تأجير أراضي الدولة لوزراء الحكومة وأعضاء البرلمان والقضاة وكبار ضـباط الجيش والموظفين المدنيين" (ساشيكوني 2003b). فبعض الأفراد حصـلوا على أراضي الدولة بأسعار متميزة، ولا يبدو أن تمتعهم بخبرة في الزراعة كان أمرًا مهمًا. وقد أعطى وجود دلائل واضـحة على المحسـوبية تجاه المعارف والأصـدقاء في الدولة المانحين فرصـة لربط أي تمويل لشراء الأراضـي (والذي كان خارج الأجندة الدولية أصلا لعدة سنوات) بأجندة الحكم الأوسع نطاقًا. وقد أغضب هذا حكومة زيمبابوي ووفر سببًا يدفع موجابي للبدء في تجديد خطابه الحماسي ضد القوى الإمبريالية.

وبرغم عدم وجود ضـغط واضح من أجل الإصلاح، فإن حكومة زيمبابوي بدأت المرحلة الثانية من الإصـلاح في 1999، وأعلنت هدفًا جديدًا هو الاستحواذ على خمسة ملايـين هكتار من الأرض وتوطين 91 ألف عائلة. ويبـدو أن أحدًا لم يفكر في أن هذا

المستوى من الاستحواذ على الأراضي سيهدد الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المزارع التجارية ضخمة الحجم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002b: 7). كان هدف حكومة زيمبابوي المعلن من هذه المرحلة الثانية هو تقليل الفقر وزيادة قيمة الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تعزيز دور المزارعين التجاريين العاملين على نطاق صغير. لكن المانحين رفضوا المساعدة في تمويل المرحلة الابتدائية التي تبلغ 24 شهرًا، والتي استهدفت إعادة توزيع أكبر قدر ممكن من الأراضي عن طريق تحسين آليات إعادة التوزيع وتعزيز المبادرات من الفاعلين غير الرسميين إلى أقصى حد[8]. ولم يتم توطين سوى 4697 أسرة فقط على 145 ألف هكتار.

"المسار السريع" نحو الفوضى أم التحول في الريف وتخفيف الفقر؟

كان السياق الذي تم فيه ما أصبح أكثر أنماط الاستحواذ على الأراضي ومصادراتها وإعادة التوطين راديكالية سياقًا متسمًا بالفشل مع المجتمع الدولي للمانحين، والمخاوف من التلاعب الإمبريالي بأسلوب الحكم والإصلاح الزراعي، والمحاولات المستميتة من حكومة زيمبابوي لإعادة التواصل مع القاعدة الداعمة لها في الريف التي صارت تشعر بالاغتراب. أدى الفشل في الحصول على دعم المانحين للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الزراعي وإعادة التوطين إلى الإعلان في يوليو 2000 عن أن الحكومة ستعيد توزيع تسعة ملايين هكتار على 160 ألفًا من المستفيدين الفقراء و51 ألف مزارع صغير إلى متوسط من السكان الأصليين. وانفصل هذا المنهج تماما مع استراتيجيات السوق للاستحواذ على الأرض. وجعل شعار المرحلة بالنسبة لحكومة زيمبابوي هو تعديل الدستور لتقنين مصادرة الأراضي التي كانت مدفوعة من "المحاربين القدماء" المُشَجَّعين من الحكومة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002b: 7–8).

كانت التعديلات الدستورية في 16 أبريل 2000 التي سمحت للحكومة بمصادرة الأراضي دون دفع تعويض هي التي مهدت الطريق لإعلان برنامج المسار السريع.

وقد بدأت التعديات على الأراضي التي نظمها "المحاربون القدماء" بهمة في الشهر نفسه، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد. وبنهاية عام 2000، كان الإصلاح الزراعي قد ذهب إلى مدى أبعد كثيرًا. فقد تم تحويل 11 مليون هكتار (معظمها أراضٍ منزرعة من الدرجة الأولى) من 4000 مزرعة تجارية ضخمة الحجم إلى 300 ألف مزارع يعملون على نطاق صغير. واختير أيضًا حوالي 54 ألفًا من المزارعين التجاريين السود للحصول على أراضٍ. كان قطاع المزارعين التجاريين العاملين على مساحات ضخمة يتضمن 15,5 مليون هكتار في عام 1980، وأصبح مليون هكتار فقط بحلول عام 2000. لقد مثل هذا تغيرًا كبيرًا في أقدارهم، وكذلك في طبيعة وشكل قطاع الزراعة بزيمبابوي. فلماذا وصل إلى ما وصل إليه، وماذا كانت آثاره المكنة على الفقر؟

وفقًا لساشيكوني (2003a)، كان برنامج المسار السريع نتاجًا لتجدد الهياج الشعبي وعدم إحراز تقدم مع دعم المانحين وهزيمة الحكومة الزيمبابوية في استفتاء فبراير 2000 على الإصلاحات الدستورية. اتسم برنامج المسار السريع بالعنف واحتلال ومصادرة الأراضي من مجموعات مؤلفة من محاربين قدماء وفلاحين وكوادر الحزب الحاكم وقوات الأمن الحكومية. ورغم أن احتلال مزارع البيض التجارية كان شائعًا في أولى سنوات الاستقلال، فإن واضعي اليد في ذلك الحين كان يتم إدماجهم في برامج إعادة التوطين (كيبل وڤانليربيرج Vanlerberghe 2000: 21). بعد عام 2000، اتصف احتلال الأراضي بالعنف وكان في معظم الأحوال مُنسَقا من قِبَل حكومة زيمبابوي، ومتمتعا بموافقة القضاء والمسئولين عن إنفاذ القانون والنظام (أو عدم النظام) بالإضافة إلى أصدقاء الحزب. لكن كان هناك بعد آخر لمصادرات الأراضي لم يتمتع بهذا القدر من الإعلان والترويج، وهو الطريقة التي تحدت بها جماعات المحاربين القدماء والشباب ودوائر النفوذ التقليدية الجهاز البيروقراطي المحلي للبت في القرارات المتعلقة بالمستوطنين الجدد على قائمة الحكومة الخاصة بـ1741 مزرعة محددة للاستيطان والإسراع في تنفيذها. (مويو Moyo ويروس Yeros 2007).

ومن أجل مصالح إمبريالية واضحة، عارضت حكومة المملكة المتحدة والمانحون الآخرون احتلال مزارع البيض وإعداد قوائم بالمزارع التي ستتم مصادرتها. واعترضوا على توكيد زيمبابوي على سيادتها وتحدي الحكومة لحقوق الملكية. ونصت اتفاقية أبوجا في سبتمبر 2001، بعد اجتماع عقده الكومنولث، على أن يتم ربط الإصلاح الزراعي بإصلاح نظام الحكم. وقد انتهزت حكومة زيمبابوي الفرصة لكسب بعض الوقت في علاقاتها بالمجتمع الدولي بالموافقة على طمأنة المخاوف بخصوص الشفافية في إعداد قوائم المزارع، لكن هذا لم يدم طويلا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002b: 17). فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات تضمنت قيودًا على سفر رئيس الوزراء ومجلس وزرائه، لكنها لم تمنع موجابي من زيارة فرنسا لحضور القمة الفرنسية - الإفريقية في أوائل 2003.

قد يكون من السابق لأوانه التوصل لنتائج عن العواقب طويلة المدى لبرنامج إعادة التوطين السريع على قطاع الزراعة. لكن بحلول عام 2006 كانت هناك بالفعل نتائج اجتماعية واقتصادية كارثية بالنسبة لعمال المزارع، وهبوط في أداء الاقتصاد الكلي العام في البلاد. تكون المسار السريع من نموذجين لإعادة التوطين. الأول كان عبارة عن برنامج A1 يشمل القرى أو مزارع الاكتفاء الذاتي، وكان المستهدف منه المزارعين الصغار القادمين من المناطق المشاعية كثيفة السكان. فوفقًا للخطة الموضوعة للقرية، يقدم للمستوطنين ثلاثة هكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة ومراعي مشتركة، وكل قرية يتم تزويدها بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية. وكانت المزرعة المكتفية ذاتيا تشمل أراضي متجاورة لزراعة المحاصيل والمواشي. تم توجيه انتقادات لبرنامج A1 منها عدم الشفافية بخصوص عملية تحديد المؤهلين لإعادة التوطين، وعدم تمكين مقاطعات إقليم ماشونالاند من الاستفادة من هذا البرنامج (ساشيكوني 2003a). بينما كان خطاب حكومة زيمبابوي يدور حول أهمية تخفيض الفقر وحقوق النساء، لم تقدم بشكل رسمي إطار عمل للسياسات الحكومية قادرًا على تحقيق الوعود السياسية. فحتى الزيادة البارزة في إعادة التوطين الناتجة عن الإسراع بمسار البرنامج ليس من المرجح أن تغير بشكل كبير مستويات الكثافة السكانية في المناطق الريفية.

أما النموذج الثاني A2 فاستهدف المزارعين التجاريين أصحاب المساحات الصغيرة ممن لديهم خبرة في الزراعة. وهؤلاء تم توزيع الأراضي عليهم بعقود إيجار لمدة 99 عاما مع إمكانية الشراء. وتم اعتبار هذا استراتجية "استئصال العنصرية من المزارع التجارية". وتلقى نموذج A2 انتقادات كثيرة أيضًا بسبب الطريقة التي تم بها توزيع الأرض على السياسيين الحكوميين والموظفين البيروقراطيين والعسكريين رغم أن معظمهم ليس لديه أي خبرة زراعية أو لديه القليل منها. وبعيدًا عن الاستمرار في القيام بالتمييز الساذج بين المزارعين الصغار والمزارعين التجاريين (وهو ما يعد أمرًا مستمرًا منذ الفترة الاستعمارية)، فإن الاستراتيجية المستهدفة من النموذجين A1 وA2 هي إعطاء شرعية لنظام الحكم وليس معالجة القضايا الزراعية المتعلقة بالفقر في المناطق الريفية.

أما البعد الآخر لعملية الإصلاح الزراعي فهو كيفية تطور الصراعات حول السياسات المتعلقة بالأرض ومصادرة الأراضي وشرعية تحركات الحكومة المعززة لسياسة إعادة الأرض إلى الأصحاب الأصليين. عندما تتضح قصص الكفاح، يتبين خلاف الريفيين الذي لا يُذكر بشكل كاف مع الكيفية التي تمت بها إعادة التوطين أن تغيير العلاقات الاجتماعية الخاصة بالإنتاج بشكل جذري كان أمرًا ممكنًا، وكان باديًا في بعض المواقع، ونتج عن تضارب الصراع الطبقي داخل وخارج الدولة.

على سبيل المثال، أشار مويو ويروس إلى أنه برغم نشوء حركة المحاربين القدماء (رابطة المحاربين القدماء في التحرر الوطني بزيمبابوي ZNLWVA) من الحزب الحاكم، فإن تحركاتها لم تكن تحت وصاية حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية. وقد كانت هذه الجمعية، التي تمثل 200 ألف شخص في أنحاء البلاد، تعبر عن العديد من المصالح المتنوعة ولديها قاعدة كبيرة ومتنوعة من الأنصار تتضمن المعدمين ومن يتبوؤون مواقع في السلطة في الأمن أو التجارة. وقد أشار مويو ويروس إلى أن الحركة "أغلبيتها كانوا من فقراء الريف والمدن" رغم أنها كانت تُعتبر غالبًا ممثلة لمصالح الحكومة ومسئوليها (مويو ويروس 2007 (سيصدر قريبا)؛ وانظر

أيضًا رافتوبولوس وفيمستر 2004؛ موور 2004). قد يكون من الممكن أن يتم حل الصراع بين رابطة المحاربين القدماء في التحرر الوطني بزيمبابوي وحزب الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي ـ الجبهة الوطنية ـ لصالح مصالح الفقراء والمعدمين على المدى الطويل، وليس لصالح مصالح الرأسماليين الزيمبابويين المرتبطين ارتباطًا حميمًا بالدولة على المدى القصير.

قد يكون ذلك الحل بعيدًا إلى حد ما. فخلال فترة الجفاف الذي استمر من 2002 إلى 2006، وبعد الآثار المترتبة على المغامرة العسكرية لحكومة زيمبابوي في الكونغو والعقوبات المفروضة من المجتمع الدولي، يبدو أن استراتيجية المسار السريع قد أصيبت بفشل خطير. فقد كانت النتائج كارثية فيما يتعلق بإنتاج الغذاء وجني عوائد تصدير المحاصيل. وانكمش الاقتصاد الرسمي بزيمبابوي بنسبة 50% في 2000 /2006، وصار معدل البطالة 80% على الأقل، وحدثت هجرات ضخمة مما جعل الاقتصاد الموازي الخارج عن متناول الدولة أكثر أهمية من الاقتصاد الرسمي الذي تتعامل معه الدولة (براكنج 2003).

من الجماعات التي تكبدت الخسارة من جراء تجربة المسار السريع (بخلاف المزارعين البيض الذين ما زالوا ينتظرون البت في طلبات التعويض) عمال المزارع الذين عملوا في قطاع المزارع التجارية ضخمة الحجم. وتُقدر أعداد عمال المزارع الذين كانوا يعملون في قطاع الزراعة الأبيض بما يتراوح من 250 إلى 300 ألف عامل. وانخفضت أعدادهم بحلول عام 2002 إلى ما بين 180 إلى 200 ألف. بعض هؤلاء العمال كان بإمكانهم الاستفادة من أراض داخل أو خارج نطاق المزرعة التي يعملون بها (رغم أن هؤلاء جزء صغير من الإجمالي)، وربع هؤلاء العمال من المهاجرين من الدول المجاورة مالاوي وموزمبيق وزامبيا، وبعضهم لديه الجنسية الزيمبابوية أو أوراق هوية زيمبابوية. كان العديد من عمال المزارع هؤلاء مرتبطين بالمزارع لوقت طويل، حيث عمل بعضهم لمدد تصل إلى 40 عامًا. وقد خسر الكثيرون

منهم وظائفهم في أعقاب مصـادرة الأراضي لصـالح المحاربين القدماء، وجاء معظم العنف في المناطق الريفية من نصـيبهم. حدث هذا نتيجة رهاب الأجانب بسبب أصولهم وبسـبب الاعتقـاد بأنهم مؤيدون لحزب حركـة التغيير الديمقراطـي المعارض MDC (أمانور - ويلكز Amanor-Wilks 1995؛ روثرفورد 2001b، 2001a).

ورغـم أن عمال المـزارع كان لديهم تمثيل نقابي في الاتحاد العـام لعمال الزراعة والمـزارع في زيمبابوي GAPWUZ، كان من الصـعب جدا توفير تمثيل فعال. فعادةً ما كان عمال المزارع معزولين في مزارع البيض حيث كان الملاك يعارضـون تنظيم العمـال في النقابـات الذي كان يُعد مكلفًـا (كييل وڤانليربـيرج 2000: 26). إن عمال المزارع بشكل عام فقراء للغاية، وتنتشر بينهم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز، وخصوصًا بين النساء. لقد كان من الصعب عليهم الوصول للأراضي الواقعة خارج المزرعة، ومن ثم لم يتمكنوا من توفير شبكات الأمان لأنفسهم، فهناك مستويات مرتفعة من الأمية وظروف العمل الصعبة. فـ59% فقط من أطفالهم يذهبون لمدارس حكوميـة مقارنة بـ79% في المناطق المشـاعية و89% من الأطفـال في الحضر (كييل وڤانليربـيرج 2000: 23). وأقل من 5% من عمـال المزارع البالغ عددهم 300 ألف حصلوا على أراض من خلال برنامج الإصـلاح الزراعـي، وإن كان ما لا يقل عن 150 ألفًا تم تسريحهم أو طردهم من أشغالهم.

ليس من الواضـح أيضًـا كيف يمكن أن يتحقق التوازن بين القطاع التجاري والنقد الأجنبي الذي يولده وقطاع المزارع صـغيرة الحجم (الذي يُعتبر مهما أيضًـا لتسـويق المواد الغذائية وليس التموين الذاتي فقط) بواسـطة نظام حكم يستخدم توزيع الأراضي المتـازة منذ عام 2000 لخلق أنصـار منتفعين من الحزب الحاكم من خلال اسـتغلال المنافع العامة في منفعة خاصـة وكفرصـة لتراكم رأس المال. ربما كبحت سرعة المسار السريع نفوذ مصـالح المستوطنين القدامى (المحليين) بشـكل نهائي، لكنها أيضًا قوضت الأ من الغذائي المحلي وفرص عائدات التصدير والشرعية الدولية.

كان مـن الممكن مجابهـة قوة رأس المـال الدولي بسـهولة أكبر لو كانـت الحكومة مدعومة بأجندة سياسـية ذات طابع عضوي وأسـاسـي وليس سلطويا. لقد وقع خطآن رئيسـيان في تاريخ زيمبابـوي الزراعي الحديث يحولان دون حـدوث ذلك. الأول هو الإخفاق في إدراك أهمية ترتيب تسلسل مصادرة المزارع التجارية ضخمة الحجم. فالأطروحـة المتعلقة بضرورة تحقيق التوازن في إتاحة الأراضـي الصـالحة للزراعة للمزارع التجارية ذات المسـاحات الكبيرة، والتي تسـتخدم بأقـل من طاقتها، نجحت سياسـيا عبر اسـتخدام الإرهاب، لكن أسلوب المصـادرات المتبع منذ عام 2000 جعل حكومة زيمبابوي عرضـة لهجوم سـهل من المجتمع الدولي؛ لأنه تجاهل حكم القانون وانتهاك حقوق الإنسان.

لم يكن موجابي قادرًا أو عازمًا على طرح أجندة سياسـية متفق عليها من شـأنها أن تعتبر الشـيمورينجا الثالثة جزءًا من الثورة الوطنيـة التي لم تنته بعد. فرغم أن خطابه كان مشبعًا تمامًا بمناهضة الإمبريالية، فإنه كان مصحوبًا بإيمان بمشروعيتها من الناحية الفعلية بسبب الإرث الاستعماري الخاص بسرقة المستعمرين للأراضي الإفريقية. لكن المصـادرة الشاملة لمزارع البيض افترضـت أن تلك المزارع كلها تم تمويلها من "رأس مال المستعمرين القدامى"، في حين أن العديد منها في الواقع تم شراؤه بعد عام 1980. قد تكون عمليات الشراء هذه قد اسـتفادت من التقسيم العنصري القديم للأراضي، لكن ما كان يسـمح لهم بشـهادة تفيد بعدم وجود "مصـالح حالية في الأرض". لقد زاد هذا من مشـاكل موجابي لأن الملاك في هذه الحالة صاروا مؤهلين للتعويض، لكن مصدر الأموال لم يكن واضحًا بالنظر لموارد زيمبابوي المحفوفة بالمخاطر. كان من الممكن أن يكون للكية المسـتوطنين المتواصـلة (وإن كانت محدودة) لأراضي الأفارقة تأثير كبير على الزيمبابويين وعلى المانحين إن كانت قد ارتكزت على أطروحة تؤسس للمبدأ بناء على السنوات الشاقة في ظل الاستيطان الاستعماري الذي حال دون نشوء استراتيجية زراعيـة مسـتقلة لتخفيف الفقر وتعزيـز التنمية الوطنيـة. وكان من الممكن أيضًـا أن يكون لها صـدى أكـبر في زيمبابوي لو لم يتم إهمال إعـادة التوطين لفترة طويلة حتى

صــار هناك حاجة لدعم سياســي لنظام الحكم بعد تصاعد المعارضــة، ولو كانت هناك اســتراتيجية للتنمية في غرب البلاد الأكــثر جفافًا رغم أنه من الناحية العرقية غير مؤيد للنظام، ولو لم يسمح موجابي لنظامه بالانحطاط نحو نهب الأصول الوطنية والإقليمية أيضًا في حالة الكونغو.

يقــود هذا إلى الاتهــام الثاني لنظام حكــم موجابي (وهو اتهام تم توجيهه أيضًــا إلى الأنظمــة التالية علــى التحرير في جنوب القــارة الإفريقية وأماكن أخــرى)، رغم أن موضــع تــوازن النقد يتباين فيما بــين الأنظمة والقوى السياســية والاقتصــادية المحلية والدولية المختلفة (سول Saul 2003a؛ 2001). فببساطة، تفككت البنية التحتية السياسية للتحرر سريعًا جدا، وتعطلت حركة الجماهير الضخمة بعد الاستقلال بفترة وجيزة.

يُعد التناقض الرئيســي في أنظمة الحكم بعد التحريــر هو أن الآلية التي كفلت النجاح العسكري والسياســي (وهي زيادة الطابع الجذري للحركة الفلاحية (كليف 1986) يتم الســيطرة عليها ثم إخمادها عن طريــق الدول الجديدة الهادفة لخلق شرعية سياســية. فبناء شرعية جديدة يبدو أكثر أولوية من بناء أيديولوجية وممارسات تحررية وتغييرها بشــكل إيجابــي. وتم التخلص من القوى الاجتماعية والسياســية التــي خلقت الشروط اللازمة للتحرر الوطني ربما خوفًا من أن تجددها المســتمر لن يســمح بصــعود قيادات سياسية تقيم حكومات غير مقبولة.

إن الترياق الفعال لتفسخ الدولة في هذه الظروف هو وجود تنظيمات فلاحية وقروية ممثلــة في قلب الحكومة وتقوم بالتخلص من نفوذ اتحــاد المزارعين التجاريين وغيره. وكان مــن الممكن أن تلعب هذه القوى دورًا حاســمًا في تغيــير طبيعة القطاع الزراعي ليقوم على الاحتياجات المحلية والأولويات الاقتصادية الوطنية، ويبتعد عن المحسوبية. هناك بعض الأمل في أن حركات المحاربين القدماء وهياكل لجان الأرض التي أشرفوا عليها (والتي تتضمن تمثيل أصحاب النفوذ التقليديين والأمن والسلطات المؤقتة) قد تنجح لاحقًا في أن تصبح محفزًا للتحول الاجتماعي الجذري.

إن الصعوبات التي تواجه العمل المستقل لدعم فقراء الريف وتنفيذ برنامج إصلاح زراعي قائم حقًا على إعادة التوزيع صعوبات هائلة. فبالنسبة للمحاربين القدماء، التأكد من تخصيص بعض الأراضي المدرجة في القائمة للفقراء والمحتاجين شيء مختلف تماما عن منع الحزب الحاكم من ضمان استغلال النخبة السياسية بشكل متكرر لمراكزهم في السلطة في الاستيلاء على الأرض من أجل التراكم البدائي. وتؤكد الدلائل المتاحة أن الطرق التي استولت بها النخبة الحاكمة على الأراضي لزيادة مواردها المالية تهدد إمكانية استقلال الحركات الاجتماعية الريفية.

في إحدى الحالات على سبيل المثال، انقضت لجنة الآلات الزراعية في ماسفينجو على المزارع في موينيزي وصادرت جرارات ومقطورات ومعدات أخرى. وتمتعت السيدة / ندانجا المفوض المساعد لهذه اللجنة بالدعم المسلح لمنع أي معارضة لما تقوم به، وأكملت عملها بإقامة مزاد لبيع المعدات، واستخدمت أقسام الشرطة المحلية كصالات للعرض والمزاد (راديو إفريقيا على الموجة القصيرة SW Radio Africa 2005).

ويبدو وكأن موارد زيمبابوي ينظر إليها "كمدفوعات غير نقدية نظير المكانة" (براكنج 2006). فقد اغتصب كبار السياسيين في حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية أخصب الأراضي بمحاذاة مشروع نهر زامبيزي في ماتابيليلاند. ومن بين المسئولين الذين حاولوا الاستيلاء على الأراضي لأنفسهم أو استولوا عليها بالفعل رئيس الحزب الحاكم والمتحدث البرلماني باسمه چون نكومو، وأوبرت مبوفو Obert Mpofu وزير الصناعة والتجارة، وثوكو ماثوثو Thoko Mathuthu محافظ شمال ماتابيليلاند، وحاكم مدينة بولاوايو Bulawayo وآخرون غيرهم (فاينانشيال جازيت Financial Gazette 2005)[9].

لم يبتعد الفشل في ترسيخ النماذج الأولى من إعادة التوطين في الثمانينيات حول تحقيق احتياجات المحرومين من الأرض كثيرا عن الثنائيات القديمة للنماذج

الاستعمارية لحيازة الأرض. وقد انحصرت هذه الثنائيات في النقاش حول المقايضة بين تنمية المناطق المشاعية لتعزيز الزراعة الرأسمالية من خلال إثبات الملكية من جهة، وتعزيز المزيد من نقل البشر والأراضي من أعلى لأسفل وبتوجيه من الدولة من جهة أخرى.

استبدل موجابي تلك النقاشات بغزوات على الأراضي موجهة ومُدارة من قبل الدولة. وقد حاولت تلك الغزوات أن تخفف من وقع الفشل في تحقيق طموحات المناطق الريفية مع إضفاء لمعان خادع على المشهد بإظهار أن تلك الغزوات مدفوعة من حركة شعبية. لقد أوضحت من قبل أن هناك احتمالات بألا يكون المحاربون القدماء موجهين تماما من الحكومة، وأنه قد توجد بالفعل بعض عناصر الحركة الاجتماعية القوية القادرة على محاسبة حكومة زيمبابوي فيما يتعلق بتحقيق إصلاح زراعي مجدٍ يؤدي بالفعل إلى معالجة التفاوت على المدى الطويل. ورغم ذلك، يبدو أن الحزب الحاكم (بالرغم من تنافس الفرق داخله) لا زال هو القائد فيما يتعلق بمصادرة الأراضي، وأن كوادر الحزب تستغل الإصلاح الزراعي لتحقيق تراكم بدائي.

وقد أفسد فشل حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزيمبابوي - الجبهة الوطنية في تنفيذ استراتيجية متماسكة ومنسقة كان منتظرًا منها أن تتجاوز الاقتصار على تخفيف الضغط على الأرض في المناطق المشاعية فرصة تجاوز ثنائية أخرى قديمة من الإرث الاستعماري، ألا وهي مزارع المستوطنين البيض مقابل المناطق المشاعية للفقراء. لقد فشلت حكومة زيمبابوي في إدراك الحاجة إلى ربط القطاعين والبشر الذين يعملون فيهما وإظهار العلاقة العضوية بينهما، ومنها على سبيل المثال الأهمية المستمرة لهجرة العمالة فيما بين "الفلاحين" الذين يعتمدون على العمل المأجور بالإضافة إلى الإنتاج الزراعي (كليف 1988: 22-24). وقد اعتمد تغيير المناطق المشاعية على تغيير المزارع التجارية ضخمة الحجم والعكس بالعكس، وتحويلهما احتاج إلى الدعم الديمقراطي وإشراك المصالح الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

لكن النظام الحاكم في تشبثه اليائس بالسلطة عاد إلى لعبة الأرقام الساذجة لتخفيف اشتياق الناس إلى الأرض. ولا يبدو أن النظام كان مهتمًا بتلك النتيجة، حيث إن انعدام الأمن الغذائي تفاقم. فقد فشل النظام الحاكم أيضًا في إدراك أن تخفيف الفقر (وهو هدف أساسي في فكرة إعادة التوطين) كان يتطلب ما هو أكثر من مجرد إعادة توزيع الأرض. فوفقا لأحد التقديرات، تكمن الأسباب المباشرة للفقر في البطالة والأجور المنخفضة والجفاف وسوء خصوبة الأراضي ونقص الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري وضع آليات دعم مناسبة للزراعة (بما في ذلك الائتمان الذي لا يمنع الفقراء من الاقتراض) وتوفير مدخلات مدعمة ومساعدة في تسويق وتوزيع الناتج بالإضافة إلى توفير الري (بوير-باور Bowyer–Bower 2000: 99 و100). وتعيق الأزمة الاقتصادية بزيمبابوي فعلا توفير هذه الأمور، لكن تحقيقها سيكون أسهل لو تم وضع المحتاجين لها في ظروف اقتصادية تسمح لهم بتوليد الثروة اللازمة لتوفيرها وظروف سياسية تمكنهم من الوصول إليها والاستفادة منها.

الفصل الخامس

الثروة والفقر: التعدين ولعنة الموارد؟

يدرس هذا الفصل استمرارية الفقر في الدول الغنية بالمعادن في إفريقيا. وأركز على حالات من إفريقيا، لأن الاعتماد على المعادن هنا أكبر، ولأن زيادة الاكتشافات الحديثة للبترول في إفريقيا وارتفاع الطلب العالمي عليه أديا إلى اشتداد المصالح الإمبريالية. فالصراعات على البترول والثروة المعدنية داخل الدول المنتجة وبين الدول المنتجة وشركات الاستخراج والدول الغربية تلقي الضوء على عمليات الإدماج المتفاوت لإفريقيا في الاقتصاد العالمي، والتي أصبحت موسومة بالتراكم العنيف الحادث عن طريق سلب أصول القارة. سأدرس النقاش المتعلق بما يسمى "لعنة الموارد"، ويُفهم من هذا التعبير أن الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية مثل النحاس والبترول انخفض أداؤها الاقتصادي كثيرًا عن الدول التي تُعتبر فقيرة في الموارد. أتناول هذا في سياق موجات التفاؤل والتشاؤم إزاء تخفيض الفقر والتنمية الاقتصادية بالقارة منذ الحرب العالمية الثانية.

إن بداية الألفية الجديدة توقيت مناسب للحديث عن النقاش المتعلق بالموارد. ومن بين الأسباب أن عام 2006 شهد كذلك موجة أخرى من التفاؤل بخصوص احتمالات حدوث نمو قائم على الموارد في إفريقيا. دفعت أسعار البترول البالغة 75 دولارًا أمريكيا وارتفاع أسعار المعادن لأعلى مستوى خلال عشرين عامًا صندوق النقد الدولي إلى تسجيل المؤشرات الإيجابية للنمو الاقتصادي المنتظر في 2006، ويبلغ حوالي 5,8% في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد أدى ارتفاع أسعار المعادن (بما في ذلك زيادة بخمسة أضعاف في سعر النحاس من 1500 دولار أمريكي للطن في 2002 إلى 7700 للطن في 2006) إلى زيادة النمو الاقتصادي بزامبيا بمقدار نقطتين مئوية (لاري إليوت Larry Elliott، Guardian 10 مايو 2006). سنرى أن هذا التفاؤل مضلل. فالقول بأن الموارد يمكن أن تكافئ الشركات وترضي المستهلكين الغربيين وتحقق النمو للدول المنتجة

وستقوم بهذا بالفعل، لو أديرت بحرص فحسب، قول يتماشى مع التضليل الغربي. لكن عندما ترتفع أسعار السلع في السوق العالمي، يزداد أيضًا الزحف المتواصل من أجل موارد القارة التي تسعي إليها القوى الإمبريالية بعدوانية مع الإعلان عن "الحرب على الإرهاب" وإضفاء المشروعية على حاجة الغرب لتأمين السبل إلى موارد العالم.

عند تناول النقاش الدائر حول لعنة الموارد وعلاقتها بانتشار الفقر في إفريقيا، علينا أن نكون حريصين على ألا نبسط مجموعة القضايا المعقدة التي تطرحها دراسة الاقتصاد السياسي للموارد. فعلى سبيل المثال، يجب أن نعرف الأسباب التي أدت لعجز النخبة الإفريقية عن تخفيف الأثر السلبي لأنظمة التجارة. فهي أنظمة تعاقب منتجي المواد الخام عن طريق تخصيص حصة صغيرة فقط من القيمة المضافة النهائية لما ينتجونه إليهم. (واتكنز 2002 Watkins). وبينما مالت هذه الأنظمة إلى تعزيز التبعية الاقتصادية، عززت أيضًا الاستبداد السياسي على نطاق واسع.

أركز هنا على المواد الخام وليس على الموارد الأكثر عمومية مثل المهارات والمعارف والخبرات الأخرى[1]، وأركز بشكل رئيسي على التعدين في الصخور الصلبة وإنتاج البترول. وألخص الأطروحة القائلة بأن السياسة الريعية التي أنتجت سياسات ربطت الحكومات بفكرة قدرة الريوع من التعدين على الاستمرار وتعزيز التنمية. لكن الريوع نادرًا ما استمرت وفقًا للمعدلات المتوقعة أو نتج عنها تنمية مستدامة. لقد أنتجت السياسة الريعية أبنية في الدولة تجسد المصالح المكتسبة المرتبطة بالتعدين واستخراج الموارد. وصارت هذه المصالح عائقًا أمام سياسات التنمية التي قد تكون قللت الاعتماد على المعادن بشكل أكثر فعالية. لكن نخب الدولة واجهت مقاومة أمام محاولاتها لاحتكار الاستفادة من ريع الموارد.

على الرغم من خطاب التنمية الراديكالي الذي تبناه العديد من أنظمة الحكم في السبعينيات حيث شكلت صادرات المعادن جزءا ضروريا من إيرادات الحكومة،

نشأت حالة سياسية قائمة على الرضا بوضع التنمية في إفريقيا. وتحقق هذا الرضا بسبب التغيرات في الميزان التجاري للمعادن وانخفاض أسعار السلع في العالم. لكن هذا وحده لا يفسر فشل الدول الإفريقية في إحداث تنويع، وإهمال التنمية الريفية، وعدم قدرتها على التحكم في الريوع لصالح النمو الوطني. وأنهت الثمانينيات أي إمكانية واقعية لاستراتيجية تنموية بديلة للأنظمة الاقتصادية المعتمدة على المعادن، مثلما أنهت الأمل في استدامة معدلات النمو الاقتصادي في إفريقيا (أريجي 2002). وقد جعل امتزاج التكيف الهيكلي وعقد التنمية الضائع والركود في العالم المتقدم ونهاية الحرب الباردة العديد من أنظمة الحكم المعتمدة على "سياسات نهب الغنائم" تدخل عقد التسعينيات ومعها آخر الغنائم، حيث أصبح العنف وانهيار الدولة هو الحال السائد في إفريقيا.

أشرح هنا الموضوعات الرئيسية المرتبطة بانخراط إفريقيا في النمو المعتمد على المعادن في سياق الدعوات الحديثة للتجديد المرتكز على المعادن في إفريقيا. وأتناول بعض الخبرات الحديثة في التعدين في إفريقيا وبعض نتائجها، والتي من بينها النزاعات وحالات الطوارئ السياسية المعقدة وازدياد الفقر في المناطق التي يتم فيها استخراج المعادن في البلاد المنتجة. وأقدم عرض عام للنقاشات التي تناولت معاناة إفريقيا من لعنة الموارد.

في الفصل الثاني، أوضحت كيف بقي القلق من التدهور الاقتصادي والعلاقات التجارية في إفريقيا أمرًا مهمًا بالنسبة للمعلقين على التنمية في إفريقيا. لكن هذا التفسير للتدهور يشوش الدور الذي لعبته السياسة في إفريقيا في الحفاظ على استراتيجيات تنموية فشلت في تحقيق النمو والتنمية والإنصاف. صحيح أن الاعتمادية على الموارد قد تخلق لعنة، لكن هذا مجرد عَرَض من أعراض الأساس الطبقي والمؤسسي لاستراتجيات التراكم التي سببت الأزمات وأعادت إنتاجها. وتساعد دراسة استراتيجيات التنمية المرتكزة على نهب الموارد (وحرمان القرويين الذين يكمن البترول والمعادن تحت أرضهم منها) أيضًا في تفسير العلاقة بين العنف وأشكال مقاومة تدويل رأس المال التي

تقودها شركات التعدين. ونتناول بمزيد من التفصيل إستراتجيات المقاومة في الفصل السابع. لكنني سأشير هنا إلى أن هناك عمال مناجم في العمليات صغيرة الحجم يستطيعون الوصول للثروة المعدنية، وأن يتاجروا فيها بعيدًا عن قيود الأسواق الرسمية ورقابة الدولة، وأنه يمكننا اعتبار هذا العمل نوعًا من الانخراط في استراتيجيات مقاومة لسلب الموارد على أيدي الشركات متعددة الجنسيات أ و النخب الحكومية.

باختصار، يؤكد هذا الفصل على الحاجة إلى تحليل طبقي لتسليط الضوء على أهمية تفكيك الافتراض المسبق بأن ضعف الأداء الاقتصادي ينبع حتمًا من الاعتمادية على الموارد. فأريد بدلا من هذا أن أسلط الضوء على الطريقة التي ساعد بها سلب موارد إفريقيا على أيدي الدول الإمبريالية وشركات رأس المال الدولي على تقويض التنمية التي يؤكد المانحون وصناع السياسة إمكانية تحقيقها. وأريد أن أبين أن غياب الرقابة الديمقراطية على سياسة التنمية والتخطيط في الدول الإفريقية تؤدي إلى حرمان الناس من الرفاهة الاقتصادية في مناطق إنتاج المعادن وتدعيم المصالح الاقتصادية للنخب الحاكمة.

يساعد الاقتصاد السياسي للموارد في إفريقيا على تفسير الإمبريالية المعاصرة في القارة. فقد عززت ثروة الموارد الاستراتيجيات المحلية لتراكم رأس المال أو بعبارة أكثر دقة التراكم البدائي التي خلقت ودعمت النخب الإفريقية، وأنتجت أيضًا المعارضة لتلك النخب والسياسات الاستبدادية. لكن إفريقيا استمرت كذلك في الاندماج -المتفاوت- في التوسع القاسي للرأسمالية على المستوى العالمي، رغم ما يبدو وكأنه إهمال لها من قبل الرأسمالية العالمية.

تستلزم الرأسمالية المعاصرة ثلاث عمليات: الأولى هي التصدير المستمر وغير المتكافئ لرأس المال من قلب العالم الرأسمالي المتقدم، حيث تحتل قرارات شركات التعدين موقعا استراتيجيا في أجزاء من العالم المتخلف. والثانية هي تبعات أنشطة

الشركات التجارية الدولية في العالم ما بعد الاستعماري التي تسبب الإفقار، فهذا العالم تسوده التجارة غير المتكافئة والهيمنة التكنولوجية للشركات متعددة الجنسيات (براكنج وهاريسون 2003: 6-7). أما البعد الثالث للإمبريالية المعاصرة فيحدد أهمية دور رأس المال في سياق الهيمنة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة.

ويفسر السعي الأمريكي الأكثر وضوحًا وعدوانية نحو النفوذ في العالم حرص البنتاجون على السيطرة ليس على بترول الشرق الأوسط ووسط آسيا فقط، وإنما على الاحتياطات في غرب إفريقيا من أنجولا إلى السنغال أيضًا، وعلى تقوية القواعد العسكرية لأمريكا في أنحاء القارة (إليس Ellis 2003؛ بيشلر Bichler ونيتزان Nitzan 2003؛ أبراموفيتشي Abramovici 2004). تسيطر الاستثمارات في البترول على الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وتُقدَّر تلك الاستثمارات بنحو 73% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة في القارة. فإفريقيا تقدم حوالي 15% من حيث الحجم و18% من حيث القيمة من إجمالي ما تستورده الولايات المتحدة من البترول الخام. فحصة منتجات الطاقة (وخاصة البترول) من واردات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة في 2001 بلغت 14,3 مليار دولار أمريكي وتقدر بنحو 67,8%. ويأتي على رأس المصدرين الأفارقة إلى الولايات المتحدة نيجيريا (27%) وأنجولا (14%) والجزائر (11%) والجابون (8%). وتعتبر جنوب إفريقيا المُصدر الوحيد ذا الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الذي لا يعتمد على البترول، وتقدر صادراتها بـ18%. وترتبط عسكرة الولايات المتحدة لإفريقيا مباشرةً بحقول البترول الجديدة العاملة في تشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية. ورغم أن الإنتاج لن يتدفق من ساو تومي وبرينسيبي قبل عام 2012، فقد بدأ توقيع صفقات البترول التشجيعية في 2005، وبدأت تظهر أهمية هاتين الدولتين للولايات المتحدة بالفعل.

تفاؤل غير متحقق

لقد كان تاريخ التنمية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية مرهونًا بالتأرجح بين التشاؤم والتفاؤل فيما يتعلق بالنمو والتقدم. وأدى الدعم الإفريقي لهزيمة الفاشية والتوسع السريع بشكل غير مسبوق للرأسمالية الغربية في الخمسينيات إلى الوعد بالاستقلال. وقد أدى كذلك إلى إمكانية استفادة الزعماء الوطنيين الأفارقة من الرخاء الاقتصادي العالمي الجديد لو استمر النمط التاريخي للتحديث في بلادهم قائمًا على أن يبقوا موردين للسلع الأولية إلى الرأسمالية الغربية. والسلع الأولية عبارة عن مواد خام أو مواد مصنعة جزئيا سيتم تحويلها إلى سلع تامة الصنع. ورغم وجود استثناءات ملحوظة مثل جنوب إفريقيا وإلى حد ما كينيا ونيجيريا (حيث لم تكتف التنمية الاقتصادية بمجرد إدارة آلية قائمة على الاستيراد فحسب دون إعادة للهيكلة)، فإن معظم القارة بقى معتمدًا على رفع عوائد التصدير من السلع الأولية كما يوضح الجدول (1-5). ونتيجةً لهذا، تعرضت القارة لتقلبات الأسعار المتغيرة التي لم يكن للحكومات والمنتجين سوى القليل من السيطرة عليها. وكان نفوذهم محدودًا أيضًا في أسواق المنتج النهائي التي تحقق فيها السلع القائمة على المواد الخام أعلى القيم.

إن كانت الموجة الأولى من التفاؤل حيال آفاق التنمية في إفريقيا قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، والثانية بشكل محدود في أوائل السبعينيات مع دعوة مجموعة الـ77 دولة نامية بنظام اقتصادي عالمي جديد، فإن الدعوة المعاصرة للنهضة الإفريقية تعود جذورها إلى نهاية الحرب الباردة. وبسقوط سور برلين، فكر المعلقون في بداية الأمر في إمكانية توجيه النفقات التي كان الغرب ينفقها في السابق على أسلحة الدمار الشامل نحو إنتاج "المحاريث الزراعية". لكن هذه الفكرة لم تدم طويلًا. ولم تتم الاستجابة للمطالبة بـ"خطة مارشال من أجل إفريقيا" والتي كررها وزير مالية المملكة المتحدة جوردون براون في ديسمبر 2001، ثم رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير في فبراير ويوليو 2002. وصارت إفريقيا مرة أخرى بالوعة تتسرب فيها الوعود دون أن تتحقق.

جدول 1-5 نسب تركز الصادرات الإفريقية في التسعينيات

الفئة	الدولة	السلع
دول تكون سلعة واحدة بها مسئولة عن أكثر من 70% من عوائد التصدير	أنجولا	البترول
	بوروندي	البن
	الكونغو	البترول الخام
	الجابون	البترول الخام
	غينيا بيساو	كاجو
	ليبيا	البترول الخام
	نيجيريا	البترول الخام
	ساو تومي وبرنسيبي	الكاكاو
	زامبيا	النحاس
دول تكون سلعتان بها مسئولتين عن أكثر من 70% من عوائد التصدير	بوتسوانا	الماس وخليط النحاس والنيكل
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	البن والماس
	غينيا الاستوائية	البترول والخشب
	غانا	الذهب والأخشاب
	ليبيريا	الحديد الخام والمطاط
	موريتانيا	الأسماك والحديد الخام
دول تكون ثلاثة سلع بها مسئولة عن أكثر من 70% من عوائد التصدير	غينيا	البوكسيت والألومنيوم والذهب والبن
	مالاوي	التبغ والشاي والسكر
	مالي	المنتجات القطنية والحيوانات الحية والذهب

المصادر: بنـك التنمية الإفريقي African Development Bank 1997، (جدول 2-3)؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 1999، (جدول 19، ص ص 87-89).

وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن النموذج الأساسي الداعي للتفاؤل بشأن آفاق التنمية في إفريقيا كان مرتكزًا بالأساس على وجهة نظر تتبنى زيادة اندماج القارة في الاقتصاد العالمي من أجل توفير الإطار اللازم للنمو. ومن الأمور المركزية في هذا النموذج فكرة أن إنتـاج إفريقيـا المعدني والزراعي يمكـن أن يوفر السبيل للنقد الأجنبـي القليل، وأن يحسن فرص التشغيل ويرفع مستويات المعيشة. وقد لاقت هذه الفكرة رواجًا متزايدًا من ثلاثة مصادر رئيسية: حكومة المملكة المتحدة والوكالات الدولية والمعلقين الأكاديميين.

قاد رئيس الوزراء بلير الإسهام البريطاني في البداية. وطرحت "مبادرة الشراكة مع إفريقيا" التي دفع بها وما تلاها من وثائق لحكومة المملكة المتحدة ضرورة مساعدة "الدول

النامية على بناء أنظمة الحكم الفعالة اللازمة لإصلاح إداراتها الاقتصادية، وتطوير عمل الأسواق لصالح الفقراء ومواجهة تحديات العولمة" (حكومة جلالة الملكة 2000: 23).

تُعتبر الحكومة الفعالة ضرورة لإنجاز الوظائف الرئيسية، ولكي تكون أكثر قدرة على الاستجابة وأكثر ديمقراطية. وتعتمد الآلية المقترحة من حكومة المملكة المتحدة من أجل تطوير الحكومات الفعالة في إفريقيا على جعل العولمة تعمل لصالح الفقراء بدلًا من الواقع الذي يعمل فيه الفقراء لصالح العولمة. وهذه هي الرسالة الموجودة أيضًا في المنشورات التي أصدرتها الوكالات الدولية حديثًا. وقد طرح البنك الدولي أن بإمكان إفريقيا أن تطالب بحقها في القرن الجديد لو أحرزت تقدمًا حاسمًا على أربع جبهات:

- تحسين إدارة الحكم وحل النزاعات.
- الاستثمار في البشر.
- زيادة التنافسية وتنويع الأنظمة الاقتصادية.
- تخفيض الاعتماد على المساعدات وتقوية الشراكات (البنك الدولي 2000a).

يُطرح هذا التفاؤل مقابل اعتراف البنك الدولي بأن "متوسط دخل الفرد أصبح أقل [مما كان عليه] في نهاية الستينيات (البنك الدولي 2000a:1). لقد رأينا بالفعل في الفصل الثاني الأبعاد المتعددة لأفقر قارات العالم. فمن بين أمور أخرى، العلاقات التجارية التي تحمي الأسواق الشمالية، لكنها تؤكد على التحرير في إفريقيا تجعل من المستحيل تحقيق اهتمامات المانحين الدوليين المتعلقة بمساعدة الفقراء في إفريقيا. ورغم الدعاية الحماسية حول إمكانية حدوث نمو مدفوع بالموارد، والتي عادت للظهور بجدية في 2006، فإن الانخفاض طويل المدى في أسعار السلع يذكرنا بصعوبة الاعتماد المبالغ فيه على الموارد من أجل النمو الاقتصادي.

أدت زيادة أسعار المعادن والبترول عام 2006 (مدفوعة بالنمو الاقتصادي في الصين والمضاربة في الأسواق الآجلة) في المدى القصير إلى نمو كبير في أنجولا

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغيرها. على سبيل المثال، كان النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية 6% بين عامي 2003 و2006. أما النمو المدفوع بالبترول في أنجولا فأدى إلى توقعات بنمو معدله 26% في عام 2006 ونمو متوقع في عام 2007 بمعدل 20%. وجاء ذلك بعد معدلات نمو مقدارها 11% في 2004 و16% في 2005 (لاري إليوت Guardian، 10 مايو 2006).

عند النظر إلى المشهد بعيدًا عن أي سياق تاريخي، تبدو معدلات النمو وتوحي بوجود فرص هائلة لنمو مستقبلي مستدام. لكن السياق له أهمية جوهرية، وكذلك الأمور التي تُستخدم فيها العوائد (باعتبارها نتيجة النمو) من أجل تعزيز النمو المستدام والعادل. وسنتناول الموضوع الأخير باختصار. أما السياق التاريخي فيتمثل في أن مؤشر أسعار السلع الصناعية من 1845 إلى أبريل 2006 يهبط باستمرار. ولو نظرنا للأسعار في سياق السنوات الـ161 الأخيرة، سنجد أن زيادة الأسعار في 2006 تعكس بشكل أكثر دقة الهبوط في تجارة السلع. فباعتبار أن المؤشر في 1845 هو 100، نجده هبط في عام 2006 إلى 44. وفي سياق هذا الانخفاض، حدثت ارتفاعات ملحوظة لكن الانخفاض كان صاعقا بعد 1945 بشكل خاص. فمؤشر البنك الدولي للسلع يبين انخفاضا من مؤشر مقداره 100 عام 1990 للسلع بخلاف الوقود إلى 85 عام 1999. وهبطت جميع المؤشرات الأخرى من 100 عام 1990 إلى 90 عام 1999 بالنسبة للزراعة، و85 بالنسبة للمواد الخام، و71 بالنسبة للفلزات والمعادن، و85 بالنسبة للغذاء (البنك الدولي 2000b: 324).

فالتحسن في أسعار البترول والمعادن لم يقابله زيادة في الأسعار في الأسواق العالمية لسلع مثل السكر والتبغ والقطن. ومن ثم، بينما تتمكن أنجولا من حصد أرباحها من ارتفاع دخول البترول، واكب اعتماد مالاوي على السكر والتبغ انخفاضًا في معدلات التبادل التجاري بنسبة 20% منذ عام 2000. وواجه مزارعو القطن في إفريقيا انخفاض الأسعار بشكل غير مسبوق. فقد انخفضت الأسعار بنسبة 30% خلال

2004، وانخفض سعر صرف اليورو بما يقرب من 40% (صندوق النقد الدولي 2005: 14). كان أثر هذا الانخفاض في الأسعار بالنسبة لبنين وبوركينا فاسو ومالي وتوجو كارثيا فيما يتعلق بإيجاد استثمارات لتخفيض الفقر، حيث تقدر صادرات القطن بما يصل إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج القطن إلى 30% من المستخدم.

لم يمنع ضعف وهشاشة أوضاع المنتجين والتغير بين السلع المعلقين على التنمية الدولية من التفاؤل بخصوص زيادة اندماج القارة في الاقتصاد العالمي. لكن هذا يتجاهل السمة الأصيلة لأزمة إفريقيا، بينما يؤكد على التعويذة المتعلقة بحاجة القارة إلى التشبث بالعولمة. ورغم القول بأن السلام قد ظهر في إفريقيا بعد عقد التسعينيات الذي كان مليئًا بالصراعات والإرهاب، يبقى من المؤكد أن التنمية التي تقودها الموارد الأساسية في العديد من النماذج المقترحة تكون ممكنة فقط لو تم تأمينها بحماية الجيش في دول يرى المانحون استمرار المشاكل المتعلقة بالحكم[2]. فبينما يؤكد البنك الدولي أن تنويع الصادرات لا يكون ممكنًا إلا لو حسنت الحكومات الكفاءة عن طريق تقليل التكاليف المرتفعة للتعاملات وتخفيض سعر الصرف وتعزيز الصناعات كثيفة العمالة، فقد حذر من أن "التصنيع في إفريقيا سيكون على الأرجح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بما قدمته الطبيعة من موارد طبيعية" (البنك الدولي 2000b: 214).

تم التعبير عن هذه الأطروحة بوضوح في الجريدة "الداخلية" لصندوق النقد الدولي (ماكفيل McPhail 2000)، برغم أنه من المسلم به أن مشروعات الصناعات الاستخراجية يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية خطيرة ومربكة اجتماعيا. فلو تم توطين الأهالي على سبيل المثال، يقال إنها قادرة على "المساهمة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة" عن طريق التأكد من القيام بتخطيط دقيق. ونجد الثقة التي وضعت في مشروعات الموارد الطبيعية متمثلة في الادعاء بأنها:

> تدر عائدات كبيرة وتخلق وظائف وفرصًا للأعمال التجارية، وغالبًا ما تجلب طرقًا جديدة وسبلاً لإتاحة شبكات المياه والطاقة للمناطق الريفية المعزولة التي تكون

موجودة فيها أساسًا، وتستطيع تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر ورفع مستويات المعيشة.

(ماكفيل 2000: 45-46)

إضافة إلى ذلك، يقال إن مشاريع استخراج الموارد تجلب أفضل الممارسات الدولية في تخطيط وتنفيذ المشاريع من أجل بناء القدرات الإدارية والمؤسسية في الدولة المضيفة (ماكفيل 2000: 46-45). ولا تتضمن هذه القائمة من السمات الإيجابية التي يؤكدون أنها تُصاحب النمو المدفوع بالمعادن أي شيء جديد. فهي تعكس الموضوعات الأوسع نطاقًا المرتبطة بالفوائد المتصورة من الاستثمار الأجنبي المباشر التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية كجزء رئيسي من إمكانيات التنمية في إفريقيا. ويُنظر لرأس المال التعديني كأمر معزز لنمو التشغيل وتوسع السوق وقادر على تقليل تكلفة الاستكشافات المحلية، وله انحيازات تقدمية من الناحية الاقتصادية. لكن مقابل هذا نجد أن المناجم تميل إلى أن تصبح جيوبًا مكتفية ذاتيا. ولأن المناجم تقع بجانب الرواسب المعدنية، هناك مشكلة في تعميم الفوائد المتوقعة من استكشاف وإنتاج المعادن. فالمناجم تبقى كثيفة في استخدام رأس المال، حيث لا تشكل الأجور سوى جزء صغير من التكلفة الإجمالية. وبينما قد يتقاضى عمال المناجم أجورًا أعلى نسبيا من العمال المحليين الآخرين، فإن معظم الأجور الأعلى تُنفق على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة بدلًا من الإضافة إلى المدخرات المحلية. وبشكل عام، لا يعتبر تنظيم العمال في نقابات أمرًا محبذا.

شركات التعدين (باستثناء البترول) ليست هي الأكبر في العالم. فإحدى التقديرات تشير إلى أن القيمة المجمعة لأكبر عشر شركات أقل من نصف قيمة مايكروسوفت (دانيالسون Danielson ولاجوس Lagos 2001)، لكنها من الفاعلين الأقوياء على مستوى العالم. أنفق أكثر من 18 مليار دولار أمريكي على الاندماجات والاستحواذات في صناعة استخراج المعادن وتكريرها على مستوى العالم في 1997، وهو ما يزيد بنسبة 50% خلال 1996. وخلال الربع الأول من 1998 تم إبرام صفقات تساوي ما يزيد عن 15 مليار دولار أمريكي.

تتمتع شـركات التعدين بنفوذ هائـل في إفريقيا، حيث يرتفـع الاعتماد على المعادن كمصدر للدخل وتكون أصول شركات التعدين أحيانًا أكبر من الناتج الوطني الإجمالي للدولـة التي يعملون بها. فثلاث شركات فقط تسـيطر علـى 50% من إنتاج النيكل في العالم، وثلاث شركات أيضًـا تسـيطر على 65% من إنتاج القصـدير. وتسيطر أكبر عشـرة شركات على ما يقرب من 70% من إنتاج البوكسـيت والنحاس والقصـدير. وارتفعـت أرباح شركة ريو تينتو Rio Tinto بنسـبة 118% إلى نحو خمسـة مليارات دولار أمريكـي (2,7 مليـار جنية إسـترليني) في 2005، وكذلـك لم تترك الأرباح الهائلـة التي تكسـبها شركة بي بي BP أو شركة شـل Shell في قطـاع البترول للدول المنتجة للنفط سوى القليل من العوائد.

غالبًـا ما تطـرح الشركات متعددة الجنسـيات في مجال التعديـن أن الامتيازات التي يطلبونهـا من الدول المضـيفة حتى يتمكنوا من العمل ضرورية بسـبب الغموض والتقلب الـذي يكتنف استكشـاف المعادن. فتكاليف هـذه الأعمال تُقدَّر إزاء مسـتقبل غير معلوم (وهو الوقت الذي يسـتغرقه استخراج الموارد من الأرض) وجودة الترسبات واحتمالية حدوث اكتشافات في المستقبل ومستويات الأسعار المستقبلية، بالإضافة إلى الطلب المستقبلي على الموارد التي يبحثون عنها. لكن لأن مؤسسـات التعدين هي شركات دولية تشـغلها استراتيجية عالمية وليس الاهتمامات المحلية للدولة التي قد يوجودون فيها بشكل مؤقت.

ومن ثم، تتخذ شركات التعدين قراراتها من أجل تعظيم أهدافها الاستراتيجية الدولية ونظرتها تشـمل العالم بأسره، بالإضافة إلى كل دولة إفريقية بعينها. فمن بين أكبر 25 شركة، تقع المقرات الرئيسـية لـ19 منها في دول العالم الصـناعية وستة فقط في الدول الناميـة، ولا واحدة منها متمركزة في إفريقيا جنوب الصـحراء (توجد اثنتان في دولة المغرب). ويتضح اتساع مجال نشاط تلك الشركات في العالم وطريقة اتخاذ القرارات الخاصـة بالاستثمارات الوطنية وفقًا لاسـتراتيجية عالمية من الطريقة التي يتم بها تنظيم صناعة الألمونيوم.

ربما ينظر إلى تكرير البوكسيت إلى ألومنيوم على أنه قصة نجاح إفريقية. فعلى العكس من تدهور الإنتاج الإفريقي من النحاس المكرر، ازداد إنتاج الألمونيوم بثبات منذ 1975. لكن معظم هذه الزيادة في الإنتاج متركزة في جنوب إفريقيا. ففي عام 1996، مثلت جنوب إفريقيا 3% من الإنتاج العالمي (إجمالي إنتاج إفريقيا 5%)، لكن مصدر هذه الزيادة في ألمونيوم جنوب إفريقيا كان البوكسيت المستورد من أستراليا وليس البوكسيت الإفريقي. يتم استخدام مصنع صهر المعادن في مدينة ناتال التابع لشركة جنكور Gen- cor كجزء من الاستراتيجية العالمية للشركة التي تعتمد على رخص الطاقة في ناتال وقرب جنوب إفريقيا من الأسواق في اليابان وأوروبا والولايات المتحدة (إريكسون وتيجين Ericsson Tegen 1999: 10-11؛ كامبل وإريكسون 1996). لا تقرر جنكور استراتيجيتها بناء على الاحتياجات التنموية المحلية أو الإقليمية في جنوب إفريقيا.

لم تكن حكومة المملكة المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وحدها متفائلة فيما يتعلق بإحياء صناعة التعدين. فقد قدم المعلقون الأكاديميون أيضًا صورة مبشرة لآفاق التنمية في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين. ويبدو أن التفاؤل في الفترة الحالية قائم على قدرة المجتمعات الإفريقية على التكيف مع التغيرات العالمية والمجاعات والنزاعات الأهلية. لقد خلقت الدول الإفريقية كما هو واضح ظروف مناسبة للنهضة عن طريق التنافس مع بعضها على الاستثمارات الواردة والفرص السوقية وتطوير المنظمات الإقليمية[3].

يبين تاريخ تجربة إفريقيا بخصوص السلع الأساسية أن المعلقين أخطأوا عندما تحدثوا عن إمكانية حدوث تصنيع مستند إلى الموارد وكثيف العمالة، وفوائد السوق العالمي والتحرر السياسي، فتجربة إفريقيا مع الاعتماد على الموارد ليست تجربة جيدة. ويلخص تعبير "لعنة الموارد" (أي العلاقة السلبية بين وجود موارد طبيعية تهبها الطبيعة والنمو الاقتصادي) تاريخ إفريقيا في الاعتماد على السلع الأساسية من أجل النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر. لكن هذه السمة لأثر المعادن والتعدين لا يمكن اعتبارها نتيجة حتمية لوفرة الموارد. بل العكس هو الصحيح، فأفضل سبيل لتصور

لعنــة الموارد هو أنها نتيجة للكيفية التي تشــكلت بها القــوى الطبقية والاجتماعية، والتي تُشــكل بها هذه القوى بدورها السياسة التنموية للدولة. تلك السياسة التي أصبحت قائمة في أغلب الأحوال علي سياســات النهب والفســاد والحرب والصــراع العرقي، لكنها ليست بالضرورة مرتبطة بأي طريقة مسبقة بتوفر الموارد الطبيعية.

تُعتبَر الدراســات الحديثة عن التحليــلات القطاعية أحد مســتويات الاقتراب التحليلي من العلاقة المعقدة بين المصــالح المحلية والفاعلين الدوليين، ومــن الطريقة التي يؤثر بها الصــراع حول الاســتفادة من موارد وخدمــات الدولة على هذه العلاقة. طرح شــافير Shafer أن قدرة "الدولة" على التقدم تعتمد على ســمات القطاع الرئيســي الذي تكون الدولة مربوطة من خلاله بالاقتصــاد الدولي: الصناعات الخفيفة أم استخراج المعادن أم الإنتاج الفلاحي للمحاصيل النقدية أم إنتاج المحاصيل النقدية في مزارع صناعية" (شافير 1994: 2). فقد طرح أن شــكل القطاعات المختلفة يحدد هياكل الأسواق الدولية. وبناء عليه، تلك الهياكل توفر فرصًا وتحديات مختلفة بالإضافة إلى المنافع التي تذهب للأطراف الفاعلة في الدولة. ويحدد دور القطاعات المختلفة أيضًا قدرة الدول على إعادة الهيكلة.

يقطع هذا المنهج شــوطًا معقولًا في المســاعدة على شرح الأســباب والكيفية التي تؤدي بها السياســات الريعية إلى الاعتمادية على تصــدير الموارد وتتشكل بموجبها. فقد "تشكل السمات القطاعية قدرة الأفراد متشابهي الميول على العمل الجماعي" (شافير 1994: 9). لكن نقطة الاقتراب هذه يجب ألا تصــبح مبررًا للانشــغال بفاعلية المؤسسات الإفريقية أو تفسيرًا حتميًا مفاده أن أنواعًا بعينها من السياسات تترتب بالضرورة على توافر الموارد.

بل على العكس، تتشكل الصراعات السياسية بناء على اهتمامات الطبقات الاقتصادية المهيمنة واستراتيجيات التراكم التي تضمن إعادة إنتاج رأس المال وإعادة إنتاج الهيمنة السياســية التي ترضي تلك المصالح الاقتصادية المتنافســة أحيانًا. نستطيع الآن أن نلقي نظــرة سريعة على كيفية حل هــذه الصراعات الاقتصــادية والسياســية في إفريقيا عن

طريق تتبع التجربة الحديثة للقارة مع التعدين، وبعد ذلك دراسة الروابط المحتملة بين الموارد والصراعات.

التعدين في إفريقيا

لأجزاء كبيرة من إفريقيا تاريخ طويل في التعدين، وستبقى هذه القارة تحوي بعضًا من أغنى احتياطيات العالم، وتحمل إمكانيات واضحة للنمو الاقتصادي. ففي أواخر التسعينيات، كان بإمكان القارة أن تفخر بإنتاج 13% من إنتاج العالم من البوكسيت و4% من النحاس 27و% من الذهب. لكن في جميع الحالات، هذه النسب أقل من نصيب إفريقيا من إنتاج العالم في 1985 حيث كان 15% بالنسبة للبوكسيت، و16% للنحاس و67% للذهب (إريكسون وتيجين 1999؛ كوكلي وآخرون 1998). مع أواخر التسعينيات، كان إنتاج المعادن يزداد بدرجة أقل في إفريقيا عنه في أمريكا اللاتينية وآسيا. وكما أوضح إريكسون وتيجين:

> بوجه عام، تتراجع الأحجام المطلقة للإنتاج الإفريقي، وتتراجع الأحجام النسبية بشكل أكثر خطورة بسبب زيادة الإنتاج العالمي الإجمالي... وبدأ الانخفاض فيما بين 1975 و1985 لكنه تسارع منذ 1985.

(إريكسون تيجين 1999: 9)

هبط إنتاج النحاس في إفريقيا من حوالي 1500 كيلو طن في 1975 إلى ما يزيد قليلا عن 600 كيلو طن في 1996. أما إنتاج خام الحديد فهبط من 64 إلى 44 مليون طن، والذهب من 746 إلى 622 مليون طن. وتتبين دلالة ذلك الانخفاض لو استبعدنا جنوب إفريقيا من الحسبان. فحينئذ، نجد أن إنتاج النحاس في 1996 كان لا يتجاوز ثُلث مستواه في 1975 فقط، أما خام الحديد فبلغ الربع. كانت زيادة الإنتاج في الفترة من 2004 إلى أوائل 2006 مهددة بموجب الانخفاض السريع والهائل في مايو 2006 مع انتشار الخوف في الأسواق الآجلة والتجار مما تصوروا أنه ضغوط تضخمية وضعف

في الـدولار الأمريكي. انفجرت فقاعة الطلب، وعادت العواقب طويلة المدى للتقلبات المتكررة في أسعار السوق العالمية لتطارد الدول المنتجة.

وعلى الرغم من الانخفاض العمومي في مؤشر أسـعار السـلع الصناعية، قيل مرارًا لمنتجـي المعادن الأفارقـة "ألا يركنوا بعد الآن إلى ثروتهم المعدنيـة الطبيعية كتنين عاجز ثقةً في أن ثرواتهم سـتبقى موجودة في الغد" ("African Mining" (التعدين في إفريقيا)، Financial Times 19 مارس 2001). وتمثل معظم النصائح الذي أسدي إلى الحكومات الإفريقية في القرن الحادي والعشرين في المساعدة على تسهيل استخراج المعادن والبترول في أسرع وقت ممكن لدعم النمو الاقتصادي. وأشارت إحدى المقالات إلى أن:

يدخـل التعدين في إفريقيا جنوب الصـحراء حقبة جديـدة... فالتعدين هو القطاع الـذي لديه حاليًا ما يقدمه لمعظم الدول الإفريقيـة دون القطاعات الأخرى. وهذا لأن إفريقيا من المرجح أن تكون ميزتها النسـبية في تعدين الفلزات والمعادن أكبر مما لديها في أي قطاع آخر.

(32: 1998 Engineering and Mining Journal)

لكن، هـذه الإمكانيات محفوفة بالعديد من العقبات التي تتضـمن النزاعات المسـلحة والصـعوبات المرتبطة بآثار مرض نقص المناعـة البشري/الإيدز الذي يؤثر كما أشرنا في الفصـل الثاني على العمالة الإفريقية المتوفرة حاليا وعلى فرص التدريب المطلوب في المستقبل. فهذا يؤدي إلى إعاقة الاستثمار الخاص في المدى الطويل، فالمستثمرون يخشون عواقب تضـاؤل القـوى العاملة واحتمالية تحميـل شركات التعديـن بتكاليف الخدمات الاجتماعية مع سعي الدول لاقتناص الأرباح من صناعة وضعها هش وضعيف.

فرغم أن الكثير من الدراسـات المسـحية للتعدين أكدت أهمية تحسـين الاستثمار في إفريقيا، فإن الاستثمار الفعلي متفاوت، وكذلك أيضًا توزيع الموارد التعدينية والاهتمام

بمواد خام بعينها. فالمعادن الاستراتيجية مثل الكوبالت والفاناديوم والمنجنيز وكذلك الزركونيوم والتيتانيوم تسيطر عليها جنوب إفريقيا وزيمبابوي، بينما يُعد الكولتان (الكولمبايت-تانتاليات) جزءا من الغنائم التي يحصل عليها الأطراف المتحاربون في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كامبلنج Campling 2001). وتُستخدَم هذه الموارد في برامج الفضاء والبرامج العسكرية المربحة وصناعة الرقائق الدقيقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ورغم أن جنوب إفريقيا تهيمن على نصيب إفريقيا من إنتاج الذهب، تحاول غانا اللحاق بها حيث تزايد إنتاج الذهب فيها بنحو 300% من عام 1975 إلى عام 1996. بالنظر للنسب العالمية، تتعرض هيمنة جنوب إفريقيا كأكبر منتج للذهب في العالم للتهديد، فبعد أن كان إنتاجها يصل لـ75% من الإنتاج العالمي في 1975 أصبح 25% فقط بحلول عام 1996 (إريكسون وتيجين 1999: 16، 25).

تمتلك شركة دي بيرس De Beers الجنوب إفريقية نصف ماس العالم في ناميبيا وبتسوانا وجنوب إفريقيا نفسها، ومن الممكن أن تزداد المنافسة التي تواجهها لو دام السلام في أنجولا وسيراليون[4]. كانت دي بيرس تتحكم فيما يقرب من 80% من سوق الماس في العالم بما يساوي ما هو أكثر من 50 مليار دولار أمريكي مع نهاية التسعينيات. أما الآن فتواجه تحديًا كبيرًا من روسيا التي تعتبر أكبر منتج للماس الخام في العالم ومنخرطة في التنقيب في ناميبيا والبحث عن الماس في أعماق البحار.

ورغم انخفاض نسبة إنتاج إفريقيا من الإنتاج العالمي، يبقى التفاؤل قائمًا بخصوص إمكانية قيادة قطاع التعدين للتنمية الاقتصادية في القارة. لكن أينما حدث النمو، نتج عنه بالتأكيد إثراء المستثمرين الغربيين والشركات متعددة الجنسيات، أما الاقتصادات المُضيفة فتُركت بلا شيء سوى عائد محدود لتخفيض الفقر المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني. سيتم اندماج أي دولة في الاقتصاد العالمي وفقًا لشروط مؤسسات

التمويـل الكبرى وليس الاحتياجات المحلية، وذلك سـيعزز المسـار السـلبي للاندماج المتفاوت للقارة في الاقتصاد العالمي.

فبعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصـف السـتينيات، قامت مناجم القارة المملوكة في معظـم الأحوال لأجانب بتوفير المعادن لاقتصـاد العالم المزدهر. وحين اتضـح في السـبعينيات أن أرباح هذا الازدهار لم تذهب إلى إفريقيا، حاولت أنظمة الحكم القومية السـيطرة على الشركات متعددة الجنسـيات الأجنبية ومصـادرتها. كان السياسـيون القوميون في زامبيا وزائير على سـبيل المثال ينظرون لقطاع التعدين على أنه القاطرة التي ستدفع النمو الاقتصادي (والثروة الشخصية) للأمام، وساهمت استراتيجية فرض الضرائـب على الشـركات الأجنبية في تعزيـز شرعية أنظمة الحكم (شـافير 1994). بحلول أوائل الثمانينيات، صـار من الواضح أن هذه الاستراتيجية للنمو الاقتصادي لم تفشـل فقط في تحقيق المرجو منها، لكن القطاع بأكمله على المسـتوى الدولي كان يعاني مـن أزمة. ومما يعبر عن هـذا التدهور أن المجلـة الأمريكية بيزنـس ويك Business Week وضعت في 1984 عنوانا رئيسيا لها هو Death of Mining أو "وفاة التعدين".

لم تكن أزمة ذلك القطاع مرتبطة باسـتراتيجية التأميم التـي تبنتها الدول النامية إلا بشـكل جزئي. فالشركات الأمريكية تعرضـت لارتفاع ضـغط المنافسة من الشركات الأوروبية واليابانية، وكان من اللازم تجديد الآلات والتكنولوجيا القديمة في الولايات المتحدة، وشـارف الكثير من احتياطات المعادن التي كانت وافرة منذ فترة على النفاذ. عـلاوة على ذلك، أدى الركـود وانخفاض الطلـب على المعادن على مسـتوى العالم بشـركات مثل أر تي زد RTZ وفيلبس دودج Phelps Dodge وأنجلو أمريكان Anglo American إلى تنويع أعمالها وترشـيد الهيـاكل الداخلية وفرض تخفيض الأجور على العمال وتحديث الآلات.

دفعـت التأميمات في إفريقيا شركات التعدين إلى البحث عن مصـادر بديلة للمعادن في أمريكا اللاتينية وزيادة الاستكشاف في الولايات المتحدة وأستراليا. ونتج عن انهيار

أسعار المعادن وإهمال المصانع والآلات وسوء الإدارة وضعف المهارات الفنية أن أصبح الكثير من منتجي المعادن الأفارقة غير قادرين على توليد مصادر النقد الأجنبي شديدة الأهمية، ومما زاد هذا الوضع سوءا أن المنتجين الأفارقة لم يكن لديهم القدرة على الوصول لأسواق المنتجات النهائية والاستفادة منها. وتمثل التناقض في أن قطاع التعدين، باعتباره الوسيلة الرئيسية لتوليد النقد الأجنبي، كان يتطلب ضخًا سريعًا للنقد الأجنبي لكي يتم تجديده وضمان استمرار الاستثمارات الجديدة في الاستكشاف والإنتاج. ولم يكن ذلك في المتناول. فلأن الحكومات الإفريقية تحملت مسؤولية قطاع التعدين بسبب سياسة التأميم، أصبحت مسئولة عن تسريح العمال والفصل من العمل وانهيار مستوى المعيشة عندما تعثرت هذه البقرة الحلوب المتصورة (لاننج Lanning 1979؛ شافير 1994).

انهار قطاع التعدين في إفريقيا في الثمانينيات. فلم تتمكن الشركات المؤممة (ما عدا تلك التي في جنوب إفريقيا) من الاستثمار في الاستكشاف والتنمية. ومما زاد انهيار القطاع سوءًا التضخم في القطاعات العامة الإفريقية الذي صاحب الوعد بنمو الريوع من التعدين. وقد خلق نمو القطاع العام فرصًا للفساد، وبالتحديد استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة (شيفتل 2000). وتمثلت إحدى طرق الاستجابة لهذه الأزمة في ظهور وزيادة أهمية التعدين صغير النطاق الذي لم يكن دائمًا مرتبطًا بالدولة بشكل مباشر. فبينما حاولت الدولة في إفريقيا في أوائل التسعينيات أن تعيد جذب الشركات متعددة الجنسيات التي كانت قد بدأت في توظيف شركات إنتاج واستكشاف أصغر نطاقا من ناحية، زاد الفقراء الأفارقة من النشاط التعديني أو بدأوه كاستراتيجية لمواجهة الصعاب أو كسبيل لشق طريقهم نحو مورد رزق جديد من ناحية أخرى[5].

عجلت أزمة التعدين في إفريقيا من ضغوط المؤسسات المالية الدولية لخصخصة قطاعات الموارد. فشهدت التسعينيات خصخصة مناجم الذهب في غانا، وتفكك شركات النحاس الكبرى المملوكة للدولة مثل شركة مناجم النحاس المجمعة بزامبيا ZCCM وجيكامانيز Gecamines في الكونغو. وربما لم تُدر سياسة التأميم بشكل جيد في عقودها

الأولى، فالقيود التي كانت موضوعة على زامبيا مثلا كانت ضخمة. وكان من بين هذه القيود الإدارة الداخلية للتأميم ومحاولات ضبط الاستراتيجيات الجماعية على المستوى الدولي للسيطرة على الشركات متعددة الجنسيات في الستينيات والسبعينيات[6]. لكن افتراض أن الخصخصة ستضمن الربحية وتحسن الأداء لم يكن افتراضًا صادقًا. ففي أوائل عام 2002، بدا أن التعدين في زامبيا قد انهار تمامًا بإعلان شركة أنجلو أمريكان عزمها ترك حزام النحاس (هبط متوسط سعر النحاس من 0,88 دولار أمريكي للرطل في سبتمبر 2000 إلى أقل من 0,60 دولار أمريكي في نوفمبر 2001 وهو أقل سعر خلال 15 عامًا). فبترك شركة أنجلو أمريكان حزام النحاس تعرض ثلثا إنتاج النحاس الوطني للخطر، وهو ما يمثل نصف مكتسبات الدولة من النقد الأجنبي ويوفر ما لا يقل عن 11 ألف وظيفة. فقد تم خصخصة شركة النحاس المملوكة للدولة بزامبيا (شركة مناجم النحاس المجمعة بزامبيا المحدودة) في مارس 2000، وكانت مسئولة عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي و75% من إجمالي حصيلة النقد الأجنبي. وبهذا لم تفقد الحكومة السيطرة على أكثر مصادر دخلها وأصولها الاستراتيجية قيمة وأهمية فحسب، لكنها تورطت في عملية خصخصة شديدة الصعوبة أيضًا. علاوة على ذلك، لم تقلل هذه العملية من فرص فساد المسئولين الحكوميين وإنما عززتها. (كريج Craig 2000). بلا شك، كان للزيادة في أسعار النحاس بعد 2002 فوائد إيجابية على نمو اقتصاد زامبيا الذي كان متوقعا أن يصل إلى 6% تقريبا في عام 2006، لكن سياسة الترشيد في حزام النحاس بعد خصخصة الشركة الوطنية من جانب الشركات الكندية أثارت سخط العمال ولم تُضف لتنمية البنية التحتية سوى القليل.

كثيرا ما يمدح المانحون غانا باعتبارها إحدى قصص "النجاح" في إفريقيا، رغم أن متوسط معدل النمو للفرد هو 2,5 % فقط في 2002 /2003 (البنك الدولي 2004: 256)[7]. ومن الأسباب الأساسية لاعتبار أن غانا قد تعافت بعد سنوات من سوء حكم الملازم طيار جيري راولينجز Jerry Rawlings هو إحياء قطاع تعدين الذهب في غانا (أدي Addy 1998)[8]. في منتصف التسعينيات، حينما ازداد اهتمام الوكالات

الدولية بقطاع التعدين في غانا وبعد قبول راولينجز لبرنامج التكيف الهيكلي في 1983، تم عرض العديد من عقود الامتياز في قطاع التعدين على مستثمرين أجانب. وفي عام 2000، كانت نسبة الذهب من صادرات غانا من المعادن 95 %، وكانت معظم الشركات الثلاثة عشرة التي تقوم بالتنقيب عنه من جنوب إفريقيا ومنها شركات أنجلو أمريكان وجولدفيلدز Goldfields، أما الشركات الأخرى فكانت مراكزها الرئيسية في أستراليا وكندا والصين.

تُعد غانا أكبر منتج للذهب في غرب إفريقيا، حيث سجلت 70 طنًا في 2003. وسجلت المناجم صغيرة الحجم إنتاج 222762 أوقية. وتعرض التعدين لانتعاشة في التسعينيات بسبب أكثر من مليارى دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية. وكانت الشركات الاثنتا عشرة الرئيسية في البلاد يمتلكها أجانب. فعلى سبيل المثال، لونرهو Lonrho وأنجلو أمريكان تمتلكان أنجلو جولد أشانتي Anglo Gold Ashanti التي لديها مناجم في أوبواسي وأنيانفوري وبيبياني. ومن ضمن الشركاء الأصغر في التنقيب بي إتش بي مينرالز BHP Minerals وجولدن ستار ريسورسس Golden Star Resources وجينكور Gencor وكلاف ماينينج Cluff Mining.

زادت الاستثمارات في قطاع الذهب من قيمة المعادن كنسبة من الصادرات الوطنية من 20,3% في عام 1983 إلى 48,45% في عام 1995. حلت المعادن حاليا محل الكاكاو كمصدر للنقد الأجنبي الرئيسي في البلاد، لكن 10% فقط من قيمة الذهب تبقى في غانا (أويودي Awudi 2002:5)، وما زالت المعادن تسهم بأقل من 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. أشار أحد المعلقين إلى أن بنك غانا "يقدر أن أكثر من 71% من قيمة صادرات الدولة من المعادن مودعة في حسابات في الخارج والـ29% المتبقية تعتبر تقدير مبالغ فيه" (هيلسون Hilson 2004:10). من ناحية أخرى، تمثل الزراعة أكثر من 60% فيما يتعلق بالتشغيل ومثلت في 2003 نسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي 2004: 260).

أدى الطابع كثيف رأس المال للمناجم السطحية، التي حلت إلى حد كبير محل التنقيب العميق، بالقطاع إلى أن يوظف حوالي 20 ألف عامل فقط، ويعمل نحو ضعف هذا العدد في التنقيب صغير الحجم (أويودي 2002). وقد تم تخفيض المتبقي من قطاع الدولة، بطرد 50 % من قوته العاملة، الذين تراجعوا إلى القطاع غير الرسمي. في الواقع، لم يسع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته حكومة غانا، بتحريض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 1983، إلى مجرد تغيير البيئة الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بتخفيض قيمة العملة وعمل اقتطاعات في الإنفاق الحكومي، وإنما إلى إصلاح قاسٍ للإطار التنظيمي للدولة أيضًا.

في التسعينيات، وبالتحديد مع صدور قانون التنقيب لعام 1998، أصلحت غانا قوانين الاستثمار بشكل كبير، وهو ما كانت قد بدأته عام 1986 بقانون المعادن والتعدين، الذي خفف من الضوابط المرتبطة باستكشاف المعادن وإنتاجها والضرائب المفروضة على الشركات وتوزيع الامتيازات. وشهد القطاع رفع القيود عن إعادة الأرباح لموطنها وتحويل الأصول بسبل رخيصة، وتخفيض الضرائب على الشركات من 55% في 1975 إلى 45% في 1986 وإلى 35% في 1994 (أويودي 2002: 2). ولم تؤد الزيادة الضخمة في الاستثمار الأجنبي والسيطرة الأجنبية على التعدين في غانا إلى تعزيز النمو الوطني للبلاد أو تحسين سبل معيشة عمال المناجم أو أهالي القرى القريبة من المناجم.

كان التعدي على غابات غانا وتدميرها أحد أكبر اهتمامات النشطاء والمعارضين للتنقيب المكشوف واسع الانتشار. فمتوسط مساحة المناجم السطحية التي تعمل في غانا يبلغ حوالي 58 ميل مربع. ومُنحت الشركات عقود إيجار لمدة 30 سنة لكي تعمل. وقد يكون ما تبقى من الغابات مليوني هكتار فقط من حوالى 8,5 ملايين هكتار. وقد قلل التوسع في عقود إيجار محميات الغابات أيضًا من التنوع البيولوجي بغانا. فعلى سبيل المثال، ضاع 70% من منطقة تاركوا لصالح امتيازات التنقيب السطحي، التي جردت الحياة النباتية الغنية، وشردت عمال المناجم ذات الحجم الصغير، وأدت إلى

جفاف الأنهار. ففي الفترة ما بين 1990 و1998، نزحت أربع عشرة جماعة من تاركوا وحدها تبلغ أعدادهم 30 ألف مواطن (أويودي 2002: 7).

أدى التوسع في التنقيب عن الذهب إلى تشريد المجتمعات المحلية وتدمير الزراعة المحلية، وكان لها نتائج كارثية على وجه الخصوص على النساء اللائي فقدن موارد رزق يصعب تعويضها. فوفقا لأحد المصادر: "تنتشر الأمراض المرتبطة بالتعدين والتدهور البيئي. ومع تآكل المصادر التقليدية للرزق، يقع الناس وخاصة النساء والأطفال في الفقر المدقع" (2000 Drillbits and Tailings، وانظر أيضًا كوكلي-Coakley 1998).

أدى تصريف وتسرب النفايات الخطرة والسيانيد والملوثات الكيميائية الأخرى إلى تلويث الأنهار والمجاري المائية، حيث ترفض شركات التعدين تحمل المسئولية. فعلى سبيل المثال، تضررت تسع قرى من تسرب السيانيد في يونيو 1996 من حقول شركة تيبيربي جولدفيلدز Teberebie Goldfields المحدودة في تاركوا. كذلك، أدى تسرب السيانيد في نهري أسرمان وهومي في أكتوبر 2001 على يد شركة غانا جولدفيلد Gha-na Goldfield إلى معاناة أبناء القرى من الطفح الجلدي ومن الآثار التي لحقت بموارد رزقهم من موت للأسماك والطيور. وتضمنت الآثار الاجتماعية على قرى غانا القريبة من المناجم تدهور الحالة الصحية للسكان، فالتفجيرات زادت من تلوث الهواء والماء وعمليات المعالجة أنتجت مواد كيماوية سامة بما في ذلك السيانيد والزرنيخ وثاني أكسيد الكبريت. وكانت منطقة التنقيب في المنطقة الغربية ذات المعدل الأعلى للأمراض المنقولة بالحشرات مثل الملاريا والبلهارسيا والعمى النهري، ومعدل الإصابة بالسل والتهاب الملتحمة بها أعلى من المتوسط القومي. وتحدث أمراض الجلد بسبب تعرض الأشخاص للكيماويات السامة، ويؤدي التهاب الجلد الزرنيخي إلى اضطرابات في الصحة النفسية. أما المعدل العالي للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا مثل نقص المناعة البشري والزهري فمرتبط بارتفاع معدلات الهجرة وأعداد السكان المتنقلين. وتتضمن الآثار الاجتماعية النمو السكاني والنزوح والدعارة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف وتعاطي المخدرات (2000 Drillbits and Tailings؛ مقابلات في تاركوا، نوفمبر ـ ديسمبر 2006).

توضح حالة غانا العواقب الاجتماعية لإعادة إحياء التنقيب عن الذهب بواسطة شركات يسيطر عليها أجانب، وفي ظل ضعف الضوابط الحكومية. وتكمن أحد الطرق المهمة الأخرى لتقييم مدى نجاح تنشيط التنقيب في إفريقيا أو تحديد المناطق التي يمكن فيها الاستفادة من هذا القطاع لتعزيز النمو الاقتصادي في التكرير وتركيز الخامات. فهذه النقطة هي التي تكمن عندها القيمة المضافة من قطاع التعدين. وتشير عملية تركيز الخامات إلى مرحلة واحدة على الأقل من مراحل تكرير المواد الخام نحو معدن نهائي. ورغم التقدم البادي في هذا الصدد، فإن الأرقام مضللة.

الكثير من الموارد التي تكرر في إفريقيا يتم استيرادها ولا تنتج محليا. وهذا ناتج عن قيام شركات التنقيب بتحديد العرض والطلب على السلع بناء على استراتيجيتهم العالمية وليس الاحتياجات المحلية الإفريقية. في عام 1975، كان 66% من النحاس المنتج في إفريقيا يخضع إلى عملية التركيز في المنطقة التي يُنتج فيها. وارتفعت هذه النسبة إلى 79% عام 1996. وبالنسبة للبوكسيت/الألمونيوم، كانت النسب 12% و28% على التوالي. لكن الكثير من بوكسيت غرب إفريقيا لم يتم صهره في المنطقة، وإنما كان يتم تصديره، وفي بعض الأحيان كان يتم تصديره كأوكسيد ألمونيوم (بوكسيت مصهر جزئيا). وكما لاحظنا سابقًا، الكثير من بوكسيت جنوب إفريقيا كان يتم استيراده من قارة أخرى. ورغم حدوث زيادات في صهر النحاس، نجد أن هذا حدث في وقت انخفض فيه الإنتاج (إريكسون وتيجين 1999: 12).

لعن الموارد؟

تؤكد تجربة غانا مع التعدين وقدرة الشركات العالمية على إملاء استراتيجية عالمية بدلًا من تعزيز التنمية المحلية ما أطلق عليه العديد من السياسيين في جنوب العالم كثيرًا لعنة تصاحب وفرة الموارد. وصف مؤسس منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، خوان بابلو بيريز ألفونسو Juan Paplo Pérez ALfonso، النفط بأنه "فضلات

الشيطان"، وأشار رئيس زامبيا السابق، كينيث كوندا Kenneth Kaunda، إلى "لعنة أن نولد وملعقة نحاس في أفواهنا" (مذكور في روس Ross 1999: 297). وبينما انخفضت نسبة صادرات الدول النامية من السلع الأولية بين عامي 1970 و1993 من 80,4% إلى 34,2% (ويعتبر ازدهار التصنيع الملاحظ هناك أحد أسباب ذلك)، ما زالت ثلاثة أرباع الدول في إفريقيا جنوب الصحراء تكسب نصف عوائد التصدير التي تدخل إليها من السلع الأولية (روس 1999: 298).

ترتبط فكرة لعنة الموارد بالقصور النسبي للإنجازات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول التي تتمتع بثروة من الموارد مقارنة بتلك التي لا تنعم بموارد طبيعية. فعندما تكون الموارد مسئولة عن نسبة كبيرة من عوائد الصادرات، يكون هناك ميل لانخفاض معدلات النمو ومستويات الفقر. ووفقًا للبنك الدولي: "تبين البيانات المتوفرة عن الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد أن الدول النامية التي لديها القليل من الموارد الطبيعية نمت أسرع بمرتين إلى ثلاث مرات بين عامي 1960 و1990 من الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية" (البنك الدولي 2003: 149). الدولة الإفريقية الوحيدة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المعادن وحافظت على مستويات مرتفعة نسبيًا من النمو (ولهذا تعد استثناء لهذه القاعدة) هي بوتسوانا[9].

توجد على الأقل خمسة أسباب رئيسية تفسر تعثر أداء الدول المعتمدة على الموارد مقارنة بالدول التي ليس لديها موارد (روس 1999؛ أوتي Auty 1993 و1995؛ كلارك Clark 1997؛ ماهداڤي Mahdavy 1970؛ ياتس Yates 1996. وهذه الأسباب هي:

- انخفاض الميزان التجاري للسلع الأولية.
- عدم استقرار الأسواق الدولية للسلع.
- ضعف أو عدم وجود اتصال بين المناطق ذات الموارد التي لا تحتوي على موارد (مكانيا وقطاعيا على حد سواء).
- إفقار موارد الرزق الريفية.

- "المرض الهولندي" (ارتفاع سعر صرف عملة الدولة بعد زيادة الصادرات المصاحبة للتنقيب عن الموارد، وهذا الأثر غالبًا ما يوازيه ابتعاد الاستثمارات عن القطاعات غير المرتبطة بالموارد بسبب انتقال العمال للعمل في جيوب التعدين)

وحتى مع ترحيب المعلقين بالتحسن الذي بلغ 30% في الميزان التجاري في إفريقيا بشكل عام في الفترة من 2000 إلى 2004، فإن التحسن قصير المدى في أسعار السلع كان قد رفع بالفعل (في زامبيا مثلا) سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري بالنسبة للصادرات غير السلعية. كذلك، أدى الإهمال الذي صاحب كل هذا والآثار السلبية التي انعكست على القطاع الزراعي بعد الارتفاع في قيمة الكواشا (عملة زامبيا) إلى زيادة أسعار الصادرات.

وتساهم المجالات العامة الخمسة التي تم تناولها أعلاه في الفشل في الحفاظ على إنتاج مستويات عالية من الموارد التي يتم اكتسابها من تصدير المواد الخام أو النجاح في توزيعها بطريقة عادلة. ويجب أن تُقارن أسباب هذه النتيجة المربكة للنمو المدفوع بالموارد بتوازن القوى الطبقية والاجتماعية في دولة معينة، وولاءات المصالح الاقتصادية المهيمنة. وعندئذ فقط يصبح من الممكن إدراك فهم هدفين حاسمين متسمين بالانتشار. الأول هو فشل الدولة في الدفع باستراتيجية تنموية متنوعة مستقلة عن الريوع الخارجية وليس النشاط الإنتاجي المحلي. والثاني هو توظيف أطر عمل نظرية دقيقة وقائمة على أسس تاريخية واضحة لفهم الطريقة التي حدث بها الارتباط بين ما سمي بـ"انهيار الدولة" وسيطرة أمراء الحروب والاستبداد من ناحية بالدول الإفريقية غنية الموارد من ناحية أخرى.

السياسة الريعية

مـن المفاهيم التي تم اسـتخدامها لإلقاء الضـوء على معضـلات التنميـة في الأنظمة الاقتصادية المعتمدة على الموارد مفهوم "الدولة الريعية". وقد تم استخدام هذا المصطلح لوصـف دول في الشرق الأوسـط تعتمد على عوائد النفـط في الإنفاق الحكومي، وتم اسـتخدامه أيضًا في السياق الإفريقي لفهم العواقب السياسية للاعتماد على ريع النفط في الجابون، ويمكن أيضًا تطبيقه على دول مثل نيجيريا وأنجولا وكذلك ليبيريا وسيراليون بالنسبة للمعادن بشكل عام وأ خشاب البناء (ياتس 1996).

الدولة الريعية هي الدولة التي تتلقى مبالغ كبيرة ومنتظمة من الريع الخارجي. وفي هذه الظروف، تصـبح الحاجة لتحصيل العوائد من النشاط الإنتاجي المحلي والضرائب أقل أهمية. ويمكن أيضًـا أن تتخلى الطبقة المتوسطة عن زخرف الديمقراطية الليبرالية والتمثيل لو كانت قادرة على كسـب الـثروة بطريقة مباشرة من خلال الدولة وتوزيع منافع التعدين وبيع المعادن والعقود وحقوق التنقيب وما إلى ذلك.

كانت فكرة الدولة الريعية مهمة في التحليل. فقد سـاعدت على توصـيف السياسـات الاسـتبدادية والفسـاد المنتشـر في الشرق الأوسـط وإفريقيا. ولا تعد سياسـة الغنائم في ظروف التخلف (حيث تتوافر موارد للاستغلال) توكيدا على ولاء أساسي. بل بالعكس، هي تنتج من نقص فرص تراكم رأس المال بعيدا عن الدولة، فببساطة تقل فرص صعود طبقة برجوازية منخرطة في رأس المال الإنتاجي كالتصنيع مثلا. وهذا لأنه من الأسهل كثيرًا على الطبقات المهيمنة أن تؤمن سـبل الاستفادة من الثروة الجاهزة في شكل ريع، وأسهل على الدولة في تلك الظروف أن تصبح أكثر استقلالية عن المجتمع بشكل عام.

لكن من عيوب مصـطلح الدولة الريعية أنه يميـل لإخفاء العلاقات الاجتماعية التي تشـكل الدولة. وعند محاولة تفسـير عدم حدوث نمـو اقتصـادي وانخفاض للفقر في

أعقاب حالات ازدهار أسعار الموارد أو إنتاج المعادن، قد يكون الأكثر دقة هو الحديث عن "السياسة الريعية".

تقوم "دول الأنابيب" بتوزيع الريع، وبهذا تخلق (أو تعزز) العقلية الريعية (شافير 1994). فعندما تتربح الدولة من الموارد المتوفرة لها، فهم لا يحققون ذلك بسبب أي نشاط منتج قامت به البرجوازية من خلال استراتيجية لتراكم رأس المال وإنما بسبب ما منحته الطبيعة للبلاد. وينتج عن هذا حدوث حالة من الضلال لدى القادة السياسيين، وهو ما اتضح في السبعينيات في حالة التفاؤل التي عبرت عنها النخب الإفريقية التي شجعت على التأميم ومصادرة شركات التعدين. فقد افترض الكثيرون أن أنهارًا لا تنضب من الريع ستتدفق من تنمية التعدين. فأصبحت الحكومات والبرامج غير الفعالة سمة أساسية لأنظمة الحكم التي كانت الريوع متاحة فيها بسهولة وتعتبر بديلا عن النشاط المنتج. وقد صارت أيضًا مجالا لتخصيص العقود الحكومية للتعبير عن المصالح الخاصة والغنائم بدلًا من الجدارة أو الكفاءة الاقتصادية. ولا يعني هذا أن التصنيع القائم على الموارد معيب أو توفر الريع من شركات التعدين متعددة الجنسيات يجب أن يخلق بالضرورة أنظمة حكم فاسدة، ولا يعني كذلك أن سياسات نهب الغنائم والفساد والابتزاز سمات ضرورية وتلقائية للحياة السياسية في القارة لأن الأفارقة لا يستطيعون إدارة شئونهم العامة (شابال Chabal ودالوز Daloz 1999؛ زارتمان Zartman 1995). بل بالعكس، من المهم التوكيد على أن السياسة الريعية تنشأ حيثما يتوجه ميزان القوى الطبقية الذي يشكل سياسة الدولة إلى السير في الطريق "السهل" المعتمد على توليد الإيرادات من ريع الموارد، وهو ما يرجع في أغلب الأحوال إلى ضعف الرقابة الشعبية على الدولة.

تنشأ السياسات الريعية بسرعة أكبر حيثما تكون العوائق المؤسساتية أمام الفساد والعمليات السياسية الكابحة له ضعيفة، وحينما تكون فرصة التراكم الرأسمالي قائمة أساسًا على العضوية في نخبة الدولة أو الارتباط بها أو الصلات مع رأس المال الأجنبي. وقد عكست أنظمة الحكم العسكرية في نيجيريا (وخاصة نظام أباتشا Abacha)

مزيجًا معقدًا من السياسات المحلية وطريقة إدخال البلاد في الاقتصاد العالمي، مما خلق الظروف الملائمة للحكم العسكري والسياسات الاستبدادية وقيد في الوقت نفسه فرصة التراكم الرأسمالي غير المرتبط بالانضمام لنخبة الدولة أو قطاع البترول.

السياسات الريعية تساهم بالمزيد بعض الشيء في تفسير عدم قدرة الأنظمة على اتخاذ إجراءات تصحيحية في مواجهة عواقب الاعتمادية على الريع (روس 1999). فباعتبار نيجيريا من الدول المصدرة للبترول التي تمتص معدلات كبيرة منه وعدد سكانها كبير بالنسبة لاحتياطاتها المؤكدة، كانت واقعة تحت ضغط أكبر من أجل استثمار واستهلاك احتياطاتها بمعدل أسرع من الدول المصدرة للبترول التي تمتصه بمعدلات قليلة أو الدول المصدرة التي تتمتع بفائض رأسمالي مثل السعودية وليبيا. فبعد الحرب الأهلية وقبل ارتفاع أسعار البترول في عام 1973، نما اقتصاد نيجيريا إلى ما يقرب من 8% في العام. وكانت الزراعة تمثل 39% من ناتجها المحلي الإجمالي وتحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بل وتصدر الفول السوداني ومنتجات النخيل. أما التصنيع فمثل 6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع أسعار البترول أربعة أضعاف في 1973 و1979، استثمرت نيجيريا بدايةً في الخارج، لكن استراتيجية الادخار هذه لم تدم طويلا. وبلغت الديون الأجنبية المتراكمة على البلاد 30 مليار دولار أمريكي بين عامي 1979 و1981. وابتلعت الاستثمارات في البنية التحتية، التي تضمنت إقامة الطرق والتعليم، المكاسب المفاجئة التي تحققت بسبب ارتفاع سعر البترول. وبعد عام 1979، بدأت الدولة برنامجا تصنيعيا مرتكزا على الموارد تضمن بناء عاصمة جديدة في أبوجا. وتضمن أيضًا محاولة تطوير قطاع السلع الرأسمالية، لكن البرنامج تم توزيعه على المناطق بناء على تحقيق مصالح النخب المحلية وليس كاستراتجية تنموية متماسكة (أوتي 1995: 193 ؛ فورست Forrest 1993).

هبط النمو الاقتصادي لنيجيريا قرب نهاية الازدهار الثاني للبترول في أواخر السبعينيات. فقد فشلت البنية الصناعية للبلاد في تحقيق احتياجاتها التنموية. وكان نظام

حكم أباتشا متسمًا بالاستبداد السياسي والإسراف في الإنفاق والفساد وتقديم الدعم المستمر للشركات العامة التي تحقق خسائر وتخدم المؤيدين المحليين بدلًا من الاحتياجات المجتمعية ودعم أسعار البترول، وقام أيضًا بإعدام زعيم حركة بقاء الشعب الأوجوني -MOSOP[10]، كين سارو ويوا Ken Saro-Wiwa، وثمانية من الناشطين الأوجونيين الآخرين في عام 1995، والإغارة بشكل متكرر على المجتمعات القاطنة لمناطق إنتاج البترول في دلتا نهر النيجر. أدى نمو السكان بمعدل 2,4% والتضخم بنسبة 20% إلى إبطال آثار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بلغ 2,6% من 1996 إلى 2000 (مثل البترول ما يقرب من 90% من عوائد التصدير) (أموزيجار Amuzegar 1993: 233).

وبحلول عام 2003، كانت أغلبية النيجيريين أكثر فقرًا مما كانوا عليه في 1970. وكان متوسط دخل الفرد 320 دولارًا أمريكيا مع انحراف كبير في توزيع الدخل، فقد كان أعلى 20% من النيجيريين يحصلون على 55,5% من الدخل أو الاستهلاك وأقل 20% منهم يحصلون على 4,4% فقط (البنك الدولي 2004: 259). وظل الدين الخارجي كبيرًا حيث مثل في عام 2002 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد دفعت الحالة الاقتصادية المريعة لنيجيريا فاينانشال تايمز إلى أن تشير في ملحقها الخاص عن دولة نيجيريا أنها "أفضل نموذج يعبر بوضوح عن لعنة البترول" (وايت White وبيل Peel 2004: 1).

لكن رغم أن نيجيريا نموذج يوضح عواقب لعنة الموارد، فإن تدهور البلاد إلى هذا المآل لم يكن أمرا محتومًا. فقد عبرت أزمة نيجيريا الاقتصادية عن الفشل في إدارة حالات ازدهار الموارد، وتضخم القطاع العام غير الفعال على الإطلاق الذي كانت السياسات الريعية تشكل فيه القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، والفشل في الحفاظ على استمرار إعادة إنتاج رأس المال بعيدًا عن قطاع البترول. ومن ثم، أدت إلى تدمير القطاعات الاقتصادية غير المرتبطة بالموارد مثل الزراعة والتصنيع. الفشل في إدارة توزيع الموارد المكتسبة من ازدهار البترول في السبعينيات أدى لتفعيل آلية سياسية

رسخت السيطرة السياسية لجهاز الدولة باعتباره أداة لتوزيع هبات البترول.

لقد منحتهم قوة العسكر النفوذ المطلوب للدفاع عن مصالحهم التجارية ومصالح الطبقة الصاعدة من الرأسماليين النيجيريين المرتبطين بالبترول. وقد كفل ذلك عدم توفر مدخرات لاستخدامها بعد زوال الازدهار البترولي. وكان ناتج ذلك الاستثمار محدودًا ومنخفض الجودة بعد انخفاض أسعار البترول. ولم توجد أي مؤشرات على أن نيجيريا قد تعلمت أي دروس عن كيفية تجنب كل هذه المآزق بعد عام 2000 عندما تحسنت أسعار البترول بدرجة كبيرة.

يمكن النظر لسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من خلال عدسة الضغوط الكبيرة التي مارستها النخب الحاكمة من أجل الاستهلاك الفوري، والضغط من أجل جعل هذا الاستهلاك يحافظ على توازن القوى بين النخب الجنوبية والشمالية التي حكمت نيجيريا منذ الاستقلال. وهنا تكمن دلالة وأهمية كون نيجيريا حليفًا استراتيجيا للولايات المتحدة في إفريقيا وموردًا رئيسيا للبترول إليها في تفسير عدم إدانة القمع والاستبداد في نيجيريا أثناء أسوأ فترات الانتهاكات التي مارسها العسكر. فنيجيريا تورد للولايات المتحدة 9-7% من وارداتها من البترول. فهي خامس أكبر مصدر للبترول المُستورد في الولايات المتحدة (www.state.org/r/pa/ei/bgn/2836.htm)، التي استقبلت حوالي 38% من صادراتها في عام 2002. ومن السهل أن نفهم لِمَ لَم تعطل انتهاكات الأنظمة العسكرية المختلفة تجارة البترول، رغم التذمر في واشنطن من حين لآخر. لكن عندما صار استقلالية الدولة والفساد غير المحدود في الثمانينيات والتسعينيات مهددين لاستقرار المصالح الرأسمالية العالمية الخاصة بشركات البترول، أصبح التواطؤ الدولي مع أبوجا أمرًا أكثر خلافية.

تورطت جميع شركات البترول الرئيسية الثلاث العاملة في نيجيريا (شل وإكسون موبيل Exxon Mobil وشيفرون تكساكو Chevron Texaco) في اتهامات بالقمع وإفقار

مناطق إنتاج البترول (فليشمان Fleshman 2002؛ ميليو دفينسي Milieude–Fensie 2000؛ بييل 2005). تنتج منطقة دلتا نهر النيجر (ولايات بايلسا ودلتا وريفرز) 75% من إنتاج البترول وأكثر من 50% من إيرادات الحكومة (برلمان المملكة المتحدة 2005: 5). ورغم أن الكثيرين من سكان دلتا نهر النيجر ساندوا عملية التحرر السياسي في الانتخابات التي جرت عام 1999، فإن التحسن في سبل معيشتهم كان قليلًا، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين لم تستقطبهم الحكومة الفيدرالية الجديدة.

تبلغ البطالة بين الشباب واحدًا من أعلى معدلاتها في دلتا نهر النيجر. كذلك، لا يتمتع 70% من السكان بمياه الشرب المأمونة أو الكهرباء. ورغم أن متوسط المعدل القومي لنسبة المرضى للأطباء المتوفرين هو طبيب واحد لكل 40 ألف شخص، فإن هذه النسبة في دلتا النيجر هي واحد إلى 82 ألفًا وتصل في بعض المناطق إلى واحد إلى 132 ألفًا. ليس من المدهش أن تكون دلتا نهر النيجر مصدر رئيسي للمعارضة السياسية والعسكرية بسبب الأثر الذي خلفه إنتاج البترول على المواطنين الذين يعيشون في مناطق إنتاج البترول.

في عام 2004، قامت القوة الشعبية التطوعية وهي مجموعة مسلحة من أبناء شعوب الأيجاو كانت قد تشكلت حديثًا بإعلان الحرب الشاملة على الدولة النيجيرية. وتم إتهام شركتي البترول العالميتين شل وأجيب Agib "بالتعاون مع الحكومة النيجيرية في القيام بأعمال إبادة جماعية ضد شعبنا"(وستون Weston 2004: الصفحة بدون رقم؛ انظر أيضًا أيبينو Ibeanu 2002؛ هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch 1999b، 1999c)[11]. في أعقاب تسرب حوالي 40 ألف برميل بترول من شركة موبيل في يناير 1998 (يعادل تقريبا سُدس ما تسرب من شركة إيكسون ڤالديز Exxon Valdez في ألاسكا)، والعواقب المدمرة على صناعة صيد الأسماك التي أدت إلى رفع الآلاف من دعاوى التعويض، قال أحد الصيادين: "إن موبيل هي الكيان المرئي الوحيد. فهم يجنون الكثير من المال، ونحن متروكون هنا كالقرود في المستنقعات" (Drillbits and Tailings 1998).

يعتبر الفشل في ضمان توزيع الريوع التي تراكمت في الدولة النيجيرية على نطاق أوسع عنصرًا مهما في السياسة الريعية. ومن العناصر الأخرى الإخفاق في ادخار بعض الاحتياطات لتعويض نضوب الموارد أو التغير في الطلبات في السوق. مع انخفاض سعر النحاس في السبعينيات، حدثت محاولات لتأسيس صناديق تثبيت دولية واتحاد لمنتجي النحاس. لكن كليهما لم يكن فعالا أو يدم طويلا. فلم تتوفر المبالغ المالية اللازمة أو الدعم الدولي لمثل هذا المشروع. جزء من الأسباب يعود للسياسات الريعية التي جعلت الدول لا توفر أي اعتمادات للنفقات المستقبلية غير المعتمدة على ريع الموارد. فتدفق العوائد من الموارد محدود، ويعتمد على الجودة والكمية والطلب العالمي على الموارد. وهذه أمور لا تتحكم فيها الدول الإفريقية، لكنها تستطيع اتخاذ قرارات استراتيجية تؤثر على معدل الاستنفادة وتوزيع عوائد التعدين (أوتي 1995: 200، شافير 1994).

لكن القيود التي تؤثر على اتخاذ مثل هذه القرارات تتشكل بفعل الهياكل التي تنشأ حول الدولة الريعية؛ لأن البرامج التنموية والسياسات تصبح أكثر فأكثر اعتمادًا على الريع. ولا يعتبر تدفق الريع في ذاته هو السمة المميزة فقط للنظام الريعي، وإنما الطريقة التي تغير بها العوامل المؤسسية هياكل الدولة وإطار العمل المنظم لعملية اتخاذ القرار و"الأفكار السائدة عن حقوق الملكية". كل هذه الأمور تؤثر على القوة النسبية للطبقات الاجتماعية، وتؤسس سياقًا أرحب لفهم هياكل الحكم التي تشكلها الريوع (كارل Karl 2001: 7).

صراع ملتهب

إذا كان الأداء الاقتصادي المتواضع والسياسة الريعية مرتبطين في الجنوب بالاعتماد على السلع الأولية، فإن انتشار الحروب والصراعات الأهلية هو أكثر ما يقلق منتجي المواد الخام في عالمنا المعاصر[12]. بعبارات أبسط، ارتبطت الموارد التي وهبتها الطبيعة لإفريقيا بالحروب. في أغلب الأحوال كان النزاع على سبل الوصول للموارد والاستفادة

منها يعتبر هو السبب في الصراع على الماس والروتايل والبوكسيت في سيراليون، والماس والبترول في أنجـولا، والماس والكولتان في جمهورية الكونغـو الديموقراطية، والحديد والماس وخشـب البناء والمطـاط في ليبيريا، والموز والجمال في الصـومال (لوبيليون Le Billion 2000: 24). ورغم أن إيجاز أسـباب الصراع في دافع واحد فقط يعتبرا تبسيطًا مخلًا، فإن الحروب حول الموارد غالبًا ما وصِـفت بأنهـا ناتجة عن ندرة الموارد (الظلم) أو غزارة الموارد (الطمع) (لوبيليون 2000: 22-23). ومال انشغال الكتاب بالصراعات حول توزيع الموارد وغيرها من الأمور إلى التركيز بشكل غير متكافئ على الدول الغنية بالموارد والتي تُعتبر مواردها مهمة بالنسبة لمصالح الدول الغربية.

يوجد تفسـير بديل لحروب الموارد قائم على اعتبـار الصراع ناتجًا عما اعتبرته هنا سياسـات ريعية، وهذا يعني "اعتماد الثروة على سـيطرة الدولة أو السيطرة الإقليمية [حيثمـا] تلجأ الجماعات المتنافسـة إلى عدم التعاون أو العنف من أجل السـيطرة على المـوارد" (لوبيليـون 2000: 23؛ رينـو Reno 2000؛ كوليـيه Collier 2000b؛ دي سويسا de Soysa 2000). يُعتبر توافر ريع الموارد أداة لإبقاء النخب في السلطة، ومن ثم تصبح إعاقة هذه الريوع سببًا للصراع. من أمثلة هذا النوع من الصراعات الحرب الأهلية الدموية في ليبيريا عندما حاول تشـارلز تايلور Charlez Taylor الاستيلاء على السـلطة في عام 1989. وبعد أن فشـل في هذا، قام بالاسـتيلاء على قطاعات خشـب البناء والتعدين خارج العاصـمة مونروفيا والسـيطرة عليها. وفي أوائل التسـعينيات، ورد تايلور لفرنسـا ثلث احتياجاتها من الأخشاب الاستوائية الصلبة من خلال شركات فرنسية (دافيلد 2000: 84).

من الملامح الرئيسـية للحرب الأهلية طويلة الأمـد في أنجولا – والتي انتهت الآن – الاعتماد الشـديد لحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA على ريع البترول من شركات البترول الأمريكية الكبرى، بينما استخدم متمردو حركة يونيتا UNITA بقيادة الراحل چوناس سـافيمبي Jonas Savimbi ثروة الماس في المناطق التي تحت سيطرتهم

لتمويل الاستمرار في صراعهم المسلح. ولا يعني هذا أن الثروة المعدنية بالضرورة تدمر الدول. على العكس من هذا، الفشل في توزيع الثروة على نطاق واسع وبأسلوب عادل هو الذي يولد الأحقاد (هودجز Hodges 2001) في السياقات التي يكون فيها القرب من الدولة هو العامل المحدد لاستراتيجيات تراكم رأس المال.

في حالة أنجولا، من المؤكد أن القروض الموجهة لتطوير صناعة البترول استخدمتها حكومة أنجولا لشراء أسلحة لتستمر في حربها ضد سافيمبي. من نتائج سيطرة حركة يونيتا على صادرات الماس (والمقدرة بنحو 300 مليون دولار أمريكي عام 1999) استمرار توفر الأسلحة للمتمردين وإنشاء سوق مواز على درجة عالية من التطور لتجارة الماس وسلع أخرى. وقبل وقف إطلاق النار في عام 2002، نجحت القوات المسلحة التابعة للحكومة الأنجولية في عام 2000 بدرجة كبيرة في قطع سبل وصول يونيتا لتجارة الماس لتنخفض إلى نحو 100 مليون دولار أمريكي، لكن ذلك بقي كافيا لتمويل عمليات عسكرية (دي بويك De Boeck 2001). لقد أشرنا بالفعل إلى تأثير البترول على تأجيج العسكرة والصراع في السودان، فقد أدى اكتشاف البترول غربي ولاية أعالي النيل إلى ارتكاب الحكومة أعمالًا وحشية ضد السكان المحليين، فأجبرتهم على الهجرة والنزوح الجماعي، وإلى ما تردد عن حدوث تواطؤ بين شركات البترول ونظام الحكم الإسلامي القائم في الخرطوم (ڤيرني Verney 1999؛ فلينت Flint 2001؛ بريتين Brittain وماكاليستر Macalister 2001؛ كورتيس Curtis 2001: 12).

وعلى النقيض من وجهة النظر التي ترى أن حروب الموارد مرتبطة ببساطة بصراعات محورها الجشع أو الظلم أو (بأسلوب أكثر اختزالًا) أن العوامل الاقتصادية مثل المطالبة بتسهيل القدرة على الوصول للثروات المعدنية والاستفادة منها هي السبب الرئيسي للحرب (كولييه 2000b)، من المفيد أكثر النظر لما وراء قضايا الصراع نحو ما سمي مؤخرًا بـ"الطوارئ السياسية المعقدة" (كليف ولوكهام Luckham 1999؛ دافيلد 1998).

على سبيل المثال، من الضروري النظر إلى تفاعل كل من الجشع والظلم وإلى سمات القوى السياسية التي تشكل الطريقة التي تُمارَس بها السلطة السياسية والاقتصادية في دول تعاني من العنف (كليف ولوكهام 2000: 295). لا تُختزل دراسة الصراع بهذه الطريقة مسببات الصراع في الموارد التي تهبها الطبيعة للبلاد، لكنه يطرح أسئلة من شأنها أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد إثبات وجود وفرة أو ندرة في الموارد، وتذهب إلى ما هو أبعد أيضًا عن طريق عدم اعتبار ضرورة فهم سبب الصراع فورا من الأولويات. ويجب ألا يُختزل فهم الصراع إلى النزاع على الموارد، وإنما من الضروري إدراك العوامل التي تُشكل الطرق التي بُنيت بها الحكومات والسياسات. ومن أهم هذه العوامل تقييم المصالح المتنافسة للطبقات المحلية وعواقب إدماج دول إفريقية مختلفة في الاقتصاد العالمي بطريقة معينة. ومن الممكن أن يوفر هذا التقييم أيضًا ميزة دراسة سمات الصراعات التي يمكن أن تلعب دورًا في التغيير، والتي تقلل فعلًا من دور الدولة كفاعل أساسي.

قد تكون الحرب والعنف هي الآليات التي تتشكل بها علاقات الشرعية الجديدة بين الأطراف المتحاربة وفي داخلها، وتنشأ من خلالها شبكات جديدة للسلطة والسياسة والاقتصاد. هذه المحاولة الدقيقة لفهم الطريقة التي ينشأ بها العنف والصراع، وماهية العلاقات التي تربط (أو لا تربط) الصراع بالموارد الطبيعية، ستوفر أيضًا نظرة متعمقة في انتشار التعدين صغير الحجم في إفريقيا.

غالبًا ما يُنظر لانتشار التعدين صغير الحجم على أنه مبادرة من أصحاب الأعمال أو الدولة للتكيف مع التغيرات في طلبات السوق. لكنه قد يكون أيضًا تعبيرًا عن المقاومة من جانب عمال المناجم وغيرهم للاقتصاد العالمي. ومن الواضح هنا، كما يتبين من حالة أنجولا، أن هناك فرقًا بين ما يمكن للدولة أن تفعله بقطاع مثل البترول، حيث تكون الأنشطة العابرة للحدود محدودة (لكنها ليست مستحيلة كما سنرى لاحقًا في حالة نيجيريا) مقارنة بالأنشطة التي تنشأ حول الماس الموجود في رواسب الطمي أو التنقيب

عـن الذهب. وبدلا من النظر دوما للنزاعات على أنها وسـيلة للوصـول للموارد، قد يكـون من المناسـب أكثر أن ننظـر لإتاحة الموارد كآلية تسـاعد علـى مقاومة التحرير الاقتصادي وتوفر وسائل تمكن المنتجين أنفسهم من السيطرة على الأصول المحلية.

هـذا واحد من التفسـيرات المحتملـة لكفاح النـاس في دلتا نهر النيجر ضـد شركات البـترول وحكومة نيجيريا. وبدلا من النظر إلى الهجمات التي يشـنها شـباب الأيچاو وغيرهم ضـد المنشآت البترولية كقضـايا تتعلق بالقانون والنظام، من الممكن اعتبارها نضالات تهدف للوصول للموارد المنتجة محليًا قبل أن تضخها الأنابيب خارج المنطقة. فقد وقعت حوادث فظيعة عندما كان أهالي القرى في مناطق إنتاج البترول وغيرهم من النيجيريين الفقراء من خارج مناطق إنتاج البترول يحاولون تركيب حنفيات في خطوط الأنابيب التي تحمل البترول الخام. وتسبب انفجار خط الأنابيب في جنوبي نيجيريا في 1998 في مقتل أكثر من 1000 شخص، وفي سبتمبر 2004 انفجر خط أنابيب بالقرب من لاجوس عند القيام بمحاولات لسـحب البترول، وفي مايو 2006 قُتل 200 شخص في جنوب غرب نيجيريا حين حاول القرويون الاسـتيلاء على البترول شرق لاجوس (www.onlinenigeria.com – تم الدخـول عليه في 15 مايو 2006). في مايو 2006، تم اختطـاف عمال أجانب من مركـز عمليات البترول في مينـاء هاركورت، وتُعتبر الهجمات المنتظمة على المنشـآت (في البر وفي البحر أيضًـا عندما يسـيطر الشـباب على منصـات البترول من شركات البترول) جزءًا من الصراع بين المحرومين في مناطق إنتاج البترول وتحالف الشركات الأجنبية والحكومة الوطنية.

تنظـر حكومة نيجيريا إلى هـذه الهجمات باعتبارهـا أعمالاً إجراميـة. وقد حدثت زيادة هائلة في السـنوات الأخيرة في التعاون بين الشركات والدولة في تشـجيع وتجنيد الـوكالات الأمنية للدفاع عن المنشـآت البترولية. فقوة الشرطة الإضـافية، ورغم أن الدولـة هـي التي توظفها وتجندها، تعمل لصـالح منشـآت شركات البـترول وتحميها وزادت من التوتر الهائل في مناطق إنتاج البترول، حيث تزايدت قوات حفظ القانون

والنظـام (أو بالأحرى عدم النظـام) مما أدى إلى تخفيف احتكار الحكومة للأسـلحة. وبدلًا من وصف أعمال التخريب أو سرقة البترول على أنها أعمال إجرامية، يبدو أن الأكثر دقة أن ننظر إليها على أنها نضال مشروع ضد دولة وشركات غير قادرة على إعادة العوائد لمناطق إنتاج البترول[13].

لكن من ناحية أخرى، عادةً ما يُروَج لكبر حجم البترول الذي يتم سلبه وضخه في سفن أفراد أو جماعات مرتبطة بالحكومة[14]. فقبل أن يصل البترول إلى نهاية خط الأنابيب، تثقب العصابات الخطوط وتملأ السفن بالبترول. ثم تُنقل محتوياتها إلي ناقلات موجودة في الميـاه. تعـد الكميات المسروقة ضـخمة، وقـد أدت إلى زيادة عسـكرة مناطق إنتاج البترول حيث تحاول حكومة نيجيريا - بمسـاعدة مستشـارين وعسكريين من الولايات المتحدة - تخفيض خسـائر الدولة والشركات الأجنبية. اعترفت شركة شل بخسارة 100 ألف برميل في اليوم في المتوسـط في 2003 بسـبب وضـع البترول في السـفن. لكن هذا الرقم يبدو أقل من الحقيقة. فقد ذكر تقرير سري لشركة شل في ذلك العام أن ما بين 275 ألـف و685 ألف برميل تُسرق في اليوم الواحد، وتولد ما بين 1,5 و4 مليارات دولار أمريكي في العام لمن يسـتولون على البـترول. فالجيش الأمريكي يقدر المبلغ بـ200 ألف (والذي يعني 13 مليون دولار أمريكي في اليوم بحساب البرميل بـ65 دولارًا أمريكيا)، وهذا أكثر كثيرًا من أي مدخرات نجحت الحكومة النيجيرية في انتزاعها من المانحين عند إعادة جدولة الديون (قارن دونيلي 2005: 3؛ بييل 2005: 11).

تعدين مستدام؟

أشـار المانحـون ووكالات التنمية أيضًـا إلى أن النمـو المدفوع بالمـوارد في إفريقيا وأماكن أخرى يقدم استراتيجية فعالة للنمو الاقتصادي وفرصة لتخفيض الفقر. ويُعتبر الاسـتخدام الفعال للمـوارد الطبيعية في التنميـة معتمدًا على قدرة الدولة على تشـجيع الاسـتثمار الأجنبي المباشر وضـمان وجود إدارة مالية مسئولة وشفافة وتطوير الحكم المحلي. فالتقاء المصالح يدعم فكرة أن النمو المدفوع بالموارد ممكن ومرغوب فيه.

طـرح تحقيق كبير حديث أجرته جماعة عالمية للدفاع عن البيئة في مسـألة صـناعة التعدين العالمي أن هناك مناطق مهمة يمكن الالتقاء حولها لوضـع أجندة التغيير. فدون الابتعاد كثيرا عن آراء البنك الدولي، روج المعهد الدولي للبيئة والتنمية IIED توصـيفا متفائلًا لإمكانيات التعاون بين الدول النامية والشركات الدولية والمجتمع الدولي (المعهد الدولي للبيئة والتنمية 2002). واعترافًا بأهمية استمرار صناعة التعدين وأن أي تحقيق حول أثرها ومسـتقبلها أمر خلافي، طرح المعهد الدولي للبيئة والتنمية أن قطاع المعادن لا يزال من الممكن ربطه بالتنمية المستدامة. فيقول:

> إن التحدي الذي يواجه إطار عمل التنمية المسـتدامة هـو التعامل مع قطاع المعادن بشـكل عـام باعتباره مسـاهما في رفاهة وخير الجيـل الحالي دون اختـزال إمكانيات الأجيال القادمة في القيام بالعمل نفسه.
>
> (المعهد الدولي للبيئة والتنمية 2002: 4)

وهـذا بالفعـل تحدٍ يوحي بـأن نموذج التنمية المسـتدامة لن ينجح في سـياق العقبات المعاصـرة أمام التنمية، وخاصـة ما يتعلـق بالطريقة التي تقود بها الـدول الإمبريالية سياسة التراكم عن طريق نزع الملكية.

من الأمور التي يتم الاحتفاء بها، رغم عيوبها، تطور اسـتراتيجية خاصـة بآليات السـيطرة والتنمية مع الصـناعة نفسـها، ومن ثم يمكن لشركات التعدين (ضمن أمور أخرى) مراجعة الخطط التي تتم في آخر مرحلة في العمليات الحالية، وضمان استثمار الشركات في الخطط المجتمعية للتنمية المستدامة، وتعزيز الإدارة المتكاملة للمواد والعناية بالمنتجـات... إلخ (المعهد الدولي للبيئة والتنميـة 2002: 35-36). إن "مفهوم التنمية المرتكـزة على تعدين "مسـتدام" عبارة عن جمع لأمرين متناقضـين" (سـلاك Slack 2001: 2). فالمساحة التي توفر بعض المرونة للدولة في الاستفادة من القيمة المضافة في أسـواق المنتج النهائي ضئيلة للغاية. ومن غير المحتمل أيضًا أن الدول الإفريقية ستُنشئ استراتيجية قادرة على ضمان تدفق العوائد من المواد الأولية، بل تستخدم العائد بالفعل

بطـرق تفيد الأكثر فقرا في الجيوب التي يتم فيها التنقيب عن المعادن والبترول. ورغم أن نيجيريا حسـنت في يوليو 2005 من نسـبة الإيـرادات التي تعـود للولايات المنتجة للبـترول بها مقارنة بالولايات التي لا تنتج البترول، فإن "الاتفاق" انخفض كثيرًا عن نسبة الـ50 % التي طلبتها الولايات النفطية (بييل 2005: 4).

وعلى الرغـم من حدوث بعض التحسـن في توزيع العوائد، فإن اسـتخدام الدخل في التنميــة وتخفيض الفقر ظـل غارقًا في الصراع على الغنائـم وآليات التوزيع داخل الولايات، وبين السـماسرة الأقوياء داخل الإقليم والحكومة الفيدرالية، بالإضـافة إلى قادة وشباب الولايات المنتجة للبترول المطالبين بتغيير جذري في المالية الفيدرالية والمزيد من العدل في توزيع العوائد. يتركز معظم النقاش الحديث حول المشـاكل التي تتسـبب فيها الشركات متعددة الجنسـيات للدول المضـيفة على إذا ما كانت العواقب السلبية على التنمية سـتنخفض لو تم تبني مدونات السلوك. ويتصل جزء من هذه المدونات بالحاجة للمزيـد من الشـفافية في التعامـلات مع شركات البـترول وعلاقاتهم مـع الحكومات (جلوبال ويتنيس Global Witness 2002).

في أعقاب قمة البيئة العالمية المنعقدة في جوهانسبرج عام 2002، ساعد رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير في تيسـير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI في 2003 (www.eitidev.forumone.com). وقد حظيت مبادرة الشـفافية في الصـناعات الاسـتخراجية بكثير من الدعاية لمحاولتها إعادة التركيز علـى الآثار الناجمة عن عمل شركات التعدين بما يتجاوز الآثار البيئية الخارجية نحو الطريقة التي يؤثرون بها على التنميـة الاقتصـادية. ويتمثل جوهر فكرة مبادرة الشـفافية في أنه يجب على الشركات والحكومات أن "يعلنوا عمايدفعون". وقد اشـترك العديد من شركات التعدين الكبرى في هذه المبادرة، مثل شـل وبريتيش بترو ليوم BP وإكسون موبيل وشيڤرون تكساكو وأنجلـو أمريكان وتوتال Total وريو تينتو. بالإضـافة إلى ذلك، ثارت ضـجة كبيرة على خلفية قيام مسـتثمرين مؤسسـيين مرتبطين بإدارة صـناديق اسـتثمار تصـل إلى

تسعة تريليون دولار أمريكي بالاشتراك أيضًا في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ووفقًا لوزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، تكمن الفائدة التي ستعود على الحكومة في استقرار الحكومة الذي سينتج من زيادة الشفافية.

بالإضافة إلى شركات التعدين، انضم أيضًا العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية لفكرة نشر المعاملات المالية بين شركات التعدين والحكومات. ومن هؤلاء الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية CAFOD ومنظمة إنقاذ الطفولة Save the Children ووكالة جلوبل ويتنس Global Witness. لكن المنظمات غير الحكومية طرحت الكثير من الانتقادات بخصوص التركيز فيما يتعلق بنشر المعاملات المالية على الحكومات وليس الشركات.

تكرر التأكيد على مسئولية الحكومة من جانب وزير خزانة المملكة المتحدة في زيارته القصيرة لنيجيريا في مايو عام 2006 التي صاحبه فيها مغني الروك بونو. وأكد جوردون براون على أن الفساد لا يزال كامنًا في قلب أزمات القارة الإفريقية المستمرة. وتعد مسألة المسئولية والانفتاح والشفافية جوهرية بالنسبة لمن يطالبون بالمزيد من المحاسبة للشركات القابضة والحكومات. ورغم أن فكرة الانفتاح مهمة، فإنها لم تتحقق سوى بشكل محدود.

يبدو أن الشفافية صارت تعويذة تُكرر بدلًا من التفكير بشكل نقدي في الأسباب والكيفية التي غرقت بموجبها بعض الدول في إفريقيا في حالات من الفساد. ولهذا نجد غضبا من الطبيعة الأحادية للشفافية التي ركزت على الفساد بدلًا من جذور الظلم والتفاوت، فقد أصبحت وكالة جلوبل ويتنس شديدة الانتقاد علانيةً لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في عام 2005. فقد كانت هذه المنظمة غير الحكومية غير راضية عن عدم إحراز تقدم بخصوص الشفافية المتوقعة وفقا لما كانت حكومة المملكة المتحدة أعلنت عنه بنفسها، ولا عن ضعف أنظمة الاتفاقات الطوعية بدلًا من الإنفاذ

القانوني لمدونة ممارسات صارمة. أصبحت وكالة جلوبل ويتنس وغيرها من المنظمات منزعجة من غياب معايير التقييم بمبادرة الشفافية، وعدم توقع أي ممارسات جيدة بين الشركات والحكومات، وغياب أي فرصة للتحقق المستقل من البيانات، وصعوبة إتاحة البيانات المالية وعدم وجود تدقيق محاسبي رسمي لحسابات الشركات.

الخلفيات التي كانت وراء مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية هي التي خلقت الطبيعة الطوعية للمدونة. ففي فبراير 2001، هددت شركة بريتيش بتروليوم بالكشف عن تعاملاتها المالية مع شركة البترول الأنجولية سوناجول SONAGOL. وفي المقابل، هددت سوناجول بفسخ عقد قيمته خمسة مليارات دولار أمريكي. لو كانت المدفوعات التفصيلية بين بريتيش بتروليوم والحكومة الأنجلوية قد نُشرت، لكنا كشفنا النقاب عن فساد واسع الانتشار وحالات اختلاس من خزانة الدولة في لواندا. لكن التهديد بفقدان عقد قيمته خمسة مليارات دولار أمريكي دفع بريتيش بتروليوم ووزارة الخارجية بالمملكة المتحدة إلى الإسراع بضمان عقد البترول والإبقاء على اتفاقية طوعية بين منتجي البترول وشركات البترول.

كانت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية محاولة للاستجابة للتحدي المتمثل في شعار "أعلن عما تدفعه". فكل الشركات الكبرى أصبحت قلقة من الإقدام على الشفافية بعد تهديد بريتيش بتروليوم بفقدان عقد ضخم. وقد كان من الواضح أن وزيرة الدولة للتنمية الدولية السابقة للمملكة المتحدة، كلير شورت Clare Short، تعتبر الطبيعة الطوعية لمبادرة الشفافية خطوة تمهيدية نحو النظم الإلزامية، لكن واشنطن لم تكن مهتمة قط بالإلزام. فلم تناقش شركة إيكسون سوى التصنيف التطوعي رغم أنها أدركت القوة الهائلة لصندوق الاستثمار البالغ تسعة تريليونات دولار أمريكي الذي اشترك في مبادرة الشفافية.

لقد ظهر النفوذ الجغرافي السياسي الحقيقي وتبين بالطبع في الفترة التي سبقت الغزو الأمريكـي البريطاني للعراق. وكانت أنجولا عضـوًا في مجلس الأمن الدولي في ذلك الوقت، وكانت مطالبة بتحسين إدارة الحكم قبل أن تتلقى أي مساعدات تنموية إضافية. لكـن زيارة إلى لوانـدا من الوزيرة البريطانية ڤاليري أموس Valerie Amos شـجعت أنجولا على التصويت لدعم غزو العراق. ويبدو أن مقابل ذلك كان عدم الضغط على مسـئولي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا للكشـف عن مقدار الربح الذي يجنيه كل منهم من العقود مع شركات البترول، وعدم وضع إطار زمني للتحرر السياسي.

بحلول عام 2006، تم إحراز بعض التقدم في تأسـيس لجان في دول مختلفة ودعم تنظيمي لمبادرة الشفافية لكي تقوم بعملها، لكن لم يحدث أي نموذج لمقاضاة الشركات في حين تواصلت الاتهامات بإخفاق الحكومات في إفريقيا. وبدا أيضًا أن التقدم المحرز بشأن فكرة جعل مبادرة الشـفافية منتدى لمنظمات المجتمع المدني والمراجعة المستقلة للحسابات كان محـدودًا جدا. بالطبـع هيمن على مبادرة الشـفافية النيجيرية ممثلـون للشركات التجارية الدولية والمؤسسـات المالية الدولية والمانحين. فمن بين أعضـاء لجنة مراجعة نتائج مبادرة الشـفافية بنيجيريا الـ28 في مائدتها المستديرة الأولى، التي اجتمعت في 12 يناير 2006، لم يكن هناك سوى ستة ممثلين فقط عن المجتمع المدني. ولم يكن فيها سوى ممثـل واحد عن جمعية ولاية ريڤرز، أو أي ممثل على الإطلاق لمنظمات الشـباب أو غيرهم ممن يناضلون يوميا ضد تجاوزات شركات البترول ومسئولي الدولة. ورأس الاجتماع السـفير البريطاني ريتشارد جوزني Richard Gozney (www.NEITI.org، (تمت زيارة الموقع في 25 مايو 2006).

لا يـزال النقاش حول فرضـ رقابة أكبر على الدول المعتمدة على المعادن يتضـمن الجدل حول الشـفافية والتفكير في إنشـاء صناديق تثبيت للسـلع المعرضة بصفة خاصة لتغيرات الأسـعار في السـوق العالمي، وقيـام المانحين بربط الشروط بالحكم الصـالح وحقـوق الإنسـان في دول الإنتـاج. لكن الـدول الإفريقية لا تزال غـير قادرة على

التحكم في التسـعير الدولي للسلع، حيث تعمل في المسـاحة الضائعة بين الأسعار الحالية والانخفاضـ المحتمـل في المسـتقبل. ففي عـالم كهذا، يكـون التخطيط صـعبًا ومحملًا بالمخاوف المتعلقة بكيفية الاسـتجابة للاحتياجات والتوقعـات المختلفة، ويكون المانحون غير مستعدين للتعاطف أو تقديم أموالهم من أجل صندوق للسلع قد يمد حبل نجاة للدول المنتجة في أوقات الانخفاض الحر لأسعار السلع. وستستمر صادرات المعادن في كونها جزءًا رئيسـيا من التنميـة (أو بالأحرى تأخر التنمية) في إفريقيـا، وقد يبدو في أوقات مختلفة أن القارة تسـتفيد (وإن كان بشـكل متفاوت) من مثل هذه العلاقة. ومن الخطأ افتراض أن استجابات كل دول إفريقيا جنوب الصحراء لصناعة التعدين العالمية ستكون متماثلـة، أو أن القيود التي على دول مثل جنوب إفريقيا أو نيجيريا سـتكون كنظيرتها في غانا أو بوركينا فاسو.

تعتمـد درجة اسـتفادة الأفارقة من المـوارد الطبيعيـة المحلية على كل من حصـيلة الأسـعار المدفوعة للدول المنتجة للسـلع الأولية وعلى قوة القـوى الطبقية والاجتماعية المحلية، وذلك لضـمان أن الاعتماد على المعادن لن يؤدي إلى إنتاج سياسـات ريعية. لكن تبقى عملية إنشـاء آلية تسعير مُشكّلة محليا وليس دوليا وعملية خلق سياسات طبقية محليـة غير مدفوعة بالتراكم البدائي وتجريد المواطنين في الأنظمة الاقتصـادية المعتمدة على المعادن من ثرواتهم خاضـعة لتقلبات النظام الرأسمالي العالمي وليس مجرد اغتنام أو تحسين كفاءة الدولة في إفريقيا.

الفصل السادس

تأمين الغذاء والمجاعة

خلال عقد لن يذهب رجل أو امرأة أو طفل إلى الفراش جائعًا.

(هنري كيسنجر Henry Kissinger، مؤتمر الغذاء العالمي World Food Conference، 1974)

نتعهد بإرادتنا السياسية والتزامنا الجماعي والوطني على تحقيق الأمن الغذائي للجميع واستمرار بذل الجهود لمحو الجوع من كل البلدان، جاعلين هدفنا العاجل تخفيض أعداد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف المستوى الحالي في موعد لا يتجاوز 2015.

(إعلان روما الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية World Food Summit Rome Declaration، 1996)

لن ندخر أي جهد لتحرير إخواننا من الرجال والنساء والأطفال من ظروف الذل واللاإنسانية التي يخلقها الفقر المدقع.

(إعلان الألفية Millennium Declaration، 2001)

تُعتبر أكبر إهانة في القرن الحادى والعشرين هي وجود أناس يموتون من الجوع و852 مليون شخص في جنوب العالم يعانون من سوء التغذية المزمن أو الحاد. فبحلول عام 2005، أصبح من الواضح بالفعل أن الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية والمتمثل في محو الفقر المدقع والجوع لن يتحقق. من بين ما تم استهدافه في إطار ذلك الهدف من الأهداف التنموية للألفية تقليل نسبة البشر الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015 (الأمم المتحدة 2005). ومن الأكيد أيضًا أن الهدف الأكثر طموحًا لمؤتمر القمة العالمي للغذاء، الذي انعقد في 1996، بتقليل عدد البشر الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015 أي من 800 مليون إلى

400 مليون لن يتحقق أيضًا. وكان النمو في عدد السكان يعني أن تحقيق هدف برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة WFP بالوصـــول لرقم 400 مليون شخص فقط يعانون من ســوء التغذية يحتاج إلى تخفيض نســبتهم بمقدار الثلثين وليس بمقدار النصـــف (منظمة الأغذية والزراعة 2005: 6).

إن الفشــل في تحقيق هذه الأهداف ليس مفاجئًا. فمن سخرية القدر أن الجوع مستمر ومتكرر بينما نحن نناقش المجاعة والأمن الغذائي، فمعظم المعلقين لا يدركون أن المجاعة جزء أساســي من الرأســمالية الحديثة أو الحداثة (إدكينــز Edkins 2000). ورغم أن السعي لتقليل الجوع في العالم أمر محمود، من المزعج أن الاستراتيجية التي ألقت الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بثقلها كله وراءها هي تقليل الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 وليس القضاء عليه. هل السبب وراء ذلك عدم وجود اعتمادات مالية في نظام الأمم المتحدة للقضــاء على الفقر؟ أم بســبب عدم وجود إرادة سياســية سواء في الأمم المتحدة أو لدى أعضائها الأكثر قوة لوضع حد لوفاة الناس بسبب الجوع؟

ما أريد أن أدرســه الآن هو تفسير كون المجاعة وانعدام الأمن الغذائي من السمات الحتمية للرأســمالية الحديثة. ولماذا يُعتبر القضــاء على انعدام الأمن الغذائي في ســياق الرأسمالية من المستحيلات، ولماذا يعزز إذلال فقراء العالم (عن طريق إبقائهم في حالة من عدم الاســتقرار) من نفوذ الشــمال والتكنوقراطيين في الجنوب؟ وسأســلط الضوء على فشل صناع السياسة لأبين أن الأجندات الفنية لتحسين الأمن الغذائي قد فشلت.

لا يتضمن الغذاء قيمة المنفعة الأكثر أهمية للحفاظ على الحياة وإعادة الإنتاج الاجتماعي لها فقط، لكنه أيضًا ومثل أي سلعة أخرى يحمل قيمة تبادلية، أي إنها كي تتحقق يجب أن تُشترى وتُباع. ولذلك تُسلِع الرأســمالية (كما رأينا بالفعل) الأرض والعمل، وفي إطار تدويلها تقوم بتسليع الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات أيضًا. ويضمن تسليع الغذاء عدم اختفاء المجاعات. فالرأســمالية لا تضــع أهمية كبيرة على إنتاج الغــذاء من أجل التموين الذاتــي. فالإنتاج العالمــي من الغذاء يتجاوز الطلب العالمي عليــه بكثير، بل يدفع الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة النقود لمزارعيهم لإخراج الأراضي الخصبة من إنتاج الغذاء. وبالفعل، يبدو أن متوسط المتوفر من الغذاء في جميع أنحاء العالم في ازدياد، كما هو مبين في جدول (1-6). لكن هناك طلبًا منتشرًا في كل مكان على شراء الغذاء الرخيص بما يكفي من جانب القوى العاملة اللازمة لضمان إعادة الإنتاج الرأسمالية. لكن ذلك ليس له أساس ثابت في الهياكل الاجتماعية الجنوبية.

تحافظ التنمية المركبة واللامتكافئة في جنوب العالم على توازن هش بين تطوير قوى الإنتاج على أساس الصناعة (غالبًا في جيب للتعدين أو التصنيع) أو الزراعة بغرض التصدير خصيصا. وعند هذه النقطة، سنحتاج إلى العودة مرة أخرى إلى بعض المسائل لتفسير السبب في عدم تحول الزراعة عمومًا في جنوب العالم إلى زراعة رأسمالية. وعلينا أن نسأل عن السبب في أن ضعف منتجي الغذاء وهشاشة أوضاعهم يخلق إمكانية حدوث المجاعات، والسبب في أن المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة الصغار ضمن أول من يتم القضاء عليهم. وأخيرًا، سنرى كيف تذكرنا قضية فقدان الحيازة عن طريق التراكم في حالة السودان بالطرق التي من خلالها تعيد الرأسمالية إنتاج نفسها في إفريقيا.

جدول(1-6) اتجاهات في توافر الغذاء في المناطق النامية

المنطقة	كيلو سعر حراري/الشخص/اليوم		متوسط الزيادة السنوية (%) في كيلو سعر حراري/الشخص/اليوم
	1992-1990	2001-1999	(2001-1990)
الدول النامية	2,535	2,677	0,49
آسيا والمحيط الهادئ	2,522	2,702	0,61
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,707	2,842	0,47
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	2,972	2,951	0,17-
إفريقيا جنوب الصحراء	2,185	2,255	0,45
بلدان في مرحلة الانتقال	*2,939	*2,886	*0,23-

المصدر: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم The State of Food Security in the World 2004 (منظمة الأغذية والزراعة FAO 2004)

* الأرقام الخاصة بالدول التي في مرحلة انتقالية متصلة بالفترات 1993-1995 و1999-2001.

تساعد استمرارية علاقات الإنتاج الاجتماعية الريفية التي كانت متسمة بالتخلف والتفكك (وهي عملية مرتبطة إلي حد بعيد بالمجتمع الحضري) على الحفاظ على الصناعة، لكنها قد تمنع نشوءها وانتشارها. إن إنتاج الغذاء هش وضعيف أمام السوق وأمام قدرة المنتجين على كسب الدخل من أنظمة بيئية غالبًا ما تكون هشة وقدرة سكان الحضر على شرائه. ويضع ضعف القدرة الشرائية عبئًا ثقيلًا من المسئولية على الدول في البلدان الفقيرة (وشبه الفقيرة) من أجل حماية الضعفاء وأيضًا لإتاحة الدخل لشراء الغذاء محليا أو أن تصبح معتمدة على المساعدة الخارجية والمعونات الغذائية. لكن هذه التحليلات لا تعني (على عكس صناع السياسة الذين سوف أمعن النظر في أعمالهم لاحقا) أن كل الجهود يجب أن تُبذل في سبيل إدماج المزارعين، وخصوصًا الفلاحين من أصحاب الحيازات الصغيرة، في السوق العالمي أو لإقامة نظم حيازة آمنة (جديدة). ليست المشكلة في ضعف الحيازة أو في عدم إدماج المنتجين بشكل كاف أو في أنهم جزء من أسواق غير كاملة، وإنما المشكلة هي السوق نفسه وتسليع الحياة اليومية.

تقودني طبيعة الأسواق والتسليع إلى التركيز على قضيتين إضافيتين: الأولى هي تحدي التوصيف التقني السائد لأزمة الغذاء في إفريقيا. وسأركز على إفريقيا لأنها القارة الوحيدة التي يتزايد فيها الجوع، وهي أيضًا القارة التي وقعت بها معظم المجاعات منذ الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الحلول التقنية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بإنتاج وتوزيع وتبادل الغذاء لا تزال أساسية في استراتيجية المؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين الأمن الغذائي، وهي تشكل جزءًا ثابتًا من قائمة التسوق التي لدى المانحين والحكومات الإفريقية. لكن هذه الحلول أيضًا تفشل دومًا وفي كل مكان في مواجهة القضية الثانية التي سأتناولها، وهي توزيع النفوذ السياسي والاقتصادي الذي يشكل الطرق التي يؤدي بها انعدام الأمن الغذائي إلى المجاعة.

يمكننا أن نطرح السؤال: لم تستخدم المجاعة والمساعدات الإنسانية لإعادة عقارب الساعة إلى ظروف فترة ما قبل المجاعة فقط رغم أنها هي نفسها الظروف التي لم تتمكن

من تجنب أزمة الغذاء، وكان لها دور إيجابي في خلق المجاعة نفسها في كثير من المجاعات التـي حدثت في السـودان وغيرها الكثير؟ لكن المؤسسـات المالية الدولية نـادرًا ما تتناول مسائل السلطة السياسية والاقتصادية والتحكم الاجتماعي في الغذاء، وأسلوب "الشراكات الجديـدة" التي زادت وتضـاعفت منذ عام 2000 بـين المانحين والقـادة الأفارقة لم يفعل شـيئا يذكر لإعادة تشكيل السـبل التي يمكن من خلالها زيادة الأمن الغذائي. ستقودنا هذه المناقشة إلى العودة لنقد تعزيز حقوق الملكية باعتبارها الدواء الشافي لمشكلة الأمن الغذائي.

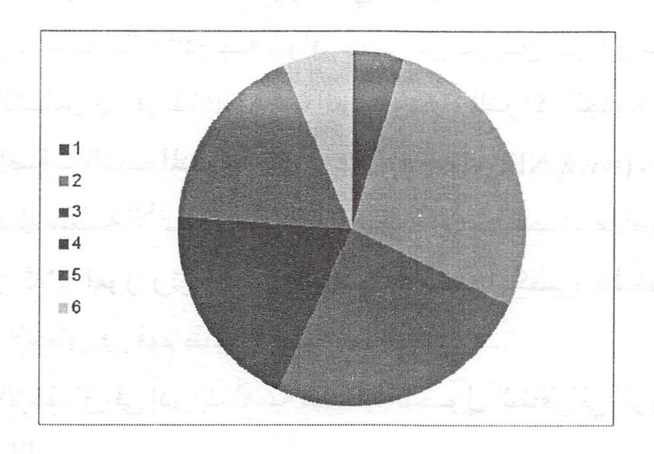
أحـاول الوقوف على أبعاد الطريقة التي تتم بها مناقشـة المجاعـة والأمن الغذائي من جانـب المؤسسـات المالية الدوليـة، وأقوم بهذا عن طريـق التركيز علـى برنامج التنمية الزراعية الشـامل في إفريقيا CAADP الجديد وفكرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NE-PAD الخاصة بـ"التنمية المدفوعة بالزراعة" (www.NEPAD.org)، وهذان موضوعان في سياق عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة. ما أطرحه هو أن سكوت المانحين عن ثلاثة أمور رئيسية يؤكد أن المجاعة ستستمر كصورة لتخلف إفريقيا:

- الإخفاق في فهم طبيعة أنظمة الغذاء الدولية.
- الإخفـاق في إدراك أهمية قضـايا التحـول الطبقي في الريـف وتراكم رأس المال.
- القضايا الخاصة بالسياسات والنفوذ والعنف في المناطق الريفية.

أزمة الغذاء في إفريقيا

يتسبب الجوع في وفاة أكثر من 18 مليون إنسان في العام على مستوى العالم، وأكثر من 35 ألف في اليوم، وتحدث 60% على الأقل من هذه الوفيات في جنوب العالم بين الأطفال دون عمر الرابعة. وتعتبر قضـايا الأمن الغذائي وتكرار المجاعات في جوهر النقاش حول مستقبل إفريقيا. فإفريقيا جنوب الصحراء هي المكان الوحيد في العالم الذي تسـتمر فيه أعداد المصابين بسـوء التغذية في الارتفاع، فقد كان هناك 204 ملايين على الأقل في عام 2005. ويُنظر لتقليل أعداد الجياع في العالم من جانب المناصرين للأهداف

التنمويـة للألفية كأمر أساسـي ضـمن المشروع الأكبر لتخفيض الفقـر (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005 UN Millinnieum Project: 2). فأداء الأطفال الجياع في الدراسة يكون ضـعيفا، ويؤدي سـوء تغذية النساء إلى تدمير الصحة والمسـاواة بين الجنسين، ويُنظر للفقراء على أن اسـتغلالهم للبيئة أقل اسـتدامة مما لو تم تمكينهم كـ"أوصياء على الأرض والمياه والغابات والتنوع البيولوجي" (منظمة الأغذية والزراعة 2005: 4). وارتفعت أعداد الأطفال ناقصـي الوزن في إفريقيا جنوب الصحراء من 29 مليونًا إلى 37 مليونًا بين عامي 1990 و2003 (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 8).

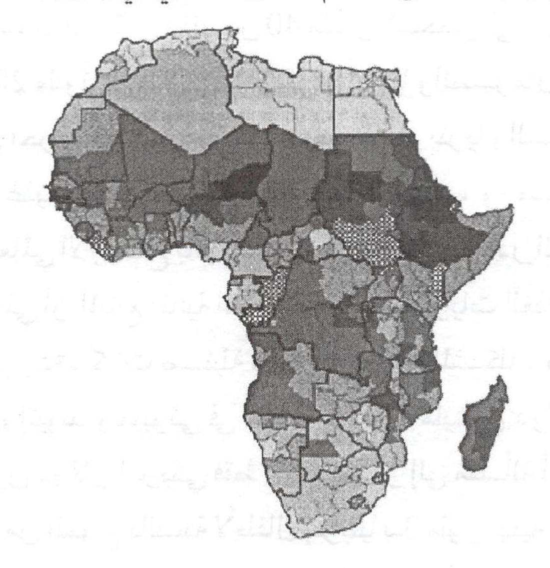


1 الشرق الأدنى وشمال إفريقيا 39 مليونًا.
2 الهند 221 مليونًا.
3 إفريقيا جنوب الصحراء 204 ملايين.
4 البلدان الأخرى في آسيا والمحيط الاطلنطي 156 مليونًا.
5 الصين 142 مليونًا.
6 أمريكا اللاتينية والكاريبي 53 مليونًا.
الأعداد الإجمالية للبشر المصـابين بسـوء التغذية في المناطق الرئيسية في العالم النامي. علاوة على 37 مليون مصاب بسوء التغذية يعيشون في الدول الصناعية ودول في مرحلة الانتقال.
رسم توضيحي رقم(1-6) أين يوجد الجوعى؟
المصدر: أين يوجد الجوعى؟ Where Are the Hungry? (منظمة الأغذية والزراعة 2004).

لا يتخذ الجوع الشكل الحاد الذي يُرى في أغلب الصور التليفزيونية للأطفال المصابين بالنحول فحسب. فالموت جوعًا لا يمثل سوى 10% من الجوعى في العالم. وبحسب الأمم المتحدة انخفضت النسبة المئوية لمن يعانون من الجوع المزمن (والمفهوم باعتباره افتقار الناس للغذاء الذي يلبي الاحتياجات اليومية) بالنسبة للفترة بين 2000 و2002 بالمقارنة بالفترة بين 1990 و1992، ما عدا غربي آسيا. لكن عدد من يعانون من الجوع ازداد عام 1997. وتم اعتبار زيادة حجم السكان وضعف الإنتاجية الزراعية ضمن أكثر الأسباب عمقًا في إعاقة الأهداف التنموية للألفية (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 6).

وفي أوائل عام 2006 كان أكثر من 40 مليون شخص في إفريقيا مهددين بالموت جوعًا، من بينهم 20 مليونًا في القرن الإفريقي (إثيوبيا والصومال وجيبوتي وكينيا)، لكن يوجد ملايين أخرى مهددون بالخطر نفسه في إريتريا والسودان وتنزانيا. فقد اعتبر برنامج الأغذية العالمي هذه المجاعة نتيجة الجفاف، ووصف المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الأوضاع بأنها أسوأ ما رأى. من مصادر القلق الرئيسية بالنسبة لبرنامج الغذاء العالمي أن المبالغ المالية اللازمة لتوفير مشتريات الغذاء المحلي، بالإضافة إلى الحبوب المستوردة، كانت ضئيلة بالمقارنة بفداحة المشكلة. فوفقا لتقديره، كانت كينيا والصومال وإثيوبيا وجيبوتي في حاجة إلى 311 مليون دولار أمريكي، ولكن المتاح كان 89 مليون دولار أمريكي فقط. وقد أشار إلى مسألة أكثر قسوة وهي "أننا نستطيع التخلص من الجوع بالنسبة لأطفال إفريقيا بـ3 مليار جنيه إسترليني" (Guard-ian 8 مارس 2006). ومنذ 1973، يحدث جفاف كبير واحد على الأقل في القرن الإفريقي كل عشر سنوات: 1973/ 1974 و1984 /1985 و1987 و1992/1994 و1999/2000 و2005 /2006. فالجفاف الذي ضرب إثيوبيا عام 1984 أثر على 8,7 ملايين شخص، وقتل مليون شخص و1,5 مليون رأس ماشية. وقد أضر نفس الجفاف بـ8,5 ملايين شخص في السودان، حيث توفي مليون شخص على الأقل بالإضافة إ لى سبعة ملايين من الحيوانات.

يتم عادةً تفسير أزمة الغذاء في إفريقيا (أزمة سوء التغذية المزمن التي تلقى اهتمامًا أقل بكثير مما يلقاه موضوع التضور جوعًا بشكل حاد) بأنها هبوط في متوسط إنتاج الغذاء للفرد في وقت يتسم فيه النمو الاقتصادي للفرد بالركود وتتزايد فيه الواردات من الغذاء. فعلى الرغم من أن إنتاج الغذاء في إفريقيا تماشى مع معدل النمو السكاني بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فإن معدل الزيادة انخفض بدرجة كبيرة بعد 1960. وأصبحت المشكلة حادة على نحو خاص بعد عام 1974. فبالنظر للأسباب الأخرى المرتبطة بالموقع المحلي في الدول المعرضة للمجاعات مثل الجفاف وضعف مستوى الاستثمار في الزراعة وانتزاع الفائض من الريف لدعم سكان الحضر، تؤثر تقلبات السوق الدولي للحبوب بشدة على انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا.



خريطة (1-6) بقاع الجوع الساخنة في إفريقيا: المناطق التي تزداد فيها نسبة تلاميذ المدارس ناقصي الوزن عن 20%.

المصدر: مركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض (CIESIN) بجامعة كولومبيا، متاح على الموقع /www.ciesin.columbia.edu/povmap

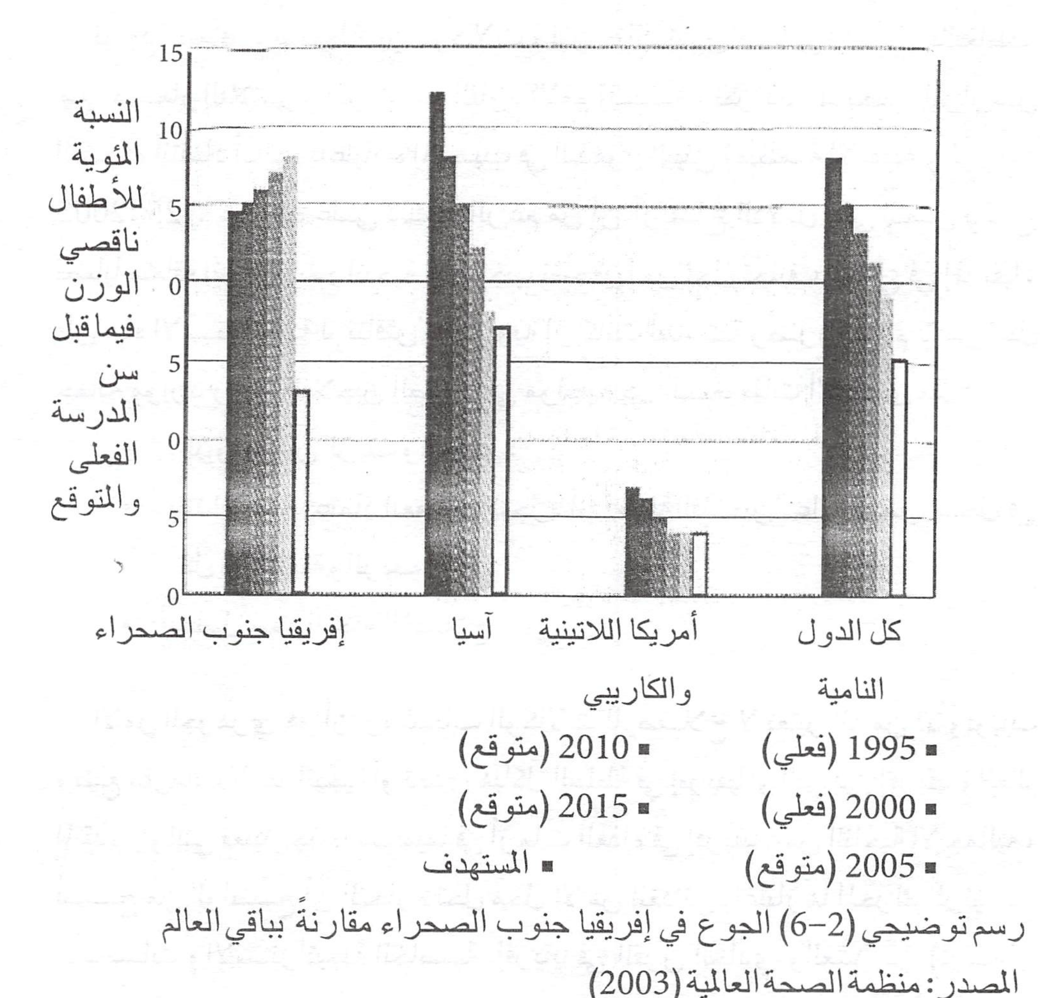
تستخدم منظمة الأغذية والزراعة متغيرين لتحدد ما إذا كانت الدولة مؤمنة غذائيًا. الأول هو المتوفر من الغذاء للفرد للاستهلاك المباشر والثاني هو توزيع الغذاء داخل الدول. وعادةً ما تُعتبر التغذية الكافية في نطاق 2400-2500 سعر حراري في اليوم. ومن مشاكل بيانات منظمة الأغذية والزراعة أنها تجمع الأرقام المتعلقة بمقدار السعرات الحرارية، وتخفي حقيقة أن هناك على الأقل 20 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا معدل الغذاء المتوسط المتاح للفرد فيها أقل من 2000 سعر حراري في اليوم.

في الواقع، لم يكن تجميع البيانات معًا هو المشكلة فقط. فطبيعة البيانات تعيق هي الأخرى فهم آليات أزمة الغذاء في إفريقيا. وتُعتبر دقة البيانات في إفريقيا جنوب الصحراء إشكالية معروفة، حيث أشار فيل رايكيس Phil Raikes بأن "هناك دولاً قليلة في إفريقيا جنوب الصحراء معدل إنتاج الغذاء الكلي فيها معروف أنه ضمن حدود 20% بالزيادة أو النقصان قليلا" (رايكيس 1988: 18). ورغم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة، من الضروري الاستمرار في التعامل بحذر مع البيانات التي تقدمها الوكالات والحكومات، حيث إن أسباب الحذر منها لا زالت قائمة. فأولًا، يأتي معظم إنتاج الأغذية الأساسية من مزارع الفلاحين الصغيرة وهي ليست مغطاة بتقارير أو تسجيل منتظم للمحاصيل. وثانيًا، أينما وجدت آليات لوضع تقارير فهي عادة ما تكون مرتبطة بالمزارع كبيرة ومتوسطة الحجم، وبالتالي يكون إسهامها في الإنتاج الكلي مبالغًا فيه (رايكيس 1988: 19). علاوة على ذلك، ما زال من الصعب الحصول على بيانات دقيقة للمناطق المزروعة، والبيانات الإحصائية غير جديرة بالثقة لدرجة كبيرة. وكذلك، فرصة التحقق من البيانات بشكل مستقل فرصة ضئيلة. فغالبًا ما تجمع الأدلة المستخدمة لحساب المنطقة المزروعة وإنتاج الهكتار بواسطة مرشد زراعي يستخدم الأرقام الخاصة بالسنوات السابقة، وبعد ذلك "يقدر" النسبة التي ارتفعت أو انخفضت بها. ومن القضايا المهمة في هذا الصدد أنه لو كان من الصعب تقدير الإنتاج بمعزل عما يتم تسويقه، لن يؤخذ الإنتاج المستخدم في التموين الذاتي في الاعتبار. من ناحية أخرى، قد يحترس صغار المزارعين عند الإبلاغ عن معدلات الإنتاج الحقيقية خوفًا من الضرائب.

يبدو أن هناك تحيزًا جوهريا لأسفل فيما يتعلق بأرقام الإنتاج. لكن بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى، يتطلب التزايد في تعداد السكان (ويؤدي إلى) مستويات أعلى من الإنتاج في معظم الحالات ما لم تتغير أزمات الخصوبة وتوافر السبل للاستفادة من الأرض أو الأشكال الأخرى من الحق في الغذاء بشكل كبير. وثانيًا، يؤدي استخدام الإنتاج الذي يتم تسويقه كوسيلة لتقدير الإنتاج الكلي إلى تجاهل أثر الاستراتيجية التي كانت منتشرة بين الفلاحين في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، عندما حدث ضغط لأسفل على الأسعار عند بوابة المزرعة والذي أدى بالمنتجين إلى التعامل مع الأسواق الموازية الأكثر ربحية بدلا من نظم التسويق الحكومية. ومن ثم، تُقلل أرقام الإنتاج الذي تم تسويقه من أهمية الأسواق غير القانونية المزدهرة والتهريب والتجارة العابرة للحدود وتجارة المقايضة (دافيلد 2001). وقد يكون من المفيد كذلك للحكومات ووكالات المعونة أن تقلل من أرقام الإ نتاج لتشجيع المانحين على تقديم المساعدات.

تفسيرات الوكالات لأزمة الغذاء

هناك إجماع واضح بين مجموعة من الوكالات والمانحين على تفسير أسباب الموت جوعا وإستراتيجيات مقاومتها في إفريقيا. تتضمن الوكالات التي أجمعها معا البنك الدولي وبرنامج الأغذية والزراعة ومشروع الأمم المتحدة للألفية والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IEPRI والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة. ويضم هذا الجمع مراكز للبحوث السياسية وجهات مانحة دولية. وقد جمعتهم معا لأبرهن على أن هيمنة التفسيرات الرسمية لأزمة الغذاء في إفريقيا لها نفوذ هائل على الدول الإفريقية. فالاستراتيجية النابعة من هذا التشخيص تشربها القادة والأكاديميون الأفارقة تماما، وتعتبر تعبيرًا إضافيا عن خضوع القارة لقوى رأس المال الدولي ودعوات إدماج إ فريقيا في نظام التجارة "الكوني" بدرجة أكبر.



رسم توضيحي (2–6) الجوع في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنةً بباقي العالم
المصدر: منظمة الصحة العالمية (2003)

لقد أعاق التوصيف السائد لأزمة الغذاء التفسيرات المرتبطة بأي هجوم على هياكل السلطة التي تخلق حالة انعدام الأمن الغذائي وتديمها. وهذا الجزء المُغفَل يُوضع على خلفية خطاب بلاغي، لا سيما من جانب منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة، ويدور حول الدور الذي يلعبه التفاوت والفقر في إفريقيا في كبح اتساع الإنتاجية الزراعية وخاصة بين مزارعي القارة. فيصبح الفقر هنا مجازاً آخر يعبر عن الإمبريالية (بوند 2006).

توجد اختلافات بسيطة بين الوكالات، لكن هناك تشابهات كثيرة أيضًا. فالتعاطف مع "صغار الفلاحين" عبرت عنه الفاو والأمم المتحدة، لكن ذلك لم يُجنب المزارعين الفقراء انتقاد أدائهم باعتباره المتسبب في التدهور البيئي (منظمة الأغذية والزراعة 2005: 25). علاوة على ذلك، بالرغم من أن ارتفاع الدلائل على التمدن يطرح قضايا متعلقة بنوع الاستراتيجية التي يجب تشجعيها من أجل تخفيف الجوع في إفريقيا، فإن هذه الاستراتيجية لم تناقش من زاوية إن كانت أساسية وضرورية أم لا من أجل حماية موارد رزق الفلاحين الصغار في مواجهة كل الضغوطات الأخرى مثل:

- الروابط بين الريف والحضر.
- نتائج غلبة اعتماد العمالة المهاجرة أو "طبقة الفلاحين" على فرص الدخل في كل من المدينة والريف.
- تسلسل استراتيجية الإصلاح.

الأمر الجوهري هو أن روشتات الوكالات للإصلاح لا تعتبر أنه من الأولويات وضع مقومات لاستراتيجية أو تحدي هياكل السلطة في إفريقيا أو التي بين إفريقيا والعالم المتقدم، والتي تُعتبر جزءا صميمًا في أزمات الغذاء في إفريقيا. من الناحية الإجمالية، أصبح من الواضح أن التجارة تحل محل الأمن الغذائي باعتبارها المحرك الرئيسي للسياسات والاستراتيجية الخاصة بإفريقيا في القرن الحادي والعشرين (فريدمان 2004: 135). لكن هذا مختفي وراء الاهتمام بتوفير المساعدات الانسانية للأكثر حاجة والحكم الصالح لتعزيز المشاركة وإصلاح نظم الحيازة لرفع الكفاءة والمشاركة في السوق.

ويوضح جدول (2-6) قائمة الأمور التي تقدمها الوكالات لشرح انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا.

أما بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، فيعتبر ضعف إنتاج الغذاء في إفريقيا جنوب الصحراء هو جوهر قضية أزمات الغذاء في إفريقيا. ويرتبط هذا برداءة نوعية الأصول الطبيعية المملوكة أو المستخدمة من جانب معظم المزارعين الأفارقة، والافتقار لسبل الوصول للمعلومات والتكنولوجيا التي توفر المكاسب (منظمة الأغذية والزراعة2004: بدون رقم صفحة)، فهذه المنظمة تدعو لتوجيه المزيد من الموارد إلى المناطق الريفية بما أن هذا هو المكان الذي يعيش فيه75% من الجوعى في العالم. فمن الأسباب المقدمة لتفسير ذلك الجوع انخفاض الموارد الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية بأكثر من 50% في العشرين سنة الأخيرة (منظمة الأغذية والزراعة2005: 5). فمن الضروري ضخ المزيد من الاستثمار لتحقيق إمكانيات الزراعة الإفريقية. ومن ثم، وتكرارًا لوجهة نظر لجنة إفريقيا التي تعتبر الزراعة مفتاح تنمية القارة فهي تستحسن التزام الاتحاد الأفريقي بزيادة حصة الزراعة في توزيع الميزانية الوطنية (www.nepad.org/2005/ files/caadp.php، تم الدخول على الموقع في 4 مارس 2006). فزيادة الاستثمار أمر جوهري لتحسين مستويات الإنتاج الزراعي، وزيادة النمو الاقتصادي في الزراعة، وتطوير البنية التحتية الريفية والطرق وسبل الوصول للسوق والاستفادة منه والتعليم.

وبالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، يعاد إنتاج انعدام الأمن الغذائي لأنه ينتقل من جيل لآخر بسبب ضعف تغذية وصحة الأمهات، ومن ثم يتم الاتفاق على زيادة الاستثمار في هذه المجالات. فأي استراتيجية لتخفيض الجوع تتطلب تصحيح الفجوة بين الجنسين وتحسين سبل النساء للاستفادة من الصحة والتعليم (منظمة الأغذية والزراعة 2005: 17).

جدول (2-6) محددات الجوع واستراتيجية إ نهاء المجاعات: وجهة نظر من المانحين

أسباب الجوع	الحلول
عدم كفاية الإنتاج الزراعي	زيادة الاستثمار
الحكم غير الرشيد	تحسين إدارة الحكم وتحسين العلاقات بين الدولة المضيفة والمانحين
الفقر وضعف الحالة الغذائية للفئات الأكثر ضعفا	تعزيز جهود خفض الفقر ودعم النساء والحد من النمو السكاني وزيادة الإنفاق على الزراعة
سوء التعليم	زيادة الإنفاق الحكومي
سوء الأسواق	تحسين سبل الاستفادة من الأسواق وتحسين نظم حيازة الأراضي والتجارة الزراعية
الأمراض وخاصة مرض فيروس نقص المناعة البشري/الايدز	زيادة الإنفاق وتحسين التعليم
النزاعات	تحسين إدارة الحكم
تآكل الموارد والجفاف والكوارث الطبيعية	تحسين الاستدامة البيئية وتمكين الفقراء
سوء البنية التحتية	الثورة الخضراء
ضعف شبكات الأمان	زيادة الإنفاق

إن قضية ضعف وهشاشة وضع المنتجين الريفيين تكمن في قلب مشروع الأمم المتحدة للألفية (2005). وتتركز بالتحديد في انعدام المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتغير المناخي. لكن الأمم المتحدة أصبحت معتادة على الفشل في تحويل الغضب الأخلاقي الشعبي على الجوع والتضور جوعا إلى عمل سياسي يمنع تكرار حدوثه. ولمواجهة ذلك، تركز الأمم المتحدة على أهمية تحسين وعي العامة بقضايا الجوع وتطوير جمع البيانات وبناء المؤسسات القُطرية للتعامل مع جهود تخفيض الفقر والجوع (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005).

يعرض جدول 3-6 الأسباب التي حددت منظمة الأغذية والزراعة أنها جوهر أزمات إفريقيا الغذائية في نهاية 2005. فمُحدِدات الجوع بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى هي الفقر والحرب والكوارث الطبيعية والمرض والأوبئة والهزات السياسية والاقتصادية. فالأمم المتحدة تسلط الضوء على أهمية الأمن الغذائي وضعف أوضاع الأسر "كمُحدِدات أساسية" للجوع (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 20). ولابد أن تكون استراتيجية تحسين الضعف هذه "متعددة القطاعات"، وأن تستهدف السياسات "السكان الضعفاء ذوي الوضع الهش". ومن المهم لكل الوكالات أن تؤسس لشراكات بين المانحين والحكومات المضيفة، وتحتاج الحكومات المضيفة إلى إقامة بيئة مُمَكِنة لكي ينخفض الفقر. وتعمل تلك البيئة على ثلاثة مستويات:

- المستوى الدولي: عن طريق تحسين الشراكات مع الدول المضيفة.
- المستوى الوطني: عن طريق تحسين طرق اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة.
- المستوى المحلي: عن طريق تحسين الأمن الغذائي لصغار المزارعين.

تتضمن هذه البيئات التمكينية في جوهرها ضرورة تحسين إدارة الحِكم. ويتضمن محور الحكم تحسين المؤسسات وتعزيز السلام المستدام وحقوق الإنسان. وهناك الكثير من التشابهات مع النتائج التي توصلت لها لجنة إفريقيا التي قمنا بدراستها في الفصل الثاني. فالحكم الرشيد هو "مقوم رئيسي لمحاربة الجوع وتعزيز التنمية الاقتصادية" (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 74؛ وانظر أيضًا دريزي Dreze وسين Sen 1989). وحجة الأمم المتحدة في هذا هي أن الفساد والبيروقراطية المفرطة والتخطيط غير الملائم وعدم كفاية القدرات المؤسسية "يعيق التطبيق الناجح لأفضل السياسات" (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 74). والحكم الرشيد مهم أيضًا لتجنب النزاعات التي تعتبر عنصرًا في إعاقة التنمية وجهود تخفيف الجوع. ومن ثم، تؤكد الأمم

المتحدة والبنك الدولي على أهمية إقامة حكومة فعالة وتحسين المحاسبة. وحتى مع وجود الدليل على إدارة الحكم السيئة (أو ربما"إدارة الحكم الجيدة بالقدر الكافي")، من المهم بالنسبة للمانحين الاستمرار في المشاركة والانخراط لأسباب إنسانية و"الاستثمار في تعزيز التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي" (مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005: 75).

جدول: (3-6) الدول المحتاجة لمساعدة خارجية عاجلة (المجموع: 27 دولة)

طبيعة انعدام الأمن الغذائي	الأسباب الرئيسية
نقص كلي في الغذاء	
بوروندي	النزاع الأهلي والنازحون داخليا والعائدون
إريتريا	الجفاف والنازحون داخليا والعائدون وارتفاع أسعار الغذاء
إثيوبيا	الجفاف والنازحون داخليا وارتفاع أسعار الغذاء
ليسوتو	الجفاف في بعض المناطق
مالاوي	الجفاف في بعض المناطق وارتفاع أسعار الغذاء
الصومال	النزاع الأهلي والجفاف في بعض المناطق
سوازيلاند	الجفاف في بعض المناطق
زيمبابوي	الأزمة الاقتصادية
افتقار عام لسبل الوصول للموارد والاستفادة منها	
ليبيريا	النزاع الأهلي الحديث والنازحون داخليا
موريتانيا	الآثار المتأخرة للجفاف وهجوم الجراد عام 2004
النيجر	الآثار المتأخرة للجفاف وهجوم الجراد عام 2004
سيراليون	العائدون واللاجئون
انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد ومتركز في أماكن بعينها	
أنجولا	إعادة توطين العائدين
بوركينا فاسو	الآثار المتأخرة للجفاف وهجوم الجراد عام 2004
تشاد	اللاجئون
جمهورية وسط إفريقيا	النزاعات الأهلية الحديثة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	النزاعات الأهلية والنزوح الداخلي واللاجئون
جمهورية الكونغو	النازحون داخليا واللاجئون
ساحل العاج	النزاعات الأهلية والنزوح الداخلي
غينيا	النازحون داخليا واللاجئون
كينيا	الجفاف في بعض المناطق
مالي	الآثار المتأخرة للجفاف وهجوم الجراد عام 2004
موزمبيق	الجفاف في بعض المناطق
السودان	النزاعات الأهلية والعائدون والجفاف في بعض المناطق
جمهورية تنزانيا الاتحادية	الجفاف في بعض المناطق
أوغندا	النزاعات الأهلية والنزوح الداخلي
زامبيا	الجفاف في بعض المناطق

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة / النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الزراعة والأغذية GIEWS 2005: 2.

تؤكد الأمم المتحدة والبنك الدولي أن أفضل فرصة لتعزيز تخفيض الجوع هي تبني Poverty Reduction Strategy Papers (أوراق استراتيجية تخفيض الفقر)، وقيام الحكومات الإفريقية باستثمار 10% على الأقل من الميزانية الوطنية في الزراعة، بالإضافة إلى استثمار المزيد في الطاقة في المناطق الريفية والبنية التحتية والصحة والتعليم والصيانة. ولتحقيق هذه التحسينات، تؤكد الأمم المتحدة على أهمية بناء القدرات المحلية. ففي الحقيقة يجب أن تتركز أنشطة المولين الوطنيين والمانحين على هذا (الأمم المتحدة 2005a: 12). ويتم بناء القدرات المحلية عن طريق "إيجاد مرشدين مساعدين في الزراعة والتغذية والصحة يكونون مقيمين في القرى التي تعتبر من بقاع الجوع الساخنة" (الأمم المتحدة 2005: 12).

قد يبدو من الغريب أن يتم بناء القدرات المحلية عن طريق التدخل الخارجي[6] لكن وثيقة الأمم المتحدة الشاملة تتسم ببعض الحساسية. فهي تقر أولاً بأن قدرة الفقراء على الوصول للموارد المنتجة والاستفادة منها يجب زيادتها من أجل تعزيز الأمن الغذائي، وثانيا أن الترتيبات المحلية لتنظيم الحيازة مثل حقوق الملكية المجتمعية يمكن أن تكون فعالة ومهمة (الأمم المتحدة 2005: 12).

إن الأمم المتحدة متفائلة بخصوص تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وهو ما يبدو مفهوما. فهذه الأهداف نبعت من تلك الهيئة الدولية رغم كل شيء. لكن هناك العديد من المساءل المهمة التي يجب أن نقوم بنقدها بعض الشيء، لأسباب ليس أقلها الاستمرار في تبني الشراكات العالمية والحكم الرشيد والتقنيات الخضراء الثورية باعتبارها الترياق الشافي لانعدام الأمن الغذائي. ونقلًا من حديث الأمين العام كوفي أنان في أديس أبابا في يوليو 2004، تؤكد الأمم المتحدة على أهمية "ثورة خضراء إفريقية فريدة في القرن الحادي والعشرين". وكان على تلك الثورة أن تركز على بؤرة أوسع مما كانت تفعل وقتئذ. وكان عليها أن تشمل الاستدامة الاجتماعية والبيئية التي تستهدف في آن واحد الأسباب الفيزيائية الحيوية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية للجوع.

تطلبت الأجندة الجديدة بالنسبة لكوفي عنان أن تلتزم الحكومات الإفريقية بالأهداف التنموية للألفية، وأن يُترجم الخطاب البلاغي العاطفي إلى سياسة عملية لتحسين الأمن الغذائي. فالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) هي وسيلة القيام بذلك في إفريقيا لتعزيز "التنمية المدفوعة بالزراعة" والتي تعد أساسية "لخفض الجوع والفقر وتخفيف عبء الأغذية المستوردة وفتح الطريق أمام التوسع في الصادرات وتوليد النمو الاقتصادي" (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 1:2005b). وأصبحت آلية تنفيذ ذلك ضمن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هي برنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا.

برنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا CAADP

تم تبني البرنامج لأول مرة من جانب الوزراء الأفارقة في مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية الإقليمي لإفريقيا، والذي عقد في القاهرة في فبراير 2002، ثم اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في 2003. إن برنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا مرتبط تمامًا بالمانحين، فهو عبارة عن أجندة للسياسات الموجهة للتعامل مع التحديات التي تعتبرها الحكومات الإفريقية في قلب أزمة القارة الزراعية. فهي أزمة قطاع يقوم بتشغيل أكثر من 60% من الناس في القارة ويمثل أكثر من 40% من مجمل عوائد النقد الأجنبي. وتتضح أزمة القطاع تماما بالنسبة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) في استمرار الفقر وتناقص الأراضي والموارد المائية والإدارة السيئة للمياه وموجات الجفاف والفيضانات ورداءة البنية التحتية والحرب الأهلية ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض. ورغم أن عددالـ200 مليون شخص الذين يعانون من نقص التغذية وفقا للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أقل من الرقم المستخدم من قبل منظمة الأغذية والزراعة، فإن تحليلات الوكالات الأخرى تنعكس في الأهداف الستة التي تسعى الشراكة الجديدة لتحقيقها قبل 2015 وهي:

- تحسين الإنتاجية الزراعية لتحقيق معدل نمو سنوي مقداره 6% في المتوسط، مع الاهتمام بشكل خاص بصغار الفلاحين والنساء.

- خلق أسواق زراعية فعالة داخل الدول وبين المناطق.
- دمج المزارعين في اقتصاد السوق وتحسين القدرة على الوصول للسوق والاستفادة منها ليصبحوا في التقييم الصافي مصدرين للمنتجات الزراعية.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الثروة.
- التحول إلى لاعب استراتيجي في العلوم الزراعية والتطور التكنولوجي.
- استخدام أساليب إنتاج سليمة بيئيا مع ثقافة الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2005b: 2).

برنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا له "قائمة تسوق" محددة لتحقيق هذه الأهداف. وتتضمن إستراتيجيته أربع ركائز:

- زيادة المساحة الخاضعة لنظام إدارة الأراضي المستدام.
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية.
- زيادة الإمدادات الغذائية.
- تطوير البحوث الزراعية.

تعكس كل ركيزة من الركائز السابقة سياسات وكالة أخرى سبق وأن عرضناها. ورغم أن منهج نيباد يتضمن التوكيد على أهمية قيام الأفارقة "بالعمل بالأصالة عن أنفسهم"، فإن إمكانية تطوير استراتيجية مدفوعة من القارة لمواجهة روشتات الوكالات الأجنبية لعلل إفريقيا ضعيفة. فبرنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا عبارة في المقام الأول عن استراتيجية لإنعاش التجارة في الصادرات الزراعية بتمويل من المانحين. بعد اجتماع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية الإفريقي في سبتمبر 2003، بدأ التحضير لتطوير برامج استثمارية وطنية متوسطة الأجل وأسس مشروع استثمار مصرفي (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2005b).

تعهدت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بتحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 6% في العام، لكن تحقيق ذلك ليس بأمر قريب من التحقق بأي حال من الأحوال وهو أكثر من ضعف المستوى المتحقق منذ عام 1973. يجب أن تصل معدلات الاستثمار لـ 10% من الناتج المحلي الإجمالي حتى يتحقق معدل النمو 6%، وهذا أيضًا ليس أمرًا من المرجح تحققه. من الضروري أن نتذكر أن قائمة منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخمسين دولة الأقل نموًا تتضمن 34 دولة من إفريقيا، وهذا يمثل أكثر من 70% من مجموع الدول الإفريقية[1].

لكن التفاؤل العميق لدى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مستند إلى تصور تحسن حزم التكنولوجيا والمعونات الغربية لتطوير أجهزة التنمية والبحوث في إفريقيا من خلال برنامج مجمع للمنح والقروض يبلغ مليار دولار أمريكي هو برنامج الإنتاجية الزراعية متعدد الأقطار MAPP. الجديد في هذا البرنامج أنه استهدف تعزيز الخبرات الفنية في إفريقيا، وتطوير مشاركة "الأطراف المعنية" في وضع الأولويات البحثية، واستخدام مفهوم "الفرعية" في تسليم المعونات. ويعني مفهوم "الفرعية" أهمية نشر التكنولوجيا حتى أدنى مستوى ممكن، وإن كان هذا يعني في أغلب الأحوال المستوى الوطني وليس المستوى دون الوطني، أو يُستخدم للإشارة إلى الأقاليم الإفريقية للمساعدة على تعزيز نمو السوق حتى الحد الأقصى وتحقيق وفورات الحجم الكبير.

إن الدافع الكبير وراء برنامج الإنتاجية الزراعية متعدد البلدان، وبرنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا بشكل أكثر عمومية، هو حاجة إفريقيا لتوسيع نطاق التجارة. فنصف الموارد المالية لبرنامج الإنتاجية الزراعية متعدد البلدان مصدره البنك الدولي، ومن الأمور الأساسية لتعزيز النمو الزراعي إصلاح الأسواق والمؤسسات الزراعية بالقارة. والمحرك لهذا سيكون الأعمال الزراعية (مصطلح مجمع يعني الشركات العاملة في إنتاج وتوزيع وتسويق مواد غذائية عالية القيمة ومنخفضة التغذية بصورة عامة إلى موائد عشاء الأوروبيين والأمريكيين).

يوجد تناقض جوهري بين الخطاب البلاغي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وبرنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا بخصوص تعزيز الأمن الغذائي لأصحاب الحيازات الصغيرة من ناحية، والاستراتيجية المعلنة بجعل التجارة والأعمال الزراعية محفزا للمزارعين الفقراء من ناحية أخرى. لكن هذا مجرد تناقض سطحي؛ لأن حقيقة وضع إفريقيا وعدم قدرتها حاليا على توليد استثمارات من أجل الزراعة من المدخرات المحلية وقبولها بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية لفتح اقتصاداتها للأعمال الزراعية، يعكس سيطرة الصيغة الليبرالية الجديدة من أجل "نهضة" إفريقيا.

ليس من المدهش أن تكون الاستراتيجية التنفيذية لبرنامج التنمية الزراعية الشامل في إفريقيا التي صاغتها الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لشرق ووسط إفريقيا هي التعامل مع أسواق المحاصيل عالية القيمة. وللقيام بهذا، تُعتبر الشراكة الجديدة أن للدول الإفريقية دورا مهما في توفير بيئة مُمَكِنة لتوليد مناخ إيجابي للاستثمار، ولعب دور تيسيري لجمع عناصر الصناعة المختلفة معا، والقيام بدور استباقي تستطيع بواسطته الحكومات الإفريقية التدخل للقيام بدور إرشادي في القضايا "التي تتجاوز نطاق الآفاق الضيقة لقطاع الأعمال" (الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا a2005 : 6). يدل هذا الدور الاستباقي ضمنيا على التحفظ على كفاءة رأس المال الخاص وخاصةً في تحقيق النمو والتنمية في المناطق التي لا تبدو مربحة مقارنة بغيرها. وهناك تسليم أيضًا بأن فكرة المزارع كبيرة الحجم ربما لم تعد مناسبة بشكل عام لزيادة إنتاج الغذاء.

ومن ثم، ستستخدم الشركات (متعددة الجنسيات) مزارعين من الخارج للمحاصيل كثيفة العمالة التي تحتاج إلى إشراف دقيق، وحيثما كانت قدرة الشركات على الوصول للأراضي والتعامل معها إشكالية، وحيثما كان من المهم توزيع المخاطر الناجمة عن الأحوال المناخية السيئة والأوبئة، وحيثما كان المزارعون الصغار أكثر قدرة على الإنتاج بشكل تنافسي.

الغذاء والسياسة والقوة: مسيرة الجوع إلى الأمام

انشغل المانحون بمعالجة ما اعتبروه أسباب الفجوة الغذائية في إفريقيا: إنتاج قليل جدا بالنسبة للنمو السكاني - الحكم الرديء - الفقر في الريف. وتمثل العلاج في إدماج القارة في الاقتصاد العالمي وتحقيق هذا عن طريق تشجيع إنتاج المحاصيل النقدية في سياق أسواق كفؤة متجددة ونمو مدفوع بالتصدير، وتحقيق هذا عن طريق زيادة الاستثمار في الزراعة وفي البنية التحتية بوجه أعم. هذه الاستراتيجية قائمة على رؤية خاطئة، ولن تؤدي إلى الأمن الغذائي في القارة. ويمكننا أن نرى السبب في هذا بدراسة ما تسكت عنه تحليلات المانحين والحكومات، وهي ثلاث مسائل:

- الفشل (أو الإهمال المتعمد) في فهم التاريخ وتفسيره، وخاصةً سياق النظم الغذائية الدولية.
- القضايا الزراعية المتعلقة بالطبقات والتحولات في الريف والتراكم.
- الحياة السياسية والسلطة، وخاصةً أهمية العنف في المناطق الريفية.

النظم الغذائية الدولية

الإدماج المتفاوت لإفريقيا في النظام الرأسمالي العالمي تضمن ارتباطاتها بالنظام الدولي لإنتاج وتوزيع وتبادل الغذاء (فريدمان Friedmann 1993؛ فريدمان وماك مايكل McMichael 1989). وقد صاغت نظام القواعد العالمية الشركات متعددة الجنسيات التي سعت إلى التحكم في سلسلة الغذاء من الإنتاج حتى الاستهلاك، وإلى إدارة مستويات الاستثمار ومدخلات الزراعة والأنماط المحصولية، والتركيب الجيني للأغذية وهو أحدث الأمور على الإطلاق.

وجِد نظامان رئيسيان للغذاء، تحكمهما القوانين والقواعد التي كانت أقل وضوحًا وصراحةً في الطريقة التي تعمل بها من القوانين الشبيهة والخاصة بالتجارة الصناعية.

تركز النظام الأول على "التجارة الأطلنطية بين إنجلترا والأمريكتين" خاصةً بعد عام 1870، وتضمن مناطق المستوطنين في أوروبا والهند". أما "الثاني فتوسع بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل كل المستعمرات الأوروبية السابقة"، لكنه استبعد الاتحاد السوفييتي حتى انهياره (فريدمان 2004: 125). وكان هذا محكومًا من قبل الولايات المتحدة.

لقد أثرت هذه الأنظمة المختلفة على الأمن الغذائي في جنوب العالم. لكن فهم هذا الأمر غائب عن وثائق المانحين واهتمامهم بالجوع والمجاعات في إفريقيا. فسياسات المانحين استهدفت بالتحديد زيادة إدماج إفريقيا في نظام الغذاء المعاصر. وبالنسبة للسياسات التي قمنا ببحثها سابقا، فقد تشكلت بناء على وجهة نظر مفادها أن انتشار وتكرار انعدام الأمن الغذائي يعود لاستبعاد إفريقيا من الأسواق العالمية للغذاء وإنتاج مواد غذائية عالية القيمة ومنخفضة القيمة الغذائية لتلبي مطالب الأوروبيين والأمريكيين.

يوجد سببان رئيسيان يجعلانا نعتبر فهم نظام الغذاء في العالم أمرًا مهما لتفسير انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا. السبب الأول هو أنه يساعد في تفسير الشذوذ البادي في نظام عالمي يحدث فيه فوائض في الغذاء وعجز وانتشار واسع للجوع في الوقت نفسه، ليس فقط في جنوب العالم فقط وإنما في الشمال الصناعي أيضًا. فرغم أن فائض الغذاء، ولاسيما الحبوب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يُعتبر منفصلًا عن المشاكل الزراعية في جنوب العالم كما أفسر أدناه، فهما مرتبطان بدرجة كبيرة. فجبال الحبوب في أوروبا على سبيل المثال منحت الدول الأوروبية القدرة على أن تحيي وتميت الدول ذات العجز الغذائي، ووفرت حبوبًا أحدثت إغراقًا في الأسواق العالمية. ويطرح موضوع جبال الحبوب ودور الشركات متعددة الجنسيات في نظام الغذاء أيضًا الحاجة إلى تقييم حاسم ومهم للأعمال الزراعية في إفريقيا كوسيلة لتعزيز التجارة الزراعية.

طالبت لجنة إفريقيا التي أنشـأها توني بلير بإنهاء الدعم القوي للزراعة الأوروبية، وتركزت مباحثات منظمة التجارة العالمية في 2005/ 2006 على محاولات الحصـول على صـفقة تشـمل التجـارة الزراعية. لكـن في يناير 2006 كان إنتـاج جبل الحبوب بالاتحـاد الأوروبي (نتاج الزراعة المحمية في الاتحاد الأوروبي) في أعلى مسـتوى له منذ ما يقرب من عشر سنوات. ففي أوائل 2005، كان إنتاجه يبلغ 15,8 مليون طن. ويدعـم الاتحاد الأوروبي مزارعيه بالموافقة على شراء بعض المحاصـيل بالحد الأدنى للسـعر، ويجري العمل بهـذا النظام "التدخلـي" بين نوفمبر ومايـو. ويوافق الاتحاد الأوروبي على شراء الحبوب بالحد الأدنى للسـعر إن لم يتمكن الفلاحون من بيعها في الأسواق التجارية. وقد ارتفع إنتاج الحبوب كثيرا مع وفرة المحاصيل في عام 2004. وكان الفائض نتيجة لانضـمام المجر وجمهورية التشـيك وسـلوفاكيا، وترشيد أسواق الخنازير والدواجن بالمنطقة قبل دخول الاتحاد الأوروبي، والذي حدد من حجم سوق العلـف. وانخفض المخزون التدخلي إلى ما يقرب من أربعة ملايين طن في عام 2004 بسبب الأسعار التجارية المرتفعة التي شجعت المزارعين على البيع في السوق العالمي.

قيـل الكثير للتعبير عـن الحاجة إلى تخفيض ميزانية الاتحـاد الأوروبي الزراعية، التـي كانت تمثـل 40% مـن الميزانية الكليـة للاتحاد الأوروبي. واتضـح هـذا أثناء النقاشات الجارية في منظمة التجارة العالمية، وخاصةً في دورتي الدوحة وهونج كونج للتجارة. فلا يزال على بروكسـل أن تختار بين دعم الصادرات من ناحية، وتخفيض المخزون الذي تطلقه في السوق العالمي وتحمل غضب الولايات المتحدة ومنظمة التجارة العالميـة من ناحية أخرى. لكن تدخل قدره 12 مليون طن في يناير 2005 كلف الاتحاد الأوروبـي ما لا يقل عن 1,65 مليار دولار أمريكي، ويجب رفع دعم الصـادرات المتنافسـة بدرجة كبيرة جدا لتتمكن من المنافسـة الجيدة مع القمح الأرجنتيني الذي يمكن إيصـاله لمشتري الحبوب في شمال إفريقيا بسـعر أرخص بـ15 إلى 20 دولارًا أمريكيا للطن (ديلي تايمز Daily Times 9 يناير 2005).

لهيمنة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجموعة كيرنز التي تضم أكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والأرجنتين وإستراليا وكندا على أسواق الحبوب العالمية تاريخ طويل. وتذكرنا فريدمان بأهمية الفهم التاريخي لطرق نشوء وتغير أنظمة الغذاء بواسطة الأطراف التجارية الأكثر قوة بالرجوع إلى دلالات إلغاء المملكة المتحدة لقوانين الحبوب في عام 1846. فمنذ ذلك الحين، تم خرق العقد الاجتماعي الذي كان الحكام بموجبه مسئولين عن إمدادات الغذاء بشكل موثوق به. فتوضح فريدمان أن:

> أهم الحقائق التي يجب الانتباه إليها هي أن القوة والثروة في النظام الغذائي الاستيطاني-الاستعماري استقرت في البلدان المستوردة التي كانت تصدر رأس المال والعمالة "لتحسين" (أو "لتطوير" كما نقول الآن) أراض انتزعت بالقوة من سكانها الأصليين.

(فريدمان 2004: 126)

ومن ثم، شكلت النظم الاستيطانية في كينيا وجنوب إفريقيا وناميبيا والمستعمرات البرتغالية في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والاستيطان الفرنسي في شمال إفريقيا طبيعة حقوق الملكية وتسليع الأرض والعمل والحرمان العنيف للأفارقة من الآليات المحلية المتعلقة بالإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي.

لقد رسخ كذلك النظام الغذائي الاستيطاني الاستعماري أنماطا متنوعة من تجارة المسافات البعيدة، ووجبات أساسية في أوروبا والولايات المتحدة من القمح ولحم البقر والواردات من المستعمرات والمحاصيل النقدية كالبن والشاي والكاكاو (ليس في الأماكن التي بها هيمنة اقتصادية وسياسية أوروبية فقط). واستمر الطلب غير المتكافئ على هذه المنتجات، وكذلك استمرت نماذج المزارع التجارية والسيطرة على أكثر الأراضي خصوبة من قبل المصالح الرأسمالية الخارجية.

لقد ظهر نظام جديد للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية على يد الطرف المهيمن الجديد: الولايـات المتحدة. فرغـم مناصرتها للتجارة الحـرة، قامت الولايـات المتحدة بحماية زراعتها وقصر الصـفقات مع الشركاء الأوروبيين لاسـتبعاد الاتحاد السـوفييتي من الاستفادة من الحبوب حتى إبرام الوفاق في عام 1974. وبالنسبة للمستعمرات، دعمت الصـادرات المدعومة طموحات توفير غذاء رخيص لسكان الحضر والذين كان يُنظر لهم باعتبارهم القوة الدافعة للتصـنيع. وقد همش النظام الغذائي المركنتالي-الصـناعي الجديد المنتجين الفلاحين المحليين بطرق عديدة؛ لأن الواردات كانت أرخص والإنتاج المحلي كان مُسـخرًا لتصدير المحاصيل بدرجة أكبر من التوفير الذاتي. فتصنيع الإنتاج الغذائـي ونموذج المزرعة الأمريكية والتسـليع ظهروا بسـبب النمـو المتزايد للأعمال الزراعية وأدوا إلى تحفيزها أيضًا بدورهم.

ينظـر المانحون للأعمال الزراعية ودور الزراعة التصـديرية والمحاصـيل النقدية التي لا تُسـتهلك في إفريقيا وإنما في الولايات المتحـدة وأوروبا على أنها مفتاح تخليص الكثير من الدول الإفريقية من أزمتها الغذائية. لكن الأعمال الزراعية تاريخيا لم تحقق قط الوعد بزيادة الاسـتثمار، ومن ثم الدخل والأمن للفلاحين الأفارقة. ففي الحقيقة، العكـس هو ما حدث. ولا يوجد سـبب كاف يدفعنا للإيمان بأن هياكل أسـواق السـلع ستحقق الأمن الغذائي في المستقبل. وكما أشار ناقد حديث لأسواق الغذاء العالمية:

> ليس أمام الدول الإفريقية سـوى مجال محدود للغاية للتنويع ودخول أسواق جديدة أو تطوير محاصيل جديدة مبتكرة، وذلك لأنها محاصرة بسياسات مقيدة جدا تمنعها من الوصـول لأسـواق أوروبا وأمريـكا الشـمالية. إن تكلفة تغيير القواعـد التنظيميـة والتعاريف الجمركية الخاصـة بالغذاء كبيرة جدا وتتضـمن مصروفات هائلة على البحوث ونظم المعلومات والتمثيل القانوني.
>
> (أمانور 2005: 58)

أضفى النظام الغذائي الجديد القوة على سلاسل السوبر ماركت للتحكم في كل جوانب سلسلة القيمة الخاصة بالزراعة، وتم هذا بواسطة خطاب يدور حول التراكم المرن والأسواق المرنة التي لا تشبه واقع الفقر غير المرن الذي يحيا فيه المنتجون الأفارقة. تصل متاجر السوبر ماركت إلى السلع في شتى أرجاء العالم اعتمادا على سعر وأمان السوق وجدارة القوى العاملة واستقرار أنظمة الحكم السياسية المحلية. ولا تُستثنَى التجارة العادلة من هذا، فرغم أنها توفر عوائد أكبر لأصحاب الحيازات الصغيرة، فإن إجراءات التسجيل البيروقراطية مثل استخراج الشهادات وغيرها تمنع العديدين من الاستفادة منها وتضمن استمرار الروابط مع رأس المال الأجنبي.

لا يمكن للأعمال الزراعية أن تخفض الفقر والجوع في إفريقيا ببساطة. ومن بين أسباب ذلك أن الأعمال الزراعية تزاحم المنتجين المحليين فتطردهم من السوق بسبب قدراتها السوقية الأعلى وتوافر التكنولوجيا والمدخلات لها بشكل أفضل. ويظل هذا حقيقيا حتى عندما تخلت الأعمال الزراعية عن الاهتمام بالتحكم في ملكية الأراضي، والتي ينظر إليها منذ زمن بعيد على أنها محفوفة بالمخاطر من الناحية السياسية في الدول الإفريقية "غير المستقرة". وحيثما يتم استخدام منتجي الغذاء المحليين كمزارعين من الخارج ويجبرون على الانصياع لقيود خاصة بالإنتاج والمحاصيل المزروعة وضعتها الشركات، غالبًا ما تكون الأسعار المدفوعة للمزارعين أقل من تكاليف الإنتاج. وقد نتج عن هذا على سبيل المثال انتشار البطالة وتسارع التمايز الاجتماعي في إحدى حالات مزارع زيت النخيل في المنطقة الشرقية بغانا حيث حُرم 7000 مزارع من 9000 هكتار من الأرض كانوا يحوزونها (أمانور 2005: 61).

يرتكز الطرح المقدم من المانحين لزيادة الأمن الغذائي في إفريقيا عن طريق تشجيع ظهور اقتصادات زراعية جديدة في القارة على حجج وخبرات تاريخية زائفة. فدول مثل كينيا والمكسيك والأرجنتين تُذكر كأمثلة على الاقتصادات الزراعية الجديدة (فريدمان 1993) التي استفادت من إنتاج أغذية عالية القيمة. والافتراض هنا هو أنه

يمكــن لمجموعة أخرى من الدول الإفريقية الانضــمام إلى ذلك النادي. لكن نجاح هذه الدول محل شــك في المقــام الأول. وفي المقام الثاني، حيثما حــدث النمو كان مشروطًا بعدد من العوامل السعيدة. وكانت هذه العوامل هي الظروف الجيدة في السوق العالمي وفترات الازدهار المبكرة بسـبب إخفاقات الســوق بالنســبة للمنافسـين (واتس Watts وجودمان Goodman 1997: 11).

يشــير نقاد نظام الغذاء العالمي إلى الظروف المواتية في المدى القصـير بالنسبة لدول مثل المكسيك والبرازيل وغيرها في أمريكا الوسطى والتي اعتمدت على:

- طلب محلي مرتفع ونمو شكلي مدفوع بالموارد في معظم الأحوال.
- هيمنة رأس المال الأجنبي على كل مستويات الإنتاج الذي يتم تصديره.
- التجهيز والتسويق.
- تدخل قوي للدولة لتعزيز المزايا النسبية (واتس وجودمان 1997: 12).

عنــد تتبــع الأزمة الاقتصــادية في إفريقيا في الفصــل الثاني، لاحظنا أهمية الســياق التاريخي ولاحظنا كيف كان ازدياد أسعار البترول أربعة أضعاف في 1974 – 1979 ســببًا مباشــرًا لأزمة الديــون. وكانت هناك أســباب أخرى وراء ذلــك، لم يكن أقلها أن جهــود إعادة الإعمــار بعد الحرب المتمحور حــول الولايات المتحــدة ونظام الدفع الذي أقامته المؤسســات المالية الدولية أديا إلى إرجاء الأزمة الاقتصادية الهيكلية الدائمة لفــترة مؤقتــة. وكان هناك عامل إضــافي هو الأزمة الغذائية في عــام 1972 /1973. تلك الأزمة التي نتجت عن زيادة أســعار الحبوب والصــويا ثلاثة أضعاف مع وصول الولايات المتحدة إلى الوفاق مع الاتحاد السوفييتي وتحولت الفوائض العالمية في الحبوب سريعًا إلى عجز. وكما أشــارت فريدمان فإن "النظــام الغذائي الجديد تخلى عن العالم الثالث"، فالاستراتيجيات الصناعية في إفريقيا ومناطق أخرى تم تقويضها سريعًا بفعل الحقائــق الدولية الجديدة (2004: 133). وتضــمنت هذه الحقائــق الجديدة عدم القدرة على دفع فواتير الغذاء والطاقة المتزايدة والإحلال المتزايد لتجارة المحاصيل محل المواد الأساسية الجنوبية مثل السكر والزيوت النباتية.

من المثير للسخرية أن الاستجابة الدولية لأزمة الغذاء في جنوب العالم تمثلت في عقد منظمة الأغذية والزراعة لقمة غذاء عالمية في 1974، والتي أعلن فيها عن أهداف رائعة هي الحق في الغذاء والأمن الغذائي، والتي ظلت تتكرر منذ ذلك الحين. لكن من الضروري تفنيد الادعاء بأن المجتمع الدولي يستطيع تخفيض الجوع في العالم بمجرد الاتفاق الرسمي على القيام بهذا. فقد ظل انعدام الأمن الغذائي في صميم مشاكل التنمية في إفريقيا، ومن أسباب استمراره على هذا الحال أنظمة الغذاء الدولية وحركة الحبوب حول العالم التي تعتبر سمة أساسية للنمو الرأسمالي.

قضايا زراعية

لا يكفي السياق العالمي للأمن الغذائي وحده لتفسير الجوع والتضور جوعًا في إفريقيا. فلفهم ذلك، علينا أن نقوم بما هو أكثر من مجرد دراسة الطرق التي أدار من خلالها نظام الغذاء العالمي تغيرات أسعار الحبوب والأطعمة الحُبية، وكيف عوقبت إفريقيا على وجه الخصوص بالجوع نتيجة لنقص الحبوب في السبعينيات. بجانب هذه العوامل، علينا أن نقوم بطرح عدد من القضايا الزراعية المرتبطة بطريقة تنظيم الإنتاج الزراعي من قِبَل الطبقات الاجتماعية التي تصيغ استراتيجيات التراكم الإفريقية. كيف يؤثر النظام الغذائي العالمي وتوافر فوائض الغذاء والمعدلات المرتفعة للقيم المضافة في سلسلة السلع على الطرق التي يتم من خلالها تنظيم الهياكل الزراعية؟ لاستكشاف هذا، علينا أن نسأل: إلى أي مدى اخترقت الرأسمالية العالمية المجتمع الزراعي الإفريقي، وما الآثار التي ترتبت على ذلك؟

بالعودة إلى دراسة ما أطلق عليه قضايا زراعية، فإنني أساعد على بناء إطار عمل يُعتبر أكثر ملاءمة من الذي طرحه المانحون ووكالات المعونة. وإطار العمل هذا قائم على أهمية تحديد عمليات نظام الغذاء العالمي مع فهم إنتاج السلع والإنتاج الأسري في إفريقيا. فقد كانت القضايا الزراعية رائجة في وقت ما في الأدبيات الأكاديمية في

الستينيات والسبعينيات، حيث كانت هذه القضايا متركزة بالتحديد على العلاقة بين الفلاحين ورأس المال. وتوضح الدراسات التاريخية لتطور الرأسمالية أن القضايا الزراعية التي لا زالت ضرورية لفهم الأمن الغذائي في إفريقيا مرتبطة "بما إذا كانت الآليات العاملة في أسر الفلاحين تضمن بقاءها على قيد الحياة في مواجهة تجاوزات رأس المال، أو ما إذا كان استقطاب الفلاحين في الطبقات أمرًا محتومًا" (كاياتيكين Kayatekin 1998: 207).

تصمت معظم النقاشات بين صناع السياسة عن القضايا الزراعية. في الواقع، يبدو أن هذه القضايا قد حلت محلها قضية الغذاء "المحايدة" أيديولوجيا أو النقاش المتعلق بالأمن/ انعدام الأمن الغذائي. لكن الجانب اللافت للنظر في رواج قضايا الجوع والتضور بين الوكالات هو غياب الإشارة إلى منتجي الغذاء أي الفلاحين والمزارعين الداخلين في علاقات اقتصادية واجتماعية معًا ومع فاعلين أكثر قوة موجودين في الريف والمدينة، بالإضافة إلى الفاعلين الرأسماليين العالميين. ومن الضروري العودة إلى القضايا النظرية المتعلقة بالطرق التي تعزز أسر الفلاحين من خلالها موارد رزقها ودرجة التمايز الاجتماعي في المجتمعات الريفية لفهم جانب آخر مثير للسخرية من جوانب المشكلة ولقلب واحدة من أكثر القضايا انتشارا رأسًا على عقب. لماذا يبقى الكثيرون أحياء برغم انعدام الأمن الغذائي ورغم المجاعات والجوع القاتل؟ وسأعود إلى هذا الأمر في الجزء الختامي أدناه. لكن دعونا نرى أولًا: لماذا تساعد القضايا الزراعية على تمهيد الطريق لاستكشاف قضايا الأمن الغذائي في إفريقيا؟.

إن أحدث وأشمل دراسة عن ديناميكيات القضايا الزراعية في إفريقيا هي تلك التي قدمها بيرنشتاين (2003 و2004). فهو يستند إلى أعمال ت ج بايرس T J Byres في الهند (1991). حيث طرح موضوعات مهمة تتعلق بدرجة تسليع الأرض والعمل في إفريقيا في ثلاث قضايا:

- الأولى تتعلق بماهية دور الطبقات الريفية والفلاحين والعمال في الصراعات من أجل الديمقراطية والاشتراكية.

- الثانية تتعلق بتطور القوى الإنتاجية في التحول الزراعي نحو الرأسمالية.
- الثالثة ترتبط بمساهمة التحولات في المناطق الريفية في تراكم رأس المال اللازم للتصنيع.

وقد تم إيجاز هذه القضايا باعتبارها "مرتكزة على إشكاليات السياسة والإنتاج والتراكم" (بيرنشتاين 2003: 203). وهي أيضًا تطرح مجموعة أخرى من القضايا. فإن كانت الأزمة الغذائية التي بشر بها النظام الغذائي في السبعينيات تعكس حل قضايا الإنتاجية بالنسبة للرأسمالية الزراعية الغربية، حيث أصبحت الفوائض منظمة ولا تتعرض لتحديات طوال 40 عامًا، ما إمكانيات حدوث تطورات زراعية مشابهة في الإنتاجية وبلترة للطبقة العاملة الإفريقية بالتوازي لتؤثر على الأمن الغذائي في المرحلة المعاصرة؟ سألقي نظرة بعد قليل على حالة السودان، حيث أدت الحروب والنزوح وخلق فرص التراكم بشكل منتظم إلى إنتاج المجاعات وحالات التضور جوعًا، وهي من السمات الأساسية للتراكم عن طريق نزع الملكية المميز للرأسمالية الحديثة. لكنني أريد أولا أن أثبت أهمية فهم خصوصية التحول الزراعي في سياقات دول بعينها كمنهج لدراسة الطرق التي يتولد من خلالها انعدام الأمن الغذائي. فمن اللازم وضع الحالات المحلية والوطنية في السياق النظري والتاريخي لتطور الرأسمالية العالمية. وعادةً ما تُستخدم تفسيرات التحولات الزراعية نحو الرأسمالية الزراعية في أوروبا كنموذج تُقدَّر على أساسه درجة قرب أو نجاح التنمية في المناطق الريفية في جنوب العالم. لكننا نعلم أن التحول "الأصلي" في أوروبا" الذي اتسم بشكل استثنائي بالاختفاء المبكر والشامل لطبقة الفلاحين" (بيرنشتاين 2004: 136) كان واقعا أيضًا في تعقيدات تاريخية خاصة به. ومن ثم، فإن التحول الزراعي وقابليته للحياة والبقاء في إفريقيا وجنوب العالم بوجه عام متوقف هو الآخر على خصوصية النفوذ الطبقي واستراتيجيات التراكم الموروثة التي شكلت هذه العمليات وتشكلت بدورها من قِبَلها. لكن على عكس التحول للرأسمالية الزراعية في أوروبا (التحول الأصلي)، فإن التحولات التي حدثت في

جنوب العالم تمت في سياق من الاستعمار الموروث والإمبريالية المعاصرة. فهل من الممكن تحديد موضوعات مشتركة في أداء إفريقيا الزراعي الذي تشكل بواسطة عمليات الإدماج والإقصاء تلك؟

لقد ركزت النقاشات المتعلقة بأزمة الغذاء في إفريقيا على مزيج من القضايا التي تطرح مجتمعة نفس الأسئلة:

- لماذا لم تنجح الرأسمالية في ريف إفريقيا؟
- لماذا لم ترتفع الإنتاجية الزراعية في إفريقيا بما يتناسب مع النمو السكاني لضمان توفير غذاء رخيص وافر للقوة العاملة الآخذة في البلترة السريعة؟
- لماذا لم يتوفر رأس المال اللازم للتراكم البدائي لدفع النمو الصناعي على أيدي برجوازية إفريقية؟
- لماذا لم يكن الإنتاج المحلي من الغذاء غير كاف لتجنب التضور جوعا؟

تركزت الإجابات الجاهزة التي يقدمها المانحون الدوليون – كما رأينا أعلاه – على عيوب السوق. فقد اختاروا تجاهل وجهة النظر القائلة بأن النفوذ السوقي غير متماثل، وركزوا على ضعف البنية التحتية المتوفرة وعدم توافر سبل الوصول إلى رأس المال والاستفادة منه. وتجنبوا بحرص الاستثمار الذي يمكن أن يديره ويوجهه المنتجون الأفارقة بأنفسهم. وتضمنت قائمة سياسات المانحين أيضًا استهداف أنظمة الحكم الضعيفة بدلًا من فرص إقامة ديمقراطية فعالة وقادرة على محاسبة القادة الوطنيين والدوليين.

وأينما ركز المانحون على المنتجين الريفيين أنفسهم، فإنهم لم يتناولوا قضايا الطبقة والسلطة وإنما توفير سبل الاستفادة من الحيازة للمساعدة على زيادة الحوافز لإنعاش النشاط الاقتصادي التجاري. وقد كان تفسير الخرافة المنتشرة والقائلة إن الأفارقة يفتقرون لمهارات تنظيم الأنشطة الاقتصادية ويحتاجون لمحفزات حتى يوفروا الرفاهة لأسرهم وأقاربهم وللأسواق الريفية أيضًا الشغل الشاغل للكثير من المعلقين الأكاديميين والمانحين أيضًا.

وبالتساؤل عن سبب فشل إفريقيا في تحقيق الأمن الغذائي أو في تحويل الزراعة على غرار الخبرة الأوروبية أو الأمريكية، تم تجنب القضايا المتعلقة برداءة البنية التحتية أو نظام الحكم لصالح وجهة النظر القائلة إن المزارعين في إفريقيا غير راشدين في سلوكهم الاقتصادي ويفضلون أن يطمروا أنفسهم في "اقتصاد عاطفي" (هايدن Hyden 1983؛ قارن هوبكنز 1987 وميتشيل 2002). ففي هذا العالم لا يلتزم الفلاحون بالقواعد الاقتصادية للسوق، ولا يلتزمون أيضًا بسياسة الدولة بخصوص خطط أو برامج التنمية الريفية. بل على العكس من ذلك، ينظم الفلاحون الممارسات الزراعية ونظم اتخاذ القرار عن طريق الالتزام بأهمية الولاءات البدائية الخاصة بالقرابة والأسرة (شابال ودالوز 1999)، ويستخدمون خصوصيات نمط الإنتاج الفلاحي لحماية وعزل أنفسهم عن تقلبات السوق.

إن النقاش المتعلق برشادة المزارعين الأفارقة غير مفيد. فغالبًا ما يعكس هذا النقاش الإيمان بالمركزية الأوروبية وتحيزات المعلقين المنخرطين فيه، لكنه يخترق كلاً من الجانب المؤيد والجانب المعارض لانتشار الحلول الليبرالية الجديدة لأزمة الغذاء الإفريقية. فقد هيمن الخطاب الليبرالي الجديد على معظم النقاشات، فيتم التأكيد بشكل بديهي أن أكثر ما تحتاجه إفريقيا هو جرعة جيدة من السوق، مع تمكين الدولة من وقت لآخر من تيسير سبل وصول الأكثر فقرا للموارد والاستفادة منها وتوفير شبكة أمان أثناء الانتقال للتحول الرأسمالي. ومن ثم، نجد أن الأمر الدائم هو أن الأفارقة هم المشكلة، فهم إما غير عقلانيين اقتصاديا، ويفضلون دعم الأسرة والأقارب بدلًا من التعامل مع السوق، أو حتى كما يطرح بعض النقاد الليبراليين الجدد هم عقلانيون لكن فيما يخص التكيف مع الظروف المحلية التي غالبًا ما تكون قاسية ومعيقة يميلون إلى اعتبار توفير الاحتياجات الذاتية هو الأولوية (قارن كليفر وشرايبر Schreiber 1994 مع ريتشاردز Richards 1985؛ واتس Watts 1991؛ بيري Berry 1993).

تكمن قيمة العودة إلى القضية الزراعية المحددة المتعلقة بالتحول من الزراعة إلى الرأسمالية في أنها تلزم المعلقين بالنظر إلى التعقيدات الخاصة بالريف وفرص تحول المناطق الريفية. فعندما يمكن التخلص من النزعة الأساسية لجوهر وأهداف علم الاجتماع السياسي الفج التي تصر على الحكم على الزراعة الإفريقية من حيث قربها أو بعدها عن خبرة التحول الاقتصادي الأوروبي، يكون من الممكن أيضًا دراسة الآليات العائلية والنوعية للإنتاج الزراعي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. وتلفت القضايا الزراعية أيضًا النظر إلى الطرق التي يتم بها الحفاظ على السلطة الريفية وتتفاعل بموجبها الطبقات الاجتماعية مع الطبقات القوية خارج القرية.

لا يمكن استنساخ التحولات الحديثة إلى الرأسمالية في الزراعة الأوروبية في آسيا وإفريقيا. فقد أنتجت الإمبريالية الاستعمارية عددًا من التحولات الزراعية وأنماط التسليع غير المتكافئة. وشملت زيادات غير متكافئة في توسع التجارة الزراعية من إفريقيا والطلب على بعض المحاصيل النقدية في القارة، ومجرد بلترة محدودة، حيث غالبًا ما ينتشر الفلاحون والعمال في الريف والمدينة كعمال زراعيين أو بروليتاريا فلاحية. وقد أثار هذا بالنسبة لبعض المعلقين مسألة إمكانية حل عدد من القضايا الزراعية دون حلها جميعًا. وهذا يطرح أيضًا السؤال عما إذا كانت كلها قد تم حلها في أوروبا، حيث لا يزال أصحاب الحيازات الصغيرة مستمرين بالإضافة إلى المستويات العالية، من الدعم والبواقي السياسية للإقطاع.

إن كان يوجد دليل على قيام الرأسمالية الصناعية في إفريقيا دون انتشار الرأسمالية الزراعية، فهل يعني هذا أن السؤال الزراعي المتعلق بأهمية وإمكانية التحول الزراعي الشامل قد انتهى؟ (واتس وجودمان Goodman 1997: 6) هل اخترقت الرأسمالية ومن ثم هيمنة الإنتاج السلعي كل مظاهر الحياة الاقتصادية في إفريقيا، ولو كان ذلك صحيحًا فما الدليل على ذلك؟

بالنسبة لبيرنشتاين، الدليل على هذا أن الفلاحين الذين ينظر إليهم على أنهم منتجين متواضعين للسلع (إنهم منتجون وفي نفس الوقت رأسماليين وعمال، فهم يمتلكون وسائل الإنتاج أو يستفيدون منها باستخدام عمل يديهم) "غير قادرين على إعادة إنتاج أنفسهم خارج علاقات وعمليات الإنتاج السلعي الرأسمالي، حيث يقوم الأخير... بتشكيل شروط وجود الزراعة الفلاحية التي تم استيعابها ودمجها في تنظيمه ونشاطه" (بيرنشتاين 2004: 129). الأمر التالي في هذا التحليل هو أن المسألة الزراعية بالنسبة لرأس المال لو كان قد تم حلها في المرحلة الحالية من العولمة دون الوصول لحل في جنوب العالم، فمن الضروري مواجهة القضايا المهمة الأخرى في تحول الرأسمالية الزراعية في إفريقيا. هذه القضايا الأخرى التي يجب الاهتمام بها الآن بالنسبة لبرنشتاين تتركز في أهمية القضايا الزراعية الجديدة التي تدعمها "نضالات العمال من أجل سبل المعيشة وإعادة الإنتاج" (2003: 203).

ومن ثم، ترتبط قضايا النمو الزراعي في المستقبل ارتباطًا وثيقا بطبيعة إنتاج السلع في القارة، وبكيفية اختراق الرأسمالية العالمية للتكوينات الاجتماعية الريفية والنضالات التي نشأت لمواجهة الإدماج والتنمية الرأسمالية اللامتكافئة الناتجة عنه. لكن حتى لو (وربما لو حدث هذا بالتحديد) لم يتم تعميم الإنتاج السلعي أو انتشاره أو لم يمس حياة كل المنتجين الريفين أو حتى معظمهم، علينا أن نلقي نظرة أكثر دقة على قضايا التحول الزراعي لنعرف لماذا وكيف استمر الأمن الغذائي غائبًا عن إفريقيا. فلو لم تكن تجاوزات العولمة مسألة عامة، وكان الفقر الناتج عن إدماج إفريقيا في العولمة هو النتيجة المستهدفة من ذلك الإدماج، لن يكون علينا أن ندرس القضايا الزراعية التي طرحناها الآن فقط، وإنما إعادة النظر في قضايا التراكم عن طريق الحرمان من الحيازة.

القوة والسياسة: العنف وفقدان الحيازة

نشأ تغير شديد الأهمية في النقاش المتعلق بالمجاعة والأمن الغذائي مع عمل سن Sen (1981). فقد تحدى هذا العمل الفكرة القائلة إن عدد الوفيات الضخم بسبب المجاعات

نتــج عــن انخفاض المتاح من الغذاء. وطرح ســن بدلا عن ذلــك أن الأكثر أهمية على الإطلاق في حالات انعدام الأمن الغذائي هو قدرة الناس على إيجاد الغذاء. فالغذاء في الرأســمالية يصبح كأي ســلعة أخرى، أي إن ما يهم هو ضمان سبل وصول الناس إلى أسواقه. وقد أشار فيما ما كتبه مع چان دريزيه Jean Dreze:

> ما نســتطيع أكله يتوقف على أي غذاء نستطيع الحصول عليه. فمجرد وجود الغذاء في الاقتصــاد أو في الســوق لا يعطي المرء الحق في اســتهلاكه. ففي كل بنية اجتماعية، يمكــن للمرء بالنظر للترتيبات القانونية والسياســية والاقتصــادية الســائدة أن يحدد أي حزمة يختار أن يســتهلكها. هذه الحزم قد تكون متنوعة أو محدودة جدا، وما يســتطيع المرء استهلاكه يعتمد بشكل مباشر على ماهية هذه الحزم.

(دريزيه وسن 1989: 9)

توجهت أنظار نقاد سن إلى فشله في التتبع المناسب للطرق التاريخية التي يتم من خلالها تكون حق الناس في الغذاء والطرق الســلبية التي يتم بها توصــيف "ضــحايا" المجاعات. وانتقــدوا كذلك تركيزه على العمال المأجورين الذين يفتقرون إلى الأصــول تماما (وهو أمر غير وثيق الصلة بإفريقيا بشكل كامل)، وطرحوا أنه تجاهل العنف في المجاعات وأن نظرته للمجاعات اقتصادية أكثر من اللازم. علاوة على ذلك، لم يدرك سن أن منتجي الغذاء قد يتضــورون جوعًــا للحفاظ على أصــولهم، وأن الوفيات تحدث بســبب أمور أخرى غير الجوع (دي وال 1989 و1990؛ وولدسميسكيل Woldemeskel 1990).

لقد قام ســن بتســليط الضــوء على أهمية القدرة على الوصول للأســواق، وهو ما ســاعد على تقويض وجهة نظر البنك الدولي بخصوص كفاءة الأسواق كوسيلة لتعزيز النمو الزراعي. وأوضــح أن الأســواق قائمة حول علاقات القــوة. لكن البنك الدولي وأنصاره (ليس فقط في الأدبيات التي عرضتها آنفا وإنما في مواضع أخرى أيضًا (دي ســوتو de Soto 2000؛ البنك الدولي 2002)، أكــدوا مرارا على تبني إفريقيا لقوانين الملكية الإلزامية التي ستكون محفزة لنمو السوق.

كان اسـتحداث أنظمة الملكية القائمة على السـوق والترويج لنظم حيازة الأراضـي الخاصـة في قلب الإصـلاح الزراعي في شـتى أنحاء إفريقيـا. والافتراض الذي تبناه المانحـون هو عدم وجـود نظام ملكيـة ممنهج يعزز النمو الاقتصـادي قبـل تدخلهم. ومـن ثم، فإن الاسـتثمار في الزراعة والقطاعات الأخرى يعتمد على ترسـيخ حقوق الملكية. لكن هذا يتلاشى أمام المعارف المأخوذة من دراسات الحالة المفصلة التي تبين أن خصخصة الحيازة نتج عنها عمليات تركز الأرض ونزع الملكية وتقليل إتاحة الأراضي أمام الناس وزيادة الحرمان من الأرض (تولمين Toulmin وكوان Quan 2000).

> لا يـؤدي ترسـيخ حقوق الملكية الخاصـة إلى أشـكال جديدة من الجمـود في الملكية والاسـتخدام تقوض إتاحة الموارد للجميع فحسب، لكنها أيضًا لا تضمن بالضرورة أن يصل حاملو سندات الملكية الخاصة بحرية لصناديق الاستثمار.
>
> (أوليوكوشي 2005: 15)

هناك خلل آخر في أطروحات المانحين بخصوص أهمية خصخصة الحيازة وتفسير عدم قدرة تقديس الملكية الخاصة على زيادة الإنتاج أو تخفيض الفقر. فاهتمام المانحين بالحرمان من الأرض يشجع على ضمان الحيازة لتحسين الكفاءة، لكن هذه الضمانات لا تُمنح إلا لعدد قليل في ظل نماذج الخصخصة السائدة (في بعض الحالات الاستثنائية يتم الاعتراف بأهمية الترتيبـات الجماعية للحيازة). وفي كل الأحوال، يعني "الاسـتخدام الكفء" بشـكل عام القدرة على تحقيق أعلى عائد من الاستثمار وأعلى ربح من أي ملكية (سواء كانت منتجا أو قطعة أرض) بدلًا من تسـخير استخدام تلك الملكية لصالح الأكثر احتياجًا (أندرياسون An-dreasson 2006: 10). وأدى التركيز غير المتوازن على الخصخصـة والسـوق الحر من أجل تأمين الحقوق وزيادة الإنتاج والأمن الغذائي إلى تقويض أمن الأسرة وسبل المعيشة، فقد زاد ذلك من ضعف وهشاشة الوضع والتخصيص الهرمي للموارد والتفاوت في السبل المتاحـة للموارد أمام الناس مـن خلفيات وأجيال متباينة وفي أوقات الأزمات والفشـل في إثبات الحقوق لأصحابها (بوهل Bohle وآخرون 1993).

كذلك، تخلق التقلبات المؤقتة (التي قد تكون مرتبطة باختلاف المواسم وكل ما قد يعنيه بالنسبة لتوافر الموارد بما في ذلك قوة العمل) والتمايزات المكانية (عبر المواقع الجغرافية) مدى التأثر بانعدام الأمن الغذائي وتهميش التموين الذاتي وإمكانية إحداث نقص حاد في الغذاء. ومن ثم، من الضروري معرفة كيفية تشكل الاختيارات تاريخيا. ولهذا، نعود مرة أخرى إلى أهمية تجاوز الأفكار البسيطة عن "الفقراء" باتجاه المعرفة الضرورية لكيفية تمايز الفقراء واختلاف تأثرهم بالأزمات المختلفة واختلاف استجاباتهم للأزمة الواحدة. ومن الضروري أيضًا أن نُذكر الوكالات وصناع السياسة بضرورة معرفة الكيفية التي يصبح بها الناس أثرياء وكيفية استفادة الأغنياء من فقر الآخرين.

لقد أُشير مؤخرًا بشكل فيه تهوين إلى أنه "لا يوجد دليل واضح على أن أولوية السكان المحليين العاملين في الزراعة في العديد من أنحاء إفريقيا هي التحقق الفردي واكتساب سندات للملكية والتسجيل والخصخصة". فتعدد أنظمة الحيازة لا يمنع النمو وإنما يحتاج إلى زيادة الدعم العام والحكومي على الأقل للتحسينات المحددة محليا في سبل إتاحة الموارد في سياق "تستجيب فيه الاقتصادات الإفريقية إلى المحفزات المحلية بدرجة أكبر، وإلى النماذج والحلول المفروضة من الخارج بدرجة أقل" (أوليوكوشي Olukoshi 2005: 15).

وتُعتبَر خصخصة الحيازة جزءًا من عملية حرمان الضعفاء من الملكية التي يحوزونها وتعزيز ثروات الأكثر نفوذًا. فقد انطلقت الخصخصة في إفريقيا بالتوازي مع التحولات السلمية نحو التحرير المحدود للسوق، كما رأينا في حالة تغير نظام الحيازة في مصر مع القانون رقم 96 لعام 1992 وفي سياقات الحرب في السودان (جونسون Johnson 2003) والمواجهات العنيفة في زيمبابوي (مويو ويروس 2005) والصراع المتفاقم حول إعادة البناء والإصلاح الزراعي في جنوب إفريقيا وناميبيا (نتسيبيزا Ntsebeza وهول Hall 2006).

وتُعَد حالة السودان حالة مهمة لأنها تسلط الضوء بوضوح على العلاقة بين فقدان الحيازة والنزاع والتراكم. وتسلط الضوء أيضًا على أن المجاعة لا تُعتبر نتيجة للصراع وإنما الغاية من الحرب في أغلب الأحوال (ماكراي Macrae وزوي Zwi 1994: 11). ومن بين الموضوعات المستمرة في السياسة السودانية منذ الاستقلال في يناير 1956 عدم قدرة كتلة واحدة من الطبقات على ممارسة السيطرة والإفلات من الصراعات السياسية الطائفية للجماعتين للطائفتين الدينيتين الختمية وأنصار المهدي. فصعوبة قيام أي نظام سياسي في تاريخ السودان بإقامة حكومة شرعية نشأت وتأكدت بسبب الأزمة الاقتصادية والمجاعة وعدم الاستقرار السياسي المتكرر باستمرار. فالمجاعة الهائلة في جنوب غرب السودان التي قتلت 250 ألف شخص في 1988 وهددت حياة أكثر من مليون شخص في عام 1998 خلقتها الدولة السودانية، فالدولة قد استخدمت المجاعة كآلية للحفاظ على السلطة عن طريق تقديم الغنائم للتابعين وتعزيز نمط من التراكم الرأسمالي. وقد أشارت منظمة هيومان رايتس ووتش في عام 1998 إلى أن ذنب المجاعة يقع "في المقام الأول على الحكومة السودانية والميليشيات وقوى المعارضة التي عجلت بالمجاعة وأبعدت الغذاء عن عمد أو نهبته من المتضورين جوعًا أو أعاقت تسليم الإعانات" (هيومان رايتس ووتش 1999a: 1). وكما أشار كيين Keen:

> تضمنت عمليات المجاعة النقل القسري للأصول من الضحايا إلى الجماعات المستفيدة في سياق انعدام تام للقوة السياسية للضحايا... فالمجاعة التي وقعت في الفترة من 1985 إلى 1989 كانت نتاجًا لتحالف مصالح متعددة كانت واقعة تحت ضغوط سياسية واقتصادية كثيفة في سياق تقلص قاعدة الموارد والأزمة البيئية الخطيرة في الشمال.

(كيين 1994: 13 و14)

القضية المهمة هنا ليست طرح المسألة البسيطة والمتمثلة في أن الحرب والصراع يدمران الزراعة بسبب قيام المسلحين بتدمير المحاصيل واستهلاكها وهز استقرار

الأسواق وإقامة أنظمة حكم مرتكزة على شن الحروب كهدف في حد ذاته، وهو ما أطلق عليه دي وال "النمو السريع للاقتصادات السياسية القائمة على سلب العسكر للأصول" (1993: 33). بل على العكس، يجب أن نرى كيفية نشوء المجاعة بسبب تبني استراتيجية معينة للتراكم البدائي.

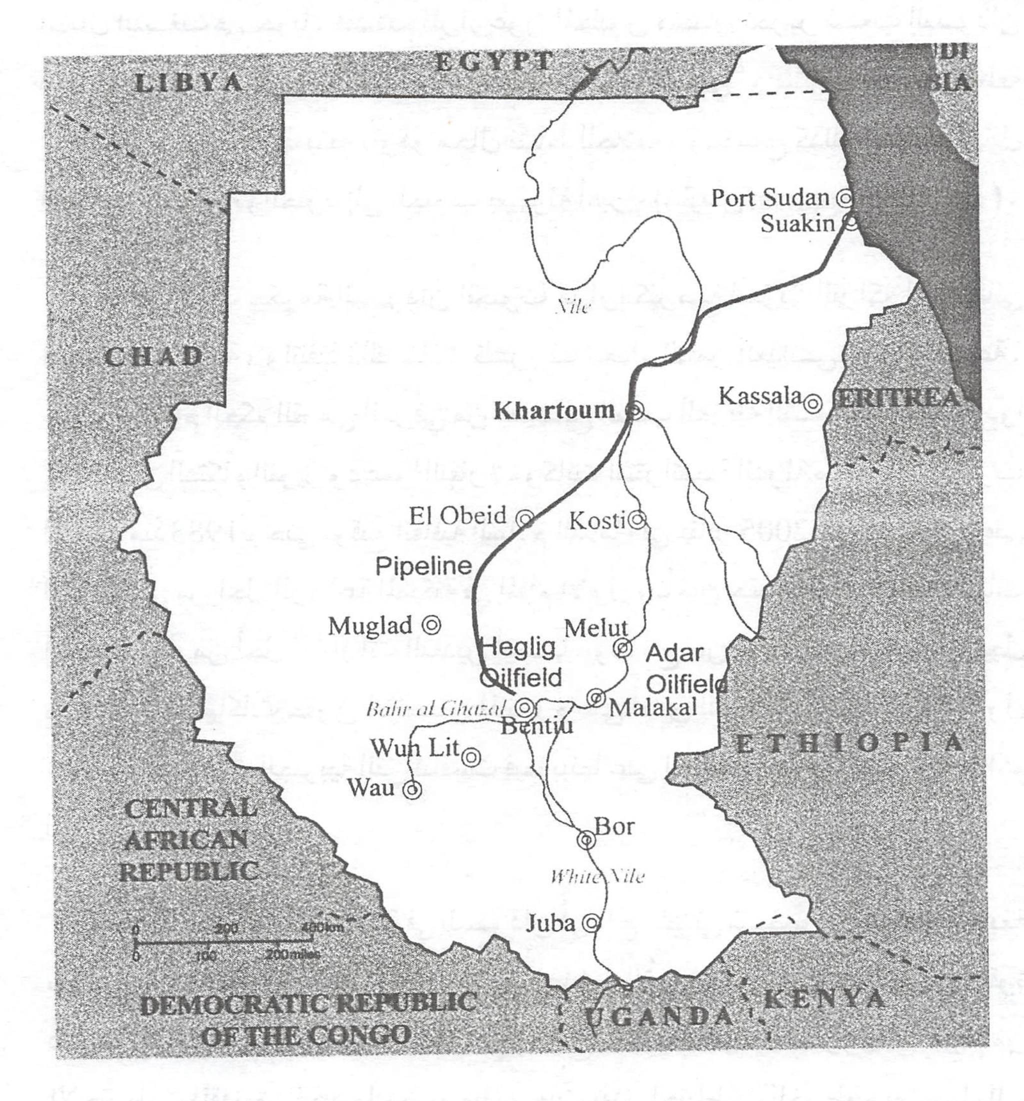
قام النظام السوداني، وخاصة بعد 1989، بتسليح ميليشيات عرقية لشن الحرب في جنوب السودان وللتفرقة بين الجنوبيين ليحاربوا بعضهم. ومن ثم، استخدم النظام الإسلامي ميليشيات البقارة المسلحة جيدًا والممتلئة بالسخط لدرجة يمكن أن تجعلهم يتحدون الحكومة للهجوم على جماعات الدنكا والاستيلاء على الحبوب والمواشي والأطفال والنساء في بحر الغزال. وتم الاستيلاء أيضًا على أراضي الدنكا التي يتم فيها رعي الماشية شمال بحر الغزال. وقد حدث هذا أثناء عمل جهود الإغاثة متمثلة في عملية شريان الحياة بالسودان Operation Lifeline Sudan، وتقديم ما قيمته أكثر من مليون دولار أمريكي يوميا من المساعدات. لقد كان المانحون في هذه الحالة جزءًا من المشكلة وليس الحل، فقد تركوا الحكومة السودانية تحدد مشكلة الإغاثة، وفشلوا في مراقبة وصول الإعانات بدقة والتأكد من وصولها للمستفيدين المستهدفين، ولم يتعاملوا مع الصراع الأصلي (كيين 1994: 175).

استجابت حكومة السودان إلى مجموعة من التحديات أمام سلطتها، والتي تضمنت الدين الدولي والركود المحلي. وكانت قد مُنِعت أيضًا على أيدي حركة تحرير شعب السودان من استغلال الموارد البترولية الموجودة في منطقة الحرب الجنوبية أو استكمال قناة جونجلي في الجنوب. وعلى الرغم من محاولات أنظمة الحكم السودانية المتعاقبة استكمال إنشاء القناة للحفاظ على المياه من التبخر وإرضاء الشركاء المصريين الذين أرادوا تحسين تدفق النيل شمالًا لدعم الزراعة المصرية، فإن 450 ألف نسمة من قبائل الدنكا والشلك والنوير خافوا أن تدمر نظم الزراعة الرعوية الخاصة بهم. فمنذ عام 1974، أدت شائعات مفادها أن المزارعين المصريين سيتم توطينهم في منطقة القناة إلى

أعمال الشغب في جوبا. فقد فهم المزارعون المحليون وجيش تحرير شعب السودان بوضوح تام أنه "بتجفيف المستنقعات وإزالة "الغطاء العشبي"، ستتيح القناة كل منطقة السَدّ أمام الزراعة الميكنة، وهو مجال نشاط الجلابة، وستسمح كذلك للشماليين بنقل المعدات العسكرية والجنود إلى الجنوب بسهولة أكبر" (سليمان Suliman 1999: 10).

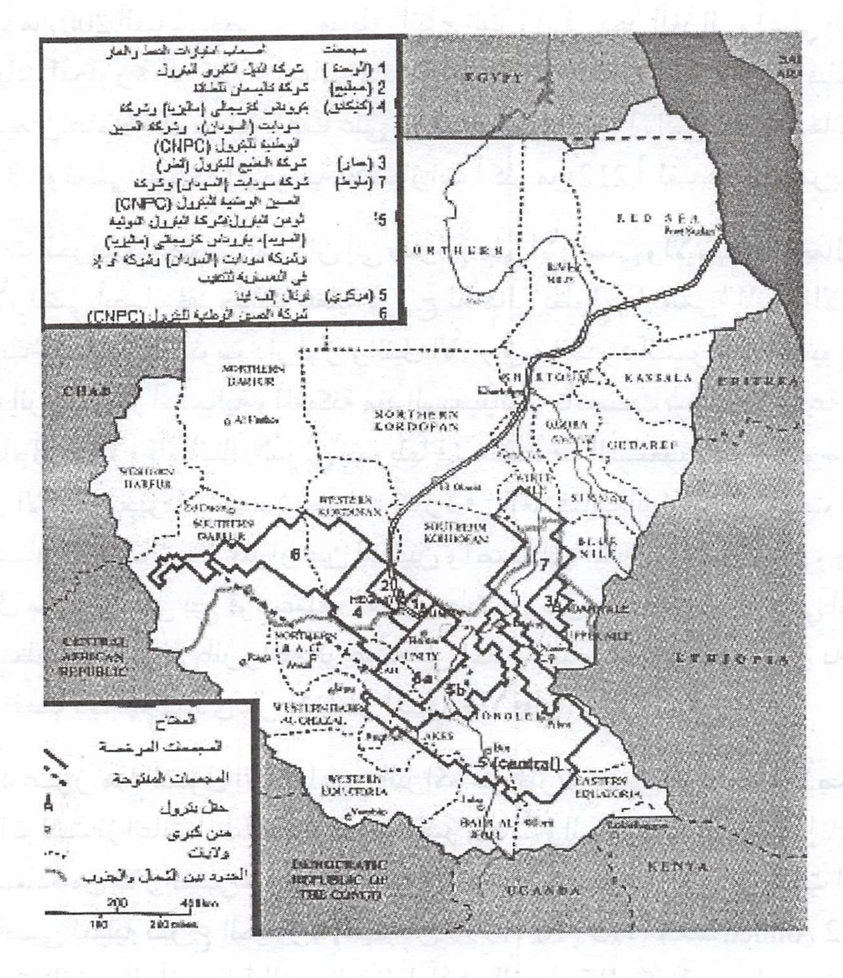
وقد إستخدمت حكومة السودان الجنوب مرارا كفرصة لتعزيز التراكم الرأسمالي للنخب الشمالية، ولتنفيذ ذلك خلقت ظروف انعدام الأمن الغذائي الحاد والمجاعة. وعزز نظام الحكم القومي العرقي من مصالح النخب العربية الشمالية الذين شردوا الرعاة من الدنكا والنوير ودعموا البقارة. وكانت استراتيجية الدولة طوال فترة الحرب الأهلية منذ 1983 وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005 هي الاستيلاء على الأراضي من أجل الزراعة الميكنة في المقام الأول وتأمين حقوق الرعي للميليشيات التابعة لها ومن أجل امتيازات التعدين أيضًا. وقد نتج عن هذه الاستراتيجية سجل طويل من انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة على أيدي الحكومة وشركات البترول العالمية والحركات الجنوبية التي تنافست فيما بينها على استحقاق غنائم الحرب والتراكم البدائي لرأس المال.

لقد حصدت الحرب الأهلية في السودان أرواح مليوني شخص، وشردت أربعة ملايين أساسًا من الجنوب. وانتشرت المجاعات والأمراض. وربما كانت أكبر قوة دافعة للتراكم بالنسبة لنظام الحكم هي إنتاج 500 ألف برميل بترول في اليوم من الاحتياطات المقدرة بـ563 مليون برميل، حيث تقدر احتياطات الخرطوم بما يصل إلى 700 مليون برميل. تم الإعلان عن المخزون التجاري للبترول أولا من قِبل شيڤرون في أبريل 1981 في حقل الوحدة في جنوب غرب السودان. وتوضح الخريطة (2-6) مناطق إنتاج البترول الرئيسية في ولاية الوحدة/غرب أعالي النيل وأحد طرق الأنابيب الرئيسية إلى البحر الأحمر (ڤيرني 1999). وتقع الاحتياطات المحتملة في شمال غرب السودان وحوض النيل الأزرق ومنطقة البحر الأحمر في شرقي السودان.



خريطة (2–6) السودان: التنقيب عن النفط والأنابيب

المصدر: بناء على ملخص تحليل دولة السودان على www.eia.doe.gov/emeu/cabs/sudan.html



خريطة (3–6): مناطق امتياز النفط في جنوب ووسط السودان، 2002.

المصدر: استنادا إلى خريطة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

بين عامي 1998 و2001 تم ترحيل أكثر من 204600 شخص داخليا من غرب أعالي النيل. وكانت حكومة السودان مسئولة بشكل مباشر عن هذا الإخلاء القسري، وتورطت فيه أيضًا شركات البترول الكبرى. ففي عام 2005، رفعت الكنيسة المشيخية دعوى بخمسة مليارات دولار أمريكي ضد شركة تاليسمان Talisman للبترول نيابة عن قبائل النوير. وطرحت حكومة السودان أن السكان من النوير والدنكا وغيرهم من أبناء جنوب السودان كانوا يشكلون تهديدًا أمنيا لمنشآت البترول. وتم ترحيل ما

يقرب من 200 ألف شخص من مناطق إنتاج البترول في بحر الغزال وأعالي النيل إلى الولايات المجاورة. وأكثر من عانى كانت قبائل النوير والدنكا، وخاصة بعد قيام شركة تاليسمان عام 1999 بعملية باعت على إثرها مناطق البترول التي تم تحديدها كقطع 1 و2 و3. وتغطي المساحة الإجمالية للامتيازات أكثر من 212 ألف كيلو متر مربع.

أدت الحرب في جنوب السودان إلى صراع على الأراضي والإمساك بالعمال للعمل في الأراضي أيضًا. فقد حدثت عملية نزوح للأهالي بطول ما يسمى "المنطقة الانتقالية" (جنوب كردفان وجنوب دارفور والنيل الأزرق والحدود السودانية الإثيوبية) بعد نشوء الزراعة الرأسمالية والميكنة منذ السبعينيات. تأسست شركة الزراعة الميكنة في عام 1968، وقام البنك الدولي بتمويلها في منتصف السبعينيات، وقد وسعت من نطاق الإنتاج جنوبًا وأحدثت تغيرات كبيرة في العلاقات البيئية والمجتمعات المحلية. فقد نشأت نزاعات بين المزارعين المحليين وأصحاب المشروعات الكبرى، وصار العمال مجبرين على بيع قوة عملهم للمشروعات، وطُرد الرعاة من أراضي الرعي، واضطر العاملون في الزراعة الرعوية إلى اختيار نشاط واحد مما يقومون به، ومن ثم ارتفعت قابليتهم للتأذي من المخاطر المحلية والإفقار.

لقد عزز هذا التحول الاجتماعي التراكم عن طريق طرد المزارعين الأصليين، وبهذا تولدت نزاعات أيضًا بين أصحاب المشروعات والسكان المحليين حول إتاحة سبل الاستفادة من الأراضي، وبين المحليين والدولة لأن حكومة السودان كانت الضامن الأساسي لعملية نزع الحيازة (سليمان 1999: 10-13؛ أحمد Ahmed 1992). انتشرت النخب الرأسمالية الشمالية العاملة في الزراعة الميكنة جنوبا، حيث أنهكوا الأرض بسبب الزراعة الميكنة. وتواصلت عملية الطرد من الأرض لأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فقدوا حقوقهم العرفية في الأرض، وحدث تآكل للأرض التي يستخدمها الرعاة ونشأت العمالة الزراعية المأجورة التي تزايدت أعدادها بسبب الجفاف والحرب في الثمانينيات والتسعينيات.

لذلك قامت حكومات الخرطوم المتعاقبة قبل اكتشاف البترول بعملية تدمير للاستراتيجيات المحلية للإنتاج الزراعي والرعوي. ففي أوائل عام 1970، ألغى قانون الأراضي غير المسجلة حقوق الاستخدام العرفية للأرض وقيد سبل الوصول

للأراضـي. فقد سمح القانون للحكومة بتأجير الأراضي للمزارعين التجاريين العاملين على مسـاحات كبيرة. وفي عام 1974، حسن قانون تجريم التعدي حقوق المستأجرين عن طريق المزيد من القيود على قدرة الرعاة والمزارعين أصـحاب الحيازات الصغيرة على الاستفادة من الأراضي. وأدت التشريعات إلى تركز السلطة السياسية في الحكومة المركزية في الخرطوم بشـكل متزايد، وعززت أيضًـا من تحكم نخبة عربية شـمالية في الأراضي.

اسـتهدفت الحرب الأهلية الطويلة المدنيين بسبب أصولهم وليس بسبب فقرهم فقط. فالصراع كان مدفوعًا بالرغبة في إتاحة السـبل للاستفادة من الأرض والعمالة أيضًا. فالعمـال كان مطلوبا منهم العمل في المشروعات الميكنـة حول مدينة واو، حيث أبقت "معسكرات السلام" الحكومية في التسعينيات حصص الطعام المقدمة للدنكا منخفضة، مما جعلهم يضـطرون للعمل في المشروعات المجاورة كعمالة رخيصة. فعندما أعيد توطين الدنكا أودعوا في أراضٍ حدودية غير كافية لاحتياجاتهم، وهو ما ضـمن اضـطرارهم للبحث عن عمل في المشاريع الزراعية الجديدة التي يديرها الرأسماليون الشماليون.

كان توقيع اتفاقية السـلام الشـامل في يناير 2005 إنجازًا مهما في النضـال من أجل السـلام والمصالحة في السودان. وقد أدى مباشرةً إلى تجديد حقوق الاستكشاف لشركة توتـال وشركة ماراثـون للبـترول Marathon Oil Corporation والشركـة الكويتية للاستكشـافات البترولية الخارجية. ومن بين المستثمرين الكبار الآخرين شركة الصين الوطنية للبـترول China National Petroleum Company والخليج للنفط وبتروناس ورانهيل الماليزية العالمية Malaysian Ranhill International. لكن من المهم أن نلاحظ أن القضـايا الرئيسـية المتعلقة بإتاحة السبل للأراضـي والثروة المعدنية تم إرجاؤها إلى الملحقات أو إلى مناقشـات لاحقة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل. علاوة على ذلك، لم يتـح للجمهور الاطلاع على الاتفاقات التي بين شركات البترول والحكومة السـودانية بخصوص حقوق الاستكشاف، ولم يكن هناك أي مؤشر بحلول أوائل عام 2006 على العزم على اتخاذ إجراءات لإعادة تسجيل الأراضي.

احتفظـت الحكومة الشـمالية بالحقيبة الوزارية الخاصـة بالتعدين. لكن من الملاحظ أيضًا أن حركة/جيش تحرير شعب السودان، مثل الحكومة والمؤسسات المالية الدولية،

استخدمت شعار "السلام من خلال التنمية" دون الإشارة إلى ما يتعلق بإعادة توزيع عوائد البترول وموارد الأراضي فيما بين أقاليم الجنوب لصالح الأكثر احتياجًا. فعلى سبيل المثال، لم تقدم حركة/جيش تحرير شعب السودان أي تعهد صريح بالدفاع عن أنظمة حيازة الأراضي المحلية. ويبقى الاحتمال بأن تستخدم حركات التحرر في الجنوب والإدارة الجديدة التي ستنشأ موارد النفط المحلية وتدخل شركات التعدين الأجنبية لزيادة الناتج من الدخل للحد الأقصى دون الاعتناء بالاحتياجات المحلية والأمن الغذائي. وقد طرحت الكثير من هذه القضايا على الأرض (بانتوليانو Pantu-liano 2005).

نتجت المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان عن استراتيجية نخبة الشمال للتراكم البدائي. فهذه الاستراتيجية غيرت النظم الإنتاجية المحلية وتحدت الطرق التي تم إعادة إنتاجها من خلالها. جذب التراكم عن طريق نزع الحيازة الانتباه إلى العنف المميز للفقر المدقع الذي يهدد السكان المحليين في مواجهتهم مع "التحديث" الزراعي ونفوذ استثمار شركات البترول. ويُنظر لقطاع البترول الآن على أنه منقذ السودانيين، لكن لم تتم مناقشة أ ثره على تغيير النظم الزراعية وعواقب ذلك التغير.

لقد طرحت في هذا الفصل أنه من الضروري الجمع بين التفسيرات المتعددة لانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا بشكل يربط طبيعة الغذاء في العالم والنظام الرأسمالي العالمي بتشكل وتغير الطبقات المحلية. لكن سياسات وأفعال المانحين لا تستطيع القيام بهذا، وقد عرضت بالتفصيل أن الانحياز الليبرالي الجديد سيؤدي على الأرجح إلى زيادة الفقر في إفريقيا بدلًا من تخفيفه. فالمجاعة في السودان هي النتيجة المباشرة للطريقة التي أدى بها النمو المدفوع بالبترول ونزع حيازات المنتجين الجنوبيين بسبب مشاريع الميكنة والبلترة الجزئية للعمال إلى حرمان الأهالي من الأصول ووسائل الإنتاج، ومن ثم زيادة قابليتهم للتأذي من النقص الحاد في الغذاء. لقد كان نزع الحيازات عملية عنيفة ومدفوعة بالنزاع على السيادة السياسية على السكان في الجنوب، واشتركت الحركات السياسية الجنوبية أيضًا في إزكاء المجاعة في أ وقات مختلفة من النزاع.

الفصل السابع

مقاومة الفقر والليبرالية الجديدة

درس هذا الكتاب الموضوعات الرئيسية الخاصة بالطرق التي أصبحت من خلالها الموارد في جنوب العالم آليات لتعزيز الفقر والتفاوت في العالم. وألقيت نظرة على الآليات التي تستخدمها الليبرالية الجديدة للسعي لتسليع موارد العمل والأرض والغذاء والمعادن والموارد المالية والتحكم فيها. وقد عززت سياسات المعونة والتجارة والأجندة الليبرالية الجديدة من الترتيب الهرمي للدول، وبخاصة وضع إفريقيا فيه من أجل تعميم حكم رأس المال وإخضاع أي مقاومة له.

لقد أوضحت كيف يتم تصوير المصالح الرأسمالية على أنها مسألة إيجابية في كل الأحوال بالنسبة للدول الفقيرة، وأنه لا يوجد بديل آخر ممكن وفقًا لقادة الثمانية الكبار. ولو حدثت مقاومة لاستراتيجيات الخصخصة وتحرير التجارة وإصلاح السوق (حيث تلعب الحكومات دورًا أقل فاعلية في الاقتصاد وإدارة الحكم)، تتعرض المساعدات الخارجية لتلك الدول حينئذ للخطر. لقد سارت سياسات الليبرالية الجديدة المدفوعة من المانحين بالتوازي مع تصريحات الحكومات الغربية عن الاهتمام بعلاج الفقر العالمي. ومن هنا يأتي ما شهدناه من ضجة حول الأهداف التنموية للألفية بالأمم المتحدة واعتبار 2005 عام إفريقيا والنداءات المتكررة لتخفيض الفقر في العالم التي أعلنها الثمانية الكبار والمنتديات الدولية الأخرى.

لكن على الرغم من الخطاب الحماسي للسياسيين في المملكة المتحدة مثل توني بلير وهيلاري بن ولنجوم الروك والنشطاء مثل بونو وبوب جيلدوف، حول تقليل التفاوت في العالم، وبخاصة الفقر المزمن في إفريقيا، فإن سياسات هؤلاء السياسيين والاقتصادات الرأسمالية الأساسية التي يسعون لتأمين مصالحها هي التي خلقت الفقر

الدولي وعززته. وتلقت الأكاذيب المعلنة من جانب قادة العالم الرأسمالي بأن الليبرالية الجديدة هي الحل الوحيد للفقر العالمي قوة دافعة بعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1989. فقد بدا انتصـار الرأسمالية مضمونًا. لكن كما أوضح المعلقون والحكومات في الغرب فإن نجاح الرأسمالية هناك قد زاد من المعارضة الشعبية لها.

من التناقضات الجوهرية في الرأسمالية أنها دائمًا تنتج المقاومة. ومن المهم أن نتذكر العناصر المختلفة لتلك المعارضة التي يقوم قادة العالم بتنحيتها جانبًا أو تجاهلها ويرفضون التفكير في بدائل العولمة القائمة. ومن المهم أيضًا أن نرى كيف سعت الحكومات الغربية إلى أسر المعارضة، وذلك عن طريق حصر المعارضة الشرعية في تصور جامد ومسالم للمجتمع المدني، وإلى تقييم ما تقدمه الحركات الاجتماعية المختلفة المناهضـة لرأس المال من أمل وفرص أمام نشوء بديل لاستمرار الفقر والتفاوت.

ما قدمته في هذا الكتاب مجرد مناقشة لهذه الموضوعات من أجل القيام بتحليل أعمال أكثر تفصيلا في المستقبل. من المهم تسجيل بعض منها والقيام بهذا بتفاؤلية وثقة؛ لأن هذا ينمي أهمية فهم قصور الرأسمالية وإدراك أنها ليست نظامًا اجتماعيا دائمًا.

لقد ركزت في معظم هذا الكتاب على الأثر الذي أحدثته الليبرالية الجديدة على جنوب العالم، وخاصـة إفريقيا والشرق الأدنى. وقد حاولت أن أقيم كيف تركزت النقاشات المتعلقة بالفقر على التعريفات والحلول الليبرالية الجديدة، وكيف فشلت النزعة التفاؤلية للجنـة إفريقيـا والجلبة الزائفة الحادثة حـول اعتبار 2005 عـام إفريقيا في تقديم تحليل جذري للظروف التي خلقت الأزمات في إفريقيا. وقد سـلطت الضـوء أيضًا على فشل الاقتصاد السياسي للنمو المدفوع بالموارد في تقديم خطة للنمو، وعدم كفاية استراتيجيات التنمية الزراعية لتوليد الأمن الغذائي، وفشـل القادة الغربيين في فهم المسائل الجوهرية في طريقة تسليع الغذاء والنتائج التي ترتبت على إخفاقات التحديث الزراعي.

طرحت عبر صفحات هذا الكتاب أهمية فهم الطريقة المنهجية التي تم بها إخضاع إفريقيا عن طريق التدويل الاقتصادي والسياسي لرأس المال. وبسبب ضيق المساحة، لا أستطيع أن أقدم في هذا الفصل تحليلاً مفصلاً وكاملاً للأسباب التي تجعلنا نتفاءل بشأن تحولات الرأسمالية بسبب الاحتجاجات والمعارضة. لكن من المهم أن نبدأ في تتبع أثر المقاومة لنبين أن الناس في جنوب العالم ليسوا مجرد موضوعات للانتشار العالمي للرأسمالية. ومن المهم أيضًا أن نوضح كيف يمكن للنضالات في المستقبل التركيز في نفس الوقت على الاحتجاج الفوري وعلى المعارضة الأطول أمدًا للسلطة والتراكم عن طريق الحرمان، والذي كان في أغلب الأوقات من الأمور المركزية في تخلف إفريقيا.

يجب أن نقارن مرة أخرى بين مقاومة رأس المال والتفاؤل الحقيقي بشأن مستقبل إفريقيا الناتج عن تلك النضالات من ناحية، وجوانب الفشل في السياسة التنموية للمانحين، وبخاصة حكومة المملكة المتحدة من ناحية أخرى. ويعد هذا أمرا مهما؛ لأن المؤسسات الحكومية تصرح وتعلن أن المملكة المتحدة تقود استراتيجيات مكافحة الفقر في العالم وتحتل موقعا مركزيا فيها. في الواقع، أطلقت حكومة حزب العمال في المملكة المتحدة العدد الثالث من الأوراق البيضاء White Paper منذ انتخابها لأول مرة في 1997 عن التنمية الدولية. كان عنوان هذه الورقة Eliminating World Poverty: Making Governance Work for the Poor (القضاء على الفقر في العالم: تسخير الحكم لصالح الفقراء) (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2006). تلك الوثيقة اعتبرت أن الأولوية هي للديمقراطية وإصلاح إدارة الحكم باعتبارهما شروط تخفيض الفقر في إفريقيا. ومثل لجنة إفريقيا، لم تدرك الورقة البيضاء تاريخ الفقر، ومن ثم أدى التناقض الذي رعته سياسات حكومة المملكة المتحدة إلى تعزيز الفقر بدلًا من استئصاله. وفشلت أيضًا في وضع الفساد في إفريقيا ضمن السياق الاجتماعي التاريخي الذي يظهر فيه.

لقد ختمت الفصل الثاني بإظهار تجذر الديمقراطية بالنسبة لصناع السياسة والمانحين في الانقسامات السلبية وسط السياسات الرسمية من خلال صندوق الاقتراع السري

والانتخابات والحق الدستوري العام والجمعيات النيابية. وهذا مرتبط دون مشاكل بالمجال الخارج عن نطاق الدولة والأسرة المسمى بالمجتمع المدني. ويشجب المسئولون الحكوميون وصناع السياسة الدوليون ما يقوم به المحرومون من الحيازة من تحدي للسلطة في مناطق إنتاج النفط في نيجيريا، ومن أعمال تخريب وخطف باعتبارها أعمال غير قانونية وإجرامية. وبالمثل، يسخر القادة الغربيون من المظاهرات الحاشدة والاحتجاجات النشطة ضد منظمة التجارة العالمية واجتماعات رؤساء دول مجموعة الثمانية الكبار ويعتبرونها غير ديمقراطية ولا تمثل أحدًا. لكن الاحتجاجات والهجمات على المنشآت البترولية ومعارضة مؤسسات ومنظمات الرأسمالية الحديثة كما يتبين من الحشود الضخمة في سياتل وبراغ وجنوة وكيبك، وكذلك في فلورنسا وإيفيان وإدنبرة وسان بطرسبرج كلها أعمال مشروعة. فقد كان لهذه الاحتجاجات دور حاسم في معارضة حكم رأس المال وفي السعي لتعزيز أجندات بديلة للعولمة القائمة. علينا أيضًا أن نشير إلى أن هذه الاحتجاجات لم تعارض مبادئ العولمة في ذاتها تماما وإنما طبيعة العولمة الناشئة، أي العالم الذي يقوم فيه 20% من أغنى الناس بـ 85% من مقدار الاستهلاك في العالم كله، وأنماط هذا الاستهلاك تضر ببيئة العالم وتتحدى أي أنشطة مستقلة وتسعى إلى نشر الإنتاج السلعي في شتى الأنحاء.

إدارة الحكم والفقراء

الورقة المعنونة Eliminating World Poverty: Making Governance Work for the Poor (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2006) وضعت سياسة حكومة المملكة المتحدة بالنسبة للحكومات الإفريقية "لعلاج الفقر، والعمل على إنهاء الفساد، والحكم السيئ والنزاعات" (مقدمة بلير: ii). اعتمدت هذه الوثيقة التي تم الترويج لها كثيرًا على نفس الأخطاء الأساسية للجنة إفريقيا، وهي افتراض أن الحكم السيئ يسبب الفقر وأن المساعدات الخارجية يمكن أن تؤدي إلى الحكم الرشيد. وحافظت الوثيقة أيضًا على المغالطة القائلة إن تخفيض إنفاق الدولة يُعد ضروريا في الجنوب حتى ينجح النمو

الاقتصـــادي. لكن بالرغم من الاستمرار في الدعوة الحماسـية لأهمية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي (وإن كان بأسلوب أقل فجاجة من أسلوب أنصار صندوق النقد الدولي المتعصـبين في الثمانينيات)، فإن سياسات المانحين المعاصرة عملت على العكس من ذلك على تعزيز دور الدولة التنموي. فدور الدولة الذي يروج له المانحون (بشكل محبط للقادة الأفارقة) كان متشـتتا وغير واضح ومطعم بمطالب بمساحة أوسع للتدخل من جانب رأس المال الخاص، أما في مجالات الرفاهة الاجتماعية التي يصعب حدوث هذا فيها بسـبب عدم ربحيتهـا يتم توجيه الدولة والمجتمع المدني أيضًـا إلى التدخل فيها. وبينما كان تقليل أنشـطة الدولة وتشـجيع الفكـرة الزائفة القائلة إن النمو الاقتصـادي سينشأ بالضرورة بعد ذلك بندا أساسيا في سياسات المانحين والمؤسسات المالية الدولية في الثمانينيات، ألح المانحون في القرن الحادي والعشرين على إجراء إصـلاحات واسعة في الدولة (بيرنشتاين 2005: 116).

ومن ثم يرتبط نجاح الإصلاح الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بإصلاح جهاز الدولة المُحفَز بالمسـاعدات وتدخل المجتمع المدني من أجل إعادة تشكيل كامل بنية وثقافة الدول النامية والمستند إليهما. وحتى يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الدولة التي خضعت لعملية إصلاح تحقيق الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي السليم، يصبح المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات الاجتماعية المتعاطفة مع الإصلاحات التي يروج لها المانحون قناة للتدخل الإمبريالي.

هذا النمط من التدخل يتضـح جيدًا في الورقة البيضاء لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحـدة عـام 2006. فالهدف منها هو تحقيق "العقد" الناتج عـن قمة جلين إيجلز ولجنة إفريقيـا، وهـو أن يزيـد الغرب من المسـاعدات ويخفف عبء الديـون في مقابل تعهد الأفارقة بتحسـين إدارة الحكم (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2006: xi). وقد أكدت الورقة البيضـاء مرة أخرى أن المانحين يضـعون أجنـدة التنمية من خلال خلق "بديهيـات زائفة". وقد لاحظنا في الفصـل الثاني أن المرحلة المعاصرة من الإصـلاح

الاقتصادي والسياسي (التي تقودها الثمانية الكبار والمؤسسات المالية الدولية) تركزت على التحكم السياسي في دول الجنوب (الحكم)، وقد تحقق هذا بدرجة كبيرة عن طريق وضع أجندات للتنمية اختار المانحون وقتئذ أن يروجوا لها ويتناولوها.

لقد عززت الورقة البيضاء من فكرة أن "فعالية الدول وتحسين الحكم في البلاد أمور أساسية لمكافحة الفقر" (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2006: 19). فالحكم الرشيد يتميز بوجود حكومات تمتلك "القدرة"، أي القدرة على إنجاز مهامها، و"الاستجابة" أي أن تستمع الحكومات لمواطنيها وتكون "مسئولة" عن أعمالها أمام شعوبها (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2006: 20، xi). وحينما تكون الدول ضعيفة وقدرتها على تقليل الفقر أقل كفاءة، تستمر وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في دعم إصلاح إدارة الحكم وتوجيه مساعداتها لو اقتضى الأمر إلى وحدات في المجتمع المدني خارج الحكومة وتكثيف الرقابة والتدقيق.

ورغم أن كل صفة من صفات الحكم الجيد هذه جديرة بالثناء في ذاتها، فإن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وغيرها من المانحين تنزعها من أي سياق تاريخي أو معاصر، وتزيد من تشوش فهم الحكومة والمجتمع المدني ومقاومة الليبرالية الجديدة. فقد تم الإعلاء من شأن إدارة الحكم باعتبارها أكثر البنود أهمية لتخفيف الفقر. لكن السياسات الهادفة لوضع أسس الديمقراطية هي سياسات قائمة على إصلاح السوق والإصلاح الإداري لتصل في النهاية إلى تمكين دولة أصغر حجما وأكثر كفاءة من تيسير عمل الاستثمار الخاص، أي وضع استراتيجيات تتطلب في الواقع وجود دول ذات سيادة تتسم بالقوة والفعالية والاستقلالية أيضًا وليست دولا تم إضعافها عن طريق ضغوط الإصلاح الخارجية. ومن ثم، بعيدا عن الزيادة المحتفى بها كثيرا في المساعدات الموجهة للصحة والتعليم، فإن السياسة التي يتبناها المانحون موجهة في المقام الأول نحو إصلاح الإدارة المالية العامة والشرطة والخدمة المدنية. وهذه كلها مجالات كان لخصخصة توفير الخدمات فيها مكانة مركزية في المبادرات المطروحة بسياسات

في إفريقيا ويؤدي فيها إصلاح طرق تقديم الدولة للخدمات إلى تقويض استقلاليتها. ورغم أن الخطاب الذي يروج لهذه السياسات قائم على تيسير الفرص أمام منظمي الأعمال الأفارقة، فإن الإصلاحات ستؤدي في الواقع إلى فتح الأسواق الإفريقية أمام الاستثمار والمستثمرين الخارجيين، لكن فقط في المجالات التي تكون عائداتها وأرباحها مرتفعة ويسهل فيها الاستيلاء على الموارد بالنسبة لرأس المال العالمي.

تخون الورقة البيضاء اهتمامها الأيديولوجي بدعم الدول الإفريقية المطيعة المنفتحة على إصلاح السوق باستشهادها بتجربتين متناقضتين تخص تنزانيا وزيمبابوي. فالدولة التنزانية الفعالة بشكل متزايد يتم مقارنتها بدولة زيمبابوي المنهارة. فيتم الاحتفاء بتنزانيا بسبب تحسين الموارد المالية العامة وتخفيض الفساد، ونجحت بسبب هذا في الاستفادة من نمو اقتصادي مقداره 6% في 2000. وفي المقابل، تعتبر زيمبابوي نموذجا معبرا عن استغلال الحكومة لسلطاتها وتدمير القطاع الخاص العامل في الزراعة وانخفاض ثقة المستثمرين. وتُستخدَم هذه الأمثلة للتدليل على أهمية الحكم الصالح في تخفيض الفقر، لكنها تُستخدم دون أي إشارة للسياق السياسي أو الاقتصادي، أو مناقشة للطريقة التي تم جلب تنزانيا بها بعد مقاومة إلى طاولة التفاوض حول التكيف أو للصعوبات التي عانت منها منذ عام 2000: فالنمو الاقتصادي تدهور إلى 3,5% في 2003/2002 (البنك الدولي 2004: 257). فنموذج زيمبابوي كل ما يقدمه هو إظهار مخاطر السعي نحو الاستقلالية وتقرير المصير بحرية لسادتها الاستعماريين السابقين بدلًا من التقارب مع لندن ومصالح المزارعين المستوطنين (بغض النظر عن قبضة موجابي الوحشية على السلطة).

إن ندرة تحليلات وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والفشل في دراسة الصراعات الحقيقية الدائرة في القارة سعيا لبدائل للأجندات المفروضة من أجل إصلاح الدولة والعولمة القائمة وعدم القدرة على الاشتباك معهما، بالإضافة إلى الإعلانات المتعلقة بمستقبل المشروطية، تقيد احتمالات قيام حكومة المملكة المتحدة بالمساعدة في إزالة

الفقر العالمي. وهناك مسألتان بالتحديد تعززان هذه النقطة. الأولى هي الاعتقاد بأن النمو السريع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عمل القطاع الخاص وفقا لقواعد التجارة العالمية، وحينما يتم استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة (وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة 2006: xii). والثانية هي أن السياسة في إفريقيا محدودة ومقيدة بفكرة مُحتضرة عن المجتمع المدني تهدف إلى تحقيق بنود القائمة المطلوبة من الحكومات المستجيبة ويستخدمها المانحون لتجاوز المصلحين الذين يبدون بعض المقاومة.

قواعد التجارة - حسنا؟

يعد النمو التجاري الوسيلة التي يرى المانحون أن إفريقيا تستطيع تقليل الفقر من خلالها. وقد بينت عبر هذا الكتاب أن المانحين والثمانية الكبار قد أكدوا في كل مكان تقريبا أن الفقر في إفريقيا نتيجة لفشل القارة في الاندماج على نحو سليم في الاقتصاد العالمي. وقد طرحت أن هذه هي النقطة التي يحدث عندها الانفصال بين ما تؤكد عليه الحكومات الغربية والمانحون وما يحدث على أرض الواقع في إفريقيا.

فالثمانية الكبار والمؤسسات المالية الدولية عندما يعلقون على الحالة الخطرة التي في إفريقيا، يضعون أجندة تنموية تدعم المصالح الغربية وتقوم بتوصيف الأزمة بتوصيفات زائفة. ومن الأمثلة على ذلك وجهة النظر القائلة بأن الاتفاق على جولة تجارة جديدة في الدوحة سيقلل الفقر في العالم. فقد أكد الثمانية الكبار في 2005 على أن ما يصل إلى 140 مليون شخص سيتم انتشالهم من الفقر بسبب إعطاء دفعة إضافية لإزالة الحواجز على التجارة. وقد قام الأمين العام للكومنولث بدعم هذه الفكرة وقت انهيار جولة الدوحة في منتصف 2006، فقد كتب في الإندبندت The Independent أن "التجارة المقترنة بالحكومة العادلة والكفؤة هي أكثر الطرق التي نعرفها فعالية للتخلص من الفقر" (خطابات Letters، 27 يوليو 2006). لكن تحليلاً مفصلاً لآثار جولة الدوحة المكتملة يوضح أن المستفيدين هم 500 ألف شخص فقط من بين 340 مليونا في

إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم (ميلاميد Melamed 2006: 452–451). وقد أكد الثمانية الكبار والمانحون مرارا وتكرارا على أن مشكلة إفريقيا هي هامشية وضعها في التجارة، وأن قواعد التجارة تجعل استفادة المنتجين الأفارقة بدرجة متساوية لاستفادة شركائهم الشماليين أمرا مستحيلا.

وهنا تكمن أكذوبة أخرى تُستخدَم لتبرير مطالب الثمانية الكبار بتحرير أنظمة التجارة الإفريقية. فنسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء كانت في عام 2004 أقل قليلا مما كانت عليه بالنسبة للصين. حيث كانت 55% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر من ضعف نظيرتها بالنسبة للهند، رغم وجود تباينات ضخمة فيما بين الدول والمناطق. وقد أكد الفصل الخامس على أنه من المعيقات الأساسية لتخفيض الفقر في إفريقيا هي أن اندماجها في التجارة العالمية بقي شديد التفاوت باعتبارها مُصدرا للموارد الأولية ومستوردا للسلع المصنعة. لقد أشرت كذلك إلى الهبوط المتكرر لأسعار المواد الخام مقارنةً بتكلفة السلع المستوردة. وقد واجه المصدرون الأفارقة أيضًا هبوط أسعار السلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات. أدى هذا لنتائج كارثية بالنسبة لليسوتو، والتي انخفض الميزان التجاري الخاص بها بنسبة 10% بعد عام 2000 (ميلاميد 2006: 453).

وقد أدى النظر لإفريقيا باعتبارها مندمجة في الاقتصاد العالمي بشكل هامشي وليس بشكل غير متكافئ إلى إغفال قضيتين مهمتين. القضية الأولى هي أن القدرة التصديرية للمنتجين الأفارقة تُحدها الحواجز غير الجمركية في أوروبا برغم تركيز الحملات الداعية للتجارة العادلة على ارتفاع الحواجز الجمركية بالاتحاد الأوروبي. وتتضمن الحواجز غير الجمركية الأمور الخاصة بمراقبة الجودة ورفع التقارير والتوثيق والرقابة على التعبئة الصحيحة واستخدام الشعارات والعلامات التجارية. وتزداد التكاليف التي يتكبدها المنتجون الأفارقة من أجل استيفاء هذه الشروط غير الجمركية بنسبة 10 % على الأقل، وقد ازداد رفض السلع الإفريقية الداخلة إلى الاتحاد

الأوروبي بسبب هذه الشروط بدرجة كبيرة جدا تبلغ ستة أضعاف تقريبا في الفترة من 1998 إلى 2002. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن القوانين الجديدة للتجارة تهدد بشكل أساسي الاتفاقات التجارية التفضيلية بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. القضية الثانية هي أن دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ كانت تستطيع قبل عام 2005 الوصول لأسواق الاتحاد الأوروبي دون تقديم نفس الامتياز للاتحاد الأوروبي. أما القواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية ستجبر المصدرين في دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على إتاحة نفس الفرصة للمصدرين من الاتحاد الأوروبي. ورغم التعثر الذي تكرر في جولة التجارة بالدوحة، واعتراض ممثلي دول الجنوب على فتح التجارة الذي سيزيد من حدة الفقر في إفريقيا بالتأكيد، ظل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مصرين على فتح أسواق الدول النامية. فالمنتجون الأفارقة سيعانون بكل تأكيد لو أصبحت كل الأسواق متاحة ومفتوحة أ مام كل الدول بالدرجة نفسها.

يجب عقد مقارنة بين تفسير الورقة البيضاء الصادرة من المملكة المتحدة عام 2006 والنقاش المتعلق بالتغير في قواعد التجارة وحقيقة اندماج إفريقيا غير المتكافئ في النظام التجاري العالمي، وكذلك مكامن القوة التجارية في إفريقيا. ويرتبط إصرار المانحين على الإصلاح السياسي في إفريقيا باستراتيجيات الثمانية الكبار لتعزيز اقتصاد العولمة. فالتركيز على إصلاح الحكم والتركيز على قدرة الدول الإفريقية على إدارة الموارد المالية وتنظيم توفير الخدمات المدنية المحلية تبدو أمورًا منطقية جدا بالنسبة للمانحين. وسيساعد هذا على ضمان استمرار الإدماج المتفاوت للقارة في الاقتصاد العالمي بإضعاف قدرة الدول الإفريقية على التحكم في حركة السلع والخدمات المحلية، فالاقتصادات الوطنية ستنفتح أمام الاستثمار ورأس المال الدولي، وكذلك ستقل أي إمكانية لبروز طبقة مستقلة وقوية من منظمي الأعمال المحليين تستطيع تحدي رأس المال العالمي، والقيام بهذا مع التأكيد على أهمية سيادة الأفارقة لتنمية وتعزيز سلطة

طبقة رأسمالية من السكان المحليين. ويكمن التناقض بالطبع في أن تحقيق الدولة الإفريقية لهذه الإصلاحات يتطلب تقوية هذه الدولة أولا ما لم يتم إخضاع الاستقلالية وتُفقد الشرعية. ومن ثم، يجب أن يتوخى المانحون الحذر عند تمويلهم المجتمع المدني بكل هذا الحماس بدلا من تمويل الدولة لرفع قدراتها.

المجتمع اللامدني

تقوم وجهة نظر الثمانية الكبار على أن الحكم الرشيد ضروري للقضاء على الفقر، وأن هذا لا يمكن حدوثه سوى بوجود مجتمع مدني قوي، وتقترن بالحديث الكاذب عن عدم فعالية المنتجين الأفارقة والحاجة إلى قواعد جديدة للتجارة لتشجيع التجارة والواردات الإفريقية إلى أوروبا. وتعتبر فكرة المجتمع المدني أساسية بالنسبة للسياسة القائمة على محاسبة الحكام والسياسيين للمحاسبة على أفعالهم، لكن هذه الفكرة لا تُعرف بشكل جيد أبدا وتم تجنبها بسبب مفهوم الحكم الرشيد الذي ساد مؤخرا. وقد كانت فضائل المجتمع المدني تعتبر من المسلمات لفترة طويلة (وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة 2000؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2006؛ البنك الدولي 2000). يشير المجتمع المدني في أكثر تعريفاته عمومية إلى المساحة العامة المستقلة عن الدولة التي توجد فيها أشكال عديدة من الحياة الجماعية. علاوة على ذلك، يتم استخدامه أيضًا للإشارة إلى كل الأنشطة الواقعة خارج نطاق الدولة سواء كانت تلقائية أو منظمة.

اعتبر العديد من المعلقين الغربيين أن حركات الاحتجاج التي نشأت لتساعد على تحول أنظمة الحكم السياسية في أوروبا الشرقية في الثمانينيات هي المعبر بحق عن حيوية المجتمع المدني. ففي ذلك السياق ومنذ ذلك الحين، أصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطا بشدة "بمعارضة" الدولة (چيريميك Geremek 1996). وهناك وجهة نظر أخرى تم تبنيها بخصوص المجتمع المدني، وهي استخدام المجتمع المدني، بحيث يكون تعبيرا جامعا عن الروابط بين الشركات والعائلات والدولة، وقد استخدم بوجه خاص للإشارة إلى وجود

المنظمــات الطوعية التي تعتبرها وزارة التنمية الدولية قنوات لضــخ المســاعدات في حالة الدول الهشة التي تعتبر شديدة الفساد بحيث يصعب إعطاء المساعدات لها بشكل مباشر.

يستخدم المانحون فكرة المجتمع المدني دون أي اعتبار للإشكاليات، فيعتبرونها دائما وفي كل مــكان من قوى الخير، لكن نادرا ما يتم تعريفها أو فهمها في ظروف تاريخية محددة. إن كان المصطلح يستخدم بشكل شمولي للإشارة لكل الروابط القائمة بين الناس فيما هو أبعد من نطاق المنزل والدولة، يجب على المانحين حقا دراسة ما تقوم به المنظمة فعلا لكي يمكن تسميتها "مدنية". وبالطبع غالبًا ما يتم تجاهل السؤال المتعلق بما إذا كان يجب السماح للمانحين بتمويل منظمات المجتمع المدني مباشرةً دون النقاش مع الدول.

يمكن للمانحين التغاضــي عن مسألة سيادة الدولة بسبب إيمانهم بسلامة دعم المجتمع المدني. لكنِ من بين الأمور المطروحة أن إصرار المانحين على أن المجتمع المدني هو ما يتخذ شــكلا منظما دائما يغفل أشكال الاحتجاج والمعارضة الناشئة في إفريقيا لكنها ليست رسمية أو منظمة جيدا أو معدة مسبقا. فتلك النضالات الأخرى (والتي أطلق عليها أحد الكتاب النضالات اليومية للمواطن العادي (بيات 1997) على نفس القدر من الأهمية، ويمكنها تهديد ســلطة الدولة بالضــبط كالجماعات الدعوية والدفاعية المؤسسة والمسجلة والرسمية.

نــادرًا مــا كان المانحون واضــحين فيما يتعلق بما هو متضــمن وما هو مســتبعد من قائمــة الفاعلــين "غير الحكوميين"، أي مــن يعملون خارج مجال الدولــة. ففي العديد من التشــكيلات الاجتماعية، من الواضــح أن المؤسسات المدنية مثل النقابات الأكاديمية وجماعات المصــالح في القطاع العام والمواطنين الذين يحصــلون على دخلهم الأساسي مــن الدولة تعد جزءا لا يتجزأ من نظام الدولة نفســه (بانجــورا Bangura 1999: 1). ويطــرح هذا أســئلة متعلقة بحــدود المجتمع المدني عند مناقشــة الجماعــات القائمة على الروابــط: هل يجب تضــمين كل الجماعات والجمعيات في المجتمــع المدني بغض النظر

عن عضوية الجماعة وأهدافها وغاياتها؟ وهل يجب تشجيعها جميعا؟ إن كان من الضروري الربط بين المجتمع المدني والتحرر السياسي، هل كل الجماعات الواقعة في إطاره تساهم في هذه العملية أم من الأفضل التمييز فيما بين الجمعيات المختلفة التي تساهم في المجتمع المدني؟

كانت الأخطاء النظرية عند التعامل مع النقاشات المتعلقة بالمجتمع المدني المعاصر تعني أن المانحين غير مبالين في فهمهم لمعنى المجتمع المدني. فالمانحون ببساطة متعجلون جدا لتمويل الجمعيات التي يتصورون أنها تساعد على الإصلاح أو توفر مساحة للمزيد من التمثيل السياسي. ومن الصعوبات المتصلة بمصطلح "المجتمع المدني" ومن أسباب ارتباك المانحين بشأنه أنه ظهر كجزء من النمو العضوي للتنمية الرأسمالية الأوروبية ولم يتم تحديد موضعه جيدا في جنوب العالم. ليس المقصود من هذا التقليل من شأن الأنشطة الواقعة خارج التعريف الرسمي المباشر للدولة في إفريقيا وغيرها، أو رفض الاعتراف بأهميتها، وإنما التساؤل عن سبب استخدام مصطلح "المجتمع المدني" بدلا من العديد من المصطلحات الأخرى كـ"الفضاء العام" أو "الجماعات الدفاعية والدعوية". وقد دفعت الصعوبات المتعلقة بمصطلح "المجتمع المدني" أحد المعلقين إلى التساؤل عن استعماله وربطه بطريقة مبسطة جدا بالتحول الديمقراطي:

> من الصعب إيجاد أساس إمبريقي لمفهوم المجتمع المدني، والأطروحات النظرية التي يشترك معها شديدة الارتباط بالحملات الأيديولوجية الليبرالية الجديدة لدرجة تلقي بالشكوك على قيمة المفهوم بشكل عام.

(ألين Allen 1997: 330)

يحمل المصطلح التوكيدات الأيديولوجية لأصوله الليبرالية الجديدة. فأولًا، مما يؤكد الانشغال بالحياة الترابطية أن المجتمع المدني هو مصدر القيم الديمقراطية الليبرالية، أي الانفتاح والشفافية والقابلية للمساءلة وحكم القانون. ثانيًا، يُنظر للمجتمع المدني على أنه محرك الديمقراطية، وبالتحديد نسختها الليبرالية. ثالثًا، يوضع المجتمع المدني مقابل

الدولة. ومن الأمور الجوهرية هنا أن ازدهار المجتمع المدني يُعتبَر في حاجة لدولة غير تدخليـة، أي دولــة تقوم بتعزيز مصــالح الحريات الفردية الموجهة نحو السـوق (ألين 1997: 335).

هنــاك العديـد مـن الإخفاقـات التي نجمت عـن اسـتثمار المانحـين في إدارة الحكم وجماعـات المجتمع المدني من أجل إخضــاع الحكومات للمحاسـبة والعمل على تعزيز الحكومـات الكفؤة القـادرة على تخفيض الفقر. فهذا جزء مـن هجوم أيديولوجي على الحكومات الإفريقية يكفل إخضاعها للإ صلاح السياسي الخارجي وتحرير الاقتصاد.

ولو كان مصـطلح "المجتمع المدني" محدودًا بالطريقة التي يسـتخدمه بها المانحون، بالانشـغال مثلا بالمنظمات غير الحكومية ونشاط الجمعيات، من المفيد وصف العمليات التي ترتب من خلالها الدول علاقات الإ ذعان والقهر.

كان اهتمام جرامشــي بإيطاليا الفاشـية الصـاعدة في الثلاثينيات هدفه النضـال مع عالم مقلوب رأسًـا على عقب أصـبحت فيه الحياة خارج الدولة أو فيما وراءها في عدة أوقـات (وغالبًـا في تعاقب سريع) واقعة في شرك الدولة أو منفصـلة عنها أو خاضـعة لها (جرامشــي Gramsci 1976؛ شوستاك ساسـوون Showstack Sassoon 1978). ولا تعني هذه الصـياغة "للعمليات" إرجاء أي "تحديد موقعي" للمجتمع المدني. فقد كان جرامشــي واضحًا باسـتخدام اللغة المثيرة التي تدور حول الخنادق والمكايد والحصون المحيطـة بالدولـة في أن الإذعان كان مصـنوعا ودوره تهدئـة أي علاقات طبقية فجة قائمة على الاستغلال في إطار مؤسسات الدولة وفيما وراءها. ومن ثم، يصبح المجتمع المـدني، من بين أمور أخرى، الميـدان (أو الميادين) الذي يعاد فيـه إنتاج الثقافة وأبنية السلطة، وتدمير أ ي هوية يمكن قيامها بناء على الطبقة.

بالنسـبة لجرامشي، الطريقة الجوهرية التي تحافظ بها الطبقات السائدة على السلطة هي تقديم أنفسـهم كحـكام شرعيين. وفي معظم الأحوال، تم هذا عن طريق إخضـاع

الطبقات الدنيا عن طريق سيادة وهيمنة وشرعية تصرفات الطبقة (الحاكمة) المسيطرة. فخلق الهيمنة وإعادة خلقها باستمرار، والحكم عن طريق الإذعان وعن طريق القوة عند اللزوم، كان بالنسبة لجرامشي العامل الحاسم المميز لمارسة السلطة السياسية من أجل مصالح الطبقات الاقتصادية المهيمنة. إذن، لا يكون للمجتمع المدني معنى إلا كمفهوم سياسي أو للمساعدة في تفسير الواقع السياسي لو تم اعتباره جزءًا من علاقة مع الدولة. وبينما اتجه المانحون المعاصرون والمعلقون الأكاديميون من الاتجاه السائد إلى الحديث عن المجتمع المدني في مقابل الدولة أو كبديل لها، لا يمكن أن يوجد المجتمع المدني بالنسبة لجرامشي بدون الدولة.

يؤدي هذا إلى تناقض يفشل المانحون في إدراكه وهو أن "تقوية المجتمع المدني تتطلب تقوية الدولة كشرط ضروري لا غنى عنه، فالدولة والمجتمع المدني يصمدان أو ينهاران معًا" (غازان Chazan، مذكور لدى ماركوسين Marcussen 1996: 421). ومن ثم، من الخطأ أن نضع المجتمع المدني في مواجهة الدولة كما تفعل حكومة المملكة المتحدة. فهذه الفكرة ذات القطبين مدفوعة بافتراض أيديولوجي مفاده أن الدول سيئة بالضرورة والمجتمع المدني – وبالتحديد المنظمات غير الحكومية – صالح بالضرورة. ورغم أن هذا الاهتمام الليبرالي الجديد كان قائما على أهمية ضمان الحقوق الفردية، تم تسخيره منذ الثمانينيات في معركة أيديولوجية خاضها المانحون ضد الدول المتصور أنها فاسدة وغير كفؤة. أما السياسة التي تمت صياغتها نتيجة لهذا فتتضمن تقليل أنشطة الدولة وتحسين فرص الأفراد في التنظيم الجماعي في المجتمع المدني.

لا جدال في أن الدولة في الجنوب بحاجة إلى الكثير من الإصلاح، وذلك حتى تنفتح مجالات اتخاذ القرار وتزداد الشفافية وفرص التعبير عن الرأي السياسي، وحتى يتعزز حكم القانون وحقوق الإنسان ويعلو شأنهم بشكل خاص. لكن المانحين مالوا إلى الإصرار على الصيغة الفجة التي تنظر للدولة كوحدة متجانسة وغير كفؤة توضع في مقابل الحاجة لتمكين الأفراد سواء من خلال المنظمات غير الحكومية أو

السـوق (ستيوارت Stewart 1997 : 12). لكن المجتمع المدني الحي يتطلب وجود دولة قوية، وفرض المنظمات غير الحكومية لن يخلق الديمقراطية من تلقاء نفسـه (انظر عبد الرحمن Abdel Rahman 2004، ومصادر أخرى).

يحتـاج المجتمع المـدني القوي (أي وجود العديـد من المجموعات والروابط المتنافسـة ذات الأحجام المختلفة والاهتمامات المختلفة) دولة قوية للمسـاعدة في تسيير المجالات التي يمكـن للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات أن تعمل فيها. فالدول تضـع قواعد اللعبة وتوفر فرص التعبير عن الاختلاف والمعارضـة. باختصار، توفر الدول مختلف العمليات السياسـية والاجتماعية والاقتصـادية والثقافية التي تبقـى الطبقات المهيمنة عن طريقها مسـيطرة. ومن ثم، توفر الدول إطار العمل وتتعرض أيضًـا للقوى المتعارضة والتناقضـات التي تنشـأ من النزاعات التي لا يمكن للدولة أن تحتويها بشـكل كامل أبدا. وهنـاك أيضًـا تناقض آخر. فالمجتمع المدني القوي يسـتلزم وجود دولـة قوية، لكن تلك الدولة القوية قد تهدد إمكانيات استقلالية المنظمات غير الحكومية وحيويتها في الدفاع عن أجنداتها الخاصـة. ومن الممكن بالتأكيد اسـتدعاء خبرة المنظمـات التي عملت على الدفع بإصلاحات ديمقراطية لكن قياداتها تم إدماجها في الحكومة أو العلاقات السياسية الزبونية (ألين 1997: 336). وقد أشار ألين في معرض حديثه الأكثر عمومية إلى ما يلي:

> لا يوجـد نمط وحيـد للعلاقات بين أنظمة الحكم وعناصـر المجتمع المدني. لا تكون بعض المنظمات أقرب للحكومات السـلطوية فحسـب، وإنما بشـكل عام يعتمد المجتمع المـدني باعتباره حيـاة ترابطية على الدولـة بينما قد يعتمد نموه علـى الدعم المادي من الحكومة.

(ألين 1997: 336)

ولذلك، بدلًا من سـعي المانحـين لتقويض الدولة التي غالبًا مـا تكون مفتتة بالفعل، قد يكون من المفيد أكثر أن يسـعوا لتعزيز قدرات الدولة بفعالية. لكن للأسـف حيثما تم إقرار هذه السياسـة مالت لتعزيز إصلاحات الإدارة، بما في ذلك الخصخصة، وهو ما خفض – بدلا من أن يقوي – فعالية الدولة وجعل استمرار سياسة السلب والغنائم ممكنا

(بانجــور1999: 5). وبهذا، أعطى المانحون الأولوية للتحرر السياســي للدولة الذي يستهدف بشكل مباشر مساعدة التحرر الاقتصادي والعولمة. لا يمكن تعويض انسحاب الدولة من النشــاط الاقتصــادي وتقــديم الخدمــات الاجتماعية كما ينبغــي عن طريق الفاعلين الجدد المولين من المانحين، وذلك التدخل يسبب الشقاق ويفتت قوى المعارضة السياســية. بعبارة أخرى، برغم أنه من المفيد النظر للعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية على أنها علاقة صراع على الأفكار والسياسات وشرعية الفعل، سيكون من الخطأ الاستثمار في المنظمات غير الحكومية باعتبارها القوة الدافعة للتحول الديمقراطي لمجرد أنها تُ عتبر ناشئة مما وراء الدولة.

النضال ضد الرأسمالية

اتخذت مقاومة العولمة القائمة والانتشــار غير المتكافئ لعلاقات الإنتاج الرأســمالية وتغير سبل معيشة الناس أشكالًا عديدة، وتجاوزت بكل تأكيد حديث المانحين والوكالات عن الحكم الرشيد والمجتمع المدني. فرغم أن "الحركات الاجتماعية" تُستخدم كمصطلح شــامل يجمع مختلف أشكال المقاومة، وهذا ليس مفيدا دائما. ومن الضروري بدلا من هذا محاولة معرفة الســبل المختلفة التي يؤثر التســليع من خلالها على النضالات المحلية في جنوب العالم. ومن المهم إذن دراســة كيف تتشــكل النضالات اليومية التي لا تُعتبر دائما أفعال مقاومة عن طريق آليات التنمية الرأســمالية المركبة واللامتكافئة (وتشــكلها أيضًا بدورها). وبالتالي، يجب أن ننظر إلى الظروف المحلية لنعرف كيف تساعد على تشــكيل فهم النضالات ضــد العولمة. وعند محاولة القيام بهذا، يمكننا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار المظاهرات الضــخمة التي لاقت دعاية كبيرة جدا منذ عام 1999 في قلب العالم الإمبريالي. فرغم أن الاحتجاجات ضــد الثمانية الكبار والمؤسسات المالية الدولية لاقت اهتمام تقارير وســائل الإعلام الغربية وكانت اســتجابة القادة الغربيين متسمة بالتشكك في أغلــب الأحوال، فإننا نحتاج أيضًــا إلى فهم الكيفية التي تكون بها النضــالات ضــد الخصخصة وحكم السوق واتساع نطاق الملكية الخاصة جزءا من مقاومة العولمة القائمة في جنوب العالم.

السلطة للناس؟

من السمات الأساسية للقرن الحادي والعشرين ما أطلق عليه أحد النشطاء المناهضين للعولمة في الولايات المتحدة "لحظة تأسيسية" (داناهير Danaher، أوبزرڤر Observer 29 أبريل 2001). وكان يعني بهذا أن الشركات كانت تكتب "دستورًا عالميا" يعطي الأولوية لجني الأرباح أكثر من الحق في العمل والتنمية المستدامة. والميدان الذي تمت فيه عملية كتابة الدستور هذه كان ساحة المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ولا يثير الدهشة إذن أن أكبر المظاهرات ضد العولمة القائمة تمت ضد المحادثات التجارية واجتماعات رؤ ساء حكومات الدول الصناعية.

لقد أصبح النشطاء الذين خربوا تلك الاجتماعات والهجوم الذي شنه الثمانية الكبار ضدهم في شكل حملة علاقات عامة بؤرة لمزيد من المقاومة. وعادةً ما كانت المقاومة تنشأ من النضالات الوطنية في الدول الصناعية والنضالات المحلية في جنوب العالم. ومن ثم، كانت المظاهرات الدولية في سياتل وبراج على سبيل المثال عبارة عن "نقاط تبلور" الاحتجاج. ويمكن فهمها على أنها ناشئة من النضالات التي شنها الزاباتيستا في المكسيك الذين وقفوا ضد اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية عام 1994، ومنذ ذلك الحين أصبحت تتعلق بأمور أخرى كثيرة بالإضافة إلى هذا (چونستون John-ston ولاكسير Laxer 2003). وقد عبرت أيضًا هذه المظاهرات عن إضرابات الطبقة العاملة الصناعية في فرنسا وكوريا الجنوبية في التسعينيات (براند Brand وڤيسين Wis-sen 2005: 10).

ولا يعني هذا أنه حدث إجماع بأي حال من الأحوال بين المحتجين في المظاهرات العالمية عما يسعون لتحقيقه. وذلك أمر لا يثير الدهشة. فمن نواحٍ عديدة، كانت تعتبر أساسية لنجاح مثل تلك السلسلة من أشكال المعارضة ذات القاعدة العريضة للعولمة. على سبيل المثال، اعترضت المجموعات المعارضة لمنظمة التجارة العالمية على سياسات

الخصخصة والتدهور البيئي وقوانين التجارة التي تعاقب الدول الفقيرة على فقرها وتزيد من حدته والهجوم على حقوق العمال والفلاحين ودعوات حماية حقوق الإنسان بشكل عـام. وقـد أراد المتظاهرون فيها الدعوة لكل ما يريدون تحقيقه من تدمير الرأسـمالية ومقرطة المؤسسات المالية الدولية إلى المزيد من الرقابة على نفوذ الأسواق الرأسمالية.

ورغم أهمية الشـكل الجامع لمختلف المحاربين ضـد الرأسـمالية في حجم المعارضـة للعولمة، فإن ذلك الاتساع كان نقطة ضعف في نفس الوقت. وقد استغلتها وسائل الإعلام والحكومات. فقد تم اسـتهجان الفعل الفوضـوي المباشر في وسائل الإعلام وتصويره على أنه تدمير متعمد للملكية الخاصـة، وسارع قادة الحكومات إلى تشجيع الانشقاقات لصـالح المعارضـة العنيفة فيما بـين العناصر الأكثر سـلمية. ورغم أن اسـتراتيجيات المعارضـة كانت متنوعة (وإن كانت أساسا سلمية) اسـتمرت حالة من الغموض الكبير بـين المحتجين المناهضـين للعولمة. فالصـعوبة في التعبير عن نقد العولمـة القائمة وكيفية نشوئها وأسباب اعتبار تغيرها الجذري أمرً اضروريا كانت واضحة.

يبدو أن حملة "جعل الفقر شـيئا من الماضـي" التي تم الاحتفاء بها على نطاق واسع قد فوتت الفرصة تلو الأخرى لشرح لماذا وكيف نشأ الدين الخارجي في إفريقيا، وذلك لأن هذه الحملة أحادية القضية ركزت على تخفيف عبء الدين في إفريقيا، وليس على طريقة نشـوء الدين أو الطريقة التي سيسـتمر بها الدين ما لم تحدث تغيرات جذرية في العولمـة القائمـة. ورغم أن هذا قد يكون مهما من الناحية التكتيكية، فإنه لم يقدم سـوى القليل لتنبيه الجمهور الواعي بشـكل متزايد بالتناقضـات الجوهرية للرأسـمالية كنظام اجتماعـي قام على خلق الظلـم والفقر والدين، ولا يزال يعيد إنتـاج هذه العمليات مع توفير الأساس اللازم لتوسع قوى الإنتاج على أكبر نطاق ممكن في نفس الوقت.

ضد التسليع

تركز النضال ضد العولمة في قلب العالم الرأسمالي، وقد لاقى استهداف المؤسسات والسياسيين الداعمين لليبرالية الجديدة الدعاية والنقاش الأكبر في أوروبا والولايات المتحدة. ويعتبر تركيز النضال ضد الليبرالية الجديدة في قلب "الإمبراطورية" أمرا جوهريا في السعي لتشكيل أجندات العمل والتحولات. لكن تلك النضالات كانت مستندة إلى نضالات وطنية ومحلية من أسفل في جنوب العالم، حيث يواجه الناس يوميا الاستعمار الجديد والتراكم عن طريق الحرمان ونزع الحيازات الذي قمت بتوثيقه، ويواجهون النزوح والخصخصة والتسليع وما ينتج عن كل هذا من علاقات طبقية وعلاقات بين الجنسين.

تمثل الليبرالية الجديدة والعولمة النمط المعاصر للتسليع على نطاق عالمي. وحتى عندما تكون هذه العملية جزئية ومتفاوتة، بسبب مقاومتها وبسبب الفوائد التي قد يجنيها رأس المال من الحفاظ على علاقات الإنتاج غير الرأسمالية وتغييرها بشكل جزئي فقط، فإن الدافع الأهم للرأسمالية هو تسليع كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أيضًا. وفي الواقع، كانت إحدى السمات الأساسية للرأسمالية (وليست سمعتها المعاصرة فقط) هي القدرة على دفع العلاقات بين الناس لتأخذ شكل العلاقات بين الأشياء، وهذا جزء من الطريقة التي اغترب عن طريقها الناس وابتعدوا عن إنسانيتهم (ماركس 1974).

غالبًا ما كانت مقاومة تلك العملية في أغلب الأحوال في أقوى حالاتها بين الشعوب الأصلية، وهناك الكثير الذي يمكن تعلمه من تلك النضالات. فهي تساعد على تعزيز أحد الأهداف الرئيسية لوكلاء رأس المال، ألا وهو تغيير الطرق التي تعيش بها الأسر. لا ينتقص الاعتراف بأهمية السكان الأصليين من أهمية الحركات المناهضة للعولمة ذات القاعدة العريضة، ولا يقلل من أهمية معارضة الطبقة العاملة للعولمة (سيلفر Silver وآخرون 2000؛ مانك Munck 2002؛ واترمان Waterman 2001؛ وقارن

ذلك بلويفي Löwy 2002)، وكذلك لا يشـجع أو يدافع عن المشروعات الضـخمة للبناء الجديد للدول كالأشكال المختلفة من القومية أو الشوفينية التي قد تجد موطنها في الهويات العرقية أو الإقليمية في جنوب العالم. وإنما هدفه هو الرؤية الأوضـح للنتائج الأساسية للعولمة في مواقع مختلفة ومعرفة أين كانت مقاومتها مهمة.

تعرضت الشعوب الأصلية إلى الإدماج وكافحوا ضده في مختلف أنحاء العالم. ومن بينهم على سبيل المثال، شعب المايا في المكسيك وشعب السامي في النرويج والأمريكيون الأصـليون في الولايات المتحـدة والأكراد في الشـرق الأدنى. في إفريقيا، أصـبحت السيطرة الاسـتعمارية على الأرض، وبخاصة في المسـتعمرات الاستيطانية في شرق وجنـوب إفريقيـا وكذلك في الجزائر في شـمال إفريقيا، بؤرة تركز النضـال من أجل التحرر وسياسات الغنائم والسلب والنهب فيما بعد الاستقلال.

احتلت الشـعوب الأصـلية موقعًا مركزيا في النضال من أجل استعادة السيطرة على الأراضـي التي اسـتولت عليها السـلطات الاسـتعمارية واحتفظت بها الـدول فيما بعد الاستعمار. وقد سلطت الضوء على تلك العملية في الفصل الرابع فيما يتعلق بزيمبابوي، وهنـاك حالات أخرى كثيرة توضـح ذلك في إفريقيا. لقد حاول الناس (سـواء كأفراد أو من خلال تجمعهم مع بعضـهم) أن يأخذوا بزمام السـيطرة على مقدراتهم، وسعوا إلى اسـترداد أراضـيهم من المحتلين أو عملاء الدولة أو رأس المال. في كينيا على سبيل المثال، اسـتمر الماساي في شن الحروب القانونية وغيرها ضـد مزارعي الشعير الذين حولـوا مقاطعة نـاروك للعمل في التوريد لصـناعة المشروبات كمـا يفعلون في محمية ماسـاي مارا مما قلل من حقوق الصـيد والرعي التي كانوا يتمتعون بها في الماضـي. وبالمثل، كان شعب أوكيك محرومين من الاستفادة من غابات ماو (ماشاريا Macharia 2003: 196). تزايدت الصراعات حول الأرض بشـدة في كينيا منذ عام 2000 بسبب ذيوع قضـية زيمبابوي جزئيا وبسبب استمرار وتزايد التفاوت في الريف جزئيا. وقد قامت منظمات قاعدية بإعادة الاسـتيلاء على الأراضي من المستوطنين البيض وملاك

الأراضـــي الأفارقة والذين كان الكثيرون منهم مسـئولين حكوميـين (تورنر Turner وبراونهيل Brownhill 2001: 117).

وفي نيجيريـا، ارتبط الصراع علــى الأرض في مناطق إنتاج البـترول بدلتا النيجر ارتباطـا وثيقـا بالتنقيب عن البترول وإخفاق الحكومة في تعزيـز التنمية المحلية. اتخذت المقاومــة هناك أوجه متعددة ضــد شــركات البترول وضــد الحكومة والعمـداء المحليين والسلطات التقليدية. وفي أوائل عام 2006، اضطرت حكومة نيجيريا إلى التوجه لمعالجة التخلف السياسي والاقتصادي في المنطقة، وظهرت إشارات أولية على وجود تعهد جديد بتوجيــه المزيد من عوائد الثروة البترولـيــة أخيرًا. لكن المقاومة المحليــة متمثلة في حركة بقاء الشــعب الأوجوني وشـباب الأيچاو والعديد من المنظمات الأخرى واصلت الضغط لضمان تقديم الخدمات الأساســية. ولجأت الميليشيات الشبابية لحمل السلاح للنضال ضد سـلطة الزعماء التقليديين وعــلاج إخفاقات شركات البترول في الوفاء بوعود التشــغيل والتنمية، وهم في طليعة النضــال ضــد العولـمـة القائمة. وغالبًا ما كانت تلك النضــالات مدفوعة بالرغبة في الدفاع عن الفرص المحلية في العمل وتوافر الموارد بما في ذلك الدفاع عن الحق في الأرض وتوفير المياه النظيفة والتشغيل والبيئة الخالية من السموم.

حاول الناس والمجتمعات في جنوب العالم حماية ما لديهم من أصــول وثروة محلية وعلاقات عائلية في النضــال ضد سـلب الأراضي ومحاولات الاسـتيلاء على الثروة البترولية وتعزيز تسـليع العمل. وقاتلوا أيضًا للحفاظ على رؤية معينة للمجتمع المحلي بنــت بدورها على مــر التاريخ أنماطا مختلفة من سياســات الهوية ومقاومة التسـليع. وتعتبر هذه أرضــيات متغيرة يتم من خلالها مواجهة الرأسمالية، وأكثرها أهمية "ينبع من الملكية الجماعية للموارد، حيث تعبر عن رفض الإيمان بأن حقوق الملكية الخاصــة عامــة وواحدة في كل المجتمعات الإنســانية" (هــول Hall وفينيلــون Fenelon 2003: 174). وارتبط ســعي "النظام العالمي الجديد" المتكرر لتعزيز التسـليع "بالكفاح من أجل الخصوبة". وتتمثل بؤرة هذا الصراع في:

السعي للسيطرة على عمليات ونتائج الخصوبة، ألا وهي القدرة على إعادة الإنتاج وتعزيز الحياة في كل أشكالها، وخاصة البشر وقوة عملهم وطعامهم. الأرض والعمل، بالإضافة إلى معارف وأجساد وأوقات النساء عبارة عن أمور مركزية في عملية تحقيق الخصوبة.

(تورنر وبراونهيل 2001: 107)

في أغلب الأحوال كانت المقاومة المحلية للعولمة تُبنَى حول الحق في الأرض والصراع على إنتاج الغذاء والاندماج في سوق الإنتاج المعيشي الأساسي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. والمقصود بإعادة الإنتاج الاجتماعي هنا السبل التي تحافظ بها العائلات على نفسها فيما هو أبعد من الإنتاج الاقتصادي وإعادة الإنتاج الفسيولوجي عن طريق الحفاظ على صحة الأسرة وعلى التعليم والعادات وتقاليد الزواج والتبادل مع الجيران ومجموعات الأقارب وغيرها على سبيل المثال.

تتمثل النقطة المهمة هنا في أن مقاومة رأس المال تبدأ بالآليات التي تستخدمها الأسر للحفاظ على الاكتفاء الاقتصادي الذاتي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. ويُمكِننا التركيز على الأسرة المُعرَّفة تعريفا رحبا من تجاوز التركيز المنفرد على قضايا نشوء العمل المأجور وإنتاج السلع مع تقدم الرأسمالية، وهما موضوعان بحثهما هذا الكتاب بالتفصيل[1]. إن التذكير بأهمية الأسرة في الصراع مع التحولات الرأسمالية يدفع للانتباه أيضًا إلى دور المرأة في المواجهة مع العولمة. ويمكننا أيضًا تتبع دلالات الكيفية التي تقوم بها القطاعات غير الرسمية وإنتاج السلع الصغيرة منزليا والتجارة الموازية والمقايضة والتهريب بدور الرابطة، بل دور المعارضة في أغلب الأحوال "من خلال جوانب صغيرة في الحياة اليومية". وكما أشار أحد المعلقين: "تُعتبَر الأسرة نقطة الارتكاز بين تغلغل الأنظمة العالمية والثقافة المحلية" (بيكرينج Pickering 2003: 202). وبدراسة نقطة الارتكاز هذه بشكل أكبر، يمكننا أن نفهم عمليات الإدماج والمقاومة التفاعلية ذات الاتجاهين بوضوح أكبر.

تبدأ المقاومة للعولمة على المستوى القاعدي في الأسر التي تقف ضد الضغوط الهادفة لتسليع التموين الذاتي. وهناك روايات عديدة عن الطرق التي قادت بها النساء على وجه الخصوص تلك النضالات. والتي تراوحت بين الخدمة العسكرية الميدانية وكفاح نساء كينيا ضد البريطانيين في انتفاضة الماو ماو والنضال من أجل التحرر الوطني ضد الفاشية والعنصرية في جنوب إفريقيا وأنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو. وتركزت المقاومة القاعدية أيضًا على كفاح النساء من أجل الحفاظ على السيطرة على أصول الأسرة والأرض وإنتاج الغذاء، حيث قاومت النساء في مختلف إفريقيا تحويل الزراعة إلى تجارة حيثما تضمن ذلك التحول عملية من هاتين العمليتين أو كليهما: العملية الأولى هي زيادة العائد المالي الذي يحصل عليه الرجال مع سعيهم لإبعاد النساء عن إنتاج المحاصيل النقدية، والعملية الثانية هي محاولات تحويل الزراعة إلى تجارة بما يؤدي إلى تقويض إمكانية التمويل الذاتي (برايسيسون 2000؛ بيري 1994). وقد كانت ردود أفعال النساء قوية ضد تهديد القدرة على التوفير الذاتي وتهميش سلطتهن في صنع القرار في الأسرة مما يعرض الإنتاج المنزلي وإعادة الإنتاج الاجتماعي للخطر.

كانت مقاومة الضغوط الهادفة لتحويل الزراعة إلى تجارة قوية في مختلف أنحاء إفريقيا. وتلك المقاومة حاولت إيجاد موقع للممارسات الثقافية التي يتم مراجعتها وتتغير باستمرار مع اندماج المجتمعات أكثر فأكثر في التنمية الرأسمالية المركبة واللامتكافئة. ومن الشائع جدا أن تحاول المجتمعات الحفاظ على عناصر الثقافة المحلية والأصلية رغم سحبها في نفس الوقت إلى التعاملات السوقية وأجور العمالة وغيرها من الأنشطة المدفوعة بالعولمة. وعند السعي للحفاظ على دور الأسر كوحدات استهلاكية نجد أن هذا الدور يبقى مهما وإن كان محدودا في نطاقه رغم أن التحول يتم بشكل حتمي ومشهود. وتتمتع الأسر بدرجات متباينة من الاستقلالية عن الهجوم المباشر من جانب الشركات والسوق:

> يمكن للأسر أن تلعب دورا مهما في تشكيل الإمكانيات الاقتصادية وأثر السوق في نطاق مناطقهم المحلية، وذلك عن طريق تحديد أي الأشياء يتم شراؤها من السوق أو يجب شراؤها منه، وعن طريق بناء علاقات اجتماعية تعمل على تجنب الاستهلاك السوقي.

(بيكرينج 2003: 206)

مع انتشار الاقتصاد النقدي، تقوم الأسر التي لم تخضع تماما للشركات الوطنية أو الدولية بمواجهته، ويكون لها أولويات تشكلت بناء على خصوصيتها كوحدات للإنتاج وإعادة الإنتاج وعن طريق القناعات المجتمعية المشتركة المتعلقة بالمخاطر والفرص التي يوفرها الاقتصاد النقدي والتسليع. وفي ظل هذه الظروف، تواجه مبادئ السوق التماسك الاجتماعي، وتهدد ذلك التماسك بسبب تحويل أنشطة التوفير الذاتي إلى نشاط تجاري وغير ذلك. وتعد العلاقات الاجتماعية داخل العائلة والمجتمعات التي تتفاعل مع الضغوط المبذولة من أجل التحول للسوق حصنا ضد العولمة. وغالبًا ما تلعب دور البنية الأساسية التي تقوم عليها مقاومة تدويل رأس المال.

من أهم الأفكار التي توجد في المجتمعات وتجعلها مقاومة للرأسمالية وجهات النظر المتعلقة بالتسليع والثروة والتحديات التي تطرحها بالنسبة لاستدامة الحياة في المجتمعات المحلية أو الخاصة بالسكان الأصليين (وإن كانت هذه المجتمعات تتعرض للتغير باستمرار). ففي إحدى مجتمعات لاكوتا في الولايات المتحدة على سبيل المثال، "يتم تهذيب طلب المستهلكين عن طريق التوجهات الاجتماعية المعادية للجشع والتراكم الفردي وعن طريق الكرم والشعور بالمسئولية تجاه الأقارب وخاصة من الأطفال وكبار السن" (بيكرينج 2003: 207). ومن العوامل التي تميز السكان الأصليين مقارنةً بمن يستولون على أصولهم تناقض الأفكار المتعلقة بالثروة والتراكم وشبكات الدعم الاجتماعي. وهناك دليل على حدوث هذا في الريف المصري بعد الإصلاح الذي أدخل على نظام حيازة الأراضي في عام 1992.

لقد تناولت دلالات القانون رقم 96 لعام 1992 في الفصل الرابع. فإحدى الخرافات التي روجتها الثورة المضادة في الريف المصري هي أنه مر بسلام ودون معارضة أو مقاومة. لكن هذه فكرة زائفة. فقد أوضحتُ حجم العنف "الرسمي" المتمثل في وفيات وجروح وزج في السجون. وبجانب تلك الاحتجاجات والصراعات العنيفة بين المستأجرين والحكومة المصرية كان هناك شكل آخر من المقاومة. فقد أظهر التغير في قوانين الإيجار بعض القضايا الجوهرية المتعلقة بالمجتمع و"التقاليد" والعادات. ورغم

أنني لا أريد أن أضفي هالة من الرومانسية على حياة القرية المصرية - أو أي قرية أخرى - فإن الدليل قائم على حدوث تجميع للتعبئة من الأسرة والقرية ضد ملاك الأراضي الأقوياء الذين تحدوا سياسة الحكومة القائمة على الإسراع بتسليع الأرض والعمل. فأصبحت التعبئة مرتكزة على التحدي الذي تمثله خصخصة الأراضي لقيم القرية. وقيم القرية هذه كانت تتركز على قيم الحقوق والواجبات وحسن الجوار والعناية بالأرض والالتزام المالي ومراعاة الجيران وغيرها من الأمور التي تعرضت للتهديد أو التدمير بسبب عواقب القانون الصادر عام 1992. وقد كشفت إحدى الكاتبات في دراسة حالة تفصيلية في محافظة الدقهلية بالدلتا عن أنواع عديدة من الصراع على الأرض ظهرت بعد عام 1992 (تنجاي 2004). وتدعم دراستها حالات أخرى في دلتا وصعيد مصر (بوش 1999 ؛ عبد العال Abdel Aal 2002).

اكتشفت تنجاي أن المزارعين الصغار استجابوا بطرق بعينها للتغيرات في نظام الإيجار التي أدت إلى حرمانهم من الحيازة، وخاصة بعد أكتوبر 1997 عندما أصبح قانون 1992 نافذا. فالنتائج المترتبة على الارتفاعات الهائلة في القيم الإيجارية للأرض دفعت القرويين إلى التعبير عن نقدهم لأصحاب الأراضي الذين أصبحوا يُعرفون بأنهم مفسدون لقيم القرية المتمثلة في التبادل والحقوق والواجبات. ورغم أن هذه الواجبات تخص الجميع، فإنها كانت مُلزِمة أكثر بالنسبة للقرويين الأكثر ثراءً نسبيا من أجل الحفاظ على العادات والحقوق والواجبات في القرية.

اتخذت النزاعات في القرى في أغلب الأحوال شكل الصراع على الأراضي والمياه، لكن المعارضة العنيفة في ظل النظام القمعي في مصر لم تكن قط خيارًا واقعيا بالنسبة لصغار الملاك الذين كانوا أضعف كثيرا من ملاك الأراضي. فقد واجهت المستأجرين ذوي الحيازات الصغيرة مشكلة أخرى عند التفكير في مقاومة التغيرات في نظام الحيازة، وهي أن هيكل الحيازات كان يعني أنهم قد يملكون قطعة صغيرة من الأرض، ويؤجرون ويستأجرون الأراضي خلال فترات زمنية صغيرة،

ويتشـاركون في المحصول بنظام المزارعة، وذلك جعل من الصعب للغاية تحديد خصم واحد أ و مالك واحد لخوض معركة القانون الجديد ضده.

وبينما أكدت الحكومة المصرية على التحول السلمي تجاه التسليع المتسارع للأرض، خاض المزارعون صراعًا اتسم بالعنف في بعض الأحيان، وحدثت خسائر فظيعة في الأرواح وتعذيب واعتقال مستمر للمستأجرين الذين تحدوا القانون. واستخدم المزارعون كذلك رابطة الأخلاقيات المجتمعية في محاولة لإعادة ربط القرويين ببعض، وإن كان القيام بهذا يؤدي إلى الحفاظ على أنماط التفاوت والنفوذ التي شكلت حياة الناس فيما قبل القانون 96. ولذلك، تشكلت النضالات في أغلب الأحوال حول محاولات الفلاحين الحفاظ على قيم القرية التي جعلت مستويات من التبادل بين الأثرياء والأقل ثراءً ممكنة، وتعرضت للهجوم عن طريق الإفقار المتسارع لصغار المستأجرين.

قام المزارعون الذين تعرضت سبل معيشتهم للتهديد بسبب الزيادات في القيم الإيجارية وتكاليف الإنتاج الأخرى التي أوقعت بالكثيرين في الديون وبالبعض في العوز بمحاولة تحميل كبار ملاك الأراضي المسئولية جراء ما نُظِر إليه كسلوك مدمر اجتماعيا. وفي بعض الأحيان، أدت الضغوط المبذولة في القرية لإجبار ملاك الأراضي على عدم رفع الإيجارات للدرجة التي تم التهديد بها في بعض الأحيان. ففي تلك الحالات، كان من اللازم إحداث تجاور بين دور السوق في تحديد الأسعار والإيجارات من ناحية ومنطق الحياة القروية من ناحية أخرى. ومن ثم، لم تتم التعاملات الاقتصادية دائمًا في "السوق" وإنما من خلال شبكات اجتماعية متعلقة بالقرابة وروابط المودة. في هذه الظروف، لم تكن العلاقات غير السوقية "متخلفة" بسبب الفشل في كبح النمو، وإنما شكلتها علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعية التي لم يستطع أ نصار السوق فهمها.

ولأن التحديات المباشرة لعنف الحكومة المصرية كان من المرجح أن تُقابل بقمع شديد، وجد المستأجرون وأصحاب الحيازات الصغيرة صيغًا بديلة ومهمة للنضال. فأولئك الذين واجههم النفوذ الاقتصادي لملاك الأراضي عارضوه من خلال الانتقاد الشفهي والهمس. وقد تحدوا وجهاء القرية أن يحملوا ملاك الأراضي المسئولية بسبب عدم الاحترام الذي بدا منهم عند إخفاقهم في تلبية توقعات الفلاحين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الراسخة. كان القرويون غاضبين، لأن ملاك الأراضي لم يحترموا أعراف القرية، التي كان الحق في الأرض محميا بموجبها وفقًا للعادات والأعراف، وسعوا لفرض نظام يجعل الأرض متاحة فقط عند الدفع لمن يستطيع تحمل الإيجارات العالية الجديدة فقط.

لا يعني عدم قيام القرويين بشن صراع صريح ضد عواقب القانون 96 وضد أفعال كبار ملاك الأراضي وجود قبول للثورة المضادة في الريف المصري. بل على العكس، حدثت المقاومة عبر ممارسات غير رسمية وغير منظمة من جانب المزارعين الذين فقدوا حيازاتهم. فالنضالات اليومية والتفاوض من أجل الحياة نفسها والصراعات على إتاحة السبل للموارد في المجتمعات تظهر في أغلب الأحوال مقاومة ونشاطا معاديا للهيمنة. أطلق (سكوت Scott 1990: 200) على هذا الأمر "ما دون السياسة"، وسلط الضوء على نضالات الحياة اليومية مثل "التلكؤ" و"الإشاعات" وكيف تساعد على مواجهة المراقبة والاستبداد. ومع ما رأيناه من أفعال الفلاحين في الأسواق الموازية والأسر والمجتمعات (بالإضافة إلى أماكن العمل وفي الحقول الخاصة بملاك الأراضي التي تبقى فيها المنافسة على إتاحة الموارد)، تنشأ وتتعزز المقاومة والرؤى المناهضة للهيمنة. ويمكن أن تأخذ تلك المقاومة شكل الإضرابات والمعارضة الأكثر عنفا وتنظيما لو خفت الرقابة.

بالنسبة لسكوت، ربما يكون "ما دون السياسة" شكلا "تأسيسيا" من السياسات التي تعتمد عليها الأعمال السياسية المؤسسية. وفي سياق أنظمة الحكم القمعية التي تقيد فيها عين الدولة اليقظة فرص التعبير عن الظلم، يصبح هذا الشكل أهم طريقة يستطيع

المقهورون من خلالها القيام بأفعال مناهضة للقمع الذي يتعرضون له.

وصف ذلك النوع من المقاومة والنضال بـ"الزحف الهادئ للناس العاديين":

> يشير هذا إلى الأفعال المباشرة غير الجماعية التي يقوم بها الأفراد والعائلات للحصول على الضروريات الأساسية (الأرض أو المأوى أو الاستهلاك الحضري الجماعي والوظائف غير الرسمية أو فرص العمل) بطريقة هادئة ومتواضعة.
>
> (بيات 2000: iv)

وقد صاغ بيات فكرة الزحف الهادئ (1997، 1998، 2002) وهو يناقش الاضطرابات الحضرية أساسا، فبالنسبة له هي:

> مختلفة نوعيا عن المعايير الدفاعية أو آليات التغلب على المصاعب. . . فهي تمثل تقدم الناس العاديين بطريقة هادئة وممتدة ومنتشرة نحو ذوي الأملاك والسلطة من أجل البقاء على قيد الحياة، من خلال نضالات مفتوحة ورشيقة بلا قيادة أو أيديولوجية أو هيكل تنظيمي واضح.
>
> (بيات 1997: 5)

كان بيات يعتبر تلك النماذج من النضالات إلى حد ما نتاجًا لعقود اجتماعية قامت على أساسها علاقات إدماجية بين الدولة والعمال والفلاحين. ففي تلك الأحوال، كما حدث في عهد عبد الناصر في مصر في الخمسينيات وأوائل الستينيات، كان هناك عقد اجتماعي قائم، وإن لم يكن خاليا من المشاكل، قدمت بموجبه الدولة الخدمات الأساسية ووافقت الطبقات الخاضعة على أن تكون سلبية سياسيا. وقد ضمنت تلك المرحلة، في إطار أنظمة الحكم القمعية المستمرة في الشرق الأوسط، أن تتخذ العديد من النضالات شكل الحلول الفردية للمشاكل بدلا من أوجه التضامن الطبقي أو الجماعي باعتباره الوسيلة الرئيسية للمعارضة.

الرأسمالية والقوة والتحول الاجتماعي

للنضـالات ضد الرأسمالية المعاصرة سـواء كانت ضد المؤسسات المالية الدولية أو ضد الهجوم والتحول الجزئي لعلاقات الإنتاج غير الرأسمالي، فكرة مشتركة توحدها، وهي الأمل في نشوء بديل للانتشار العالمي للتسليع. وقد أشرت عبر هذا الكتاب إلى أن الصراع على الموارد والطريقة التي يصـف بها المانحون طبيعة الفقر وأسـبابه قد شـكلا الانتشار المتفاوت للتسليع. وفي المقابل، تحدت النضالات ضد العولمة في قلب العالم الرأسمالي وفي جنوب العالم النتائج المترتبة على استمرار التفاوت وتهميش إفريقيا بالتحديد.

وقد سـلط هذا الفصل الضوء على بؤر النضالات المختلفة بين الحركات الدولية ذات القاعدة العريضـة التي تهاجم العولمة الحالية ونضالات الريفيين في إفريقيا الذين كافحوا التحول الاجتماعي، وخاصـة تسليع الأرض والعمل. وقد أبرزتُ كيف يخدم إصرار حكومـة المملكة المتحدة والمانحين الآخرين على أهميـة إدارة الحكم (كمفهوم مجرد عن الحقائـق التاريخية والمعاصرة الملموسـة) المصـالح الإمبريالية المتعلقـة بالإصرار على انفتاح الاقتصادات أمام الرأسمالية العالمية.

لقـد طرحت حقا أن اسـتخدام الحكم والمجتمع المدني كآليـات محتملة من أجل تعزيز الديمقراطية في جنوب العالم غير مفيد. ويجب أن تكون تلك الأفكار متأصـلة في تحليل يرى كيف تسـعى الدول إلى تعزيز الهيمنة والحفاظ عليها عن طريق الجمع بين الحكم عن طريق الإكـراه وبالإذعان، وعلينا أن نفهم كيف يتم حشـد المجتمع المدني كمفهوم ومن خلال الوقائع السياسية من قِبل الطبقات المسيطرة من أجل تعزيز السيطرة وإعادة إنتاجها.

مـن أجل فهم كيفية نشـوء المقاومة أكدتُ أهميـة تغير بؤرة تركيز العمل المسـتقبلي والنشـاط العام بعيدًا عن التحليلات الكلية باتجاه استكشاف دور الأسرة والطريقة التي يؤثر بها تنظيمها على العلاقة بين التموين الذاتي وإنتاج السلع. وقد اقترحت أيضًا أهمية وضع النساء المحوري في الأسرة وكفاعلات يناضلن ضد الانتشار العالمي للتسليع.

يســاعد البدء بالأسرة، حتى في عصر الحركات العاليــة لرأس المال والناس، على تفســير اســتمرارية علاقات الإنتاج الرأســمالية وغير الرأســمالية الهجينــة المتوازية. ويتشكل ذلك الطابع الهجين عن طريق حيوية مجتمعات السكان الأصليين ونشاطها من أجل الفوز في الصراعات الخاصــة بطريقة يمكن من خلالها التعامل مع أنماط التفاوت والبنية الطبقية القائمة والناشئة حديثا. وذلك النشاط لا يمكن توقعه من أي خطة محددة مسبقا تبين أن مقاومة العولمة القائمة ستنشأ تلقائيا من الطبقة العاملة والنقابيين والمنظمات العمالية. ورغم أن الطبقة العاملة تســتطيع وتقوم بالاحتجاج والتنظيم من أجل العدالة والمساواة، من المهم المضي إلى ما هو أبعد مما يمكن أن يكون أكثر الحركات الاحتجاجية بروزا. فتلك الحركات نفســها نشأت من أنماط المقاومة والنضالات القاعدية. فما نراه كحركات في حالة فعل عبارة عن حركات نشأت من نضالات في مكان آخر.

على ســبيل المثال، نشــأت المســيرات الطويلة للقائد ماركوس Marcos عبر المكسيك في عام 2006 من النضــال في المناطق الريفية بولاية شــياباس، فمظاهرات العمال المهاجرين في مختلــف أنحاء الولايــات المتحدة في نفس العام لا تعود جذورهــا إلى مدن لوس أنجلوس ونيويــورك فحســب، وإنما إلى مــدن وقرى في المكســيك وبورتوريكــو ودول في أمريكا الوسطى. وربما يكون الحشد من أجل الأرض في كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا وناميبيا هو الأكثر شــهرة ولفتا للأنظار عندما يواجه بالشرطة وقوات الأمن في عواصم ومدن تلك الدول، لكنه يبدأ من نضالات نشأت في أسر ومدن تؤثر فيها ضغوط الحرمان من الأرض ومن ثم البقاء على قيد الحياة على الأسر ذات النساء والأطفال والصغار وكبار السن.

ويساعد فهم الأسباب التي تجعل المقاومة تتخذ الشكل الذي هي عليه، على تعظيم أثر النضــالات ضد رأس المال. ففي حالة الأسر، تنشأ أنماط المقاومة بشكل عام من ردود الأفعال المضــادة للطرق التي يتحدى بها التسليع التموين الذاتي. لكن النضالات الفعلية التي تنشــأ سيُحدَّد شكلها بناء على علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج المحددة الواقعية. وفي المقابل، تضــع العلاقات الاجتماعية المتعلقــة بالعولمة قيودا على المعارضــة الموجهة لها (جرافيد چونز Gruffydd Jones 2005: 56).

هناك عدد من القيود الأساسية التي تنشأ بسبب الأسلوب الذي تسعى من خلاله العولمة القائمة لإنكار المعارضة لها. لكن تناقضات الرأسمالية، وأبرزها البؤس الذي تنتجه وفشلها في تقليل التفاوت في العالم، توفر قوة هائلة للمظلومين للتعبير عن معارضتهم لفقرهم. وأثناء القيام بذلك، يكافح الفقراء أيضًا لإيجاد نمط أو نموذج للمقاومة يعظم من فرص التحول في سبل معيشتهم ويمكنهم التحكم فيها. يعتبر ذلك الكفاح أمرًا مهما، حتى عندما لا تكون النتائج ناجحة. وتساعد عملية المعارضة نفسها على خلق "الكرامة" والحفاظ عليها.

> الكرامة هي رفض قبول الإذلال والقهر والاستغلال والتجرد من الصفات الإنسانية. إنها رفض ينكر إنكار الإنسانية... [إنها] سياسة ممتلئة بالحلم بخلق عالم من الاحترام المتبادل والكرامة وبالمعرفة التي يتضمنها ذلك الحلم وبمعرفة أن هذا الحلم يتضمن تدمير الرأسمالية وكل شيء يجردنا من إنسانيتنا أو سماتنا الشخصية.

(هولوواي Holloway 2005: 154)

يتحدى الإدماج المتفاوت للشعوب في العولمة القائمة كرامتهم. وقد تركزت روايتي للصراعات التي تدور حول سبل الوصول للموارد والعمالة والغذاء والمعادن والأرض، وللطرق التي تشكل بها حكومة المملكة المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الفقر والاستراتيجيات الهادفة لتخفيضه، على استمرار الفقر في العالم، وإن كانت إمكانية تخفيفه بشكل حقيقي تبقى حقيقية. وقد أكدت أن ذلك لن يتم على أيدي الثمانية الكبار وغيرهم من أصحاب المقام الرفيع في الغرب أو في إفريقيا.

ورغم أن الفقر المفزع والطرق التي يتم بها إعادة إنتاجه لا يزال يشكل المشهد في إفريقيا، وخاصة في وسائل الإعلام والحكومات الغربية، فإن النضال لا يزال مستمرا ضد قوة العولمة والعسكرة والهيمنة الحالية. فالنضالات التي تهم الفقراء والجوعى هي تلك التي يشكلونها ويتحكمون فيها ليرفعوا من شأن إنسانيتهم ويعيدوا خلقها.

الهوامش

هوامش الفصل الأول

(1) لا تقلل محاولة البنك الدولي الاعتراف بأهمية المناهج الكيفية في تناول الفقر، والتي تتضح في مبادرته "أصوات الفقراء" من هذا الانتقاد.

(2) تدعيمًا لهذه النقطة يشير بينين إلى حذف العنوان الفرعي "State, Class, and Economic Development" (الدولة والطبقة والتنمية الاقتصادية) من الطبعة الثانية من أحد أكثر الكتب الدراسية عن المنطقة استخداما وهو A Political Economy of the Middle East (الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط) (1996) لريتشاردز Richards وواتربيري Waterbury، وتم استخدام عبارة "الفاعلين الاجتماعيين" بدلا من "الطبقة".

(3) هبط الاستثمار الإجمالي في الزراعة في الفترة من 1980 إلى 1992 في مصر من 31% إلى 23%، وفي الجزائر من 37% إلى 28%، وفي المغرب من 23% إلى 22%، وفي السودان من 12% إلى 10%، وفي تونس من 28% إلى 26% (الغنيمي 1999: 12).

(4) تمثل إيران وتركيا على سبيل المثال 34،4% من عدد السكان و38،6% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

(5) معامل جيني عبارة عن مقياس يبين مدى اقتراب توزيع معين للدخل من المساواة المطلقة أو عدم المساواة المطلق. فيمثل الرقم الأقرب للصفر المساواة المطلقة، ومع اقتراب المعامل من 1 يقترب توزيع الدخل من عدم المساواة المطلق.

(6) يبدو أن الأمر لا يتعلق بالتشغيل في ذاته وإنما العمل المنتظم القابل للاستمرار الذي يُعتبر أمرا أساسيا في الحفاظ على تدفق الدخل. وهذا الأمر قد تم تحديده كواحد من "أهم عوامل الخطورة بالنسبة للفقر في مصر" (أسعد Assaad وآخرون 2001: 24، ودات Datt وآخرون 1998).

(7) إن الزراعة التصديرية من المجالات التي حددتها المؤسسات المالية الدولية للتطوير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انظر، من بين أعمال أخرى، (بارودي Baroudi 1993)، وانظر أيضًا (ميلانوفيتش Milanovic 2003) والفصل الثاني فيما يلي من أجل الاطلاع على نقد قوي ومثير للاهتمام لأثر العولمة على تحسين الفقر.

(8) يوجد هنا مجال لمناقشة مهمة عن دور عمالة الأطفال، وأمر آخر مرتبط بها وهو كيف يمكن النظر لعمالة الأطفال كأحد ديناميكيات عملية خلق وإعادة إنتاج الفقر. هذا النقاش يخرج عن مجال هذا العمل، لكن انظر:(أمين Amin وليود 2002 Lloyd)،(وعمر Omar بدون تاريخ)، (ووهبة Wahba 2001) من بين آخرين.

هوامش الفصل الثاني

(1) أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية عبارة عن أهداف يجب أن تحققها أفقر دول العالم بحلول عام 2015. تتضمن هذه الأهداف تقليص نسبة من يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم إلى النصف بين 1990 و2015، وتقليص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، وضمان استكمال جميع الأولاد والبنات لتعليمهم الأساسي بحلول عام 2015، وتقليص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بين 1990 و2015 بمقدار الثلثين، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

(2) كان تريفور مانويل Trevor Manuel وزير مالية جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، رئيس مجلس محافظي صندوق النقد الدولي/البنك الدولي في 1999 - 2000، ورئيس لجنة التنمية في صندوق النقد الدولي/البنك الدولي 2001 - 2002، والرئيس المشارك لمؤتمر الأمم المتحدة عن التمويل من أجل التنمية الذي عقد في مدينة مونتيري في مارس 2002.

(3) تبرعت فنلندا بـ0،76 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991، لكن هذا انخفض فيما بعد إلى0.35.

(4) أنفقت المملكة المتحدة 16 مليار دولار أميريكي على الحرب في العراق وأفغانستان قبل نهاية 2006، لكن هذا يبدو تافها مقارنةً بالـ 350 مليار دولار أميريكي التي أنفقتها الولايات المتحدة على الحرب ذاتها، وهو ما يعادل أكثر من ستة أضعاف ميزانية الولايات المتحدة الفيدرالية على التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، وهذا المبلغ يمكن أيضًا أن يوفر بسهولة الغذاء والرعاية الصحية الأساسية والماء النظيف والتعليم الأساسي لكل أطفال العالم. إن 100 مليار دولار أميريكي قادرة أيضًا على تغطية تكاليف كل جهود مكافحة الجوع في العالم لمدة خمس سنوات. (انظر، مثلا جوليان بورجر، "Iraq War will Cost Each US Family $3415" (حرب العراق ستكلف كل عائلة أمريكية 3415 دولارًا أمريكيا)؛ Guardian 25 يونيو 2004؛ انظر أيضًا WWW.nationalpriorities.org).

هوامش الفصل الثالث

(1) المهاجرون الدوليون هم الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير البلد الذي ولدوا فيه (المنظمة الدولية للهجرة 2005: 379).

(2) هذه هي بالتحديد وجهة النظر التي تعرف عنها الصحافة الرائجة لكن وسائل الإعلام الأخرى فشلت أيضًا في التعامل مع طرح رؤية عميقة لقضايا اللجوء وهجرة العمالة. انظر The Sun 18 أغسطس 2003، ومراجع أخرى، واطلع على الطريقة التي تم التعامل بها مع قضايا المجرمين الأجانب في مايو 2006.

(3) لم يكن التجار البريطانيون وحدهم في غرب إفريقيا هم من نظموا تجارة العبيد. انظر:(فان دانتزيج 1978 van Dantzig) لمزيد من التفاصيل عن تورط الهولنديين في ذلك، وانظر:(فاج Fage 1969) لمعرفة المزيد عن تأثير تجارة الرقيق على علاقات الإنتاج الأصلية المحلية. كان العرب أيضًا نشطين جدا في تجارة الرقيق للعمل بالسخرة من ساحل العبيد في غرب إفريقيا إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومن شرق إفريقيا إلى ريونيون والخليج. وتعتبر سيطرة البلجيكيين على الكونغو على الأرجح أكثر أشكال الاحتلال وحشية في إفريقيا، فقد اعتمدوا على التشغيل بالسخرة ونظام عمل قاسٍ بصورة مفزعة للاستيلاء على العاج والمطاط. لقراءة أكثر ما كتب عن تاريخ هذه الفترة وضوحًا بالإضافة إلى الرسوم وإثارة المشاعر لما أطلق عليه الهولوكوست الأول، انظر كتاب King Leopold's Ghost (شبح الملك ليوبولد) بقلم آدم هوخشيلد (1998 Adam Hochshild).

(4) تجدر الإشارة رغم هذا إلى أن العمالة المهاجرة في جنوب إفريقيا كانت قد تهيكلت قبل الفصل العنصري بفترة طويلة. في تلك الفترة المبكرة، وربما منذ عام 1910، كان عرض العمل مطلوبا بكميات أكبر كثيرا مما يمكن توفيره من خلال عمل السجناء أو تغيير الأجور. وقد كانت هجرة العمالة عاملا أساسيا في «سياسة الاعتماد على أهل البلد» في ظل نظام الفصل الذي ساد جمهوريات البوير في القرن التاسع عشر وتم تكريسه في اتحاد جنوب إفريقيا عام 1910 كسياسة رسمية، لكن الأمر الأساسي بالنسبة لنظام الفصل العنصري الذي نشأ بعد ذلك هو طبيعة إدارة الدولة والقانون التي شكلت الأساس له، وأنا ممتن لموريس شيفتل على لفت انتباهي لهذا الأمر.

(5) لم تكن مبالغات الصحافة الشعبية عن المخاوف من إغراق المملكة المتحدة بالمهاجرين بسبب اتساع الاتحاد الأوروبي قائمة على أي أساس. انظر داستمان Dustmann وآخرين (2003)، وللاطلاع على مثال لهذه المبالغات، انظر: The Sun 18 أغسطس 2003.

(6) في ديسمبر 2001، استحوذت تايسون على شركة مصنعي اللحم البقري بولاية أيبو IBP، التي كانت أكبر منتج للحوم الأبقار في الولايات المتحدة، مما أنتج شركة ضخمة تساوي عشرين مليار دولار أمريكي أصبحت أكبر مورد للحوم لسلسلتي ماكدونالد وبرجر كينج. في الواقع صارت تايسون، وحسب وصف نيويورك تايمز، "تحت المراقبة" منذ عام 1997 بسبب تقديم هدايا غير مشروعة لوزير الزراعة في ذلك الوقت. انظر: نيويورك تايمز 20 ديسمبر 2001.

(7) قيل الكثير لتوكيد الادعاء بأن سياسة الهجرة في الولايات المتحدة لم تتغير بشكل جذري بعد 11 سبتمبر، لكن ذلك لم يكن دقيقًا. فقد أشرنا بالفعل إلى إصلاح خدمات الهجرة والفشل في تسوية أوضاع أربعة ملايين عامل مكسيكي لا يحملون وثائق في الولايات المتحدة. وبحلول منتصف 2003، كان من الواضح أيضًا أن أعداد الطلاب الأجانب (500 ألف في 2002) كانت منخفضة بشكل كبير. السبب في هذا أن الطلاب المتقدمين للحصول على تأشيرة لأول مرة، ابتداء من الأول من أغسطس 2003، كان عليهم إجراء مقابلة شخصية مع موظف تابع للحكومة الأمريكية في الخارج قبل أن يتم منحهم التأشيرة. كان الطلاب يساهمون بما يقرب من 12 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي في 2002، لكن المدارس والكليات أصبحت تنفق حاليًا ما يصل إلى 500 ألف دولار أمريكي كل على حدة للتعجيل بإجراءات المقابلة والقبول وتسجيل مقدمي الطلبات في قاعدة بيانات وزارة الأمن الوطني المسماة SEVIS (نظام المعلومات الخاص بالطلاب والزوار في برامج التبادل العلمي). وكان الطلبة العرب والمسلمون هم الأكثر تضررا. فحتى حلفاء الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية وباكستان انخفض عدد التأشيرات الممنوحة لهما بنسبة 65% و60% في العام المالي 2002 (Economist 23 أغسطس 2003).

(8) تزايدت خطورة الوسائل التي يستخدمها مهربو المهاجرين غير الشرعيين من أجل تجنب الوقوع في قبضة السلطات. وهو ما نتج عنه حوادث بشعة مثل وفاة 58 مهاجرًا صينيا اختناقا في يونيو 2000، حيث وجدهم مسئولو الهجرة في دوفر في مؤخرة شاحنة مسجلة في هولندا. ويُقدر ما دفعه كل عامل منهم للمهربين بما بين 20 إلى 30 ألف دولار أمريكي على اعتبار أنهم في طريقهم للعمل في المطاعم الصينية وسداد ديونهم.

هوامش الفصل الرابع

(1) في مصر على سبيل المثال، في السنوات التالية على ثورة ناصر، وأيضًا منذ تحرير القطاع الزراعي في منتصف الثمانينيات، غالبًا ما كان الفلاحون الملزمون بقوة القانون بإنتاج حصص من القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى يرفضون القيام بهذا، مما يدفعهم لرشوة المفتشين الزراعيين وخداع المسئولين التابعين للوزارة بخصوص المساحة المزروعة بالمحاصيل الإلزامية.

(2) يعود هذا الاسم إلى العواقب المزعومة لاكتشاف البترول والغاز في بحر الشمال في السبعينيات على الاقتصاد الهولندي. يشير هذا المصطلح إلى تقويض التنمية الزراعية الناتج عن سعر صرف مغالٍ فيه مرتبط بالنمو القائم على البترول، فصادرات الأغذية أصبحت أرخص من التنمية المحلية والعمالة تم امتصاصها في القطاعات الأعلى أجرا مثل استخراج الموارد والسلع تامة الصنع. للمزيد عن هذا الموضوع، انظر الفصل الخامس.

(3) يعتمد هذا الجزء على بوش (1999 و2000).

(4) تتم مراجعة ضريبة الأرض كل عشر سنوات، وتقدر على أساس موقع الأرض وخصوبتها.

(5) شــن شــعب نديبيلي Ndebele حرب الشيمورينجا الأولى وخسـرها عام 1897/1896 ضد مصادرة الأراضي واحتلال جنوب غرب زيمبابوي على يد شركة جنوب إفريقيا البريطانية وقوة بيونير كولمن (Pioneer Column) الأمنية التابعة لسيسيل رودس Cecil Rhodes.

(6) برغـم صعوبــة الحصول على أدلــة موثقة على الوعود الفعلية بتمويل عمليــات بيع الأراضي، يبدو أن حكومــة حزب العمال برئاســة جيمس كالاهان James Callahan قد ناقشــت توفيـر 75 مليون جنيه إسترليني لشراء الأراضي من المزارعين البيض. وقد كانت اتفاقية لانكستر هاوس مهددة بالانهيار عندما رفضــت الجبهة الوطنية التنازل عن موضوع غياب التمويل اللازم للحصول على الأراضي، وأصرت مارجريت تاتشــر Margaret Tatcher واللورد كارينجتون Carrington على البنود المتعلقة بحرية إرادة البائع والمشتري. قدمت حكومة المملكة المتحدة منحة بـ 20 مليون جنيه إسترليني في 1980 و10 ملايين جنيه إســترليني في 1981، بالإضافة إلى مبلغ 17 مليون جنيه إســترليني كمســاعدات بقروض منــذ 1983/1985. وتطلبت هذه القروض تمويلا مقابلا من حكومة زيمبابوي، لكن الأزمة الاقتصادية وأزمة السيولة نتج عنها أن الكثير من منح المملكة المتحدة لم تُدفع على الإطلاق.

(7) هذا تشابه آخر مع مصر، حيث كفل العقد الاجتماعي الذي عقده ناصر مع الفلاحين أنهم لن يعارضوا نظام الحكم بشــكل عام أو يكونوا معطلين للمســيرة لو حصلوا على المكاســب الاجتماعية والاقتصادية للثــورة بدرجــة معتدلة على الأقل. انظر من بين آخرين،(واتربيــري Waterbury 1983) (وبراون Brown 1991).

(8) ساعد البنك الدولي في تمويل مشروع تجريبي بـ 5 ملايين دولار أمريكي.

(9) أدين بالفضل لسارة براكنج لمشاركة هذه المعلومات معي.

هوامش الفصل الخامس

(1) البلــدان فقيــرة الموارد مثل اليابــان والمملكة المتحدة وألمانيــا وتايوان كان أداؤهــا أفضل كثيرا بهذه الموارد من دول تتمتع بوفرة من المعادن والبترول، وإن كانت درجة توافر الموارد ليست هي المبرر الوحيد لتفوقهم الاقتصادي الكبير منذ عام 1945.

(2) انظــر دافيلد 2000 لمناقشــة عواقب "الأشــكال المختلفة من النزاعات الداخليــة والإقليمية الممتدة في

الجنوب". ويتضمن هذا الأطروحة القائلة بأن "ظهور التعقيدات السياسية" في إفريقيا وغيرها غالبًا ما يكون مرتبطا بظاهرة الأنظمة الاقتصادية المعتمدة على الحرب التي شجعت خصخصة الخدمات الحكومية وتضخم التجارة والشبكات غير القانونية العابرة للحدود.

(3) انظر شاو Shaw ونوانجورو(Nuang'oro 2000) وقارن هذه النظرة المتفائلة للنهضة (بشاو وإنيجبديون Inegbedion 1994). وبينما يبدو شاو ونوانجورو مدركين للتفاوت المميز للانتعاش الإفريقي وتعبير الدول الخارجة من حالات التمرد مثل أوغندا وجنوب إفريقيا وإريتريا عن نهضة القارة، فهم يشيرون أيضًا إلى أن تلك النهضة ليست منيعة أمام محاولة المؤسسات المالية الدولية السطو عليها، ولا تبرر تدخل الدول الإفريقية في الشئون الداخلية في الدول الأخرى وبالتحديد رواندا والكونغو. انظر أيضًا كليف (2002) وسول (2003b).

(4) يعتمد اقتصاد ناميبيا بشكل كبير على التعدين الذي كان يساهم بـ 21،5% من الإنتاج المحلي الإجمالي بين عامي 1991 و1995. وفي 1997، كان الدخل المكتسب من صادرات المعادن 793 مليون دولار أمريكي، أي ما يساوي 56،9% من إجمالي حصيلة الصادرات؛ ومنها يمثل الماس 552 مليون دولار أمريكي بنسبة 40،6%. وتعتبر ناميبيا خامس أكبر منتج للماس في العالم (Africa Recovery 1999).

(5) انظر - بين مصادر أخرى -، Drillbits and Tailings 7 سبتمبر 1998، ومحاولات منجم خاص لاستخراج أحجار الترمالين الكريمة (إنديجو سكاي جيمز Indigo Sky Gems) طرد ألف عامل من عمال المناجم الصغار جنوب مدينة كاريبيب بناميبيا في صيف عام 1998. كانت شركة إنديجو تابعة لشركة برانش إنرجي Branch Energy التي يمتلكها توني باكنجهام Tony Buckingham الضابط السابق في الخدمات الجوية الخاصة البريطانية. وكانت برانش إنرجي تتشارك في المقرات والاستثمارات مع شركة ساند لاين Sandline المرتبطة بشركة المرتزقة الجنوب إفريقية إكزيكاتف أوتكمز Executive Outcomes. وقد اشتكت إنديجو من أن عمال المناجم المحليين يقومون بتهريب التورمالين بكثافة وفي مختلف المناطق، وأن قيام الشركة بطرد عمال المناجم على الرغم من دعم حكومة ناميبيا لهم كان تصرفا يقع في نطاق حقوقها المشروعة.

(6) عن صعوبات تجميع اتحاد للمنتجين في صناعة النحاس (وهو المجلس الدولي للدول المصدرة للنحاس CIPEC الذي تأسس عام (1966)، انظر شافير (1994).

(7) من اللافت للانتباه أن قصص النجاح عادة ما تكون قصص دول تم إخضاعها للسيطرة بسبب الديون الثقيلة أو لأنها على وشك الدخول في أزمة مالية أو أزمة ديون ربما كنتيجة لانخفاض هائل في سعر السلع. وهذه النقطة درسها وأوضحها جيدا جاري Gary ولين كارل (Lynn Karl 2003).

(8) لم يزدد الاهتمام بالتنقيب عن الذهب الإفريقي في غانا فقط فقد امتد إلى تنزانيا ومالي (انظر Engi- neering and Mining Journal سبتمبر 2000).

(9) كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبتسوانا في الفترة من 1980 إلى 1990 مذهلًا حيث بلغ 10،3% (وهذا برغم فترة الجفاف الشديد في أوائل الثمانينيات). تباطأ النمو فوصل إلى 4،4% في 1994/1990، لكنه أصبح 5،5% في 1998/1997 و4،7% في 1999/1998. تم الحفاظ على معدلات النمو هذه عن طريق مستويات عالية من استخراج المعادن (وخاصة الماس) وتدفق كميات كبيرة من المساعدات بهدف الحفاظ على الاستقرار أثناء سنوات الفصل العنصري العجاف والتوتر الإقليمي المحيط بجنوب إفريقيا، لكن هذا النمو سار بالتوازي مع مستويات بشعة من الفقر. ففي عام 1985-1986، 33،3% من السكان كانوا يتدبرون معيشتهم على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم و61،4 % كانوا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (البنك الدولي 1996 و1999 و2000).

(10) تأسست حركة بقاء الشعب الأوجوني عام 1990 لمواجهة نهب إنتاج البترول في دلتا نهر النيجر، وإعلان وثيقة أوجونية لحقوق الإنسان وضمان تمثيل أكبر للمصالح الأوجونية في السياسات المحلية والفيدرالية، بما في ذلك الإعلان عن الدمار البيئي الذي تلحقه شل وشركات البترول الأخرى بالدلتا (انظر: سارو ويوا 1992).

(11) من المهم الإشارة رغم ذلك إلى أن خطاب حكومة نيجيريا والمصالح والشركات الغربية والمجموعات البرلمانية بالمملكة المتحدة تمثل في تلفيق فكرة مفادها أن الظروف المعيشية في منطقة الدلتا ليست بالسوء الذي يدعيه الناشطون والجماعات المناصرة لهم. فعلى سبيل المثال، اقترحت المجموعة البرلمانية المكونة من كل الأحزاب في المملكة المتحدة (3 - 10 أغسطس 2005) أنه وفقًا لـ"معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، فإن دلتا نهر النيجر وضعها أفضل [منقولة كما هي] من معظم مناطق نيجيريا الأخرى". ويستشهدون بفقر الدخل ونسبة الحضور في المدارس الابتدائية وأمية الإناث ومعدل وفيات الأطفال وأمور أخرى كدليل على هذا القول (صفحة 14)، اعتمادا على المسح الديموجرافي والصحي لنيجيريا 1990 و2003. لكن في أكتوبر 2004 أشار الرئيس أوباسانجو، معلقا على اتفاق سلام عُقد مع أحد قادة ميليشيات الأيجاو، إلى أن "التقييم الواضح حتى الآن يبين أن الأثر على حياة ومستويات معيشة معظم الناس العاديين في دلتا النيجر محدود" (مذكور في بييل 2005: 7).

(12) من الواضح أن ظروف الدول الغنية المعتمدة على الموارد مختلفة، حيث تستطيع إدارة تدفقات ضخمة من الريع دون أن تستسلم بالضرورة إلى "المرض الهولندي". ومن النماذج المتطرفة في هذا دولة النرويج. فهذه الدولة صاحبة أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد في العالم (35800 جنيه إسترليني في 2005) تضخ 3,3 مليون برميل بترول في اليوم، لكنها أدارت المكاسب غير المتوقعة التي تراكمت بسبب وفرة البترول بطريقة شديدة الاقتصاد. فالنرويج أنشأت صندوقًا به ما يتجاوز 230 مليار دولار أمريكي عبارة عن النتاج المباشر لعوائد البترول. لكن وزير المالية طالب أن تُستثمر كل هذه الأموال

خارج النرويج. والهدف من هذا (الذي ما زال ناجحا حتى الآن) ألا تضطر حكومات أوسلو أن تدير اقتصادا محموما أو النتائج المترتبة على ارتفاع تقييم أسعار الصرف وإهمال الزراعة. طُرحت انتقادات كثيرة لهذا الأسلوب في النرويج، حيث رأى البعض أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمدارس والمستشفيات والمساكن قد تم إهمالها. لكنه جعل النرويج تتجنب ما كان يُنظر إليه باعتباره نفقات بددتها حكومة تاتشر في المملكة المتحدة على الخبراء الماليين والبطالة وأسعار الصرف المتضخمة (انظر: باتريك كولينسون "Patrick Collinson، "Behind the world's biggest pension fund (ما وراء أكبر صندوق تقاعد في العالم)، Guardian 22 مايو 2006: 28).

(13) كانت هذه بالتأكيد تجربتي عندما أجريت مقابلات مع عمال مناجم الذهب في سالامساي بغانا في نهاية 2006، وعند دراسة الصراعات بين عمال المناجم "غير الشرعيين" ودولة غانا من ناحية وشركات التعدين الدولية من ناحية أخرى.

(14) ألمح مسئول في وزارة الدفاع الأمريكية إلى تورط أعضاء كبار في البحرية النيجيرية في تموين السفن في الدلتا فيما يوصف بأنه "أجواء الغرب المتوحش". تمت إدانة لواءين في البحرية بسرقة ناقلة بترول في عام 2005، وتم إتهام تافا بالوجان Tafa Balogun، وهو مفتش عام سابق في الشرطة، بسرقة 98 مليون دولار أمريكي بعضها جاء من البترول (انظر: دونيلي Donnelly 2005: 3).

هوامش الفصل السادس

(1) تُعرف الدول الأقل نموا بأنها الدول التي تنخفض فيها دخول الأفراد لما دون 705 دولارات أمريكية، وتتميز فيها الأصول البشرية بالضعف بناء على التغذية والصحة ومعدل الالتحاق بالمدارس ومعرفة الراشدين للقراءة والكتابة، وتتسم أيضًا بالضعف والهشاشة الاقتصادية بناء على مؤشرات عدم استقرار الإنتاج الزراعي، وعدم استقرار السلع والخدمات، وتنويع الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وتركيز الصادرات السلعية وصغر حجم الاقتصاد (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2006).

هوامش الفصل السابع

(1) أدرك أن تعبير الأسرة أو المنزل له العديد من التفسيرات المختلفة، ليس أقلها القائم على عضوية العائلة. لكنني أستخدم المصطلح هنا للإشارة إلى من يقيمون معا في مكان واحد، وهو ما يتضمن أفرادا أكثر من المقيمين في مسكن واحد فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي.

المراجع

Abdal Aal, Mohammed H. (2002) 'Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt'. In Ray Bush (ed.) *Counter-Revolution in Egypt's Countryside*. London, Zed Books.

Abdel-Khalek, Gouda and Tignor, R. (1982) *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*. New York and London: Holmes and Meier.

Abdelrahman, Maha M. (2004) *Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt*. London: I.B. Tauris.

Abrahamson, Rita (2001) *Disciplining Democracy: Development Discourse and Good Governance in Africa*. New York: Zed Books.

—— (2004) 'A Breeding Ground for Terrorists? African and Britain's War on Terrorism', *Review of African Political Economy* 31(102), pp. 677–84

Abramovici, Pierre (2004) 'Precious Resources in Need of Protection: US and the New Scramble for Africa', *Le Monde Diplomatique*, July.

Adams, Martin (2000) *Breaking Ground: Development Aid for Land Reform*. London: Overseas Development Institute.

Adams, Richard H. Jnr and Page, John (2001) 'Holding the Line: Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970–2000'. Paper presented to the Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Bahrain (25–27 October).

Addy, Samuel N. (1998) 'Ghana: Revival of the Mineral Sector', *Resources Policy*, 24(4), pp. 229–39.

Adepoju, Aderanti (1995) 'Migration in Africa: An Overview'. In J. Baker and Tade Akin Aina (eds) *The Migration Experience in Africa*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

African Development Bank (1997) *African Development Report 1997*. New York: Oxford University Press.

Ahmed, A.M. (1992) 'Rural Production Systems in the Sudan: A General Perspective'. In Martin Doornbos (ed.) *Beyond Conflict in the Horn: Prospects for Peace, Recovery and Development in Ethiopia, Somalia and the Sudan*. Trenton, N.J.: Red Sea Press.

Allen, Chris (1997) 'Who Needs Civil Society', *Review of African Political Economy*, 24(73), pp. 329–37.

—— (1999) 'Warfare, Endemic Violence and State Collapse in Africa', *Review of African Political Economy*, 26(81), pp. 367–84.

Ali, A. Ali and El Badawi, Ibrahim A. (2002) 'Poverty in the Arab World: The Role of Inequality and Growth'. In Ismail Sirageldin (ed.) *Human Capital: Population Economics in the Middle East*. Cairo: American University in Cairo Press.

Amann, Edmund and Baer, Werner (2002) 'Neoliberalism and its Consequences in Brazil', *Journal of Latin American Studies*, 34, pp. 945–59.

Amanor, Kojo Sebastian (2005) 'Agricultural Markets in West Africa: Frontiers, Agribusiness and Social Differentiation', *IDS Bulletin*, 36(2), June, pp. 58–62.

Amanor-Wilks, Dede (1995) *In Search of Hope for Zimbabwe's Farm Workers*. London: Panos and Dateline South Africa.

Amin, Sajeda and Lloyd, Cynthia B. (2002) 'Women's Lives and Rapid Fertility Decline: Some Lessons from Bangladesh and Egypt', *Population Research and Policy Review*, 21, pp. 275–317.

Amin, Samir (1995) 'Migrations in Contemporary Africa: A Retrospective View'. In J. Baker and Tade Akin Aina (eds) *The Migration Experience in Africa*. Uppsalla: Nordiska Afrikainstitutet.

Amuzegar, Jahangir (1999) *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls*. London: IB Taurus.

Andreasson, Stefan (2006) 'Stand and Deliver: Private Property and the Politics of Global Dispossession', *Political Studies*, 54, pp. 3–22.

Ansari, Hamied (1986) *Egypt: The Stalled Society*. Albany, N.Y.: State University Press.

Appadurai, Arjun (2003) 'Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy'. In Jana Evans Braziel and Anit Mannur (eds) *Theorising Diaspora: A Reader*. Oxford: Blackwell.

Arendt, Hannah (1958) *The Human Condition*. Chicago: University of Chicago Press.

Arrighi, Giovanni (1967) *The Political Economy of Rhodesia*. The Hague: Mouton.

—— (2002) 'The African Crisis', *New Left Review II*, May/June, pp. 5–36.

Assaad, Ragui, Levison, Deborah and Zibani, Nadia (2001) 'The Effect of Child Work on School Enrollment in Egypt'. Paper presented to the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).

Auty, Richard M. (1993) *Sustaining Development in the Mineral Economies: The Resource Curse Thesis*. London: Routledge.

—— (1995) *Patterns of Development: Resources, Policy and Economic Growth*. London: Edward Arnold.

Awudi, George B.K. (2002) 'The Role of Foreign Direct Investment in the Mining Sector of Ghana and the Environment'. Paper Presented to the Conference on Foreign Direct Investment and the Environment, OECD, Paris (7–8 February).

Bacha, Edmar L. and Klein, Herbert S. (eds) (1989) *Social Change in Brazil, 1945–1985*. Albuquerque: University of New Mexico Press.

Baker, Jonathan and Aina, Tade Aikin (eds) (1995) *The Migration Experience in Africa*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Baldwin-Edwards, Martin (2006) 'Between a Rock and a Hard Place: North Africa as a Region of Emigration, Immigration and Transit Migration', *Review of African Political Economy*, 33(108), pp. 311–24.

Bangura, Yusuf (1999) *New Direction in State Reform: Implications for Civil Society in Africa*. UNRISD Discussion Paper no. 113, September. Geneva: UNRISD.

Baroudi, Sami (1993) 'Egyptian Agricultural Exports since 1973', *Middle East Journal*, 47(1), winter, pp. 63–76.

Barraclough, S.L. (1994) 'The Legacy of Latin American Land Reform', *NACLA Report on the Americas*, Vol 28(3), Nov/Dec, pp. 16–21.

—— (1999) 'Land Reform in Developing Countries: The Role of the State and Other Actors', Discussion Paper no.1 01, June. Geneva: UNRISD.

—— (2001) 'The Role of the State and Other Actors in Land Reform'. In Krishna Ghimire (ed.) *Land Reform and Peasant Livelihoods: The Social Dynamics of Rural Poverty and Agrarian Reforms in Developing Countries*. London: I.T.

Barraclough Solon L. and Eguren, Fernando (2001) 'Agrarian Reform Issues and Initiatives in Three Andean Countries in South America'. In Krishna Ghimire (ed.) *Whose Land? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Africa, Asia and Latin America*. Geneva: UNRISD.

Bates, Robert H. (1981) *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley: University of California Press.

Bayart, Jean-Francois, Eliss, Stephen and Hibou, Beatrice (1999) *The Criminalisation of the State in Africa*. Oxford: James Currey.
Bayat, Asef (1997) 'Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity', *Middle East Report*, 202, Spring.
—— (1998) *Street Politics: Poor People's Movements in Iran*. Cairo: American University Press.
—— (2000) *Social Movements, Activism and Social Development in the Middle East. UNRISD Programme Paper on Civil Society and Social Movements*. PP CSSM 3, Geneva: UNRISD.
—— (2002) 'Activism and Social Development in the Middle East', *International Journal of Middle East Studies*, 1, Winter, pp. 1–28.
—— (2003) 'The "Street" and the Politics of Dissent in the Arab World', *Middle East Report*, 226, Spring, pp. 10–17.
Bean, Richard Nelson (1975) *The British Trans-Atlantic Slave Trade 1650–1775*. New York: Arno.
Beinin, Joel (2001) *Workers and Peasants in the Modern Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press.
Belkacem, Laabas (2001) 'Poverty Dynamics in Algeria'. Paper presented to the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
Berdal, Mats and Malone, David M. (eds) (2000) *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder: Lynne Rienner.
Berthelemy, J-C., Kauffmann, C., Valfort, M-A. and Wegner, L. (2002) *Privatisation in Sub-Saharan Africa: Where do we Stand?* Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development.
Bernstein, Henry (1994) 'Agrarian Classes in Capitalist Development'. In Leslie Sklair (ed.) *Capitalism and Development*. London: Routledge.
—— (1996) 'Agrarian Questions Then and Now', *Journal of Peasant Studies*, 24(1,2), Special Issue, pp. 22–59.
—— (2001) '"The Peasantry" in Global Capitalism and Development: Who, Where and Why?' In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *Working Classes Global Realities*. Socialist Register. London: Merlin.
—— (2003) 'Land Reform in Southern Arica in World-Historical Perspective', *Review of African Political Economy*, 30(96), June, pp. 203–26.
—— (2004) 'Considering Africa's Agrarian Questions', *Historical Materialism*, 12(4), pp. 115–44.
—— (2005) 'Development Studies and the Marxists'. In Uma Kothari (ed.) *A Radical History of Development Studies: Individuals, Institutions and Ideologies*. Cape Town and London: David Philip and Zed Books.
Berry, Sara (1993) *No Condition is Permanent: Social Dynamics of Agrarian Change in Sub-Saharan Africa*. Wisconsin: University of Wisconsin Press.
Beynon, Huw and Ramalho, José (2001) 'Democracy and the Organization of Class Struggle in Brazil'. In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *Working Classes Global Realities. Socialist Register 2001*. London: Merlin.
Bichler, Shimshon and Nitzan, Johnathan (2003) 'It's All About Oil', *News from Within*, 19(1), pp. 8–11.
Bijlmakers, Leon, A., Basset, Mary and Sanders, David (1998) 'Socioeconomic Stress, Health and Child Nutritional Status in Zimbabwe at a Time of Economic Structural Adjustment: A Three-Year Longitudinal Study'. *Nordiska Afrikainstitutet Research Report*, 105.

Binswanger, Hans P. (1991) 'Brazilian Policies that Encourage Deforestation in the Amazon', *World Development*, 19(7), pp. 821–9.
Boele, Richard, Fabig, Heike and Wheeler, David (2001) 'Shell, Nigeria and the Ogoni: A Study in Unsustainable Development. 1. The Story of Shell, Nigeria and the Ogoni People – Environment, Economy Relationships: Conflict and Prospects for Resolution', *Sustainable Development*, 9, pp. 74–86.
Bohle, H-G., Watts, M. and Downing, T.E. (1993) 'Who is Vulnerable: People and Places'. Paper presented to conference on Climate Change and World Food Security, University of Oxford (11–15 July), Mimeo.
Bond, Patrick (2006) *Looting Africa: The Economics of Exploitation*. London: Zed Books.
Bond, Patrick and Desai, Ashwin (2006) 'Explaining Uneven and Combined Development in South Africa'. In Bill Dunn (ed.) *Permanent Revolution: Results and Prospects 100 Years On*. London: Pluto.
Bond, Patrick and Dor, George (2003) 'Uneven Health Outcomes and Political Resistance Under Residual Neoliberalism in Africa', *International Journal of Health Services*, 33(3), pp. 607–30.
Booth, David (2005) *The Africa Commission Report: What About the Politics?* London: ODI.
Boseley, Sarah (2002) 'Aids Cuts Life Expectancy to 27', *Guardian*, 8 July.
Boserup, Ester (1965) *The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change Under Population Pressure*. London: Allen and Unwin.
Bowyer-Bower, T.A.S. (2000) 'Implications for Poverty of Land Reform in Zimbabwe: Insights from the Findings of the 1995 Poverty Assessment Survey Study'. In T.A.S. Bowyer-Bower and Colin Stoneman (eds) *Land Reform in Zimbabwe: Constraints and Prospects*. Aldershot: Ashgate.
Bowyer-Bower, T.A.S. and Stoneman, Colin (eds) (2000) *Land Reform in Zimbabwe: Constraints and Prospects*. Aldershot: Ashgate.
Bracking, Sarah (2003) 'The Political Economy of Chronic Poverty'. Working Paper for the Chronic Poverty Research Centre (February). Manchester: University of Manchester, Institute for Development Policy and Management.
—— (2005) 'Guided Miscreants: Liberalism, Myopias, and the Politics of Representation', *World Development*, 33(6), pp. 1011–24.
—— (2006) 'Accountability in Development Finance Projects: Between the Market and a Soft Place' (forthcoming).
Bracking, Sarah and Harrison, Graham (2003) 'Africa, Imperialism and New Forms of Accumulating', *Review of African Political Economy*, 30(95), pp. 5–10.
Brand, Ulrich and Wissen, Markus (2005) 'Neoliberal Globalization and the Internationalisation of Protest: A European Perspective', *Antipode*, 37, pp. 9–17.
Brandt, Willy (1980) *North–South: A Programme for Survival: A Report of the Independent Commission on International Deveopment*. London: Pan Books.
Branford, Sue and Rocha, Jan (2002) *Cutting the Wire*. London: Latin America Bureau.
Braziel, Jana Evans and Mannur, Anita (eds) (2003) *Theorizing Diaspora: A Reader*. Oxford: Blackwell.
Brittain, Victoria and Macalister, Terry (2001) 'Oil Firms Stoke up Sudan War', *Guardian*, 15 March.
Bromley, Simon (1994) *Rethinking Middle East Politics*. Oxford: Polity.
Brown, Nathan (1990) *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State*. New Haven and London: Yale University Press.

—— (1991) 'The Ignorance and Inscrutability of the Egyptian Peasantry'. In F. Kazemi and John Waterbury (eds) *Peasants and Politics in the Modern Middle East*. Miami: Florida International University Press.
Bryceson, Deborah (2000) 'Peasant Theories and Smallholder Policies: Past and Present'. In Deborah Bryceson, Cristobal Kay and Jos Mooij (eds) *Disappearing Peasantries? Rural Labour in Latin America, Asia and Africa*. London: Intermediate Technology Development Group.
—— (2002) 'The Scramble in Africa is Reorienting Rural Livelihoods', *World Development*, 30(5), pp735–39.
Bundy, Colin (1979) *The Rise and Fall of the South African Peasantry*. Berkeley: University of California Press.
Bunker, Stephen G. (1988) *Underdeveloping the Amazon: Extraction, Unequal Exchange, and the Failure of the Modern State*. Chicago and London: University of Chicago Press.
Burawoy, Michael (1976) 'The Functions and Reproduction of Migrant Labor: Comparative Material from Southern Africa and the United States', *American Journal of Sociology*, 82(5), pp. 1050–87.
Bush, Ray (1999) *Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt*. Boulder, Colo.: Westview.
—— (2000) 'An Agricultural Strategy without Farmers: Egypt's Countryside in the New Millenium', *Review of African Political Economy*, 84(27), June, pp. 235–49.
—— (ed.) (2002a) *Counter Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*. London: Zed Books.
—— (2002b) 'More Losers than Winners in Egypt's Countryside: The Impact of Changes in Land Tenure'. In Ray Bush (ed.) *Counter Revolution in Egypt's Countryside*. pp.185–210. London: Zed Books.
—— (2003) 'The Impact of Globalisation on Food and Agriculture with special emphasis on the Middle East'. Paper presented to the Workshop on 'Globalization and Vulnerability of Middle Eastern Countries', University of California, Los Angeles (1–2 May).
Bush, Ray and Cliffe, Lionel (1984) 'Agrarian Policy in Migrant Labour Societies: Reform or Transformation in Zimbabwe?' *Review of African Political Economy*, 29, pp. 77–94.
Byres, Terence J. (1991) 'The Agrarian Question and Differing Forms of Capitalist Agrarian Transition: An Essay with Reference to Asia'. In Jan Breman and Sudipto Mundle (eds) *Rural Transformation in Asia*. Delhi: Oxford University Press.
—— (1996) *Capitalism From Above and Capitalism From Below: An Essay in Comparative Political Economy*. London: Macmillan.
—— (1998) 'Some Thoughts on a Heterodox View of the Causes of Low Agricultural Productivity', *Journal of Peasant Studies*, 26(1), October, pp. 159–69.
Cammack, Paul (2002) 'Neoliberalism, the World Bank and the New Politics of Development'. In U. Kothari and M. Minogue (eds) *Development Theory and Practice*. Basingstoke: Palgrave.
Campbell, Bonnie and Ericsson, M. (eds) (1996) *Restructuring of Global Aluminium*. London: Mining Journal Press.
Campling, Liam (2001) 'DRC: Rebels, Mines and Mercenaries', *West Africa*, 4275, pp. 24–6.
Carvalho, Georgia O. (2000) 'The Politics of Indigenous Land Rights in Brazil',

Bulletin of Latin American Research, 19, pp. 461–78.
Castles, Stephen (1999) 'International Migration and the Global Agenda: Reflections on the 1998 UN Technical Symposium', *International Migration*, 37(1), pp. 5–14.
Castles, Stephen and Davidson, A. (2000) *Citizenship and Migration*. Basingstoke: Palgrave.
Castles, Stephen and Miller, Mark J. (2003) *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*. New York: Guilford.
Chabal, Patrick (2002) 'The Quest for Good Government and Development in Africa: Is NEPAD the Answer?' *International Affairs*, 78(3), pp. 447–62.
Chabal, Patrick and Daloz, Jean-Pascal (1999) *African Works: Disorder as Political Instrument*. Oxford: James Currey.
Cheru, Fantu (2002) *African Renaissance*. London: Zed Books.
Christian Aid (2005) *The Economics of Failure: The Real Cost of 'Free' Trade for Poor Countries*. Christian Aid Briefing Paper, June.
Christodoulou, D. (1990) *The Unpromised Land: Agrarian Reform and Conflict Worldwide*. London and New Jersey: Zed Books.
Clarke, J. (1997) 'Petro Politics in Congo', *Journal of Democracy*, 8(3), pp. 62–76.
Cleaver, Kevin A. and Schreiber, G.A. (1994) *Reversing the Spiral*. Washington: World Bank.
Cliffe, Lionel (1986) 'National Liberation Struggles and "Radicalisation" in Southern Africa'. Paper Presented to Review of African Political Economy Conference, Liverpool.
—— (1988) 'Zimbabwe's Agricultural "Success" and Food Security', *Review of African Political Economy*, 43, pp. 4–25.
—— (2000) 'The Politics of Land Reform in Zimbabwe'. In T.A.S. Bowyer-Bower and Colin Stoneman (eds) *Land Reform in Zimbabwe: Constraints and Prospects*, pp. 35–46. Aldershot: Ashgate.
—— (2002) 'African Renaissance?' In Tunde Zack-Williams, Diane Frost and Alex Thompson (eds) *Africa in Crisis*. London: Pluto.
Cliffe, Lionel and Luckham, Robin (1999) 'Complex Political Emergencies and the State: Failure and the Fate of the State', *Third World Quarterly*, 20(1), pp. 27–50.
—— (2000) 'What Happens to the State in Conflict?', *Political Disasters*, 24(4), pp. 291–313.
Coakley, George J. (1998) 'The Minerals Industry of Ghana'. http://minerals.usgs.gov/minerals/pubs/country/2003/ghmybo3.pdf..
Coakley, George J., Michalski, Bernadette and Mobbs, Philip M. (1998) 'The Minerals Industries of Africa'. http://minerals.usgs.gov/minerals/pubs/country/1999/africa99.pdf.
Cohen, Robin (1987) *The New Helots: Migrants in the International Division of Labour*. Aldershot: Gower.
Collicelli, Carla and Valerii, Massimiliano (2000) 'A New Methodology for Comparative Analysis of Poverty in the Mediterranean: A Model for Differential Analysis of Poverty at a Regional Level'. *Working Paper* 2023. Cairo: ERF.
Collier, Paul (2000a), 'Doing Well out of War: An Economic Perspective'. In M. Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance*. Boulder: Lynne Rienner.
—— (2000b) 'Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy', 15 June mimeo. Washington: World Bank.
Commission for Africa (CFA) (2005) *Our Common Interest: Report of the Commis-*

sion for Africa. March, London: CFA.
Craig, John (2000), 'Evaluating Privatisation in Zambia: A Tale of Two Processes', *Review of African Political Economy*, 27(85), pp. 357–66.
—— (2001), 'Putting Privatisation into Practice: The Case of Zambia Consolidated Copper Mines Limited', *Journal of Modern African Studies*, 39(3), pp. 389–410.
Curtis, Mark (2001) 'Boom Time for Few Signals Death for Many', *Guardian*, 15 March.
Cusworth, John (2000) 'A Review of the UK ODA Evaluation of the Land Resettlement Programme in 1988 and the Land Appraisal Mission of 1996'. In T.A.S. Bowyer-Bower and Colin Stoneman (eds) *Land Reform in Zimbabwe: Constraints and Prospects*. Aldershot: Ashgate.
Daily Times [Pakistan] (2005) 'EU Grain Mountain Rises Sets Policy Dilemma', 9 January.
Danaher, Kevin (2001) 'Power to the People', *Observer*, 29 April.
Danielson, Luke and Lagos, Gustavo (2001), 'The Role of the Minerals Sector in the Transition to Sustainable Development', May, IIED Opinion Paper, World Summit on Sustainable Development.
Datt, Gaurav, Jollife, Dean and Sharma, Manohar (1998) 'A Poverty Profile for Egypt: 1997', *Discussion Paper 49*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
Davis, Mike (2001) *Late Victorian Holocausts: El Nino Famines and the Making of the Third World*. London: Verso.
Deigues, Carlos (1992) *The Social Dynamics of Deforestation in the Brazilian Amazon: An Overview*. Discussion Paper No. 36, July. Geneva: UNRISD.
Deininger, K. (1999) 'Making Negotiated Land Reform Work: Initial Experience from Colombia, Brazil and South Africa', *World Development*, 27(4), pp. 651–72.
Deininger, K. and Binswanger, H. (1999) 'The Evolution of the World Bank's Land Policy: Principles, Experience, and Future Challenges', *World Bank Research Observer*, 14(2), August, pp. 247–76.
Deininger, K., Hoogerveen, J.G.M. and Kinsey, B.H. (2000) 'Productivity and Equity Impacts of Land Reford: The Case of Zimbabwe'. Paper prepared for the IAAE meeting, Berlin, August.
Deininger, K. and Squires, L. (1996) 'A New Data Set Measuring Income Inequality', *World Bank Economic Review*, 10(3), pp. 565–91.
De Boeck, Filip (2001) 'Garimpeiro Worlds: Digging, Dying and "Hunting" for Diamonds in Angola', Review of African Political Economy', 28(90), pp. 549–62.
De Haas, Hein (2005) 'International Migration, Remittances and Development: Myths and Fact', *Global Migration Perspectives*, No. 3, www.goim.org/attachements/GMP%20No%2030pdf.
De Janvry, A. and Sadoulet, E. (1989) 'A Study in Resistance to Institutional Change: The Lost Game of Latin American Land Reform', *World Development*, 17(9), pp. 1397–1407.
—— (1993) 'Market, State, and Civil Organizations in Latin America Beyond the Debt Crisis: The Context for Rural Development', *World Development*, 21(4), pp. 659–74.
Department for International Development (DfID) (2000) *Eliminating World Poverty: Making Globalisation Work for the Poor*. London: HMSO.
—— (2005) *Why we Need to Work More Effectively in Fragile States*. London: DfID.

January.
—— (2006) *Eliminating World Poverty: Making Governance Work for the Poor*. London: HMSO.
De Soto, Hernando (2000) *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. US: Basic Books.
de Souza, Amaury (1997) 'Redressing Inequalities: Brazil's Social Agenda at Century's End'. In Susan Kaufman Purcell and Riordan Roett (eds) *Brazil Under Cardoso*. Boulder and London: Lynne Rienner.
de Soysa, Indra (2000) 'The Resource Curse: Are Civil Wars Driven by Rapacity or Paucity'. In M. Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance*. Boulder: Lynne Rienner.
de Waal, Alex (1989) *Famine that Kills*. Oxford: Clarendon.
—— (1990) 'A Re-assessment of Entitlement Theory in the Light of the Recent Famines in Africa', *Development and Change*, 21, pp. 469–90.
—— (1993) 'War and Famine in Africa'. In Jeremy Swift (ed.) *New Approaches to Famine. IDS Bulletin*, 24(4), October, pp. 33–40.
—— (2002) 'What's new in the "New Partnership for Africa's Development"?' *International Affairs*, 78(3) pp. 463–75.
Donnan E. (1930) *Documents Illustrative of the History of the Slave Trade to America* (2 vols). Washington: Carnegie Institution of Washington.
Donnelly, John (2005) 'Burdens of Oil Weigh on Nigerians', www.globalpolicy.org/security/natres/oil/2005/1001burden.htm.
Dorner, Peter (1972) *Land Reform and Economic Development*. Harmondsworth: Penguin Modern Economic Texts.
DPR (2005) 'Exhilarating, Exhausting, Intriguing: The Report of the Africa Commission', *Development Policy Review*, 23(4), pp. 483–98.
Dreze, Jean and Sen, A. (1989) *Hunger and Public Action*. Oxford: Clarendon.
Duffield, Mark (1998) 'Post-modern Conflict, Warlords, Post-adjustment States and Private Protection', *Journal of Civil Wars*, 1(1), pp. 65–102.
—— (2000) 'Globalisation, Transborder Trade, and War Economies'. In M. Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance*. Boulder: Lynne Rienner.
—— (2001) *Global Goverance and the New Wars: The Merging of Development and Security*. London: Zed Books.
—— (2002) 'War as a Network Enterprise: The New Security Terrain and its Implications', *Journal of Cultural Values*, 6(1–2), spring, pp. 153–65.
—— (2005) 'Getting Savages to fight Barbarians: Development, Security and the Colonial Present', *Conflict, Security and Development*, 5(2) pp. 141–60.
Dustmann, Christian, Casanova, Maria, Fertig, Michael, Preston, Ian and Schmidt, Christoph M. (2003) *The Impact of EU Enlargement on Migration Flows*. Home Office Online Report 25/03 Research Development and Statistics Directorate, Home Office, www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs2/rdsolr2503.pdf.
Dustmann, Christian, Fabbri, Francesca, Preston, Ian and Wadsworth, Jonathan (2003) 'Labour Market Performance of Immigrants in the UK Labour Market'. Home Office Online Report 05/03, Research Development and Statistics Directorate, Home Office, www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs2/rdsolr0503.pdf.
Dyer, Geoff (1997) *State and Agricultural Productivity in Egypt*. London: Frank Cass.
Easterly, William (2003) 'The Cartel of Good Intentions: The Problem of Bureaucracy in Foreign Aid', *Policy Reform*, 16, pp. 1–28. http://www.nyu.edu/fas/institute/dri/Easterly/File/carteljan2003.pdf.
Economic Commission for Africa (ECA) (1989) *African Alternative Frameworks to*

Structural Adjustment Programmes for Socioeconomic Recovery and Transformation. Addis Ababa: ECA.
Economist (2002) 'How and When to Open the Door to Migrants', 2–8 November.
Economist Intelligence Unit (2001) *Zimbabwe Country Profile*. London: EIU.
Edkins, Jenny (2000) *Whose Hunger? Concepts of Famine, Practices of Aid*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
El-Ghonemy, M.R. (1993) 'Food Security and Rural Development in North Africa', *Middle Eastern Studies*, 29(3), July, pp. 445–66.
—— (1998) *Affluence and Poverty in the Middle East*. London and New York: Routledge.
—— (1999) 'Recent Changes in Agrarian Reform and Rural Development Strategies in the Near East', *Land Reform*, 1(2), pp. 9–20.
El Khoury, Marianne (2001) 'Poverty and Social Mobility in Lebanon: A Few Wild Guesses'. Paper presented at the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
El Kogali, Saffaa E. and El Daw, Suliman (2001) 'Poverty, Human Capital and Gender: A Comparative Study of Yemen and Egypt'. Paper presented at the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
El Laithy, Heba (2001) 'The Gender Dimensions of Poverty in Egypt'. Paper presented at the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
El Said, Moataz and Löfgren, H. (2001) 'The Impact of Alternative Development Strategies on Growth and Distribution: Simulations with a Dynamic Model for Egypt'. Paper presented at the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
Elliot, Larry (2005) 'Rich Spend 25 Times More on Defence than Aid', *Guardian*, 6 July.
Ellis, Stephen (2003) 'Briefing: West Africa and its Oil', *African Affairs*, 102, pp. 135–8.
Engineering and Mining Journal (1998) 'Mining in Africa', 99(April), p.32.
Ericsson, Magnus and Tegen, Andreas (1999) 'African Mining in the Late 1990s: A Silver Lining?' *CDR Working Paper*, April, Copenhagen, Denmark.
EU Country Reports (2000) Economist Intelligence Unit Country Reports (2000), www.economist.com/countries.
European Commission (1999) 'Analysis and Forecasting of International Migration by Major Groups (Part 11)', *Eurostat Working Papers* (3/1999/E/no9).
Eurostat (2002) 'Migration Keeps the EU Population Growing', *Statistics in Focus*. Brussels: European Communities.
Evans, Peter (1979) *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil*. Princeton: Princeton University Press.
Fage, J.D. (1952) 'Some General Considerations Relevant to Historical Research in the Gold Coast', *Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society*, 1(1).
—— (1969) 'Slavery and the Slave Trade in the Context of West African History', *Journal of African History*, 10(3), pp. 393–404.
Faist, Thomas (2000) *The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Spaces*. Oxford: Clarendon.
Fargues, Philippe (2003) 'Migration Across the Mediterranean: Looking

Upstream'. Paper Presented to the Workshop on the 'Political Economy of the Middle East and the Mediterranean: Assessing the State of the Field', European University Institute, Florence (23–24 May).
Faris, M.M. and Khan, M.H. (eds) (1993) *Sustainable Agriculture in Egypt*. Boulder and London: Lynne Rienner.
Fergany, Nader (1998) 'Unemployment and Poverty in Egypt'. In M.A. Kishk (ed.) *Poverty of Environment and Environment of Poverty*. Cairo: Dar El-Ahmadi lil Nasher.
—— (2002) 'Poverty and Unemployment in Rural Egypt'. In Ray Bush (ed.) *Counter Revolution in Egypt's Countryside*. London: Zed Books.
Ferguson, James (1999) *Expectations of Modernity: Myths and Meanings of Urban Life on the Zambian Copperbelt*. Berkeley: University of California Press.
First, Ruth (1982) *Black Gold: The Mozambican Miner, Proletarian and Peasant*. Brighton: Harvester Press.
Fishlow, Albert (1997) 'Is the Real Plan for Real?' In Susan Kaufman Purcell and Riordan Roett (eds) *Brazil Under Cardoso*. Boulder and London: Lynne Rienner.
Fisk, Robert (2003) 'A Million March in London, but Faced with Disaster the Arabs Are Like Mice', *Independent*, 18 February.
Fleshman, Michael (2002) 'The International Community and the Crisis in Nigeria's Oil Producing Communities', *Review of African Political Economy*, 29(91), pp. 153–163.
Fletcher, Lehman B. (ed.) (1996) *Egypt's Agriculture in a Reform Era*. Ames: Iowa State University Press.
Flint, Julie (2001) 'British Firms Fan Flames of War', *Observer*, 11 March.
Food and Agricultural Organisation of the UN (FAO) (2000) *Egypt: Common Country Assessment, Agriculture*. Cairo: Unpublished mimeo, October.
—— (2001) 'Mobilizing Resources to Fight Hunger'. Committee on World Food Security, 27th session, Rome (28 May–1 June).
—— (2003) 'The Elimination of Food Insecurity in the Horn of Africa', www.fao.org/docrep/003/x8406e/X8406e01.htm, accessed 28 February 2006.
—— (2004) *The State of Food Insecurity in the World 2004*. Rome: FAO.
—— (2005) *The State of Food Insecurity in the World 2005*. Rome: FAO.
FAO/GIEWS: Africa Report No.3, December 2005. Rome: FAO.
Forrest, Tom (1993) *Politics and Economic Development in Nigeria*. Oxford: Oxford University Press.
Foweraker, Joe (1981) *The Struggle for Land: A Political Economy of the Pioneer Frontier in Brazil From 1930 to the Present Day*. Cambridge: Cambridge University Press.
Francis, Elizabeth and Murray, Colin (2002) '"Introduction", in Special Issue on Changing Livelihoods', *Journal of Southern African Studies*, 28(3) pp. 485–7.
Friedmann, Harriet (1993) 'The Political Economy of Food: A Global Crisis', *New Left Review*, 197, Jan/Feb, pp. 29–57.
—— (2004) 'Feeding the Empire: The Pathologies of Globalized Agriculture'. In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *The Empire Reloaded: Socialist Register 2005*. London: Merlin.
Friedmann, Harriet and McMichael, P. (1989) 'Agriculture and the State System, The Rise and Decline of National Agricultures, 1870 to the Present', *Sociologia Ruralis*, 14, pp. 93–118.

Frynas, J. G. (2001), 'Corporate and State Responses to Anti-Oil Protests in the Niger Delta', *African Affairs*, 100, pp. 27–54.
Gagnon, Georgette and Ryle, John (2001) 'Report of an Investigation into Oil Development, Conflict and Displacement in Western Upper Nile, Sudan'. October. Mimeo.
Gary, Ian and Karl, Terry Lynn (2003) *Bottom of the Barrel: Africa's Oil Boom and the Poor.* Baltimore, Md.: US Catholic Relief Services.
Gedicks, Al (2001) *Resource Rebels: Native Challenges to Mining and Oil Corporations.* Cambridge, Mass.: South End Press.
Geldof, Bob (2004) 'Why Africa?' Text of a speech delivered at the Bar Human Rights Commission bi-annual lecture at St Paul's Cathedral, 20 April.
Geremek, B. (1996) 'Civil Society Then and Now'. In Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds) *The Global Resurgence of Democracy* (2nd edn). Baltimore and London: Johns Hopkins Press.
Ghazouani, Samir and Goaied, M. (2001) 'The Determinants of Urban and Rural Poverty in Tunisia'. Paper presented at the ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
Ghimire, Krishna B. (ed.) (2001) *Whose Land? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Africa, Asia and Latin America.* Geneva: UNRISD.
Global Witness (2002) *All the Presidents' Men*, Global Witness, March.
—— (1999) *A Crude Awakening*, Global Witness, December.
Glover, Stephen, Gott , Ceri, Loizillon, Anaïs, Portes, Jonathan, Price, Richard, Spencer, Sarah, Srinivasan, Vasanthi and Willis, Carole (2001) 'Migration: An Economic and Social Analysis'. Research Development and Statistics Directorate, Occasional Paper no. 67. London: Home Office.
Goodman, David (1989) 'Rural Economy and Society'. In Edmar L. Bacha and Herbert S. Klein (eds) *Social Change in Brazil, 1945–1985.* Albuquerque: University of New Mexico Press.
Gott, C. and Johnston, K. (2002) *The Migrant Population in the UK: Fiscal Effects.* Home Office, UK Government.
Government of Egypt (1990) *Agricultural Census.* Cairo: Ministry of Agriculture
—— (2000) *Agricultural Census.* Cairo: Ministry of Agriculture.
Gramsci, Antonio (1976) *Selections from the Prison Notebooks*, Quentin Hoare and Geoffrey Nowell-Smith (eds). London: Lawrence and Wishart.
Grany, Wyn (2006) 'Common Agricultural Policy', 30 January www.commonagpolicy.blogspot.com/2006/01/grain-mountain-growing.html, accessed 15 March 2006.
Grigg, David (1993) *The World Food Problem* (2nd edn). Oxford: Blackwell.
Grindle, Merilee, S. (2002) *Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries.* London: DfID.
Gruffydd Jones, Branwen (2005) 'Globalisations, Violences and Resistances in Mozambique'. In Catherine Eschle and Bice Maiguashca (eds) *Critical Theories, International Relations, and 'The Anti-Globalisation Movement': The Politics of Global Resistance.* New York: Routledge.
Guanziroli, Carlos.E. (1998) 'La reforma agraria en el marco de una economía global: el caso de Brasil', *Land Reform*, 1, pp. 37–52.
Haddad, Laurence and Ahmed, A. (2003) 'Chronic and Transitory Poverty; Evidence from Egypt 1997–99', *World Development*, 31(1), pp. 71–85.
Hall, Anthony (ed.) (2000) *Amazonia at the Crossroads: The Challenge of Sustainable*

Development: London: Institute of Latin American Studies.
Hall, Thomas, D. and Fenelon, James (2003) 'Indigenous Resistance to Globalization: What does the Future Hold?' In Wilma A. Dunaway (ed.) *Emerging Issues in the 21st Century World-System: Crises and Resistance in the 21st Century World-System, Vol1.* Westport, Conn.: Praeger.
Halliday, Fred (1999) 'Millennial Middle East: Changing Orders, Shifting Borders'. Middle East Research and Information Project (MERIP) 213 (Winter). Available at www.merip.org/.
Hammar, Tomas and Tamas, Kristof (1997) 'Why Do People Go or Stay?' In Tomas Hammar, Grete Brochmann, Kristof Tamas and Thomas Faist (eds) *International Migration, Immobility and Development: Multidisciplinary Perspectives.* Oxford: Berg.
Hammond, John, L. (1999) 'Law and Disorder: The Brazilian Landless Farmworkers' Movement', *Bulletin of Latin American Research,* 18(4), pp. 469–89.
Harris, N. (2002) *Thinking the Unthinkable.* London: IB Tauris.
Harrison, Graham (2005) *Africa: The Construction of Governance States.* London: Routledge
Harts-Broekhuis, Annelet and Huisman, Henk (2001) 'Resettlement Revisited: Land Reform Results in Resource-Poor Regions in Zimbabwe', *Geoforum,* 32(3), August, pp. 285–98.
Harvey, David (2003) 'The "New" Imperialism: Accumulation by Dispossession'. In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *The New Imperial Challenge, Socialist Register 2004.* London: Merlin.
—— (2005) *The New Imperialism.* Oxford: Oxford University Press.
Hawthorne, Susan (2001) 'The Clash of Knowledge Systems: Local Diversity in the Wild versus Global Homogeneity in the Marketplace'. In Veronika Bennholdt-Thomsen and Claudia von Werlhof (eds) *There is an Alternative: Subsistence and Worldwide Resistance to Corporate Globalization.* London: Zed Books.
Hay, C. (1996) *Re-stating Social and Political Change.* Milton Keynes, Open University Press.
Hayter, Teresa (2004) *Open Borders: The Case Against Immigration Controls.* London: Pluto.
Hecht, Susanna and Cockburn, Alexander (1989) *The Fate of the Forest: Developers, Destroyers and Defenders of the Amazon.* London: Verso.
Hermele, Kenneth (1997) 'The Discourse on Migration and Development'. In Tomas Hammar, Grete Brochmann, Kristof Tamas and Thomas Faist (eds) *International Migration, Immobility and Development: Multidisciplinary Perspectives.* Oxford: Berg.
Hibou, Béatrice (2004) *Privatising the State.* London: Hurst.
—— (2006) 'Domination and Control in Tunisia: Economic Levers for the Exercise of Authoritarian Power', *Review of African Political Economy,* 33(108) pp. 185–206.
Hilson, Gavin (2004) 'Structural Adjustments in Ghana: Assessing the Impacts of Mining Sector Reform', *Africa Today,* 51(2), pp. 53–77.
HMG (Her Majesty's Government) (2000) *Eliminating World Poverty: Making Globalisation Work for the Poor.* White Paper on International Development. London: HMSO. Also www.dfid.gov.uk/pubs/files/whitepaper2000.pdf.
Hochschild, Adam (1998) *King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror, and Heroism in Colonial Africa.* Boston: Houghton Mifflin.

Hodges, Tony (2001) *Angola: From Afro Stalinism to Petro-Diamond Capitalism*. Oxford: James Currey.
Hoefle, Scott, W. (2000) 'Patronage and Empowerment in the Central Amazon', *Bulletin of Latin American Research*, 19, pp. 479–99.
Hoffman, Helga (1989) 'Poverty and Prosperity: What is Changing?' In Edmar L. Bacha and Herbert S. Klein (eds) *Social Change in Brazil, 1945–1985*. Albuquerque: University of New Mexico Press.
Holloway, John (2005) *Change The World Without Taking Power: The Meaning of Revolution Today*. London: Pluto.
Hoogeveen, J.G.M. and Kinsey, Bill H. (2001) 'Land Reform, Growth and Equity: Emerging Evidence from Zimbabwe's Resettlement Programme: A Sequel', *Journal of Southern African Studies*, 27(1), pp. 127–36.
Hopkins, Nicholas (1987) *Agrarian Transformation in Egypt*. Boulder: Westview.
—— (1993) 'Small Farmer Households and Agricultural Sustainability in Egypt'. In Mohemad A. Faris and Mahmood Hasan Khan (eds) *Sustainable Agriculture in Egypt*. Boulder: Lynne Rienner.
Human Rights Watch (1999a) *Famine in Sudan 1998: The Human Rights Causes*. New York and London: Human Rights Watch.
—— (1999b) *Nigeria: The Price of Oil*. March, New York: Human Rights Watch.
—— (1999c) *Nigeria: Crackdown in the Niger Delta*. June, New York: Human Rights Watch.
Hyden, Goran (1980) *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and the Uncaptured Peasantry*. London: Heinemann.
—— (1983) *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Ibeanu, Okechukwu (2002) 'Janus Unbound: Petro-business and Petropolitics in the Niger Delta', *Review of African Political Economy*, 29(91), pp. 163–7.
International Food Policy Research Institute (2002) *Achieving Sustainable Food Security for All by 2020*. May, Washington: IFPRI.
International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2001) *Rural Poverty Report 2001: The Challenge of Ending Rural Poverty*. Rome: IFAD.
International Institute for Environment and Development (IIED) (2002) *Breaking New Ground*. Mining, Minerals and Sustainable Development Group. London: IIED.
International Monetary Fund (IMF) (2005) *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*. May. Washington: IMF.
International Organization for Migration (IOM) (2003) *World Migration 2003: Managing Migration, Challenges and Responses for People on the Move, Vol. 2*. Geneva: IOM.
—— (2005) *World Migration 2005*. Geneva: IOM.
Irz, Xavier, Lin, Lin, Thirtle, Colin and Wiggins, Steve (2001) 'Agricultural Productivity Growth and Poverty Alleviation', *Development Policy Review*, (19(4), December, pp. 449–66.
Johnson, Douglas H. (2003) *The Root Causes of Sudan's Civil Wars*. Oxford: James Currey.
Johnston, Josée and Laxer, Gordon (2003) 'Solidarity in the Age of Globalization: Lessons from the anti-MAI and Zapatista Struggles'. *Theory and Society*, 32, pp. 39–91.
Jordan, Bill (1996) *A Theory of Poverty and Social Exclusion*. Oxford: Polity.
Kandeel, Ayman and Nugent, Jeffrey B. (2000) 'Unravelling the Paradox in

Egypt's Trends in Income Inequality and Poverty'. In Ghassan Diba and Wassim Shahin (eds) *Earnings Inequality, Unemployment and Poverty in the Middle East and North Africa*. Westport, Conn.: Greenwood.
Kaplan, Robert D. (1997) *The Ends of the Earth: From Togo to Turkmenistan, from Iran to Cambodia, a Journey at the Dawn of the 21st Century*. New York: Vintage.
Karl, Terry Lynn (2001) *The Paradox of Plenty*. Berkeley: University of California Press.
Kay, C. (1998) 'Latin America's Agrarian Reform: Lights and Shadows', *Land Reform*, 2, pp. 9–29.
Kayatekin, Serap A. (1998) 'Observations on Some Theories of Current Agrarian Change', *Review of African Political Economy*, 25(76), pp. 207–19.
Keane, J (1988) *Civil Society and the State: New European Perspectives*. London: Verso.
Keen, David (1994) *The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983–1989*. New Jersey: Princeton University Press.
—— (1998) *The Economic Functions of Violence in Civil Wars*. London: OUP for IISS.
—— (2000) 'Incentives and Disincentives for Violence'. In Mats Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder: Lynne Rienner.
Keenan, Jeremy. H. (2006) 'Security and Insecurity in North Africa', *Review of African Political Economy*, 33(108), 269–96.
Khasawneh, Mohamad (2001) 'Poverty Assessment Report: The Case of Jordan'. Paper presented at ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
Kibble, Steve and Vanlerberghe, Paul (2000) *Land, Power and Poverty: Farm Workers and the Crisis in Zimbabwe*. London: CIIR.
King, R. (1977) *Land Reform: A World Survey*. London: G. Bell and Sons.
King, Russell (1995) 'Migrations, Globalisation and Place'. In Doreen Massey and Pat Jess (eds) *A Place in the World?* Oxford: Oxford University Press.
Kinsey, B. (1999) 'Land Reform, Growth and Equity: Emerging Evidence from Zimbabwe's Resettlement Programme', *Journal of Southern African Studies*, 25(2), pp. 173–96.
Kinsey, B., Burger, K. and Gunning, J.W. (1998) 'Coping with Drought in Zimbabwe: Survey Evidence on Responses of Rural Households to Risk', *World Development*, 26(1), pp. 39–110.
Koser, Khalid (2001) 'The Smuggling of Asylum Seekers into Western Europe: Contradictions, Conundrums, and Dilemmas'. In David Kyle and Rey Koslowski (eds) *Global Human Smuggling*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
Kothari, Uma (2002) 'Migration and Chronic Poverty'. Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, Chronic Poverty Research Centre, Working Paper no. 16.
Kyle, David and Dale, John (2001) 'Smuggling the State Back In: Agents of Human Smuggling Reconsidered'. In David Kyle and Rey Koslowski (2001) *Global Human Smuggling*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
Kyle, David and Koslowski, Rey (2001) *Global Human Smuggling*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.
Land Center for Human Rights (2002) 'Farmer Struggles Against Law 96 of 1992'. In Ray Bush (ed.) *Counter Revolution for Egypt's Countryside*. London: Zed.

Lanning, Greg (1979) *Africa Undermined*. Harmondsworth: Penguin.
Le Billion, Philippe (2000) 'The Political Economy of Resource Wars'. In J. Cilliers and C. Dietrich (eds) *Angola's War Economy: The Role of Oil and Diamonds*. South Africa: Institute for Security Studies.
Le Saout, D. and Rollinde, M. (1999) *Emeutes et Mouvements Sociaux au Maghreb*. Paris: Karthala.
Le Vine, Mark (2002) 'The UN Arab Human Development Report: A Critique'. Press Information Note 101, 26 July. Washington, DC: MERIP. Available online at: www.merip.org/mero/mero072602.html..
Lewis, W.A. (1955) *The Theory of Economic Growth*. London: Allen & Unwin.
Leys, Colin (1994) 'Confronting the African Tragedy', *New Left Review*, 1(204) March/April, pp. 33–47.
Lipton, Michael (1977) *Why Poor People Stay Poor: A Study of Urban Bias in World Development*. London: Temple Smith.
—— (1993) 'Land Reform as Commenced Business: The Evidence Against Stopping', *World Development*, 21(4), pp. 641–57.
—— (1997) 'Editorial: Poverty – Are There Holes in the Consensus?' *World Development*, 25(7), pp. 1003–7.
—— (2001) 'Challenges to Meet: Food and Nutrition Security in the New Millennium', *Proceedings of the Nutrition Society*, 60, pp. 203–14.
Lopez, Ramon (2003) 'The Policy Roots of Socioeconomic Stagnation and Environmental Implosion: Latin America 1950–2000', *World Development*, 31(2), pp. 259–80.
Löwy, Michael (2002) 'Towards an International Resistance Against Captialist Globalization', *Latin American Perspectives*, Issue 127, 29(6), pp. 127–31.
Loxley, John (2003) 'Imperialism and Economic Reform: NEPAD', *Review of African Political Economy*, 80(95), pp. 119–28.
Luxemburg, Rosa (1968) [1923] *The Accumulation of Capital*. New York: Monthly Review Press.
Macharia, Kinuthia (2003) 'Resistant Indigenous Identities in the 21st Century World-System: Selected African Cases'. In Wilma A. Dunaway (ed.) *Emerging Issues in the 21st Century World System: Crises and Resistance in the 21st Century World System, Vol 1*. Westport, Conn.: Praeger.
Macrae, Joanna and Anthony Zwi (eds) (1994) *War and Hunger: Rethinking International Responses to Complex Emergencies*. London: Zed Books and Save the Children Fund.
Magalhães, Mariano (1996) 'Taking by Force', *Brazzil*, available on www.brazzil.com accessed 13 February 2003.
Mahdavy, H. (1970) 'The Rentier State: The Case of Iran'. In M.A. Cook (ed.) *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day*. London: Oxford University Press.
Mamdani, Mahmood (1996) *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton: Princeton University Press.
Marcussen, H.S. (1996) 'NGOs, the State and Civil Society', *Review of African Political Economy*, 23(69), pp. 405–23.
Martin, Philip (2003) 'Bordering on Control: Combatting Irregular Migration in North America and Europe', *International Organisation for Migration*, April.
Marx, Karl (1974) *Capital, Vol. 1*. Moscow: Progress Publishers.
—— (1977) *Grundrisse*. London: Penguin.

Massey, Doreen (1984) *Spatial Divisions of Labour*. London, Macmillan
Maxwell, Daniel and Wiebe, Keith (1999) 'Land Tenure and Food Security: Exploring Dynamic Linkages', *Development and Change*, 30, pp. 825–49.
Maxwell, Simon (2001) 'WDR 2000: Is There a New "New Poverty Agenda"?' *Development Policy Review*, 19(1), pp. 143–9.
—— (2005) 'Exhilarating. Exhausting. Intriquing. The report of the African Commission', *Development Policy Review*, 23(4), pp. 483–92.
Maxwell, Simon and Slater, Rachel (2003) 'Food Policy Old and New', *Development Policy Review*, 21(5–6), pp. 531–53.
McDowell, C. and deHaan, Arjan (1997) *Migration and Sustainable Livelihoods*, IDS Working Paper 65. Brighton: Institute of Development Studies.
McNamara, Robert S. (1973) *One Hundred Countries, Two Billion People: The Dimensions of Development*. New York: Praeger.
McPhail, Kathryn (2000) 'How Oil, Gas and Mining Projects Can Contribute to Development', *Finance and Development*, 37(4), December. www.imf.org/ external/pubs/ft/fandd/2000/ 12/mcphail.htm, accessed on 17 November 2006.
Melamed, Claire (2006) 'Briefing: Wrong Questions, Wrong Answers – Trade, Trade Talks and Africa', *African Affairs*, 420, pp. 451–60.
Milanovic, Branko (2003) 'The Two Faces of Globalization: Against Globalization as We Know It', *World Development*, 31(4), pp. 667–83.
Miles, Robert (1987) *Capitalism and Unfree Labour: Anomaly or necessity?* London: Tavistock.
Milieudefensie (2000) *Victims of their own Fortunes*. October, Netherlands: Friends of the Earth International. Available from www:milieudefensie.nl/globalising /publicaties/raporten/nigeria-rapport.pdf.
Ministry of Agriculture and Land Reclamation and USAID (1997) *Agricultural Policy Reform in Morocco: A Brief Overview*. Agricultural Policy Reform Program, Reform Design and Implementation Unit, Report No. 20 prepared by W. Tyner, December. Mimeo.
—— (1998) *Horticultural Sub-Sector Map*. Prepared by Ronald D. Krenz for APRP-RDI, Report no. 39, June. Cairo: Mimeo.
—— (1999a) Land Tenure Study Phase II by Mohemad Sharaf and Jane Gleeson, March. Cairo: USAID.
—— (1999b) *Study of New Land Allocation Policy in Egypt*, by Sayed Hussein et al. February. Cairo: USAID.
Mitchell, Simon (ed.) (1981) *The Logic of Poverty: The Case of the Brazilian Northeast. London:* Routledge and Kegan Paul.
Mitchell, Timothy(1998) 'The Market's Place'. In Nicholas S. Hopkins and Kirsten Westergaard (eds.) *Directions of Change in Rural Egypt*. Cairo: The American University Press in Cairo Press.
—— (1999) 'No Factories, No Problems: The Logic of Neo-Liberalism in Egypt', *Review of African Political Economy*, 26(82), pp. 455–468.
—— (2002) *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics*. Berkeley and London: Modernity University of California Press.
Mkandawire, Thandika (2005) 'The Global Economic Context'. In Ben Wisner, Camilla Toulmin and Rutendo Chitiga (eds) *Towards a New Map of Africa*. London: Earthscan.
Monbiot, G. (2003) 'Poor but Pedicured', *Guardian*, 6 May 2003
Moore, Bruce H. (2001) 'Empowering the Rural Poor Through Land Reform and Improved Access to Productive Assets'. In Krishna B. Ghimire (ed.) *Whose*

Land? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Africa, Asia and Latin America. Geneva: UNRISD.
Moore, David (2004) 'Marxism and Marxist Intellectuals in Schizophrenic Zimbabwe: How Many Rights for Zimbabwe's Left? A Comment', *Historical Materialism*, 12(4), pp. 405–25.
Morris, Nigel (2004) 'Britain's Broken Pledges on Aid Cost Poorest Nations £9.5 Billion', *Independent*, 28 July.
Morrison, Christian (1991) 'Adjustment, Incomes and Poverty in Morocco', *World Development*, 19(11), pp. 1633–51.
Moyo, Sam (1995) *The Land Question in Zimbabwe*. Harare: SAPES.
—— (2000) *Land Reform under Structural Adjustment in Zimbabwe: Land Use Change in the Mashonaland Provinces*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.
Moyo, Sam, Rutherford, Blair and Amanor-Wilks, Dede (2000) 'Land Reform and Changing Social Relations for Farm Workers in Zimbabwe', *Review of African Political Economy*, 27(84), pp. 181–202.
Moyo, Sam and Yeros, Paris (eds) (2005) *Reclaiming the Land*. London: Zed.
Moyo, Sam and Yeros, Paris (2007) 'The Radicalised State: Zimbabwe's Interrupted Revolution', *Review of African Political Economy*, 34(111).
Munck, Ronaldo (2002) *Labour and Globalisation: A New Great Transformation?* London: Zed Books.
Myers, Keith (2005) *Petroleum, Poverty and Security*. Africa Programme, AFP BP 05/01. London: Chatham House.
Myers, Norman and Kent, Jennifer (2001) 'Food and Hunger in Sub-Saharan Africa', *The Environmentalist*, 21, pp. 41–69.
New Partnership for Africa's Development (NEPAD) (2005a) 'Implementing the CAADP Agenda', www.nepad.org.
—— (2005b) 'The Comprehensive Africa Development Programme' (CAADP),. NEPAD Secretariat Meeting Maputo, 15–18 February, available at www.nepad.org/2005/files/caadp.php, accessed 4 March 2006.
Nigeria Extractive Industries Transparency Initiative (2006) '1st Roundtable on the NEITI Audit Results'. www.neiti.org/Reports%20for%20first%20round%20table.htm, accessed 25 May 2006.
Ntzebeza, Lungisde and Hall, Ruth (eds) (2006) *The Land Question in South Africa: The Challenge of Transformation and Redistribution*. Cape Town: PHPRC Press.
Observer (2001), Julie Flint, 'British firms fan flames of war', 11 March.
Organisation for African Unity (OAU) (1985) *African Priority Programmes for African Recovery 1986–1990*. Addis Ababa: OAU.
Olukoshi, Adebayo (2005) 'Investing in Africa: The Political Economy of Agricultural Growth', *IDS Bulletin*, 36(2), June, pp. 13–16.
Omar, Amna (n.d.) 'Socio-Economic and Demographic Determinants of Child Labor in Northern Sudan'. Mimeo.
Owen, Roger (2000) *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 2nd edition. London: Routledge.
Owusu, Francis (2003) 'Pragmatism and the Gradual Shift from Dependency to Neo-liberalism: The World Bank, African Leaders and Development Policy in Africa', *World Development*, 31(10), pp. 1655–72.
Oxfam (2003) *The Trade Report: Rigged Rules and Double Standards*. Oxford: Oxfam.
Palmer, R. (1977) *Land and Racial Domination in Rhodesia*. London: Heinemann.
Pantuliano, S (2005) *Comprehensive Peace? Causes and Consequences of Underdevelopment and Instability in Eastern Sudan*. NGO Paper, International Rescue

Committee et al. Dar es Salaam, Tanzania. Available at http://www.tearfund.org/webdocs/Website/Campaigning/Policy%20and%20research/East%20Sudan%20Analysis%202005.pdf, accessed on 17 November 2006,

Papapanagos, Harry and Vickerman, Roger (2003) 'Borders, Migration and Labour Market Dynamics in a Changing Europe'. Department of Economics, Kent, Mimeo.

Papastergiadis, Nikos (2000) *The Turbulence of Migration: Globalization, Deterritorialization and Hybridity*. Oxford: Polity.

Parnwell, Mike and Rigg, Jonathan (2001) 'Global Dissatisfactions: Globalisation, Resistance and Compliance in Southeast Asia', *Singapore Journal of Tropical Geography*, 22(3), pp. 205–11.

Peel, Michael (2005) 'Crisis in the Niger Delta: How Failures of Transparency and Accountability are Destroying the Region'. Africa Programme, Armed Non-state Actors Project AFP BP 05/02. London: Chatham House.

Perelman, Michael (2000) *The Invention of Capitalism*. Durham and London: Duke University Press.

Perz, Stephen, G. (2002) 'The Changing Social Contexts of Deforestation in the Brazilian Amazon', *Social Science Quarterly*, 83(1), pp. 35–52.

Petras, James (1998) 'The New Revolutionary Peasantry: The Growth of Peasant-led Opposition to Neoliberalism', available at www.mstbrazil.org/petras 1098.html, accessed on 31 January 2002.

Phimister, Ian (1988) *A Social and Economic History of Zimbabwe, 1890–1948: Capital Accumulation and Class Struggle*. London: Longman.

Pickering, Kathleen (2003) 'The Dynamics of Everyday Incorporation and Anti-systemic Resistance: Lakota Culture in the 21st Century'. In Wilma A. Dunaway (ed.) *Emerging Issues in the 21st Century World-System: Crises and Resistance in the 21st Century World System*. Westport, Conn.: Praeger.

Poku, Nana (2002) 'Poverty, Debt and Africa's HIV/AIDS Crisis', in *International Affairs*, 78,(3) pp. 531–46.

Polzer, Tara (2001) 'Corruption: Deconstructing the World Bank Discourse'. DESTIN Working Paper Series, LSE No. 01–18, December.

Porteous, Tom (2005) 'British Government Policy in SubSaharan Africa Under New Labour', *International Affairs*, 81(2), pp. 281-97.

Pratt, Nicola (2002) 'Maintaining the Moral Economy: Egyptian State-Labour Relations in an Era of Economic Liberalization', *Arab Studies Journal*, 8(2/9), pp. 111–29.

Radice, Hugo (2006) 'Neo Liberal Globalisation: Imperialism without Empires?' In Alfredo Saad-Filho and D. Johnston (eds) *Neo Liberalism: A Critical Reader*. London: Pluto.

Raftopoulos, Brian and Phimister, Ian (2004) 'Zimbabwe Now: The Political Economy of Crisis and Coercion', *Historical Materialism*, 12(4), pp. 355–82.

Raikes, Philip (1988) *Modernising Hunger*. London: Catholic Institute for International Relations and James Currey.

Ranger, T. (1985) *Peasant Consciousness and Guerrilla War in Zimbabwe*. London: James Currey.

—— (1993) 'The Communal Areas of Zimbabwe'. In T. Bassett and D. Crummey (eds) *Land in African Agrarian Systems*. Madison: University of Wisconsin Press.

Reddy, Sanjay G. and Pogge, Thomas W. (2003) 'How Not To Count The Poor'. Mimeo, version 4.5 (26 March). Available online at www.columbia/edu/ca/economics/ReddyPageCuSem.pdf.

Reis, Jaime (1981) 'Hunger in the Northeast: Some Historical Aspects'. In Simon Mitchell (ed.) *The Logic of Poverty. The Case of the Brazilian Northeast*. London: Routledge and Kegan Paul.
Reno, William (2000), 'Shadow States and the Political Economy of Civil Wars'. In M. Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance*. Boulder: Lynne Rienner.
Richards, Alan and Waterbury, John (1996) *A Political Economy of the Middle East. Boulder*, Colo.: Westview.
Richards, Paul (1985) *Indigenous Agricultural Revolution: Ecology and Food Production in West Africa*. London: Hutchinson.
Rigg, Jonathan (2006) 'Land, Farming, Livelihoods, and Poverty: Rethinking the Links in the Rural South', *World Development*, 34(1), pp. 180–202.
Rihan, M. and Nasr, M. (2001) 'Prospects for Land Reform and Civil Society Movements in the Near East and North Africa'. In Krishna B. Chimire (ed.) *Whose Land? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Poverty Reduction*. Italy: IFAD.
Roberts, H. (2002) 'Moral Economy or Moral Polity? The Political Anthropology of Algerian Riots'. LSE Development Research Centre, Crisis States Programme Working Paper No 17 (October). London: London School of Economics.
Rocha, Geisa, M. (2002) 'Neo-Dependency in Brazil', *New Left Review*, 16, July–August, pp. 5–33.
Rocha, Jan (2000) *Brazil: A Guide to the People, Politics and Culture*. London: Latin America Bureau.
Roett, Riordan (1997) 'Brazilian Politics at Century's End'. In Susan Kaufman Purcell and Riordan Roett (eds) *Brazil Under Cardoso*. Boulder and London: Lynne Rienner.
Ross, Michael (1999) 'The Political Economy of the Resource Curse', *World Politics*, 51, January, pp. 297–322.
Rupert, Mark (2003) 'Globalising Common Sense: A Marxian-Gramscian (Re-Vision of the Politics of Governance/Resistance', *Review of International Studies*, 29, pp. 181–98.
Rutherford, Blair (2001a) 'Commercial Farm Workers and the Politics of (Dis)placement in Zimbabwe: Colonialism, Liberation and Democracy', *Journal of Agrarian Change*, 1(4), October, pp. 626–51.
—— (2001b) *Working on the Margins: Plantation Workers in Zimbabwe*. London: Zed Books.
Saad, Reem (1988) *Social History of an Agrarian Reform Village*. Cairo: Cairo Papers in Social Science, American University in Cairo.
—— (2002) 'Egyptian Politics and the Tenancy Law'. In Ray Bush (ed.) *Counter Revolution for Egypt's Countryside*. London: Zed.
Sachikonye, Lloyd, M (2003a) 'From "Growth with Equity" to "Fast-Track" Land Reform: The Debate on Zimbabwe's Land Question', *Review of African Political Economy*, 30(96), pp. 227–40..
—— (2003b) 'Land Reform for Poverty reduction? Social Exclusion and Farm Workers in Zimbabwe'. Paper presented to the Conference on 'Staying Poor: Chronic Poverty and Development Policy' organised by the IDPM, University of Manchester (April).
Saro-Wiwa, Ken (1992), *Genocide in Nigeria: The Ogoni Tragedy*. Port Harcourt: Saros International Publishers.

Sassen, Saskia (1999) *Guests and Aliens*. New York: New Press.
Saul, J. S. (2001) *Millennial Africa: Capitalism, Socialism, Democracy*. Trenton: Africa World Press.
—— (2003a) 'What is to be Learned? The Failure of African Socialisms and their Future'. In R. Albritton, J. Bell, S. Bell and R. Westra (eds) *Beyond Market and Plan: Toward New Socialisms*. London: Palgrave.
—— (2003b) 'Africa: The Next Liberation Struggle?' *Review of African Political Economy*, 30(96), pp. 187–202.
Schoef, Brooke G. (2003) 'Uganda: Lessons for AIDS Controls in Africa', *Review of African Political Economy*, 30(98), pp. 553–72.
Scott, James, C. (1976) *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in South East Asia*. New Haven and London: Yale University Press.
—— (1985) *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven and London: Yale University Press.
—— (1990) *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts*. New Haven and London: Yale University Press.
—— (1998) *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed*. New Haven and London: Yale University Press.
Sen, A. (1981) *Poverty and Famine: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford: Clarendon.
Sfakianakis, John (2002) 'In Search of Bureaucrats and Entrepreneurs: The Political Economy of the Egyptian Agricultural Sector'. In Ray Bush (ed.) *Counter-Revolution in Egypt's Countryside*. London: Zed Books.
Shafer, Michael D. (1994) *Winners and Losers: How Sectors Shape the Development Prospects of States*. Ithaca and London: Cornell University Press.
Shanin, Teodor (ed.) (1976) *Peasants and Peasant Societies*. Harmondsworth: Penguin.
Shaw, Timothy M. and Inegbedion, John E. (1994), 'The Marginalization of Africa in the New World (Dis)Order'. In Richard Stubbs and Geoffrey R.D. Underhill (eds) *Political Economy and the Changing Global Order*. London: Macmillan.
Shaw, Timothy, M. and Nyang'oro, Julius E. (2000) 'African Renaissance in the New Millennium?' In Richard Stubbs and Geoffrey R.D. Underhill (eds) *Political Economy and the Changing Global Order*, 2nd edn. Oxford: Oxford University Press.
Shields, Michael A. and Price, Stephen Wheatley (2003) 'The Labour Market Outcomes and Psychological Well-being of Ethnic Minority Migrants in Britain'. Home Office Online Report 07/03. London: Research Development and Statistics Directorate.
Showstack Sassoon, Anne (1978) 'Hegemony and Political Intervention'. In Sally Hibbin (ed.) *Politics, Ideology and the State*. London: Lawrence and Wishart.
Silver, Beverley J. and Arrighi, Giovanni (2000) 'Workers North and South'. In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *Socialist Register 2001*. London: Merlin.
Sirageldin, Ismail (2000) 'Elimination of Poverty: Challenges and Islamic Strategies'. ERF Working Paper 2018. Cairo: ERF.
Skeldon, Ronald (1997) *Migration and Development: A Global Perspective*. London: Longman.
Slack, Keith (2001) 'Social Impacts of Large Scale Mining in Developing Countries', http://www.bicusa.org/ptoc/htm/slack_social impacts.htm.
Smith, Jackie and Johnston, Hank (2002) 'Globalization and Resistance: An Introduction'. In Jackie Smith and Hank Johnston (eds) *Globalization and Resistance:*

Transnational Dimensions of Social Movements. Maryland: Rowman & Littlefield.
Sobhan, Rehman (1993) *Agrarian Reform and Social Transformation: Preconditions for Development*. London and New Jersey: Zed Books.
Soudi, Khalid (2001) 'Pauvreté et vulnérabilité sur le marché du travail: quelques dimensions de la fragilité de la position des pauvres'. Paper presented at ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).
Southern African Development Community. 'SADC-NEPAD Co-Operation in Agriculture, Extracted from Summary of NEPAD-related SADC Development Projects' (2001–4).
Soysa, Indra de (2000) 'The Resource Curse: Are Civil Wars Driven by Rapacity or Paucity?' In Mats Berdal and David M. Malone (eds) *Greed and Grievance: Economic Agendas in the Civil Wars*. Boulder: Lynne Rienner.
Stalker, Peter (2000) *Workers Without Frontiers: The Impact of Globalisation on International Migration*. Boulder: Lynne Rienner.
Stewart, Sheelagh (1997) 'Happy Ever After in the Marketplace: Non-Government Organizations and Uncivil Society', *Review of African Political Economy*, 24(71), pp. 11–34.
Stiglitz, Joseph (2002) *Globalization and its Discontents*. London: Penguin.
Stoneman, Colin (ed.) (1981) *Zimbabwe's Inheritance*. London: Macmillan.
Stoneman, Colin and Cliffe, Lionel (1989) *Zimbabwe: Politics, Economy and Society*. London and New York: Pinter.
Suliman, Mohamed (1999) *The Sudan: A Continent of Conflicts. A Report on the State of War and Peace in the Sudan*. Bern, Switzerland: Swiss Peace Foundation.
Sutcliffe, Bob (2003) 'Crossing Borders in the New Imperialism'. In Leo Panitch and Colin Leys (eds) *The New Imperial Challenge, Socialist Register 2004*. London: Merlin.
SW Radio (2005) 'Armed Police Stealing Farm Equipment in Mwenezi and Masvingo', Tereerai Karimakwenda, 14 November, available from http://www.swradioafrica.com/news141105/policestealing 141105.htm, accessed on 17 November 2006.
Szeftel, Morris (1998) 'Misunderstanding African Politics: Corruption and the Governance Agenda', *Review of African Political Economy*, 25(76), pp. 221–40.
—— (2000) 'Clientelism, Corruption and Catastrophe', *Review of African Political Economy*, 27(85), pp. 427–41.
Taleb, B.K. (1998) 'Vers la privatisation des terres: le role de l'etat dans la modernisation des régimes fonciers au Maroc', *Land Reform*, 1, pp. 55–68.
Taylor, J. Edward (1999) 'The New Economics of Labour Migration and the Role of Remittances in the Migration Process', *International Migration*, 37(1), pp. 63–88.
Thiesenhusen, William, C. (1995) 'Land Reform Lives!' *European Journal of Development Research*, 7(1), pp. 193–209.
Timmer, C. Peter (1995) 'Getting Agriculture Moving: Do Markets Provide the Right Signals?' *Food Policy*, 20(5), pp. 455–72.
Tingay, Caroline (2004) *Agrarian Transformation in Egypt: Conflict Dynamics and the Politics of Power from a Micro Perspective*. PhD dissertation submitted to Politik-und Sozialwissenschafter Prüfungsbüro, Freie Universität Berlin, Germany, November.
Todaro, Michael (1969) 'A Model of Labour Migration and Urban Unemployment in Less Developed Countries', *The American Economic Review*, 59(1). pp138–48

Torres, Magüi M. and Anderson, Michael (2004) *Fragile States: Defining Difficult Environments for Poverty Reduction, PRDE (Poverty Reduction in Difficult Environments)*. Working paper 7 August, Team Policy Division, UK, DfID.

Toulmin, C. and Quan, J. (eds) (2000) *Evolving Land Rights, Policy and Tenure in Africa*. London: IIED.

Turner, Terisa E. and Brownhill, Leigh S. (2001) '"Women Never Surrendered": The Mau Mau and Globalization from Below in Kenya 1980–2000'. In Veronika Bennholdt-Thomsen and Claudia von Werlhof (eds) *There is an Alternative: Subsistence and Worldwide Resistance to Corporate Globalization*. London: Zed Books.

UK Parliament All-Party Parliamentary Group on the Niger Delta (2005) *Delegation to the Niger Delta: 3–10th August*. December.

United Nations (2000) Replacement Migration: Is it a Solution to Declining and Ageing Populations?, www.un.org/esa/population/publications/migration/execsum.htm

—— (2005) *The Millennium Development Goals Report*. New York: UN.

UNAIDS (2004) *Report on the Global AIDS Epidemic*. Geneva:UNAIDS.

UNAIDS (2006) *Report on the Global AIDS Epidemic*. Geneva:UNAIDS.

UNCTAD (1999) *The Least Developed Countries 1999 Report*. New York: UN.

—— (2006) *The Least Developed Countries Report*. Geneva: UNCTAD.

United Nations Development Programme (UNDP) (1993) *Human Development Report*. Oxford and New York: Oxford University Press.

—— (1999) Zimbabwe Human Development Report 1999, Harare: UNDP with Poverty Reduction Forum and Institute of Development Studies.

—— (2000) *Zimbabwe Human Development Report 2000*. Harare: UNDP with Poverty Reduction Forum and Institute of Development Studies.

—— (2002a) *Arab Human Development Report 2002*. Jordan: UNDP.

—— (2002b) *Zimbabwe: Land Reform and Resettlement: Assessment and Suggested Framework For The Future Interim Mission Report*. January. Available at http://www.undp.org/rba/pubs/landreform.pdf, accessed on 17 November 2006.

—— (2002c) *Human Development Report*. Oxford and New York: Oxford University Press.

—— (2003) *Human Development Report 2003*. Oxford: Oxford University Press.

—— (2005) *Human Development Report 2005*. Oxford: Oxford University Press.

United Nations Millennium Project (2005) *Halving Hunger: It Can be Done*. UN Millennium Project Task Force on Hunger. London: Earthscan.

United States Agency for International Development (USAID) (1998a) 'USAID/Egypt Agriculture', www.info.usaid.gov/eg/econ.htm.

—— (1998b) 'USAID/Egypt Economic Growth Overview', www.info.usaid.gov/eg/econ-ovr.htm.

—— (2000) Egypt. http://www.usaid.gov/gov/country/ane/eg/.

—— (2000) Agriculture Sector. http://www.usaid.gov/eg/proj-agr.htm.

—— (2000) Egypt. Congressional Presentation. http://usaid.gov/ pubs/cp 2000/ane/egypt.html.

—— (2006) Strategic Framework for Africa, February, www.usaid.gov/pdfdocs/PDACG573.pdf.

USAID and Government of Egypt (1995) 'The Egyptian Agricultural Policy Reforms: An Overview'. Paper presented at Agricultural Policy Conference, Taking Stock: Eight Years of Egyptian Agricultural Policy Reforms, 26–28

March. Cairo: mimeo.
Vallings, Clair and Moreno-Torres, Magüi (2005) 'Drivers of Fragility: What Makes States Fragile?' PRDE Working Paper 7, April, UK: DfID.
Van Dantzig, A. (1978) *The Dutch and the Guinea Coast 1674–1742*. Accra: Ghana Academy of Arts and Science.
Van Hear, N. (1998) *New Diasporas: The Mass Exodus, Dispersal and Re-grouping of Migrant Communities*. London: UCL Press.
Verney, Peter (1999) *Raising the Stakes: Oil and Conflcit in Sudan*. Hebden Bridge: Sudan Update.
Vickerman, Roger (2002) 'Migration Myths', *Guardian*, 10 December.
Vogelgesang, F. (1998) 'After Land Reform, the Market?' *Land Reform*, 1, pp. 21–34.
Wahba, Jackline (2001) 'Child Labour and Poverty Transmission: No Room for Dreams'. ERF Working Paper 0108. Cairo: ERF.
Walton, J. and Seddon, D. (1994) *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment*. Oxford: Blackwell.
Waterbury, John (1983) *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Waterman, Peter (2001) 'Emancipating Labor Internationalism' (From the C20th Working Class, Unions and Socialism) Global Solidarity Dialog www.antenna.nl/~waterman/, accessed 15 January 2006.
Watkins, Kevin (2002) *Rigged Rules and Double Standards*. Oxford: Oxfam.
Watts, Michael (1991) 'Entitlement or Empowerment? Famine and Starvation in Africa', *Review of African Political Economy*, 51, pp. 9–26.
Watts, Michael and Goodman, David (1997) 'Agrarian Questions: Global Appetite, Local Metabolism: Nature, Culture, and Industry in Fin-de-Siècle Agro-Food Systems'. In David Goodman and Michael J. Watts (eds) *Globalising Food: Agrarian Questions and Global Restructuring*. London: Routledge.
Weiner, Myron (1995) *The Global Migration Crisis: Challenge to States and to Human Rights*. New York: HarperCollins.
Weinrich, A. (1975) *African Farmers in Rhodesia*. London: Oxford University Press.
Weston, Fred (2004) 'Niger Delta, the Price of Oil and the Class Struggle', www.marxist.com/niger-delta-oil-class-struggle300904.htm, 30 September, accessed on 9 July 2006.
White, David and Peel, Michael (2004) 'A Crucial Year for Credibility', *Financial Times*, Nigeria, 24 February, pp. 1–2.
Whitehead, Anne (2002) 'Tracking Livelihood Change: Theoretical, Methodological and Empirical Perspectives from North East Ghana', *Journal of Southern African Studies*, 28(3), pp. 575–99.
Williams, E. (1981) *Capitalism and Slavery*. London: Andre Deutsch.
Woldesmeskel, G. (1990) 'Famine and the Two Faces of Entitlement: A Comment on Sen', *World Development*, 18(3), pp. 491–5.
Woodhouse, Philip (2002) 'Development Policies and Environmental Agendas'. In Uma Kothari and Martin Minogue (eds) *Development Theory and Practice: Critical Perspectives*. Basingstoke: Palgrave.
Worby, Eric (2001) 'A Redivided Land? New Agrarian Conflicts and Questions in Zimbabwe', *Journal of Agrarian Change*, 1(4), October, pp. 475–510.
World Bank (1981) *Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*. Washington: World Bank.
—— (1990) *World Development Report: Poverty*. New York: Oxford University

Press.
—— (1992) *World Bank World Development Report*. Oxford: Oxford University Press.
—— (1995) *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington: World Bank.
—— (1996) *World Development Report 1996: From Iran to Market*. New York: Oxford University Press.
—— (1997) *World Development Report 1997: The State in a Changing World*. New York: Oxford University Press.
—— (1999) *World Development Report 1999/2000: Entering the Twenty-first Century*. New York: Oxford University Press.
—— (2000) *World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty*. New York: Oxford University Press.
—— (2000a) *Can Africa Claim the 21st Century?* Washington: World Bank.
—— (2000b) *World Development Indicators*. Washington: World Bank.
—— (2002) *World Development Report*. Washington: Oxford University Press.
—— (2003) *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World*. New York: World Bank and Oxford University Press.
—— (2004) *World Development Report 2005. A Better Investment Climate for Everyone*. New York: World Bank and Oxford University Press.
World Development Movement (2004) Media Briefing: UK Government's Commission for Africa (29 April).
Yates, Douglas A. (1996) *The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon*. Trenton, N.J.: Africa World Press.
Zack-Williams, T. and Mohan, G. (2002) 'Africa, the African Diaspora and Development', *Review of African Political Economy*, 29(92), pp. 205–10.
Zartman, I.W. (ed.) (1995) *Collapsed States*. Boulder: Lynne Rienner.
Zegers de Beijl, R. (ed.) (2000) *Documenting Discrimination against Migrant Workers in the Labour Market*. Geneva: ILO.
Zoomers, A. (ed.) (2001) *Land and Sustainable Development*. Amsterdam: Kit Publishers.
Zoomers, A. and Haar, V.D. (eds) (2000) *Current Land Policy in Latin America: Regulating Land Tenure under Neoliberalism*. Amsterdam: Kit Publishers.
Zouari-Bouattour, Salma and Jallouli, Kamel (2001) 'Inequality of Expenses: Tunisian Case'. Paper presented at ERF Conference 'The Analysis of Poverty and its Determinants in the Middle East and North Africa', Sana'a, Yemen (31 July–1 August).

المؤلف فى سطور:

راي بوش

أستاذ الدراسات الإفريقية وسياسات التنمية بجامعة ليدز، ونائب رئيس دورية Review of African Political Economy، وعضو المجلس الاستشاري لمركز جامعة ليدز للدراسات الإفريقية. عمل كذلك كباحث في معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في مشروع استراتيجيات المجتمع المدني والحركات الهادفة لإعادة توزيع الأصول الريفية وتحسين المعيشة (2000-2003).

من أهم كتبه: «الثورة المضادة في الريف المصري: الأرض والفلاحون في فترة الإصلاح الاقتصادي (2002)»، و«الأزمة الاقتصادية وسياسة الإصلاح في مصر» (1999)، و«الانتقال للاستقلال في ناميبيا» (1994) مع آخرين.

المترجمان فى سطور :

إلهام عيداروس

حصلت على بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة القاهرة (2001) وماجستير القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (2010)، ولها عدد من الكتابات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ترجمت عددًا من الكتب والدراسات منها: «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» لجون ماينارد كينز و«لغة مقدسة وبشر عاديون» لنيلوفار حائري.

وليد سليم

حصل على ليسانس الآداب قسم التاريخ (1993) وله عدد من الأعمال المترجمة في الدراسات السياسية والتاريخية والأدبية المنشورة في دوريات مثل وجهات نظر وفصول. منها: «مراسلات جورج أورويل» لبيتر دافيسون، و«وول ستريت: الإرهاب الحقيقي» لكريس هيدجز، و«كيف صنع المسلمون أوروبا» لكوامي أنطونيو أبياه.

التصحيح اللغوى : رجب عبد الوهاب

الإشـراف الفنى : حسـن كامـل